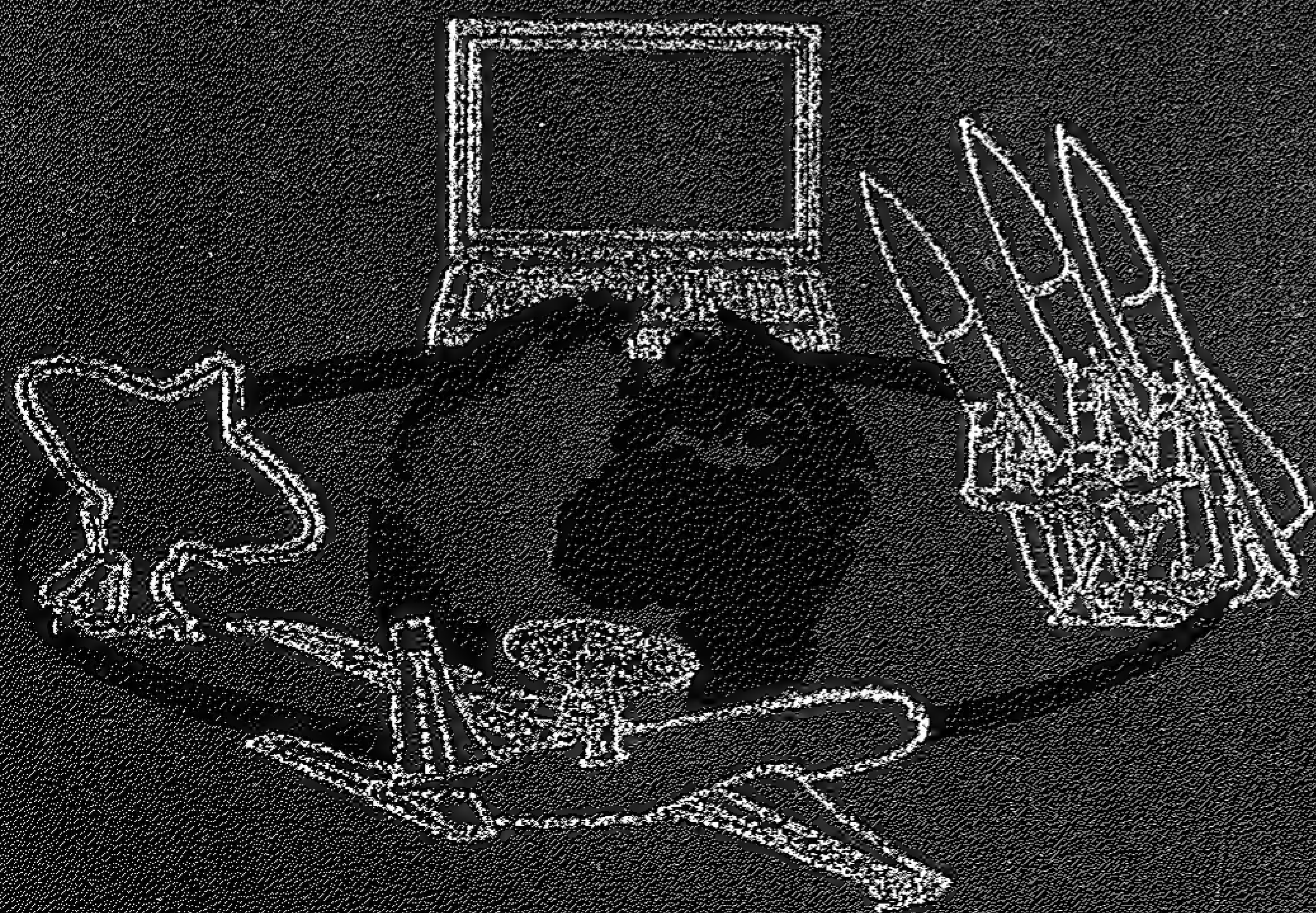
موسوعة

عالم المخابرات

كل شيء عن الجاسوسية والاستخبارات في العالم



NOBILIS

موسوعة عَالَم المخابَرات

كُلُّ شيء عن الجاسوسيّة والاستخبارات في العَالَم

الإستخبارات الأميركيَّة (٣)

أسعَد مفرِّج

ولجَنة من البَاحثين

موسُوعَة

عَالَـــــم المُخابَرات

كلُّ شيء عن الجاسوسيَّة والاستخبارات في العالَم

الجزء التَّاسع

الإستخبَارات الأميركيَّة (٣)

NOBILIS
MAISON D'EDITION

إسم المَجموعَة	:	عَالَـــــم المُخابَرات كُلُّ شيء عن الجاسوسيَّة والاستخبَارَات في العَالَم
إسم الكِتَاب	:	الإستخبَارات الأميركيَّة (٣)
الجزء	:	التَّاسع
المؤلَف	:	أسعَد مفرِّج ولجنَة من البَاحثين
قياس الكتَاب	:	٢٠ × ٢٨
مكَان النَّشر	:	بيروت
دَار النَّشر والتَّوزيع	:	NOBILIS
تلفاكس	:	٩٦١ ـ ١ ـ ٥٨١١٢١
	:	٩٦١ ـ ٣ ـ ٥٨١١٢١

مدخل

من المعروف أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة CIA مؤسّسة حديثة نسبيًّا أنشأها الكونغرس في أثناء الحرب الباردة بناء على طلب من الرئيس هاري ترومان عام ١٩٤٧. ونرى قرار ولادتها موجودًا في قانون يحمل اسم "قانون الأمن القومي". في بداية مولدها وُضعت وكالة المخابرات المركزيّة تحت سلطة مجلس الأمن القوميّ وكان عليها أن تقدّم له كافّة الاستعلامات والنصائح وكلّ الأعمال الأخرى المتعلّقة بالاستعلامات عندما يضطرّ إلى طلبها. إلاّ أنّ عام ١٩٤٧ لم يكن الموعد الذي اكتشفت فيه الولايات المتّحدة حاجتها إلى الاستخبارات وفوائدها. فمنذ الهجوم على قاعدة بيرل هاربور ندمت الحكومة الأميركيّة على أهمالها مثل تلك النشاطات، وأقامت، لهذا الغرض، مؤسّسة سمّتها "مكتب الدراسات الاستراتيجيّة"، الذي ينتمي إليه جيل كامل من موظّفي الدولة، من بينهم ألن دالاس الذي ترأس وكالة المخابرات المركزيّة منذ عام ١٩٥٣، ووالت روستوف الدماغ المفكّر للرئيس جونسون، ودين راسك وزير خارجيّة الرئيس كينيدي والرئيس جونسون من بعده، وأخيرًا ريتشارد هيلمز.

لا يكفي الهجوم على بيرل هاربور لتفسير سبب إنشاء وكالة المخابرات المركزيّة. فلقد كتب دافيد وايز وتوماس روس، في كتابهما "الحكومة الخفيّة": "لقد عدلت الولايات المتّحدة عن انعزاليّتها بعد خروجها من الحرب العالميّة الثانية إذ أصبحت أكبر دولة بين قوى العالم الغربيّ. حتّى ولو لم تحصل بيرل هاربور، فإنّ مسؤوليّاتها العالميّة

الجديدة وأهدافها كانت تتطلّب، في كلّ الأحوال، إنشاء شبكة عالميّة من الاستخبارات. كما أنّ بروز الاتّحاد السوفياتيّ كخصم، حتّى قبل الاحتفال بالنصر، كان يتطلّب بالضرورة أن يجري في الولايات المتّحدة إنشاء حكومة خفيّة".

منذ عام ١٩٤٧ كان ألن دالاس يسهر على ولادة وكالة المخابرات المركزيّة، وهو المحامي والدبلوماسيّ القديم وممثّل مكتب الدراسات الاستراتيجيّة في سويسرا أثناء الحرب العالميّة الثانية. وهكذا أصبح ألن دالاس أكثر الشخصيّات ثقة في موضوع الاستخبارات ضمن الولايات المتّحدة. وعندما استشاره الرئيس ترومان في إنشاء وكالة المخابرات المركزيّة كتب في مفكّرة خلال شهر نيسان ـ أبريل ١٩٤٧ قائلاً: "عند إقامة مصلحة استخبارات مركزيّة لا بدّ من أن يكون على رأسها رجال مهيّئون ومستعدّون لتكريس حياتهم لها، وليس لأن يجعلوا منها وظيفة عرضيّة. فالخدمة في وكالة المخابرات المركزيّة يجب ألاّ تُعتبر مدخلاً للترقّي في صفوف الجيش أو الأقسام الأخرى. ويجب أن تتكوّن إدارة الوكالة من نخبة ممتازة محدودة ما أمكن، على أن تتمتّع بعشق الاغفال وأن تكون مصمّمة لتكريس نفسها مختارة طائعة لمثل هذا العمل الخاصّ. وأيًّا يكن الذي يشغل مدير وكالة المخابرات المركزيّة فلا بدّ له من أن يكرّس كلّ حياته لها، فإذا كان قد أتى من الجيش فيجب عليه أن يواجه عدم رجوعه إليه بعد ذلك. وينطبق الأمر كذلك على كافّة هيئة أركان الوكالة مهما كانت بساطة أو أهميّة المناصب التي تقلّدوها قبل ذلك. وبعد أن يقبل هؤلاء المراكز العليا في هذه المصلحة، يجب عليهم، إذا كانوا عسكريّين، أن يتنازلوا عن رتبهم وأن يلبسوا بشكل ما رداء المسرح الخاصّ بهذه المصلحة".

يمكننا أن نتصوّر مع كلّ هذه الأفكار الصارمة، أنّ ألن دالاس لم يعيّن منذ عام ١٩٤٧ لإدارة وكالة المخابرات المركزيّة، علمًا بأنّه كان نائب المدير منذ عام ١٩٥١،

وقد سبقه إلى الإدارة لفترات قصيرة كلّ من الأدميرال "هيلين كوكتير" و"بيديل سميث". ولم يستلم الرئاسة إلاّ عندما عيّنه أيزنهاور عام ١٩٥٣. وفجأة وجد ألن دالاس نفسه يتمتّع بسلطات عظيمة، لا سيّما وأنّ أخاه فوستر كان وزير الخارجيّة. وبما أنّهما مهووسان بالعداء للشيوعيّة فقد اختار كلّ منهما طريقًا لمحاربتها. ففوستر اختار الطرق الدبلوماسيّة فأكثرَ من الأحلاف المعادية للشيوعيّة في محاولة لعزل موسكو وبكّين، في حين اختار ألين طرقًا أشدّ التواء وأكثر خفية. ولقد كان حكم ألن دالاس بمثابة العصر الذهبيّ لوكالة المخابرات المركزيّة وكانت ضرباتها شهيرة، من مثل ضربة إيران وغواتيمالا وبرلين، وتقرير خروتشوف إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعيّ[١].

١ ـ رصاص د. محمود سيّد، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة غول وعنقاء وخلّ، ماذا فعلت؟، دار المعرفة (دمشق،١٩٨٨) ص١٠١ ـ ١١١.

أعمال الـ CIA[1]

تتألّف مديريّة العمليّـات مـن خمسـة آلاف عميـل مـن كـامل عمـلاء الوكالـة البـالغ عددهم اثنان وعشرون ألفًا. وهي أكثر أقسام الوكالة سريّة وأوفرهـا عطـاء، إذ تتجشّم أشقّ الصعوبات والمتاعب. يقوم عملها على خرق قوانين الدول الأخرى. يتلقّى ضبّاط هذه المديريّة المعروفون في النطاق المحلـيّ بالجواسيس، قبـل إرسـالهم إلـى الخـارج، تدريبًا خاصًّا يتلقّنون خلاله دروسًا في كشف المتفجّرات، المراقبة والمراقبة المضادّة، كيفيّـة كتابـة التقـارير، كيفيّـة استخدام شتّى أنواع الأسـلحة، إدارة عمليّـات مكافحـة الإرهاب والمخدّرات، العمليّات شبه العسكريّة وكيفيّـة تجنيد العمـلاء مـن سكّان البلـد الأجنبيّ وتوجيههم ليقدّموا لضبّاط الوكالة المعلومات السريّة. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ الضبّاط هـم كـوادر الموظّفين الوطنيّيـن فـي بلادهـم، أمّـا العمـلاء فهم الذين يجنّدهـم الضبّاط لخيانة أوطـانهم. وينظّـم الإعداد شبه العسكريّ فـي "هـارفي بوينـت" شـمالي كارولينا، ويتحتّم على الضبّاط في أماكن معيّنة مثل بانامـا وجبـال أريزونـا السير فـي مستنقعات تعجّ بالأفاعي، أو فوق الجليد أثناء رحلات تستمرّ طوال الليل. وفي كلّ سنة تفقد وكالة المخابرات المركزيّـة مئـات السيّارات القديمـة فـي تمريـن للسوق الدفـاعيّ ليتعلّم الضبّاط ما يفعلونه إذا ما نصب لهم الإرهابيّون كمائن في الطريق.

---

١ ـ كيولر رونالد، داخل الـCIA، ترجمة مالك فاضل البدوي، الأهليّة للنشر والتوزيع (عمّان، لا.ت) ص٢٥ وما يليها.

تولي التمرينات أيضًا التفكير جانبًا كبيرًا من الأهميّة. مثلاً في أثناء أحد تمرينات تولّي الأدوار، أعدّ أحد الموظّفين في الوكالة، الذي تظاهر بأنّه عميل، لقاء مع إحدى المتدرّبات في صالة سينمائيّة. وأثناء عرض الفيلم وضع يده على ثوبها وحاول تقبيلها فرفضت الضابطة، بيد أنّه أصرّ فنهضت المرأة وغادرت المكان. فتعرّض الموظّف للنقد لأنّه فشل في التحضير للقاء آخر مع المرأة. كما أنّه لا ينبغي على الضبّاط لقاء العملاء في صالة السينما لأنّها مظلمة، الأمر الذي يمنعهم من تدوين الملاحظات.

وفي تمرين آخر يختطف مدرّبو الوكالة مدرّبين آخرين وينقلونهم إلى مكان سريّ حيث يرغمونهم بالقوّة علىالاعتراف بأنّهم ضبّاط من الوكالة. ويتعرّضون لشتّى أنواع العذاب بغية دفعهم على الاعتراف. ففي حين يتجاوز البعض المحنة ينهار البعض الآخر فيفشي بالمعلومات. من هنا يتعلّم الضبّاط أنّهم إذا ما عُذّبوا فعليهم، في نهاية المطاف، الإفشاء بالمعلومات بشكل مغلوط. هذا النوع من التمرينات يستغرق سنة كاملة متضمّنًا المهام المختلفة للمديريّات الأربع كي يحظى المتدرّب بالخبرات المتنوّعة.

يعمل ضبّاط مديريّة العمليّات في الغالب تحت ستار الحكومة، ويدّعون، في الأغلب الغالب، أنّهم ضبّاط في وزارة الخارجيّة أو في الجيش، أو مدنيّون أو موظّفون في أقسام الدولة. ويتمتّع معظمهم بالحصانة الدبلوماسيّة بمعنى أنّه إذا انكشف عملهم التجسّسيّ ووقعوا في أيدي الحكومات الأجنبيّة تعلن تلك الحكومات بأنّهم أشخاص غير مرغوب فيهم ويُطردون. أمّا ضبّاط مديريّة العمَليّات الذين يعملون تحت غطاء التجارة بصفة مستثمرين أو موظّفين في شركات خاصّة فلا يتمتّعون بالحصانة الدبلوماسيّة لذلك فهم عرضة للقبض عليهم وزجّهم في السجون بتهمة التجسّس.

قبل عقود من الزمـن استخدمت وكالـة المخـابرات المركزيّـة الضبّاط المتستّرين بالتجارة لتعيين وتجنيد العملاء. كان هذا العمل محفوفًا بالمخاطر. أمّا اليوم فقد تحدّد عملهم بشكل أوسع للاتّصـال مـع العمـلاء الذيـن تـمّ تجنيدهـم مسبقًا وخصوصـًا مـع الحسّاسين منهم الذين لا يجب أن يوجّههم شخص ذو صلة مع السفارة المحليّـة. تتعـاقد وكالة المخابرات المركزيّة مع مستخدمين في عقود أمدها سنتان براتب شهريّ وفوائد، بعد أن توكل إليهم مهام محدّدة كالقيام بنشاطات ذات طبيعة شبه عسكريّة. بينما يتولّـى الضبّـاط المتقـاعدون إدارة مشـاريع خاصّـة ويُطلـق عليهـم اسـم "المقـاولين المسـتقلّين" ويتلقّون أجرًا يوميًّا مقابل إرشاداتهم. أُحيـط ضبّـاط مديريّـة العمليّـات علمًـا، بمـا فيهـم الذين لا يعملون في العمل السريّ فـي سـابق السـنوات، أنّهـم إذا سُئلوا عمّـا يمتهنـون فعليهم القول: لصالح الحكومة"، وكلّ شخص في واشنطن يفقه هذه العبارة.

من جهة أخرى تمنح وكالة المخابرات المركزيّة ضبّاط العمليّات السـريّة خلاصـة لماهيّة تستّرهم ووصفًا مكتوبًا للدائرة التـي يدّعـون العمـل بهـا، وأرقامًـا هاتفيّـة سريّة للاتّصال بمراكز البنتاغون، لكنّ المكالمات تجاب في وكالة المخابرات المركزيّة حيـث يدّعي عاملون خاصّون أنّهم سكرتاريّو الضبّاط وينقلون إليهم الرسائل.

يراود كثير من الناس الاعتقاد بأنّ مديريّة العمليّـات تتجسّـس فقـط علـى الأهـداف المعادية كالاتّحاد السوفياتيّ السابق، ولكن عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها شرع عشرات المعلّقين في الاستفسار عن غرض الوكالة الحـاليّ غـير مدركيـن أنّ الوكالـة، حتّى في أوج الحرب الباردة، لم تكرّس لقضيّة الاتّحـاد السـوفياتيّ والكتلـة الشـرقيّة إلاّ نسبة مئويّة تتراوح بين ١٠ ـ ١٢٪ من ميزانيّتها. وأغفل المعلّقون حقيقـة حاسـمة هـي أنّ وكالة المخابرات المركزيّة تتجسّس في الدول الصديقة والمعادية على حدّ سواء، ما خـلا بريطانيـا وكندا وأستراليا، بـالرغم من أنّ وكالـة المخـابرات المركزيّـة لا تعتقد

بوجود دولة صديقة تمامًا إذ إنّ أيّ دولة قد تغدو خصمًا للولايات المتّحدة ومصالحها، أو أن لها ضمن البلد مبادئ تتعارض مع الولايات المتّحدة. فمثلاً انهمكت فرنسا في سرقة التكنولوجيا الأميركيّة من الفروع الأوروبيّة لشركات معيّنة مثل IBM ومعدّات تكساس، وبلغ بهم الأمر أن يدخلوا عنوة إلى غرف رجال الأعمال الأميركيّين في فنادق باريس لاستنساخ وثائق الشركات. أمّا إسرائيل، أقرب حلفاء الولايات المتّحدة، فقد جنّدت "جوناثان بولارد" للحصول على وثائق مصنّفة بقدر مساحة الغرفة تخصّ الدولة اليهوديّة. كما كان يقدّم العراق، الذي ساعدته الولايات المتّحدة في حربه ضدّ إيران، برهانًا آخر عن التهديد الذي تكنّه تلك الدول ضدّ المصالح الأميركيّة، عندما طالب بالسيطرة على أكثر من نصف مورد النفط العالميّ، الأمر الذي يوضّح حاجة وكالة المخابرات المركزيّة لمعرفة ما يحصل في كلّ بلد. ونقل أحد ضبّاط العمليّات السابق عن شارل ديغول قوله: "الدولة التي تستحقّ الإسم ليس لها أصدقاء ـ مجرّد مصالح". وذكر "توماس بولنار" الرئيس السابق لمحطّة وكالة المخابرات المركزيّة في سايغون في مكسيكو سيتّي وفي بيونس آيرس، والمستشار السابق للجنة المخابرات الانتقائيّة الخاصّة بمجلس الشيوخ: "على وكالة المخابرات المركزيّة أن تنتهك قوانين أيّ دولة، وفي كلّ دولة من هذه الدول ثمّة قوانين ضدّ التجسّس والتآمر، وإنّ عملنا هو الانخراط في مؤامرة ما للحصول على الأسرار التي تحتفظ بها الدول الأجنبيّة. ويتحقّق هذا الأمر من خلال الادّعاءات الكاذبة وتشجيع الخيانة. وفي الحقيقة فإنّك تحوك المؤامرة بقصد سرقة شيء ما... وإذا كنت ضابطًا تتمتّع بستار دبلوماسيّ فإنّك محميّ. وليس كذلك العملاء المحليّون الذين يُلقى القبض عليهم".

تتراوح أنماط الجرائم التي يرتكبها ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة في الخارج من دفع الأموال لموظّف شركة الهواتف المحليّة كي يسلّم تسجيلات المكالمات البعيدة

المسافة. أمّا أهمّ المهمّات فهي عمليّة اقتحام السفارة لسرقة الشيفرات الخاصّة باتّصالاتها.

إنّ النجاحات السوفياتيّة في اختراق الاتّصالات الأميركيّة قد أعلن عنها بشكل واضح: التسلّل إلى السفارات الأميركيّة القديمة والحديثة في موسكو، وتجنيد "جون أ. وولكر" ضابط صفّ البحريّة الذي قدّم للروس شيفرات لتصنيف الاتّصالات البحريّة. أمّا وكالة المخابرات المركزيّة فقد تجسّست، بمرور السنوات، وحصلت على العديد من شيفرات السفارات الروسيّة والكتلة الشرقيّة والدول الأخرى. وعندما يتطلّب الأمر تعاونًا تتبدّد كلّ الخصومات بين الإدارات ويبدأون بالعمل كخليّة نحل واحدة. وذكر ضابط سابق في الوكالة أنّه كان قد قدّم عونًا تكنولوجيًّا لهذه الأعمال: "كان الهدف هو التسلّل إلى كلّ السفارات الخاصّة بالدول المعادية. عليك أن تحقّق هذا الأمر. وعندما يتعذّر اختراق السفارة إلكترونيًّا تكون الخطوة الفضلى هي تجنيد شخص ما، كعمّال التنظيفات ليأتوك بالمواد من السفارة. ستكون عمليّة اقتحام السفارة عملاً أحمق. وإذا ما خلعت خزانة وانفضح أمرك فإنّهم يتأهبّون... إنّ عليك أن تجد شخصًا يستطيع الوصول إليها ليُخرج منها كلّ يوم ما تريد". لقد علمت وكالة المخابرات المركزيّة، بفضل اختراقها لهذه الاتّصالات، بالمبادرات الدبلوماسيّة قبل تقديمها، وبخطط ضبّاط المخابرات السوفياتيّة، وبهويّات الأميركيّين الذين يعملون لصالحها.

يديرعمليّة التسلّل إلى السفارة المحليّة رئيس محطّة محليّة. وتقدّم دائرة الخدمات التكنولوجيّة التابعة لمديريّة العلوم والتكنولوجيا أجهزة التسلّل والمعدّات التقنيّة الأخرى المطلوبة لإنجاز هذا العمل، إنّها أدوات تجارة التجسّس. مثلاً، قد تدخل وكالة المخابرات المركزيّة إلى السفارة وتصوّر الأوراق الرئيسيّة التي تُستخدم، كلّ يوم، لحلّ شفرة الرسائل السريّة. عندئذ ستتولّى دائرة الخدمات التكنولوجيّة مهمّة توفير

آلات التصوير ومعدّات فتح الأقفال ونصب أجهزة التنصّت. بيد أنّ العنصرين الأهم من المهارة الفنيّة لعمليّة كهذه هما الشجاعة والحيلة، وكلاهما تجلّى عندما اخترقت وكالة المخابرات المركزيّة بعثة الصين الشيوعيّة.

ليس كلّ ضبّاط الوكالة حاذقين في عمليّات التسلّل، وهذا الأمر يسلخ وقتًا عظيمًا لتخطيط العمليّة التي تكون محفوفة بأهول المخاطر، وقد تأتي، في بعض الأحيان، بنتائج سيّئة. وفي إحدى المحاولات السيّئة لزرع جهاز تنصّت في سفارة إحدى دول جنوبيّ آسيا، حظيت الوكالة بزقزقة العصافير لا غير. فلم تجد نفعًا، النقاط الهاتفيّة التي تمّ نصبها، في مواجهة أجهزة التنصّت المصمّمة لالتقاط الأصوات داخل الغرف. وغالبًا ما ساعدت أجهزة المخابرات المحليّة وكالة المخابرات المركزيّة في زرع نقاط توصيل كهربائيّة لسرقة المكالمات الهاتفيّة، وهي تعطيك فكرة عن النشاط اليوميّ الخاصّ بضبّاط المخابرات المناوئة أو فكرة عن أولئك الضبّاط الممكن تجنيدهم لصالحك. بيد أنّها نادرًا ما قدّمت الكثير من المعلومات التي تكشف أسرارها. تستهلك الأشرطة، بمساعدة أجهزة التنصّت والوصلات، وقتًا للكتابة بالرموز الصوتيّة. وغالبًا ما يعطيك المترجم الموجود في ذلك الموقع تقييمًا سريعًا لما قيل، بيد أنّ أشرطة التسجيل ترسل إلى واشنطن لتحويلها إلى رموز كتابيّة. ومع كلّ هذه المتاعب فإنّ جهاز التنصّت المزروع في موقعه الصحيح، وهذه العمليّة تُعرف بلغة الوكالة بالعمليّة الصوتيّة أو الاختراق التقنيّ، سيفعل العجائب لتعرف وكالة المخابرات المركزيّة ما يصبو إليه الطرف الآخر تمامًا.

إنّ أحد أهداف وكالة المخابرات المركزيّة في الدول الصديقة هو معرفة مدى قدراتها في تطوير الأسلحة النوويّة والكيمائيّة والبيولوجيّة. وتمتلك اليوم قرابة أربعين دولة هذه الأسلحة أو تحاول تطويرها، وإذا علمت الوكالة أنّ بلدًا ما منهمك في مثل

هذه البرامج فإنّها تشرع في الضغوط الدبلوماسيّة والاقتصاديّة للحيلولة دون ذلك. وتعتمد درجة الاهتمام الذي تحظى به هذه الدولة أو تلك من لدن وكالة المخابرات المركزيّة على أهميّتها وتوجّهات حكومتها الحاليّة. فالدول الأفريقيّة والاسكندينافيّة لم تنل من الاهتمام إلاّ النزر اليسير، وهي تعتبر فرنسا ـ المعارض الدائم لسياسات الولايات المتّحدة، واليابان ـ المنافس الاقتصاديّ القويّ، هدفَين لها. وتحظى إسرائيل ببعض الاهتمام، فقد عقد "جيمس أنغلتون"، بعد إدارته برنامج المخابرات المضادّة الخاصّة بالوكالة، عدّة علاقات مع المخابرات الإسرائيليّة، وتحدّد بعدها التجسّس في إسرائيل. يقول ضابط عمليّات سابق: "من الملائم تجنيد الإسرائيليّين وعلى نحو أكبر الضبّاط العسكريّين، الأمر الذي يعني دفع الأموال لهم. لقد بدأنا هذا الأمر بحذر بعد أنغلتون". والباعث على ذلك هو رغبة وكالة المخابرات المركزيّة في معرفة أنّ إسرائيل لا تتّخذ خطوات قد تدفع الولايات المتّحدة إلى شفير الحرب.

"هاورد بين" ونجاح عمليّات التسلّل والتنصّت

عندما قرّر الشيوعيّون الصينيّون والروس فتح بعثات جديدة لهم في آسيا أناطت إدارة العمليّات بـ "هاورد بين" مهمّة التسلّل إلىالمكتبَين الجديدَين. عُرف "بين" بمزاجه الأسطوريّ، فهو يمضغ التبغ ويدخّن السجائر. إلتحق بجامعة جورج واشنطن التي تخرّج منها في العلاقات الدوليّة الحكوميّة. يتمتّع "بين" بعقليّة عمليّة ثاقبة، أي أنّه جاسوس طيّب المظهر، بحسب لغة المخابرات. لديه ذكاء وخيال وقدرة على التنبّؤ بالمشاكل وحلّها والمضيّ إلى عمل آخر، يقتنص الفرص عندما تسنح ويخلقها عندما تقتضي الحاجة، استحقّ، بسبب مآثره البطوليّة، وسام المخابرات المميّز لوكالة المخابرات المركزيّة. كان غطّاسًا في البحريّة، بدأ عمله، عام ١٩٥٠، موظّفًا في الإضبارات ٥ ـ G٥ فأرسلته الوكالة بعيد ذلك إلى كوريا كضابط عمليّات تحت ستار

الجيش، حيث أدار هناك عميّات تهدف إلى إنقاذ الطيّارين الذين تسقط طـائراتهم. خدم بين الهند وبانكوك وكان رئيس محطّـة غانـا وكينيـا وأمسـتردام، أصبـح بعدهـا رئيسًا لعمليّات أفريقيا ومساعدًا خاصًا لنائب مدير عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة، وغدا، في نهاية المطاف، رئيس قسم مكافحة الإرهاب. عندما استقرّ "بين" في واشنطن، وافق على التسلّل إلى البعثات الجديدة. كـان مفتـاح العمليّـة هو التحديد، سلفًا، أي البنايـات الحاليّة التي يروم الصينيّون أو الروس استئجارها أو شـراءها، ومن ثمّ يحـاول "بين" التسلّل إليها قبل أن يستوطنها الدبلوماسيّون.

إدّعى "بين" أنّه موظّف إداريّ في وزارة الخارجيّـة يبحـث عن مكـان لمستشـاريّة الولايات المتّحدة، وتمكّن بذلك من الإتيان بقائمة تضمّ عشرات الأبنيـة التـي يمكن أن تثير اهتمام الصينيّين والروس. وإبّـان ذلك دبّر عمليّـة زراعـة سريعة لزرع جهاز تنصّت موقّت بسيط التنفيذ، للمضيّ إلى غرف أحد الفنادق الخمسة الكبيرة في المدينـة، من الممكن أن يمكث فيها المسؤولون الصينيّون والروس بانتظـار إيجـاد مقرّات لهم. وكان "بين" متيقّنًا أنّه، بهذه الطريقة، سيسمعهم يتحدّثون عن نواياهم. ومكث "بين"، هـو وضابط من الخدمـات التقنيـة، فـي كلّ هـذه الفنـادق وانتظـرا ريثمـا تركـت الخادمـات المفاتيح الرئيسيّة لغرف الضيوف. ورسما صورة في ذهنيهما للمفاتيح، وأعلمـا مكتـب وكالة المخابرات المركزيّة للخدمات التقنيّة في موقعه في أوروبّا، ومن ثمّ قام الضبّـاط التقنيّـون بتصميم مفتـاح رئيسـيّ لكلّ هـذه الفنـادق الخمسـة. تسلّل "بيـن"، باسـتخدامه المفاتيح، إلى غرف الضيوف، وأعان نفسه في بلوغ المصابيح الخاصّـة بهذه الفنـادق. أُرسلت هذه المصـابيح إلى المكتب في أوروبّـا حيث صُمّمـت نسخ مطابقـة منهـا ذات أجهزة إرسال في داخلها. وعندما نزل الدبلوماسيّون الصينيّون والروس فـي أحد هذه الفنادق، استبدل "بين" المصابيح الخاصّة بالغرف ووضع العيّنات المتنصّتة. بيد أنّ هذا

لم يؤت ثماره، فقد تمكّن من الاستماع إلى أحاديثهم ولم يتطرّقوا قطّ إلى مسألة تحديد المكان الذي سيعيّنوه لبعثاتهم الجديدة. وإبّان هذا الوقت، اتّصل "بين" بسمسار حقيقيّ للعقارات المحليّة اشتمل عمله على تأجير بنايات مكاتب الدبلوماسيّين، وأسرّه "بين" بأمره، ودفع له أموالاً مقابل المعلومات. وهكذا غدا هذا الرجل عميلاً لوكالة المخابرات المركزيّة.

في هذه الأثناء بدأ "بين" بمراقبة منزل أحد ضبّاط المخابرات السوفياتيّة الذي كان قد قدم إلى المدينة مدّعيًا أنّه صحافيّ لجريدة البرافدا، لكنّه في الواقع كان يمضي أغلب وقته في مساعدة الدبلوماسيّين الروس في إيجاد مكان ملائم. وعندما غادر الضابط منزله تسلّل إليه ضابط فنيّ تابع لوكالة المخابرات المركزيّة ونقش نموذجًا لطلاء حائط غرفة المعيشة، ثمّ عاد مرّة أخرى إلى المنزل حيث زرع جهاز إرسال في الحائط. ولكتم صوت الحفر استخدم الضابط "ثاقبًا أخرس" وهو جهاز طوّرته وكالة المخابرات المركزيّة لكتم صوت الحفر بواسطة رشّاش ماء صغير. ربط ضابط وكالة المخابرات المركزيّة جهاز التنصّت إلى نقطة كهربائيّة في الحائط تستقبل قوّتها من تيّار المنزل. ثمّ ردم حفرة الحائط وصبغها بطريقة تماثل لون الغرفة تمامًا. ثمّ أحدث ثقبًا، بعد طلاء الحائط، كي ينقل الصوت إلى مذياع جهاز الإرسال الذي يرسل إشارته إلى نقطة إنصات قريبة. لكنّ هذه المحاولة باءت بالفشل أيضًا لأنّ ضابط المخابرات السوفياتيّة كان دؤوبًا على إتمام عمله خارج المنزل. لكنّ "بين" تمكّن أخيرًا من تحديد البنايتَين اللتَين من المرجّح أن يسكنهما الروس والصينيّون، وذلك بفضل مساعدة عميل العقارات الذي تمّ استخدامه، أو تجنيده، الذي أعلم "بين" بالأمر فطلب منه هذا الأخير أن يحثّ الدبلوماسيّين إلى هذَين الموقعَين وهما، بناية يملكها آسيويّ تتألّف من خمس عشرة غرفة، وأخرى مجاورة لملعب الغولف في المدينة.

نظّم "بين" طريقة للقاء ابن مالك البيت من خلال وسيط يعرّف أحدهما على الآخر. علم "بين" أنّ هذا الرجل يعشق المطاعم الفخمة لذا دعاه مع زوجته لقضاء أمسية في أحدها. وبعد أن انتظمت صداقتهم عرّف هذا الرجل "بين" بوالدَيه مالكَي البيت، فبدأ "بين" باستمالتهم ودعوتهم إلى تناول الطعام أيضًا. أيّدت وكالة المخابرات المركزيّة اقتراح "بين" في نصب أجهزة تنصّت داخل البيت المؤلّف من خمس عشر غرفة، لكنّها أناطت بالبريطانيّين مهمّة التنصّت على بناية المكتب، لأنّ مالك البناية شركة بريطانيّة، لذلك وجدت وكالة المخابرات المركزيّة أنّ المخابرات البريطانيّة MI-6 ستكون في موضع أفضل منها لأداء المهمّة.

في تلك الفترة جنّد "بين" ابن مالك البناية كعميل وأنقده ألف دولار كمقدّمة للعمل. كان هذا العميل متأهّبًا لفعل أيّ شيء يعتقده نجاحًا مهمًّا للوكالة، وبناء على طلب "بين" أعلم العميل الجديد والدَيه بأنّ لـ"بين" صديقًا يعمل مديرًا لإنتاج الأفلام الإيطاليّة وهو بحاجة إلى استئجار مكان لمدّة أسبوع من أجل إعداد سيناريو الفيلم وإسكان اثنَين من نجوم السينما معه في المنزل. وكان "بين" قد عرض على الوالدَين دفع أجرة إقامة الوالدَين في الفندق مدّة أسبوع وخمسة آلاف دولار كبدل إيجار البناية. وأرسل "بين" إلى ضبّاط مكتب الخدمات التقنيّة في أوروبّا صورًا لدواخل البيت، وتمّ تعيين سبعة من الضبّاط الفنيّين لهذه المهمّة، دخلوا المنزل ما أن وافق أصحابه على عرض "بين" وانتقلوا إلى الفندق. فتمّ استبدال قاعدة المفتاح الموجودة في البوّابة الخارجيّة بأخرى مشابهة لها من صنع وكالة المخابرات المركزيّة. كما اتّفق "بين" مع عميل العقارات على شيفرة معيّنة وهي أن يتّصل به هاتفيًّا ويخبره، بعبارة متّفق عليها بينهما، إذا جاء أيّ شخص للاطّلاع على المنزل. وهذا ما حصل عندما توجّه الصينيّون إلى البناية للكشف عليها. وعندما وصلوا حاول العميل أن يفتح قفل البوّابة الخارجيّة بالمفتاح

الموجود معه فلم يقدر، فتوجّب على الصينيّين العودة في اليوم التالي. أفلح ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة، بعد أسبوع من الجهد الدؤوب، في زرع كامل أرجاء المنزل بالمرسلات الصوتيّة التي كانت تبعث إشارتها إلى موقع تنصّت يبعد نحو ثلاثماية متر. وكان بعض تلك الأجهزة يعمل مع التيّار الكهربائيّ والبعض الآخر بواسطة بطّاريّات طويلة الأمد، ويتمّ تشغيلها وإغلاقها عن بُعد للمحافظة على مصدر الطاقة لها، ولإلغائها إن تحتّم الأمر. وليضيف "بين" بعضًا من المصداقيّة إلى القصّة المزيّفة، ترك في الخزانة قطعتَين من البيكيني كدليل على أنّ نجوم السينما الإيطاليّة سكنوا الدار فعلاً...

تمكّنت الوكالة من التنصّت على جميع محادثات البعثة الصينيّة لسنوات قبل أن يستأجر الصينيّون موقعًا جديدًا لهم. وكانت المعلومات التي حصلت عليها الوكالة كنزًا لا يضاهى بثمن، فالصينيّون، وخلافًا عن السوفيات، قد آثروا أن تشاطرهم سفاراتهم جميع استراتيجيّاتهم. وعليه، بات بوسع الوكالة أن تعلم مسبقًا بالخطط والمقترحات الدبلوماسيّة الحكوميّة الصينيّة الشيوعيّة وكذلك في علاقات الصينيّين مع الموظّفين المحليّين ومع السوفيات...

ذلك هو نوع النجاح الذي أثار ضبّاط العمليّات في وكالة المخابرات المركزيّة، ومنحهم وسام الاستحقاق. إنّه النجاح الذي بقي مخفيًّا دومًا. وإذا كان هنالك من نجاح يستحقّ الثناء أكثر من نجاح التنصّت على موقع دبلوماسيّ حسّاس، فهو تجنيد مسؤول كبير أو ضابط استخبارات يرغب في الاستمرار بالعمل لصالح بلده. وهو أمر أعطى وكالة المخابرات المركزيّة قدرة على توجيه العميل ليحصل على معلومات طبقًا لحاجة الوكالة إليها. وعليه لم يعد أمام الوكالة من مهمّة حسّاسة، نظرًا لصعوبة تجنيد موظّف عالي المسؤوليّة

داخل الكرملين، سوى تجنيد ضابط من المخابرات السوفياتيّة يعمل داخل السفارة السوفياتيّة في واشنطن.

شعبة الموارد الأجنبيّة

ربّما لا تتمتّع وكالة المخابرات المركزيّة، حسب ميثاقها، بسلطة القانون أو صلاحيّات الشرطة أو أن تتولّى وظائف أمنيّة في الداخل. لكنّ هذا لا يعني أنّها لا تتمكّن من العمل ضمن نطاق الولايات المتّحدة، إذ يجب أن يكون لها، لكي تؤدّي أحسن أعمالها، مقرّات في الداخل وتدرّب الناس في هذا البلد. ولا ينصّ ميثاق الوكالة على عدم التوسّع في جمع العلومات داخل البلاد، فتاريخ التشريع يوضّح أنّ وكالة المخابرات المركزيّة قد تضطلّع بمهمّات جمع المعلومات داخل الولايات المتّحدة إذا كان الهدف أجنبيًّا. وهذا المفهوم دوّنه نظام التنفيذ ١٢,٣٣٣ الذي وقّع عليه الرئيس رونالد ريغن في ٤ كانون الأول - ديسمبر ١٩٨١. وينصّ على أنّ وكالة المخابرات المركزيّة يمكن أن تضطلع بمهام داخليّة لجمع معلومات أجنبيّة "مهمّة" طالما أنّ العمل لا ينطوي على تجسّس على نشاط الأميركيّين في الداخل.

عملت الوكالة، داخل الولايات المتّحدة على مدى السنوات، بما يُسمّى "شعبة الموارد الأجنبيّة" التابعة لمديريّة العمليّات، على تجنيد الزوّار الأجانب القادمين إلى البلاد، أو ديبلوماسيّي الدول الأخرى أو العلماء الزائرين. وأكبر عدد لهؤلاء المجنّدين الذين غدوا عملاء أو جواسيس لصالح الوكالة كانوا من الكوادر العسكريّة التي تتدرّب في الولايات االمتّحدة، ويواصلون العمل لصالح الوكالة عندما يعودون إلى أوطانهم. ويمكن أن يكتبوا، عندما يأتي الأمر بمنفعة لهم، عن أهداف أجنبيّة ذات فائدة، في الوقت الذي يتواجدون فيه داخل الولايات المتّحدة، مثل ما يجري داخل سفارة الصين الشيوعيّة في واشنطن.

إنّ وجود شعبة الموارد الأجنبيّة، التي أضحت اليوم فرعًا ضمن شعبة الموارد الداخليّة الجديدة، لهو سرّ محاط بالكتمان الشديد. وهذه الشعبة الأخيرة هي قسم تابع لمديريّة العمليّات، تعمل بشكل علنيّ إذ يُطلب من الأميركيّين الذين يسافرون إلى الخارج كتابة التقارير عن مشاهداتهم هناك. وهكذا حصلت دائرة جمع المعلومات الداخليّة، إبّان حرب الخليج، على خطط لأهداف العراق بالاستعانة بالأميركيّين ورجال الأعمال الذين ساعدوا بتشييدها.

إنّ القسم القوميّ لجمع المعلومات وقسم الموارد الأجنبيّة يعيلان مكاتب مستقلّة في مدن كبيرة داخل البلاد ويعملان تحت ستار تجاريّ. هذا الأمر لا يعني أنّ المكاتب توهم المقابل بأنّها شركات خاصّة. مثلاً، كان مكتب الموارد الأجنبيّة لمنطقة واشنطن معروفًا، في الثمانينات، كشركة استشاريّة في بناية الحقوق الجويّة في شارع ٧١٠١ وسكونس في ميريلاند. ويتولّى الإنفاق على مكاتب هذه البناية التي يحجبها الزجاج الأصفر اللون، مدير المحطّة ومساعده وموظّف اتّصال. وعلاوة على ذلك فإنّ ثلاثة مكاتب مجاورة، تتستّر بغطاء الشركات، تجنّد الناس من الكتلة السوفياتيّة وشرقي آسيا والعالم الثالث. لكلّ ضابط في الوكالة في واشنطن ثلاثة أسماء مستعارة لتوجيه عمله، أحدها خاصّ برجل أعمال، والآخر بموظّف حكوميّ عاديّ، والثالث لمسؤول في وكالة المخابرات المركزيّة. ولا يجوز البتّة عقد الاجتماعات داخل المكتب، وكبديل لذلك رتّب ضبّاط الوكالة اللقاء بوسطاء على الغداء أو في أماكن اجتماعيّة أخرى.

تعيل وكالة المخابرات المركزيّة محطّتَي مكتب الموارد الأجنبيّة FR اللتَين كانتا معروفتَين سابقًا بقواعد، وتقع في مدن مثل بوسطن، ونيويورك، وشيكاغو، وهيوستن، وميامي، وسان فرنسيسكو، ولوس أنجلوس وسياتل. وتوجد أكبر محطّتَين في واشنطن وتضمّ ثلاثين ضابطًا، ومحطّة نيويورك التي تضمّ أربعين ضابطًا. أمّا قسم الموارد

الداخليّة فيضمّ مكاتب أكثر وكادرات أعظم، ويعمل برغم ذلك تحت ستار تجاريّ في نمط أكثر وضوحًا. ويطلب من رجال الأعمال الأميركيّين والأساتذة الجامعيّين نقل المعلومات من خلال أسفارهم، ويجنّد عملاء له أو جواسيس. ولكلّ محطّة، عند تقرير هويّة الأجانب المراد تجنيدهم، قائمة بالعمل تتراوح، حسب أهميّة كلّ بلد هدف لها، من الواحد إلى الخمسة. وكان الروس، عادة، الرقم الأوّل ضمن .FR. وعندما وضعت الحرب الباردة أوزارها، غدا الصينيّون واليابانيّون والكوبيّون في صدارة الأهميّة للعديد من المواقع الخاصّة ببلاد ما وراء البحار.

يمضي ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة في مكتب الموارد الأجنبيّة FR، عند تجنيد الناس، إلى أماكن الاستقبال والحفلات التي قد يحضرها الدبلوماسيّون الأجانب، ويشرعون بأحاديث معهم يحاولون من خلالها تقدير نسبة شكوكهم بتظاهر هؤلاء الضبّاط بأنّهم موظّفون في شركات خاصّة، ويدعونهم إلى وجبات غداء أو عشاء. وفي النهاية، يخطون خطوتهم ويعرضون عليهم راتبًا ثابتًا إذا وافقوا على التجسّس لصالح الولايات المتّحدة. وبما أنّ الراتب ضئيل جدًّا نرى الروس أو الشيوعيّين الصينيّين يوافقون على التجسّس لأسباب عقيديّة أو لاختلافات مع مدرائهم، دون أن يكون المال الحافز لذلك. يجنّد قسم الموارد الأجنبيّة كلّ سنة نحو مائتين أو ثلاثمائة عميل أو جاسوس لوكالة المخابرات المركزيّة، التي استطاعت، على مرّ السنوات، تجنيد التشيك والهنغاريّين والبولنديّين ودبلوماسيّي الكتلة السوفياتيّة الآخرين جواسيسًا لها. لكنّ الوكالة واجهت مشاكل في هذا الصدد في مستهلّ الثمانينات، إذ قبل قرابة نصف المجنّدين المال والتدريب ثمّ اختفوا حال عودتهم للوطن. لذلك أعدّت وكالة المخابرات المركزيّة نظامًا جديدًا لتحسين الأداء أصبح ساري المفعول. ليس ثمّة اعتمادات للمجنّد ريثما يأتي بمعلومات نافعة، أو أن يتعاون لفترة طويلة من الزمن. وإذا ما لاحت حقيقة

تجنيد وكالة المخابرات المركزيّة جواسيس لها داخل الولايات المتّحدة أمرًا مدهشًا، فإنّ أعظم الدهشة هو في تعاون فريقها مع مكتب التحقيقات الفدراليّ الذي كان في خلال إدارة "ج. إدغار هوفر" على خلافات متكرّرة مع وكالة المخابرات المركزيّة، فمنع هوفر عملاء مكتبه من الاتّصال بالوكالة مجبرًا إيّاهم على لقاء ضبّاطها بشكل سريّ. لكنّ هذا الأمر تغيّر عندما تولّى ويليام وبستر إدارة مكتب التحقيقات الفدراليّ خلفًا لـ "كيلي". وأعدّت الوكالة مع المكتب عمليّة سريّة مشتركة لتجنيد الجواسيس الروس في واشنطن.

أخذت العمليّة شكل تكوين زمرة داخل مكتب التحقيقات الفدراليّ في واشنطن، وكانت من بنات أفكار "جورج كالاريس" رئيس قسم الاستخبارات المضادّة التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة، و"جيمس نولان" مساعد نائب مدير مكتب التحقيقات الفدراليّ لشؤون الاستخبارات المضادّة. ومثّلت العمليّة، في بعض حيثيّاتها، جهدًا مشتركًا للتغلّب على العداء التاريخيّ بين الوكالتَين.

كانت وكالة المخابرات المركزيّة، بشكل اعتياديّ، تجنّد العملاء داخل الولايات المتّحدة، ليتجسّسوا خارجها، وكانت مهمّة مكتب التحقيقات الفدراليّ، كجزء من برنامجه الخاصّ بالاستخبارات المضادّة، تطوير العملاء للقيام بتجسّس مضادّ داخل الولايات المتّحدة. بيد أنّ "نولان وكالاريس" اللذَين أصبحا صديقَين في مجرى عملهما، قرّرا أن من المفيد، لموارد وكالة المخابرات المركزيّة ومكتب التحقيقات الفدراليّ، تجنيد الروس للعمل لصالحهما ولمّا يتواجدوا داخل التربة الأميركيّة. خصّصت العمليّة المشتركة المسمّاة شفريًّا "المغازلة" زمرة CI-١١ ضمن دائرة مكتب التحريّات في العاصمة واشنطن. وكانت هذه الزمرة تضمّ السكرتاريّين والضبّاط الإداريّين وتسعة موظّفين محترفين، وخمسة من عملاء مكتب التحقيقات وأربعة من ضبّاط الوكالة.

ولكلّ ضابط أو عميل في هذه الزمرة ثلاثة مناصب مزوّرة مختلفة. يمكنهم الإدّعاء أنّهم موظّفون لوكالات حكوميّة أخرى أو موظّفون في شركات خاصّة أو ضبّاط في وكالة المخابرات المركزيّة أو في مكتب التحقيقات الفدراليّ بأسماء مستعارة. وللتأكيد على قصص التستّر كانت لهم بطاقات تأشيرات السفر وجداول الضمان الاجتماعيّ ورخص السوق، التي تحمل جميعها أسماء مزوّرة. كانت حدود الاعتماد الخاصّة بأوراق التأشيرة ١,٠٠٠ دولار فقط، ريثما عارض قسم الموارد الأجنبيّة هذا الأمر فارتفع إلى ٢,٠٠٠ دولار.

كان الهدف من العمليّة، كما يوحي بذلك اسمها: المغازلة، التودّد إلى الجواسيس الروس من المخابرات السوفياتيّة أو منظّمة الاستخبارات العسكريّة السوفياتيّة GRU. وعندما يأتي أيّ شخص سوفياتيّ للعمل في إحدى المؤسّسات الروسيّة داخل الولايات المتّحدة للمرّة الأولى، تُعيّن زمرة من الاستخبارات المضادّة من مكتب التحقيقات الفدراليّ لمراقبته. ويدرس هذا المكتب نشاطاته لمدّة سنة، يحدّد بعدها إن كان هذا الشخص ضابط استخبارات. وإذا تبيّن لهم أنّه كذلك يشكّل المكتب فريق استخبارات مضادّ لمراقبته بدقّة بغية معرفة احتماليّة تجنيده. وتتخصّص هذه الفرق العشرين بخدمات استخباريّة خاصّة، وثمّة زمرة ضمن كلّ خدمة. حتّى أن قرّر مكتب التحقيقات الفدراليّ بأنّ هذا الشخص ليس بجاسوس، يعيّن فريقًا لمراقبته. وتتسنّى لزمرة المغازلة، حسب القوانين التي أعدّتها وكالة المخابرات المركزيّة ومكتب التحقيقات، الفرصة الأولى في اصطياد ضبّاط المخابرات الذين يلوحون أكثر قابليّة للتطوّع. وعندما تنجح المغازلة في تجنيد هذا الضابط فإنّها تضعه، مرّة أخرى، في زمرة ملائمة تابعة لمكتب التحقيقات الفدراليّ على أساس انتسابه إلى المخابرات السوفياتيّة أو منظّمة الاستخبارات العسكريّة السوفياتيّة GRU. ولتحديد ضابط

المخابرات السوفياتيّة الأكثر استعداداً للتجسّس لصالح الولايات المتّحدة، تستشير زمرة المغازلة علماء نفسيّين من الوكالة المركزيّة ومكتب التحقيقات وتستعرض مهم كلّ المعلومات المتيسّرة عنه. ويبحث كلّ ضابط عن إشارات مختلفة يراها الأنسب في إمكانيّة التجنيد. فالبعض يهتمّ بالروس الذين لم يغادروا بلادهم قط، حَسَني الهندام ويلوحون متهمّين بالمجتمع الأميركيّ. ويقسم البعض أنّ هذه الأمور ليست بذات صلة لتحديد قابليّة الشخص الروسيّ للتجنيد. وتستهدف الزمرة كقانون لها، شخصًا دوليًّا واحدًا في فترة معيّنة من الزمن، وإذا ما خابت الجهود في تجنيد هذا الضابط أنسبوا إليه زمرة أخرى من مكتب التحريّات واستهدفوا هم شخصًا آخر. لا تستخدم الزمرة أبدًا أساليب الابتزاز الصريحة أو أشكال القوّة. إنّه عهد لمجتمع المخابرات الأميركيّة أنّ الابتزاز لن يؤتي ثماره. لكنّ المال قد يكون حافزًا مهمًّا بالنسبة للبعض وكلّ حسب ظروفه الماديّة ومركزه وسنّه. فقد سعى مكتب التحقيقات الفدراليّ، عام ١٩٨٢، إلى تجنيد "ديمتري ياشكين" رئيس محطّة المخابرات السوفياتيّة المقيم في واشنطن، قبل أن يغادر إلى بلاده بعد جولة طويلة في الولايات المتّحدة. وكان يحقّ لمكتب التحريّات بدفع مبلغ عشرين مليون دولار لهذا السوفياتيّ، وهو مبلغ معقول إذا ما تصوّر المرء أنّ ياشكين سيكشف، بكلّ تفصيل تقريبًا، جميع معلومات وعمليّات المخابرات السوفياتيّة. إلاّ أنّ ياشكين أجاب الضابط الأميركيّ الذي عرض عليه المبلغ الطائل: "أقدّر عرضك أيّها الرجل الشاب، لكن لو كان عمري عشرين سنة لأعطيته اعتبارًا جدّيًّا، لقد سعدت برؤيتك".

في نفس العام، تمكّن أحد ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة العامل في قسم الموارد الأجنبيّة، من رصد أوّل ضابط روسيّ تمكّنت "المغازلة" من تجنيده. كان هذا الروسيّ يحضر مؤتمرًا مهنيًّا في واشنطن، ولاح للضابط الأميركيّ أنّه أكثر قابليّة

للتجنيد لأنّه بدا شديد الاهتمام بنمط الحياة الأميركيّة، وهو يتحدّث الإنكليزيّة بشكل أفضل من غيره، ولديه رغبة جامحة في إسعاد الأميركيّين الذين يصادفهم، فتيسّرت للمغازلة كلّ المعلومات التي قدّمها ضبّاط شعبة الموارد الأجنبيّة فقرّرت اصطياده وتجنيده. فتصادق أحد أفراد زمرة المغازلة مدّعيًا أنّه مستشار خاصّ، مع ضابط من المخابرات السوفياتيّة ودعاه إلى العشاء حيث أطلعه على الأسرار العسكريّة، وعندما تيقّن أنّ هذا الرجل سيعمل لصالح الولايات المتّحدة كشف له عن حقيقته. ودأب أعضاء الفريق، لسنوات، على اللقاء بهذا الضابط الروسيّ، مرّة في الأسبوع في أقلّ تقدير.

كانت اللقاءات بضابط المخابرات السوفياتيّة تُعقد بالتناوب في شقّتَين آمنتَين في منطقة واشنطن. كانت الزمرة تقدّم للضابط الروسيّ، كي يجد عذرًا للابتعاد عن واجباته المنتظمة، المعلومات التي تحصل عليها من شخص يعمل في استشاريّة الدفاع. وكان هذا العميل المزدوج الذي يدّعي أنّه يتجسّس للروس، يعمل في الحقيقة لصالح زمرة المغازلة. ويأذن أعضاء الزمرة، بعض الأحيان، لقاء ضابط المخابرات السوفياتيّة بهذا الشخص، بعد أن توضّح له حكومة الولايات المتّحدة كلّ شيء قبل أن يخبر به ضابط المخابرات السوفياتيّة أو الروس. وجّه أعضاء الزمرة ضابط المخابرات السوفياتيّة في الانغماس، قبل اللقاء به، في عمليّة تشمل السوق إلى طرق مميتة أو بسرعة ٧٠ ميلاً في الساعة، ثمّ الانخفاض إلى سرعة عشرين ميلاً في الساعة، ليتأكّدوا من أنّه غير مراقب. وكان أعضاء الزمرة يسألون ضابط المخابرات السوفياتيّة، قبل الإدلاء بالمعلومات، عمّا كان يفعله في الساعات الأخيرة، ليتأكّدوا من حمايته لنفسه. كان الموضوع التالي من العمل هو الموافقة على مكان اللقاء التالي - أحد المنزلَين اللذَين استؤجرا لغرض اللقاء مع رجل المخابرات السوفياتيّة، تستجوبه

بعدها الزمرة عن التطوّرات الأخيرة في السفارة وخطط المخابرات السوفياتيّة. لقد سجّلت الزمرة صوتيًّا، ودون علمه، هذه الجلسات التي كانت تدوم لساعة أو ساعة ونصف الساعة. وهكذا كانوا دائمًا يوجّهون إليه الأسئلة التي يعرفون إجاباتها، وكان هو يتجاوزها بشكل صحيح. وكان هذا أوّل تجنيد لضابط المخابرات السوفياتيّة من السفارة الروسيّة في واشنطن. وهذا لوحده يبرّر، من وجهة نظر مسؤولي وكالة المخابرات المركزيّة ومكتب التحريّات، سبب وجود زمرة المغازلة. كانت زمرة المغازلة تدفع لضابط المخابرات السوفياتيّة مائتَي دولار لكلّ لقاء ومبلغ ١,٠٠٠ دولار شهريًّا، يُدرج في حسابه الخاصّ باسمه. وعندما راود القلق أعضاء الزمرة أنّ هذا الشخص سيغدو مركز استقطاب لذاته، دأبوا على سؤاله عمّا كان يفعله بالمال الذي يتقاضاه.

نجحت زمرة مكتب التحقيقات الفدراليّة، بعد أشهر من تجنيد هذا الرجل، في تطويع ضابط آخر من المخابرات السوفياتيّة يعمل في السفارة. وقد تمكّن المكتب، من تجنيد ضابط آخر من المخابرات السوفياتيّة معيّن في وفد الأمم المتّحدة الروسيّ في نيويورك، وضابط آخر معيّن في المستشاريّة السوفياتيّة في سان فرنسيسكو. لقد قدّم رجل المخابرات السوفياتيّة الذي جنّدته المغازلة للوكالة المركزيّة ومكتب التحقيقات خارطة طريق تبيّن الكيفيّة التي تعمل بها المخابرات السوفياتيّة في واشنطن. لقد أفشى لهم أهمّ هويّات وواجبات ضبّاط المخابرات السوفياتيّة ومنظّمة الاستخبارات العسكريّة السوفياتيّة GRU والمعلومات المتعلّقة بسير الدبلوماسيّين الروس ونواياهم لتجنيد الأميركيّين كجواسيس لهم. كان هذا الضابط يعرف المواقع التي نصبت فيها المخابرات السوفياتيّة أجهزة تنصّت وتفاصيل عمل الأجهزة الإلكترونيّة الأخرى، فكشف مثلاً أنّ المخابرات السوفياتيّة تزوّد عملاءها بأجهزة تنطلق ذاتيًّا من الماء،

وعندما تظهر على السطح ترسل رسائل مشفّرة بشكل إطلاقات إلى الأقمار الصناعيّة لنقلها إلى موسكو. وهكذا تمكّنوا من حجب موقع العملاء الذين استخدموا أجهزة إرسال.

لقد عرفت وكالة المخابرات المركزيّة ومكتب التحقيقات الفدراليّ من الضابط الروسيّ كيف تحمي المخابرات السوفياتيّة نفسها قبل أن يلتقط أحد ضبّاطها وثائق مصنّفة من ثمار ميتّة ساقطة من جذل الأشجار في منطقة واشنطن. يحوم ضابط المخابرات السوفياتيّة حول النقطة حاملاً معه جهاز إرسال يلتقط الإشارات الراديويّة لأجهزة الإرسال الخاصّة بمكتب التحقيقات. فإذا كان كلّ شيء على ما يرام، يشعل ضوءًا أخضر يُرى من خلال الحاجب الزجاجيّ لسيّارته. وإذا ما تمّ رصد أجهزة إرسال مكتب التحقيقات الفدراليّ فإنّه يشعل ضوءًا أحمر وتتوقّف عمليّة الالتقاط. كشف ضابط المخابرات السوفياتيّة كيف كان الروس يعترضون المكالمات ذات الموجات الصغرى الخارجة والداخلة إلى مكاتب الحكومة الأميركيّة من مركز تنصّت سريّ في "مونت ألنو" مجمعهم الجديد في واشنطن. لقد سمحت وزارة الخارجيّة للروس ببناء مجمعهم في ثاني أعلى ارتفاع في واشنطن. كانت المخابرات السوفياتيّة تزوّد ضبّاطها بقائمة لما تودّ الحصول عليه من تكنولوجيا ومعلومات. ويتراوح مضمون طيّات هذه القائمة من خطط مبادرة الدفاع الاستراتيجيّة المعروفة بحرب النجوم، إلى المعلومات الداخليّة عمّن يرجّح أكثره فوزه بالانتخابات الرئاسيّة القادمة. نقل ضابط المخابرات السوفياتيّة هذه القوائم إلى أعضاء زمرة المغازلة ودوّن لهم، عند عودته موقّتًا إلى موسكو، أحدث التغييرات في قيادة منظّمة المخابرات السوفياتيّة وخططها على النطاق العالميّ. ونقل هذا الضابط ذات مرّة نسخًا من خطط المخابرات السوفياتيّة الرسميّة في واشنطن للعام المقبل، بما فيها خططًا معيّنة لزرع معلومات

متناقضة عن طريق توزيع وثائق مزوّرة. وقال لهم الضابط كمثال عن كيفيّة عمل المخابرات السوفياتيّة أنّ مقرّاتها الرئيسة، المعروفة كمراكز، ترسل دوريًا وثيقة عمليّة تعلمَ كلّ ضابط أن ينقل نفس المعلومات الواردة فيها إلى كلّ أميركيّ يلتقونه. وقد تخصّ هذه المعلومات خطط السوفيات في محادثات خفض التسلّح أو عدد الصواريخ التي تمتلكها روسيا. وذكر الضابط الروسيّ المساهم في العمليّة: "إذًا كان لديكم المئات من الذين يتفوّهون نفس العبارة، فيوافق الجميع على أنّها حقيقة ولكنّها في االواقع كذبة". لقد أجمعت الزمرة، من شرح هذا الضابط، أنّ المخابرات السوفياتيّة لم تحقّق النجاح الذي يسمو للمرتبة التي تتصوّرها وكالة المخابرات المركزيّة أو مكتب التحقيقات الفدراليّ. كان ضبّاط المخابرات السوفياتيّة، في الغالب، يبعثون بالتقارير إلى موسكو مدّعين أنّهم حصلوا على معلومات سريّة لكنّها في الحقيقة معلومات من الصحف.

إنّ تطويع الآخرين إنّما هو واحد من مئات النجاحات التي حقّقتها وكالة المخابرات المركزيّة. وفي أحيان كثيرة جنّدت الوكالة ضبّاطًا من المخابرات السوفياتيّة تقاعدوا في مواطنهم دون أن تعرف دولتهم أنّهم كانوا خونة في معظم الوقت، ومعظمهم تمّ تجنيده في واشنطن، وليس في محطّات الوكالة في الخارج.

ضبّاط المخابرات في وكالة المخابرات المركزيّة

ينجز ضبّاط المخابرات ذوو الستار الرسميّ واجباتهم العسكريّة أو تلك المتعلّقة بوزارة الخارجيّة خلال أيّام الأسبوع، ثمّ ينفّذونَ عمليّات الوكالة في الأماسي وعطلة نهاية الأسبوع. يقول "هربرت ساندرس" ضابط الوكالة السابق: "إذا أردت أن تعرف هويّة رجال المخابرات فما عليك إلاّ أن تتطلّع إلى سجلّ الحاضرين في السفارة يوم

الأحد، فكلّ مَن يحضرها في هذا اليوم هو من رجال في وكالة المخابرات المركزيّة ما خلا السفير".

يتلقّى ضبّاط المخابرات في وكالة المخابرات المركزيّة رواتبهم عن طريق وزارة الخارجيّة أو الجيش بعد أن تكون الوكالة قد سدّدت هذه المبالغ سرًّا. ويمكن لضابط المخابرات في وكالة المخابرات المركزيّة أن يتبوّأ أيّ منصب في وزارة الخارجيّة في الخارج ما خلا مركز السفير ومساعد رئيس البعثة. وعندما أمسى رئيس المخابرات السابق ريتشارد هيلمز سفيرًا في إيران فإنّه تجرّد من خدمة الوكالة. كذلك الأمر بالنسبة لوظيفة المستشار، التي تشير إلى الدبلوماسيّين ذوي الرتب العالية ويتولّون إدارة شعبة ما. ويجنّد ضابط وكالة المخابرات المركزيّة عملاءه بنفس الشاكلة التي يمضي فيها رجال الأعمال أو المحامون للبحث عن رزقهم، أو كما يفعل الصحافيّون في الجري وراء مصدرهم. فإذا كان ضابط الوكالة في مكسيكو سيتي راغبًا، مثلاً، في تجنيد ضابط عسكريّ، فإنّه يسترشد بتوصيات الملحقيّة العسكريّة الموجودة في السفارة هناك، ويحضر المؤتمرات والأعمال التي قد يتردّد إليها الشخص المراد تجنيده أو إلى المقاهي والبارات التي يتردّد إليها، ويترصّد الفرص للقائه. وإذا كان هذا الشخص راغبًا في تجنيد الدبلوماسيّين فيسعى لحضور النشاطات الدبلوماسيّة أو المضيّ إلى النوادي الخاصّة بالدبلوماسيّين التي شيّدت وكالة المخابرات المركزيّة أكثرها لهذا الغرض. فإذا ما حدّد الضابط هدفه المحتمل، اتّصل بالمقرّ الرئيسيّ للوكالة من أجل البحث في سجلّات الوكالة عن معلومات تخصّه. وأكثر هذه المعلومات محفوظ في أجهزة الحاسوب. وقد ينشد أيضًا مساعدة مكتبَ الخدمات التقنيّة فيمدّه بأدوات مهنة التجسّس كمرسلات راديويّة أو ورق الكتابة السريّة. وقد يزوّد مقرّ الوكالة الرئيس الضابط بمعلومات عن اهتمامات الشخص كرياضة كرة المضرب مثلاً، فيقترح عليه

ضابط الوكالة عندئذ اللعب معه. أو قد يعرف الضابط أنّ هدفه يعاني مشاكل صحيّة. وفي قضيّة السفير السوفياتيّ الكبير في أفريقيا، أدرك ضابط المخابرات المركزيّة "هيوارد بين" أنّ السفير كان يعاني مشاكل قلبيّة، فدبّر مساعدته بآلة EKG التي كان حديثة في وقتها. وعندما أزف موعد استرجاع الآلة قرّر "بين" أن يقوم بالعمليّة بنفسه ويفعل فعلته، فأظهر للسفير مقالة في مجلّة تايم تتعلّق ببعض التطوّرات الحديثة عن معالجة الأزمات القلبيّة في الولايات المتّحدة، وقال للسفير: "يمكننا أن نتدبّر لك هذا الأمر دون أن يشعر به أحد".

يعرض ضابط المخابرات على الشخص المراد تجنيده، بعد أن يعقد معه صداقة، الأموال لقاء أن يغدو عميلاً للوكالة ويتجسّس لصالح الولايات المتّحدة. ثمّ يكتب ضابط الوكالة تقرير اتّصال بعد كلّ لقاء يعقده مع الشخص الهدف، وينصّ التقرير على موعد الاجتماع ومكانه، والمبالغ التي تبودلت، والوثائق المستلمة، والأمور التي تمّ التطرّق إليها والمشاكل الأمنيّة. ويقرّر ضابط التقارير في المحطّة أهليّة إرسال التقرير إلى واشنطن، إذا كان ثمّة مادّة يجب إرسالها. في هذه الحالة ينقل هذه المعلومات بصيغة تقرير استخباريّ، بينما يقرّر ضابط التقرير الكيفيّة والجهة التي يرسل إليها التقرير. وللتقرير، عند إرساله إلى واشنطن، جزءان: تتضمّن الصفحة الأولى الإسم السريّ للمصدر وأنّه يتعلّق بالاستخدام الداخليّ لوكالة المخابرات المركزيّة، وترسل بقيّة التقرير، بالاعتماد على المعلومات التي يشملها، إلى وكالات معيّنة كالخارجيّة ومكتب التحقيقات أو مجلس الأمن القوميّ ضمن مجتمع المخابرات. إنّها تمنح فكرة عامّة عن مصدر المعلومات والإشارة إلى مصداقيّته وإذا ما كانت المعلومات المتيسّرة في التقرير جدّ حسّاسة، فإنّ الوصف العام يستحيل كتمانًا شديدًا للمصدر. يُحتفظ بالإسم الحقيقيّ للعميل في خزانة في محطّة البلد الذي يتمّ فيه تجنيد العميل، ويليه

الرقم. وتضمّ خزانة أخرى قائمة تربط كلّ رقم باسم سريّ. ولاكتشاف الإسم الحقيقيّ لهذا الإسم السريّ فإنّ على ضابط المخابرات، في مكسيكو سيتي على سبيل المثال، توحيد قوائم هاتَين الخزانتَين والمقارنة بينهما، أو يمكنه الحصول على اسم العميل من ضابط الحالة. وتحتفظ المقرّات الرئيسيّة أيضًا بالأسماء الحقيقيّة للعملاء، ويحمل كلّ تقرير وارد من المحطّة (مكسيكو سيتي) خطّ الاتّجاه الخاصّ بالمرسل إليه لتحديد وجهته، يتبعه سطر فارغ يعني أنّه يجب توزيع التقرير داخل وكالة المخابرات المركزيّة وإلى الوكالات الخارجيّة. وتعني الشيفرة الواحدة أن على التقرير ألاّ يقصد الوكالات الأخرى دون استشارة رئيس القسم المسؤول عن هذه المنطقة في العالم. وفي هذه القضيّة (أميركا اللاتينيّة) يتمّ إرسال المواد، لكلّ الحالات تقريبًا، إلكترونيًّا، وتُخزن في أجهزة حاسوب. ولكلّ اتّصال مستوى محدّد من الأهميّة وأهمّها الخطير ثمّ الخاطف، الفوريّ، الأفضل ثمّ الاعتياديّ. ويمنح خطّ المستويَين الأوّلين، نادريّ الحصول، أفضليّة على الخطوط البقيّة ويتطلّب إرسالاً مباشرًا. وتمضي أغلب هذه التقارير إلى مديريّة الاستخبارات التي تعدّ التعليمات والمذكّرات الأخرى من خلال مجلس الاستخبارات القوميّ عن الطبيعة المحتملة للأحداث المستقبليّة في العالم، كإمكانيّة دولة ما في تطوير أسلحة نوويّة أو أنّ العراق سيحتلّ الكويت. وتمضي مثل هذه التقارير إلى الرئيس في المذكّرة الصباحيّة اليوميّة، ويحدّد درجة أهميّة تقارير المحطّات، بعدئذ، كادر التقارير ضمن قسم المنطقة التابع لأحد المقرّات الرئيسة.

تؤثر في هذه الدرجات، في بعض الأحيان، ردود أفعال الجهات الأخرى التي تطّلع على التقارير مثل الخارجيّة والدفاع. ويُمنح عشرون درجة لأفضل التقارير، وعشر درجات للتقرير الجيّد جدًّا، أمّا الخمسة السالبة (-٥) فتعني أنّ هذا التقرير ما كان يجب أن يُرسل. وفي نهاية كلّ شهر تُحسب نقاط كلّ محطّة. ويعتقد ضبّاط

العمليّات أنّ جدول النقاط عديم المعنى، كما يقيّم كادر التخطيط والتقييم التابع لمديريّة العمليّات مدى فعاليّة العمليّات محتفظًا بمسالك الأحوال لأغراض الميزانيّة. ويحاول، أيضًا، تقدير فئات الدولار للمعلومات التي حصلوا عليها بعد المشاورة مع الذين ينتفعون من هذه المعلومات.

لوكالة المخابرات المركزيّة نظام صارم في السيطرة الماليّة أو وقف، شبه تمامًا، حالات السرقة أو الاختلاس. وأكثر أشكال السرقة شيوعًا هو ادّعاء ضبّاط الوكالة أنّهم أنفقوا المال على العملاء في الخارج، لكنّهم في الحقيقة أودعوه في جيوبهم. ومن السهل تزوير وثائق معيّنة كايصالات الاستلام التي يوقّع عليها العملاء. لقد كان ضبّاط الوكالة يدفعون بشكل روتينيّ في فييتنام، مئة ألف دولار شهريًّا للمسؤولين المحليّين لتوزيعها على رجالهم. وكانت ثمّة ادّعاءات قليلة للسرقة الداخليّة. ويقول الدكتور "جون كلارك" المراقب الماليّ السابق ومساعد نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة: "أعتقد أنّ لوكالة المخابرات المركزيّة سلطة على كلّ دولار تنفقه، أقوى من أيّ وكالة حكوميّة أخرى. وقد تسنّت لي الفرصة، عند حضوري برنامج هارفرد للإدارة المتقدّمة لمقارنة الممارسات الماليّة لخمسين شركة ومؤسّسة ماليّة أميركيّة، لأتبيّن أنّ أيًّا منها لم تتمتّع بسلطة قويّة كتلك التي تتميّز بها وكالة المخابرات المركزيّة. فغالبًا ما يكتشف محاسبو القسم الماليّ عشرات من حالات السرقة والاختلاس سنويًّا".

الخلافات بين وكالة المخابرات المركزيّة ووزارة الخارجيّة

توجد، كقاعدة عامّة، درجة من الاختلاف بين ضبّاط وزارة الخارجيّة وضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة المعيّنين في موقع ما. ينظر ضبّاط الوكالة إلى نظرائهم من وزارة الخارجيّة بأنّهم سعاة بريد مغفّلون، بينما ينظر ضبّاط الخارجيّة إلى ضبّاط الوكالة على أنّهم غواة مشاكل طائشون. ويذكر ضابط عمليّات سابق: "إنّك بحاجة إلى

مفكّرين وعلماء للعمل بجانب مديريّة العمليّات. بيد أنّ الوكالة ليس لها مع المفكّرين ناقة ولا جمل، إنّها تسعى وراء موظّفين سريّين متبجّحين، وهذه علّة قلّة تعاون وزارة الخارجيّة مع الوكالة، هم يعتقدون أنّ الوكالة تعجّ بالسفّاحين الجهلاء. بينما تعتقد الوكالة أنّ كلّ موظّفي وزارة الخارجيّة مجرّد لفيف من المتباهين، هذه العلّة في تعذّر عمل الوكالتَين بشكل متوافق".

تتمخّض تلك الخلافات، شطرًا ما، من حقيقة أنّ كلا الوكالتَين تمارس أدوارًا مختلفة. تنشأ المشاكل عندما تشرع وكالة المخابرات المركزيّة ووزارة الخارجيّة بالتخطيط للفوز بنفس الشخص، أو عندما يرغب السفير في معرفة كلّ ما تفعله الوكالة داخل البلاد التي يعمل فيها، لاعتقاده بأن له الحقّ في معرفة هويّة عملاء الوكالة داخل تلك البلاد.

يقول ضابط سابق: "ثمّة حالات من الغيرة بسبب الافتراض الخاطئ أنّك تتمتّع بامتيازات إضافيّة كالسكن مثلاً، وأنّك تتقاضى أكثر ممّا تنتج، وهي ليست بالقضيّة مطلقًا. وهذا الأمر يستند إلى الاعتقاد أنّ وكالة المخابرات المركزيّة لا تدفع لما تحصل عليه، وهو ما يسبّب استنزافًا لميزانيّة السفارة. وفي الحقيقة تدفع الوكالة لوزارة الخارجيّة مبالغ لضبّاطها في سفارات أكثر ممّا تدفعه لهم الوزارة نفسها. وسيبقى هذا الأمر موضع خلاف برغم توضيح الوزارة له". ترد مسألة الخلافات في كلّ منظّمة تقريبًا بين مقرّاتها الرئيسة والجانب الميدانيّ. يقول ساندرس: "في وكالة حكوميّة، سيّما وكالة المخابرات المركزيّة، ثمّة تنافس مستمرّ أو ربّما فرط في الامتعاض بين الكادر الميدانيّ والمقرّات. يعتقد الضبّاط المدنيّون أنّ المقرّات تعجّ بالمعتوهين الذين لا يفعلون شيئًا ما خلا حضور الاجتماعات، ولا يفقهون شيئًا. بينما يرى كادر المقرّ القياديّ أنّ نظيره الميدانيّ ضيّق التفكير. والشيء المضحك أنّ كلا

الطرفَين إذا ما استبدلا أماكنهما لاستنتجا أنّهما الآن قد دخلا الزمان المطلق وفيه يملكان كلّ العمل وكلّ الأجوبة".

تشغيل النساء في الوكالة

في عهد وليام وبستر خطت الوكالة خطوة في تشغيل وترقية أكبر عدد من النساء والقاصرين دون أن تحرّك مديريّة العمليّات ساكنًا، إذ يعتقد كثير من ضبّاط العمليّات السابقين أنّ النساء لا يحسنّ الاتّصال مع الرجال في أميركا اللاتينيّة أو الشرق الأوسط. وثمّة رأي منحاز مشابه كان، حتّى وقت قريب، يؤخذ على ضابطات الشرطة. لكنّ الوكالة لم تشهد قطّ منصب مدير شعبة من العنصر النسائيّ واكتفت بإناطتهنّ، على نحو قليل جدًّا، منصب رئيس محطّة تابعة لها.

يقول "روبرت سيمونس" ضابط الوكالة السابق: "يقولون إنّ هناك دولاً لا تستطيع العمل فيها. فأنّى، مثلاً، لامرأة أن تعمل في الشرق الأوسط؟ ومع ذلك تجد أنّ أفضل الضبّاط هناك قد يكونون من العنصر النسائيّ، وهي حالة ربّما عبّدت الطريق للعمل ضدّ ما يتوقّعه الناس في منطقة ما. فهذه الضابطة لها من الأسباب ما يدعوها للتواجد هناك؟ فبوسعك أن تضع يدك في يدها، وبمقدور العميل أن يهديها وردة في داخلها رسالة سريّة. وبإمكانها تقبيله في خدّه لتضع شيئًا في جيبه. فمعًا يمكنهما المضيّ دون إثارة الانتباه". وبسبب ضغوط العمل السريّ يشيع الزواج بين ضبّاط وضابطات الوكالة المركزيّة.

يقول ساندرس: "يسعك القول لزوجتك أنّك تعمل لصالح وكالة المخابرات المركزيّة، وأنّك ماض إلى سنغافورة في واجب عمليّ دقيق، دون الخوض في أنّك مكلّف بمهمّة تسجيل مكالمات فلان وفلان. إنّ القيود الأمنيّة ذات تأثير، في بعض

الأحيان، في تشجيع الزواج بين أناس وكالة المخابرات المركزيّة، وثمّة فرق عديدة في الوكالة يتألّف أعضاؤها من الأزواج والزوجات. فالزوج (الزوجة) الذي عمل للوكالة، لأكثر حساسية للمتطلّبات الأمنيّة والجهد المقترن بالعمل. فلن يسأل عمَ تفعل، ولن تغدو في موضع إهانة إذا لم تبح بالمعلومة. وإذا كان كلا الزوجَين ضابطاً في الوكالة، لغدت الأمور أكثر يسرًا، فبينما يتوجّب عليهما، نظريًا، الإمساك عن الحديث في الأمور العمليّة الحسّاسة، ما لم يشترك كلاهما في نفس العمليّة، تراهما يشرعان في الواقع العمليّ بالحديث بحريّة عن نشاطهما اليوميّ".

الضحايا من ضبّاط الوكالة

إنّ عمل ضابط قسم العمليّات، في أكثر حالاته، ليس محفوفاً بالمخاطر ذاتها التي يتعرّض لها ضبّاط الشرطة، إذ يعمل ضبّاط الوكالة تحت حصانة دبلوماسيّة، وتتحاشى كثير من الحكومات إيذاءهم خشية تعرّض ضبّاط استخباراتها للإيذاء. ومع ذلك قُتل عدد من ضبّاط الوكالة في مجرى عملهم، وبلغ عددهم ٥٣ قتيلاً في آخر إحصاء. كان من بين أشهر هؤلاء الضحايا "ريتشارد ويلخ" رئيس محطّة وكالة المخابرات المركزيّة في أثينا. فقد نشرت صحيفة أخبار أثينا الناطقة بالإنكليزيّة، في عددها الصادر في ٢٥ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٥، اسمه ومحلّ إقامته. وقبل هذا، ظهر اسمه عام ١٩٦٧ في إحدى صحف ألمانيا الديمقراطيّة في مقالة بعنوان: "مَن هم رجال وكالة المخابرات المركزيّة". وأدرجت منشورات أخرى مثل "الجاسوس المضادّ" اسمه أيضًا. أمّا صحيفة أثينا المذكورة فقد طالبت باتّخاذ إجراءات ضدّه وضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة الآخرين. وبعدها لقي "ويلخ" مصرعه في ٢٣ كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٧٥، على عتبة بابه في أثينا. لقد وجّه العديد من ضبّاط الوكالة اللوم والاتّهام، في مصرع ويلخ، إلى ما نشرته "الجاسوس المضادّ" لأنّها الصحيفة الأخيرة التي أدرجت

أسماء ضبّاط الوكالة. بيد أنّ الكثير من الضبّاط المنتسبين إلى محطّة أثينا، ذلك الوقت، أشاروا إلى أنّ هويّة ويلخ ومنزله كانا جدّ مشبوهَين قبل نشرهما، إذ إنّ ويلخ سكن بيت سلفه السابق فتعرّف الجميع على هويّته ومنصبه. وفي ١٦ آذار ـ مارس ١٩٨٤، اختُطف "وليم باكلي" رئيس محطّة وكالة المخابرات المركزيّة في بيروت وتوفّي في حجزه في الثالث من حزيران ـ يونيو عام ١٩٨٥ بعد تعذيبه.

معنويّات ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة

يقول ضبّاط العمليّات إنّ مزاجهم في العمل يعتمد على طبيعة العمل الذي هم منهمكون فيه أكثر من اعتمادهم على مَن يرأس الوكالة، أو على طبيعة التحقيقات الجارية فيها، ليدحضوا الادّعاءات التي تقول إنّ معنويّات ضبّاط الوكالة قد انهارت منذ تحقيقات لجنة تشرش.

يقول أحد الضبّاط المتقاعدين الذي عمل في الوكالة لعقود عديدة من الزمن: "إنّ المعنويّات تكاد أن تكون نفسها. فكلّ شيء يعتمد على الشخص الذي يعمل لصالحه. ولربّما كان مديرك جوهرة، بيد أنّ مَن هو أعلى منه رتبة ابن عاهرة. وتشعر كلّ محطّة في الخارج بالسعادة إذا ما أفلحت في مهامها وعلمت أنّها ناجحة. إنّ كلّ منظّمة أصبحت أكثر بيروقراطيّة".

تمنح الوكالة الضبّاط الذين يحسنون عملهم مكافآت ماليّة وأنواط المخابرات مع الترقيات. وأكثر الضبّاط المكرّمين هم أولئك الذين يجنّدون أكبر عدد من الجواسيس، بغضّ النظرّ عمّا إذا كانت إدارتهم سيّئة. والكثير من أفضل الجواسيس لا يشاؤون العمل داخل المقرّات. ويقول ضابط مخابرات سابق: "لا يعني الأمر لضابط جنّد الكثيرين أنّه قائد. فثمّة ضبّاط قضايا كثيرون يستطيعون تجنيد شجرة لكنّهم لا

يصلحون لإدارة المحطّة. وتجد، في بعض الأحيان، أناسًا يقولون إنّ مرامهم الوحيد هو أن يغدوا ضبّاط قضيّة، فأكثرهم يريد مزيدًا من السلطة، وأنت لا تعرف، في الغالب، مقدرة هذا الشخص في التجنيد". ويقول ضابط سابق آخر: "قد ينجح شخص في تجنيد عميل فشل غيره في تجنيده، وقد نرى نموذجًا من الناس يسهل لكلّ ضابط تجنيده. وهذا النموذج هو مَن يرى الوكالة ويحلم بأموال خياليّة منها. وتجد صنفًا آخر لا يشكّل له المال أهميّة، وكلّ ما يظنّون أن ليس بوسعهم عمل شيء في ظلّ نظامهم الحاكم، فيلجون عتبة وكالة المخابرات المركزيّة لعلّهم يطيحون بنظام حكمهم".

يتودّد ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة عادة إلى عملائهم الكامنين لعدّة أشهر أو أسابيع قبل أن يرموا الكرة. بينما كانت تتحلّى المخابرات السوفياتيّة، من جهة أخرى، بالصبر الطويل، وتعمل، في بعض الأحيان، على تطوير علاقة أمدها سنوات قبل أن تخطو خطوتها الأولى. إنّها تجنح نحو التركيز على الناس الذين يكشفون أسرارًا معيّنة بدلاً من تجنيد أيّ شخص مطّلع على معلومات حسّاسة.

ويقول ضابط سابق: "إنّ الاختلاف الكبير أنّ المخابرات السوفياتيّة، بطبيعة السلطة التي تمارسها، لأكثر مثابرة. إنّهم يقولون: هذا هو الهدف، فتسلّل إليه. وهم لن يفلتوه من أيديهم. وهم أكثر تنظيمًا، فهم يرشدون ضبّاطهم خطوة بعد أخرى إلى ما يجب أن يفعلوه".

ويقول ضابط آخر: "أنا أعتقد أنّنا، بطبيعتنا، أجزع من غيرنا. فعمليّة التجنيد إذا ما أريد لها النجاح وأن تأخذ منحاها التقليدي، فعلينا أن نعطيها من الوقت دهرا. وإذا ما أنجزت العمليّة في ثلاث جلسات، فإنّ الشخص المقابل ليس بأهل لكثير من الاعتبار، وإنّه لن يغدو عميلك الذي تريد بأيّ شكل".

العميل المزدوج

إنّ واحدة من أخطر المشاكل التي واجهت وكالة المخابرات المركزيّة هي احتماليّة أن يكون العميل مزدوجًا أي أنّه يعمل لكلا الطرفَين. لقد حصل هذا الأمر فعلاً في كوبا، حين تجلّى أنّ معظم العملاء الذين جنّدتهم وكالة المخابرات المركزيّة منذ مطلع الستّينات، كانوا (شتلات) تتسلّم تعاليمها من الرئيس الكوبيّ فيدل كاسترو. وظلّ الحال هكذا حتّى عام ١٩٨٧ عندما ارتدّ "جون أنطونيو رودرلز" الذي عمل لصالح المخابرات الكوبيّة والمخابرات المضادّة لها، فبدأت وكالة المخابرات المركزيّة تتعلّم أسلوب الخدعة. أمّا الصدمة الحقيقيّة فقد وقعت في السنة التالية، عندما ارتدّ الرائد "فلورنتينو اسبيلاها لمبارد" الذي عمل أيضًا لصالح المخابرات الكوبيّة. كانت في جعبته تفاصيل أعظم من تلك التي يخبرها رودلرز، وشخّص ثمانية وثلاثين عميلاً مزدوجًا يعملون ضمن قائمة عملاء وكالة المخابرات المركزيّة. فأُخضع كلّ العملاء تقريبًا لاختبار كشف الكذب وتخطّاه أغلبهم، بينما كانت نتائج الاختبار لأكثر بقيّة العملاء غير نهائيّة، الأمر الذي يعني أن ليس ثمّة دليل يؤكّد على ريائهم. أرسل هذا التجلّي موجات اهتزاز عنيفة داخل الوكالة سيّما داخل شعبة أميركا اللاتينيّة التي تضطلع بقضيّة كوبا. وهنا أعاد بعضهم إلى الأذهان التحذيرات المسبقة التي كانوا قد أدلوا بها. إذ عبّر، على سبيل المثال، كادر المخابرات المضادّة في وكالة المخابرات المركزيّة في مطلع عام ١٩٧٦، عن خشيته من أن يكون بعض الكوبيّين الموجودين ضمن جدول رواتب وكالة المخابرات المركزيّة عملاء مزدوجين. فالمعلومات التي قدّموها كانت جدّ سطحيّة وغير نافعة. وكانوا، كذلك، على اطّلاع عظيم بجميع عمليّات محطّة مدريد التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة التي كانت، على مدى السنوات الماضية، منطلقًا للعمليّات التي استهدفت كوبا. وتلك دلالة على أنّ تلك

العمليّات قد تعرّضت للمساومة عليها أو أنّها أمست تحت السيطرة الكوبيّة. بيد أنّ أيًّا من هذه التحذيرات لم تطرق مسامع أحد، ولم يحرّك أحد صوبها ساكنًا. لقد تلقّى العملاء الكوبيّون، كما يذكر رودلرز، تدريبًا مكثّفًا في كيفيّة التغلّب على جهاز كشف الكذب بعد أن أعلمهم مدرّبوهم أنّ اختبارات كشف الكذب لا تعمل مطلقًا، وإذا ما فشلوا في الاختبارات فبإمكانهم على الدوام إقناع ضبّاط عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة بأنّ عطلاً ما أصاب الجهاز. لذا لن يُظهر أكثرهم إمارات التوتّر التي يترجمها الجهاز بالكذب. يعلّل رودلرز المشكلة في أنّ ضبّاط العمليّات الأميركيّين الذين استخلصوا المعلومات من الكوبيّين لم يكونوا أنفسهم على اطّلاع بطبيعة الكوبيّين، ولم يفقهوا الكثير عن ثقافتها كي يتيسّر لهم التحقيق مع أولئك العملاء بشكل فعّال. وقارن رودرلز هفوات الوكالة بالتصعيد لعمليّة غزو خليج الخنازير ويضيف: "إنّهم لم يتعرّفوا إلى الكوبيّين بعد، فليس بغير الأحمق مَن يظنّ أنّ الناس، عام ١٩٦١، سيخرجون عن دين فيدل كاسترو". ويقول ساندرس: "ليس غريبًا لضابط قضيّة أن يقع في غرام عميل. فبمجرّد أن تتطوّر علاقة خاصّة بين ضابط وعميل تنشأ بينهما تركيبة كيماويّة فريدة، حتّى ليرفض التصديق أنّ العميل كذّاب أو مزدوج وإن اتّضحت الحقيقة لديه". كان مخاض الخداع الكوبيّ أنّ وكالة المخابرات المركزيّة قد أهدرت عظيم وقت وأنفقت كثير مال وظلّت، مع هذا، مشلولة لا تقدر أن تنال المعلومات التي كانت بحقّ في فاقة إليها. وأكثر المعلومات التي زوّد العملاء المزدوجون بها وكالة المخابرات المركزيّة كانت صحيحة لكنّها لم تضمر، في الجانب العمليّ، إيذاء لكوبا.

غداة شيوع أمر استقالة اسبيلاج، عرض التلفزيون الكوبيّ مسلسلاً أظهر العديد من عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة على الجزيرة طيلة سنوات مضت. لقد صوّر البرنامج كيف يلتقط ضبّاط عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة وثائق تركها العملاء

المزدوجون في أماكن نائية، أو كيف ألقى الضبّاط بمعدّات اتّصال متطوّرة لعملائهم، أو اللقاء بهم في الدول الأجنبيّة لإملائهم بآخر التعليمات. وفي الوقت الذي ادّعى فيه البرنامج أنّ بعض الدبلوماسيّين الأميركيّين كانوا ضبّاط مخابرات خارج الوكالة، كانوا، في الحقيقة، داخلها. كما عرض البرنامج الخطط الهمجيّة التي كان يناقشها ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة كاستبدال الخزانات الرديئة لخزن الأمونيا بحيث تتسرّب منها المادّة الكيماويّة لقتل المحاصيل، على أساس أنّها خطط حديثة ومستمرّة للوكالة. بيد أنّ الوكالة نبذت، في حقيقة الأمر، مثل هذه الخطط منذ عام ١٩٦٤.

كان "ريتشارد ستولز" يشغل منصب مساعد مدير وكالة المخابرات المركزيّة للعمليّات عندما تمّ الكشف عن العملاء المزدوجين، وهو قد خدم قبل هذا في روما وموسكو وميونيخ واسطمبول وبلغراد ولندن، وكان رئيس شعبة السوفيات في شرق أوروبّا. لقد أعلم ضبّاطه أنّ كوبا نجحت باستغفال وكالة المخابرات المركزيّة بالعملاء المزدوجين، بسبب الضغوط الهائلة التي أحدثها البيت الأبيض والوكالة ذاتها للمضيّ بعمليّة التجنيد. كما أوقع "ستولز" اللوم على مبدأ "الغزو العراقيّ" ذاكرًا أنّ الوكالة قد حطّت من شأن قدرة اللاتينيّين كثيرًا. كما انتقد الاعتماد المفرط على كاشف الكذب موضحًا أنّه فنّ وليس بعلم.

لقد شرعت وكالة المخابرات المركزيّة، إبّان إدارة ستولز، بالتخلّص من العملاء المستهلكين لا المنتجين على النطاق العالميّ في محاولة منها لتحسين الكمّ وخفض النفقات. بعد أن أفل نجم الحرب الباردة صبّت وكالة المخابرات المركزيّة جهودها لكشف خطط البلدان في تطوير الأسلحة النوويّة والكيمائيّة والبيولوجيّة، وهذا واحد من أهمّ أدوارها التقليديّة. فإذا ما تكشّف لها الدليل عن وجود الأسلحة تبدأ الحكومة الأميركيّة في استخدام الضغوط الدبلوماسيّة والعقوبات التجاريّة أو الأسلحة الاقتصاديّة

لوقف البرنامج. مثلاً، عندما كانت تايوان تعمل، عام ١٩٨٨، في منشأة سريّة يمكن استخدامها للحصول على البلوتونيوم، العنصر الأساس في صناعة الأسلحة النوويّة، وهو ما يمثّل خرقًا لتعهّدات تايوان السريّة مع أميركا بعدم تبنّي أيّ بحث يهدف إلى تطوير أسلحة نوويّة، جنّدت الوكالة العقيد "شانغ هايسن لي" العالم العامل في المشروع، الذي انضمّ، في نهاية المطاف، إلى الولايات المتّحدة، ونجحت وزارة الخارجيّة، بالاعتماد على المعلومات التي قدّمها، في ممارسة ضغط ناجح على تايوان انتهى، عام ١٩٨٨، بقبر المشروع.

وتساعد المعلومات الأخرى التي تجمعها وكالة المخابرات المركزيّة الولايات المتّحدة في التنبّؤ بالأحداث القادمة أو الحصول على كسب في تجارة الأسلحة أو محادثاتها. وحاولت الوكالة، على الدوام، معرفة المواقف التفاوضيّة للدول الأخرى قبل الشروع بمحادثات التسلّح أو المحادثات التجاريّة. وتزرع المحطّات أجهزة تنصّت في غرف الفنادق أو في أجهزة الهاتف، ما يساعد وزارة الخارجيّة في معرفة ما سيحدث قبل أن تبدأ المفوضات. حظيت الشؤون الاقتصاديّة بأولويّة كبرى بين أولويّات الوكالة منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، فهي تحاول، مثلاً، أن تعرف أنواع أجهزة الحاسوب التي تسعى اليابان إلى تطويرها. وكان لها، لسنوات عديدة، موظّف داخل ديوان رئيس وزراء اليابان، ساعد وزارة الخارجيّة الأميركيّة بما لديه من معلومات داخليّة تتعلّق بموقف اليابان القادم في المحادثات، لتتمكّن وزارة الخارجيّة من تهيئة مزيد من المقترحات المضادّة. من جهة أخرى ارتأت وزارة الخارجيّة، لضعف موقفها في تسليم الأسرار الخارجيّة إلى نخبة مختارة من الشركات الأميركيّة، تقديم تلك المعلومات إلى وزارة التجارة لتتولّى إصدار دليل شامل لجميع الشركات، كأن تصدر، على سبيل المثال، دليلاً عن التوجّه الحاليّ لصناعة أجهزة الحاسوب اليابانيّة. لكن ما

الذي يحدث عندما تكتشف أنّ ما يفعله الجانب الآخر ليس كافيًا، سيّما عندما تحاول حكومة الولايات المتّحدة القيام بدور أكثر فاعليّة؟ ذلك يعني أنّ المصطلح الذي ستنطوي عليه العمليّة السريّة يحمل مضمون التأثير على أو الإطاحة بقوّة أجنبيّة أو زعيم أو حزب سياسيّ.

لحية كاسترو

شرعت وكالة المخابرات المركزيّة في ١٧ نيسان ـ أبريل ١٩٦١ بغزو كوبا في خليج الخنازير، وكان فشلاً ذريعًا. كانت مديريّة العمليّات متمكّنة جدًّا بشأن سريّة العمليّة حتّى أنّها لم تستشر مديريّة الاستخبارات التابعة للوكالة لتقدير رغبة الشعب الكوبيّ في الثورة ضدّ كاسترو إذا بدأ الغزو. ولو حصل هذا الأمر لكان رأي المديريّة بأنّ الكوبيّين لن يساندوا الغزو. وقبيل الغزو خلص محلّلو الوكالة إلى نتيجة أنّ كاسترو، بمرور الزمن، يزداد قوّة لا ضعفًا. وحذّرت إحدى المذكّرات من أنّ كاسترو "أرسى الآن أقوى ضربًا من السيطرة على ميدان الشعب الكوبيّ".

لم تتمتّع وكالة المخابرات المركزيّة بقوّة ناريّة كافية لإنجاح الغزو، وسببه يرجع، إلى درجة معيّنة، إلى آخر تقييدات أصدرها الرئيس كينيدي. وفي الوقت الذي تكتّمت فيه مديريّة العمليّات بهذا الأمر عن بقيّة أقسام الوكالة فقد تسرّب النبأ إلى العالم حتّى خبرته صحيفة نيويورك تايمز وآثرت ألاّ تنشر القصّة. وفكّرت وكالة المخابرات المركزيّة، في نهاية المطاف، بحماقة غير واقعيّة، أنّ الغزو سيجنح إليه المغتربون الكوبيّون دون علم كوبا أنّ الولايات المتّحدة تساندهم...

يذكر "ريتشارد بيسيل" أستاذ علم الاقتصاد في جامعة "بيل" الذي قاد عمليّة الغزو بصفته مساعد مدير وكالة المخابرات المركزيّة للعمليّات: "أرى شخصيًّا أنّ أفدح

الأخطاء التي ارتكبناها في هذه العمليّة كانت تشبّثنا بالاعتقاد أن بوسعنا أداء المهمّة بطريقة لا يعود الفضل فيها إلى حكومة الولايات المتّحدة، وإذا تأمّلنا في فكرة أنّ تجارتنا لو أتت ثمارًا طيّبة، دون أن يعزوها أحد لحكومة الولايات المتّحدة، لوجدنا الأمر لن يعدو غير عمل جدّ سخيف وشيء لا يمكن تحقيقه بالكامل، وكلّ شيء بهذا الحجم سيأتي باللوم على حكومة الولايات المتّحدة حتّى وإن رفعت أيديها عن العمليّة. بيد أنّنا دفعنا ثمنًا باهظًا للتملّص في مسألة القدرة العمليّة. لقد منعونا من استخدام المتطوّعين من طواقم القوّة الجويّة الأميركيّة، لذا كنّا في فاقة لمثل هذه الكوادر، ولم نستطع تجميع قاذفات "ب ٢٦"، ولم نتمكّن من الإقلاع من أيّة منطقة تسيطر عليها الولايات المتّحدة كبورتوريكو. ثمّة قائمة من المتطلّبات، لم يؤذن لنا الحصول على متطوّعين أميركيّين ليذهبوا إلى الشاطئ مع لوائنا، وهو الذي كان سيأتي علينا بمنفعة كبيرة. لذا أعتقد أنّنا أخطأنا من رأسنا حتّى أخمص القدمين، ومع ذلك شرعت وكالة المخابرات المركزيّة، تحت ضغط الرئيس كينيدي في كانون الأوّل ــ ديسمبر ١٩٦١، بسلسلة من العمليّات السريّة الأخرى بهدف الإطاحة بكاسترو. لكنّ كلّ عمل كان أسوأ من سابقيه.

ويذكر تقرير مفتّش عام وكالة المخابرات المركزيّة عشرات من المحاولات الخرقاء لاغتيال كاسترو أو إحراجه أمام شعبه. شملت إحدى هذه الخطط أنّ وكالة المخابرات المركزيّة ستلوّث، بمادّة كيماويّة، هواء منطقة المحطّة الإذاعيّة التي يلقي فيها كاسترو خطابه الأمر الذي سيؤدّي إلى إصابته بردود فعل هلوسيّة تشبه تأثير مادّة "إل. إس. دي" المخدّرة. وانطوت الخطّة الثانية على دسّ مادّة كيماويّة داخل السجاير التي يدخّنها بحيث تؤدّي إلى اختلال موقّت في الشخصيّة. وارتأت الفكرة الثالثة إدخال أملاح الثاليوم في أحذية كاسترو كي تسقط لحيته الأمر الذي تراه وكالة المخابرات

المركزيّة قادرًا على تدمير صورته الشعبيّة. وفي النهايــة، اقترحت وكالـة المخـابرات المركزيّة إطلاق ألعاب ناريّة من شاطئ كوبا لتحمل إلى السماء صورة المسـيح الأمـر الذي يظهر أنّ كاسترو يزدري باللّه. كما اتّفقت وكالة المخابرات المركزيّة مـع بعـض عناصر من المافيا على دسّ السمّ في طعام كاسـترو. كلّ هـذا لـم يـؤدِّ إلاّ إلـى إخفـاق وكالة المخابرات المركزيّة في خليج الخنازير وفي الإطاحة بكاسترو أو التخلّص منـه. إنّ مؤامرات الاغتيال محظورة الآن، وأوّل تحريم رئاسـيّ قد تضمّنـه الأمـر التنفيـذيّ ١١٩٠٥ الذي وقّعه الرئيس جيرالد فورد في ١٨ شـباط ـ فبراير ١٩٧٦. ينصّ هذا الأمر على ألاّ يشترك أيّ موظّف حكوميّ في محاولة اغتيال القادة الأجانب. ويسيطر الأمر التنفيذيّ ١٢,٣٣٣ الذي وقّعه الرئيس رونالد ريغن في ٤ كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٨١، على نشاطات الوكالة اليوم. وينصّ على أنّه لا يحـقّ لأيّ موظّـف يعمـل لـدى حكومة الولايات المتّحدة أو بالنيابة عنها أن يشترك أو يتآمر بالاشتراك في أيـة عمليّـة اغتيال.

غالبًـا مـا يلقـي ضبّـاط الوكالـة اللـوم علـى الرؤسـاء الذيـن يحثّـون الضبّـاط علــى المباشرة بعمليّات سريّة طائشـة. إنّ كلّ عمـل، تقريبًـا، بحاجـة إلـى مصادقـة الرئيـس وصنّاع السياسة الذين يتطلّعون إلى حلّ سريع لمشكلة اليوم. وجاء فــي تقريـر المفتّـش العام للوكالة عن مختلف المؤامرات التأكيد على درجة المسؤوليّة التي شعر بها ضبّـاط الوكالة أنفسهم بسبب ضغوط إدارة كينيدي الشديدة للقيام بعمل ضـدّ كاسـترو ونظامـه. لكنّ الوكالة هي التي شجّعت البيت الأبيض على التأمّل بنجاح العمل السـريّ وطـوّرت خططًا متهوّرة لتنفيذها.

لقـد كـان التفكير قـاصرًا، دومًـا، إزاء مـا يتوجّـب إنجـازه، وهـل سـتحقّق العمليّـة النتيجة المرجوّة منها، أو ماذا سيحدث لـو افتضـح علنًـا تـورّط الوكالـة فيهـا. ونتيجـة

لمرافعات لجنة تشرش في عامَي ١٩٧٥ و١٩٧٦ أوقفت المراقبة الشديدة للكونغرس العديد من الخطط المتهوّرة. بيد أنّ المصادقة على، أو مناقشة بعض العمليّات السريّة الخطرة جدًا أو القريبة لذلك، قد تمّت في عهد إدارة وليم كيسي لوكالة المخابرات المركزيّة. والمثال الأوّل هو خطّة إيران ـ كونترا لتبادل الرهائن بالأسلحة. لم تشترك الوكالة نفسها بالعمليّة، لكنّ كيسي ومجلس الأمن القوميّ ساعدا "أوليفر نورث" معاون رئيس مجلس الأمن القوميّ، بالاستعانة ببعض الأفراد في الوكالة لتنفيذ الخطّة.

عمليّة العنقاء

في عمليّة العنقاء، المتعلّقة بالبرنامج الذي أداره وليام كولبي إبّان حرب فييتنام لمعرفة الفييتناميّين الشيوعيّين المختبئين بين سكّان جنوب فييتنام، جمعت المخابرات الأميركيّة والفييتناميّة المعلومات ونقلتها إلى سكّان الجنوب. وفي أكثر الحالات احتجز سكّان جنوبي فييتنام هؤلاء الشيوعيّين وحقّقوا معهم، وفي أحايين معيّنة قتلوهم. وعليه تطورت العمليّة لتنال سمعة "فرقة الاغتيال" بالرغم من أنّ هذا لم يكن هدفها. كما نسبوا، علاوة على ذلك، ضحايا الأعمال العسكريّة لهذا البرنامج. قرّر كيسي حديثًا، أن تطيح الوكالة في سورنيم بـ"ديزاير بوترس" قائد شعب أميركا الجنوبيّة لأنّ حكومته دأبت على تصفية قادة المعارضة، وتجيز استخدام البلد كمنطقة لتبادل نقل الكوكايين، ولم تحظَ هذه الخطّة أيضًا بالموافقة عليها بعد أن واجهت معارضة في الكونغرس والإدارة.

رفض الوكالة للعمل السريّ

تجنح الوكالة في هذا الوقت، إلى رفض العمل السريّ بخلاف ما كانت تفعله قبل جلسات لجنة تشرش. ويقول المساعد السابق لرئيس مجلس الأمن القوميّ: "على

الوكالة أن تنفّذ الأمور على أساس قضيّة تلو الأخرى. فثمّة قضايا كانت فيها جدّ مؤثّرة، بينما لم تفعل شيئًا في قضايا غيرها. وربّما أتت في بعض القضايا بالرياح المعاكسة. هذا الأمر يعتمد على مشروع التنفيذ وكيفيّة الشروع به وأهدافك وسياساتك المتوخّاة منه. وعمليًّا فإنّ كلّ عمل سريّ يغدو، في النهاية، شائعًا فيتمخّض عنه أمر سيّء لا طيّب، ألا وهو الصورة البشعة التي يلتقطها العامّة للولايات المتّحدة".

كان التأثير التراكميّ القاسيّ للعمليّات السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة، على مدى السنوات الخوالي، هو أنّ اللوم يقع على الوكالة كلّما حدث شيء ما سلبيّ. فصحف الهند الكبرى وكذلك المسؤولون الحكوميّون باتوا على قناعة بأنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت وراء تدبير اغتيال راجيف غاندي التي نفّذتها امرأة من جنوب آسيا في أيّار ـ مايو ١٩٩١. وجاء في تعليق محلّلي صحيفة واشنطن بوست في نيودلهي: "إنّها لمسألة عويصة أن تشرح هذا الرأي أو تدحضه، فهو نابع، ليس من دليل حيّ أو توقّع رصين، بل من قناعات عاطفيّة عميقة الجذور". يقول ضابط سابق في الوكالة: لمَ لم يلقَ الناس مشقّة في تصديق أنّ "ديف فيليب" هو الذي قتل كينيدي؟ إنّي أعرف ديف جيّدًا، ولعمري أنّه لم يخط خيطًا في هذه المؤامرة. ثمّ إنّه رئيس شعبة في الوكالة، وعليه فسيكون هدفًا واضحًا لمثل هذه التهمة. لقد آمن الناس بهذا القول لأنّ ديف كان عنصرًا في الوكالة".

ألطخت العمليّات السريّة، أكثر من أيّ شيء آخر، وصمة العار على الوكالة في عقر دارها، فوقفت عقبة كأداء أمام مسعى الوكالة لتجنيد أفضل الشخصيّات الأميركيّة أو الحصول على مستشارين من الأكاديميّات العلميّة. ذكر "روسل باون" المحلّل المتقاعد في الوكالة الذي لمّا يزل يعمل مستشارًا لها: "يرتبط الموقف السلبيّ للدوائر الأكاديميّة حيال الاستخبارات بفشل العمليّات السريّة الذي أنسبته هذه الدوائر إلى

المجتمع الاستخباريّ فقط. لقد واجهنا كمًّا هائلاً من التعرّي تجاه عمليّات سريّة مشكوك فيها، وهو ما ألقى ظلاً على الجانب الإيجابيّ الذي أنجزه الجانب التحليليّ في الوكالة". يقول "جورج بول"، نائب وزير الخارجيّة في إدارتَي كينيدي وجونسون: "أرى مبدئيًّا أن من الأهميّة بمكان إجهاض فكرة مناهضة الحروب السريّة أو الشروع بكثير من العمليّات السريّة. عندما تخرق الولايات المتّحدة هذه القواعد، كما عندما تزرع موانئ نيكاراغوا بالألغام، فأنت تكون قد جعلت الفارق بيننا وبين الاتّحاد السوفياتيّ ضبابيًّا".

جاء في تحليل آخر أنّ العمليّات السريّة لم تساهم إلاّ بالقليل في تعزيز الأمن القوميّ للولايات المتّحدة. فإذا ما استحقّ عمل ما القيام به فعلينا القيام به أمام الملأ، كما فعلت الولايات المتّحدة ذلك في إخراجها العراق من الكويت في حرب الخليج. والولايات المتّحدة، في تعقّبها للعمليّات السريّة، إنّما تخلّد بذلك أسطورة أنّ نشاطاتها السريّة ستظلّ دومًا سريّة، متجنّبة سؤال نفسها تلك الأسئلة القاسية التي تعوّدت مواجهتها قبل تبنّي أيّ عمليّة علنيّة. فتلك الأسئلة غالبًا ما أفضت إلى نتيجة أنّ هذه السريّة أو تلك، لا تستحقّ نوع المخاطرة الذي تنطوي عليه. إنّ العمليّة السريّة هي الجانب الاستعراضيّ للنشاطات الرئيسة للوكالة، إنّها الشطر الذي يستقطب إليه الاهتمام، لكنّ سوءه في نهاية المطاف أكثر من جدواه.

مناطيد الجوّ

أمسى الاتّحاد السوفياتيّ، لسبب وجيه، الغاية الأولى التي تنشدها وكالة المخابرات المركزيّة طيلة أربعين عامًا. فقد أعلن جوزيف ستالين، بعد الحرب العالميّة الثانية، الاتّحاد السوفياتيّ منطقة محظورة وشرع ببناء القوّة العسكريّة لبلاده. وانطوت خطاباته على مضمون أنّ الحرب بين البلدان الرأسماليّة وتلك الشيوعيّة قائمة لا

محالة. فاجتاح السوفيات هنغاريا عام ١٩٤٤، واكتسحوا بولندا ورومانيا عام ١٩٤٧، كما نجح انقلاب عسكريّ في تشيكوسلواكيا عام ١٩٤٨، وشكّلت المضايقة السوفياتيّة عقبة كأداء أمام العبور الغربيّ إلى برلين. وأخيرًا غزت كوريا الشماليّة، بدعم من الصين الشيوعيّة، كوريا الجنوبيّة.

بعدها أسّس السوفيات، لقمع الشقاق داخل البيت، الشرطة السريّة التي كانت المخابرات السوفياتيّة في طليعتها، والتي اضطهدت عامّة الشعب في منازلهم، وغدت تهديدًا استمراريًّا فعّالاً خارج بلادها. هنا أيقنت الحكومة الأميركيّة أنّ الخطوة اللاحقة للسوفيات ستكون مهاجمة أوروبّا الغربيّة وحتّى الولايات المتّحدة نفسها. كان صراعًا من أجل البقاء أو الفناء، وكان صراعًا جدّ مخيّب لأنّك كنت تجهل الذي يدور خلف ما أسماه ونستون تشرشل بالستارة الحديديّة. لقد أعلن السوفيات بلادهم أرضًا موصدة، فكيف إذن بوسع وكالة المخابرات المركزيّة أن تفقه بشيء عمّا يدور داخل الأرض السوفياتيّة دون أن يكون لها هناك أقمار تجسّس صناعيّة أو طائرات ذات ارتفاع طيرانيّ عالي مثل U-2. وفي خضمّ ذلك الجهل تسلّل الخوف إلى الوكالة. يقول "هاري روسترك" ضابط الوكالة السابق والمسؤول عن العمليّات ضدّ الاتّحاد السوفياتيّ خلال حقبتَي الأربعينات والخمسينات: "كنّا نجهل حتّى أبسط الحقائق كتلك المتعلّقة بالطرق والجسور ومواقع مصانع الإنتاج ومخطّطات المدن والمطارات. وتألّفت مواضيع سلاح الجوّ الأميركيّ من ملفّات تتعلّق بأهداف المقاطعات السوفياتيّة والمستقاة من معلومات قديمة من مكتبة الكونغرس". طلبت وكالة المخابرات المركزيّة من نفر المسافرين الذين سمح لهم الروس بدخول أراضيهم أنّ يبحثوا لها عن مواقع الصواريخ فما فلحوا لها بشيء. ثمّ حاولت الوكالة أن تجمع الصور الجويّة التي التقطها الألمان للأراضي السوفياتيّة والتي أظهرت أين بدأ الروس بناء منشآتهم العسكريّة، لكنّها كانت

صورًا لمنشآت قديمة. ثمّ شرعت الوكالة، في محاولة مستميتة منها، بإلقاء عملاء مظليّين من طائراتها خلف الخطوط السوفياتيّة، الذين هم عرضة لحكم الإعدام إذا ألقي القبض عليهم لعدم تمتّعهم بالحصانة الدبلوماسيّة. لقد تجلّت صعوبة أن يتسلّل غريب داخل البلاد بعد أن فرضت الحكومة السوفياتيّة قبضتها على مجتمعها، وعلمت الوكالة أنّ جميع "غير الشرعيّين" قد ألقي القبض عليهم.

إنطوت الحيلة الثانية لوكالة المخابرات المركزيّة على إرسال مناطيد استطلاع مزوّدة بآلات تصوير لتحلّق فوق الاتّحاد السوفياتيّ والصين الشيوعيّة على ارتفاع خمسين ألف قدم، بأمل أن يجرف التيّار أحدها إلى الجانب الآخر من البلاد، ويعود إليها بصور للمنشآت العسكريّة والمصانع. ولكي يتّخذ المنطاد شكل منطاد جويّ، أضافت إليه وكالة المخابرات المركزيّة إشارات تعني بالروسيّة العودة لأغراض إرصاديّة. وبناء على مقدار الفترة الزمنيّة التي سيستغرقها المنطاد في عبور قارّة آسيا، زودّت الوكالة المنطاد بسرعة هي نفسها التي ستبعث بالفيلم إلى الأرض. وبمتابعة للإشارات اللاسلكيّة سيكون باستطاعة القوّة الجويّة التقاط الحزمة التي سيبعث بها المنطاد والعودة بها إلى الأرض. وإذا ما فشلت في التقاطه فسيبقى المرسل يبعث بإشارات تدلّ على موقع الحزمة لمدّة أربع وعشرين ساعة. أسقط السوفيات بعضًا من هذه المناطيد بينما وقع بعضها داخل الأراضي السوفياتيّة أو حطّت في الأراضي البولنديّة. لقد أطلقت وكالة المخابرات المركزيّة ٥١٦ منطادًا عاد منها أربعون فقط محمّلة بـ ١٠,٨١٣ صورة لأراضي روسيا والصين الشيوعيّة، مغطيّة حوالي ٨٪ من مجموع أراضيها. وأوقفت الولايات المتّحدة المشروع بعد أن عقد الروس مؤتمرًا صحفيًّا عرضوا في خلاله خمسينًا من المناطيد التي أسروها.

إنصبّ اهتمام وكالة المخابرات المركزيّة، حينئذ، على تطوير نظام رصد لأيّ هجوم مفاجئ. في هذه الحالة سيتحتّم إطلاق سيّارات تجاريّة وستكون هناك حاجة للعربات المسطّحة لنقل الدبّابات. وعليه جنّدت الوكالة أناسًا من مكتب النقل لخطوط سكك الحديد. كانت الوكالة تعلم موقع عربات خطوط سكّة الحديد وخطوط سفرها الاعتياديّة، واستجوبت الوكالة بعض اللاجئين أو المرتدّين، إذ أخبرت إحدى العاهرات الوكالة بموقع الصواريخ الروسيّة قرب موسكو، بقولها إنّها كانت تراقب الصواريخ وهي في طريقها إلى الثكنات العسكريّة التي تعمل فيها.

جاءت أولى وأكبر عمليّات تجنيد وكالة المخابرات المركزيّة لضبّاط من المخابرات السوفياتيّة عام ١٩٥٢ عندما عرض المقدّم "بيتر بوبوف" الضابط في المخابرات السوفياتيّة، العمل لصالح وكالة المخابرات المركزيّة. سلّم بوبوف الوكالة الأميركيّة، نسخة لأحد أولى أهداف البنتاغون المستهدفة، وكشف أسماء ضبّاط المخابرات السوفياتيّة. توجّب على مديريّة العمليّات في وكالة المخابرات المركزيّة، في محاولاتها اختراق الصفوف السوفياتيّة أن تعتمد تمامًا على السوفيات الذين يتطوّعون، بمحض إرادتهم، للعمل التجسّسيّ، سواء أكانوا مجنّدين في أماكنهم أو مرتدّين على الاتّحاد السوفياتيّ. إلاّ أنّ وكالة المخابرات المركزيّة لم تمتلك، في أيّ وقت من الأوقات، أكثر من عشرين مؤتمنًا أو عميلاً لها داخل الاتّحاد السوفياتيّ، وربّما كان أكثرهم أهميّة هو "أدولف توكاشيف" العالم السوفياتيّ الذي ادّخرت البحريّة الأميركيّة، بفضل معلوماته، مليارات الدولارات حين أباح لها أنّ الولايات المتّحدة وحلفاءها كانوا يسيرون في الاتّجاه الخاطئ في برنامجهم الهادف إلى تطوير أنظمة رصد ومهاجمة القوّات السوفياتيّة. وعلى مدى سنوات عديدة خلت، تعوّد توكاشيف أن يترك صورة عن مخطّطات ونماذج التقنيّة العسكريّة السوفياتيّة في مواقع الاستلام التابعة لوكالة

المخابرات المركزيّة التي تتغيّر كلّ شهرَين. لقد اتّفق الطرفان على إخفاء الفيلم في صخور مزيّفة أو في براز كلاب يحوي فجوات سريّة صُمّمت ببراعة بقسم الخدمات الفنيّة التابع لوكالة المخابرات المركزيّة.

التجسّس السوفياتيّ داخل السفارة الأميركيّة في روسيا

يمثّل "فيكتور شيخوف" و"ألكسندر أوكرودنك" و"فلاديمير فيزوف" نماذج لعمليّات التطويع الكبرى التي حقّقتها وكالة المخابرات المركزيّة. عمل "شيخوف" في المديريّة الرئيسيّة التابعة للمخابرات السوفياتيّة المختصّة بمعالجة الاتّصالات الاستخباريّة، ثمّ تخلّى عن عمله، عام ١٩٨٠، بعد سنوات طويلة من العمل لصالح وكالة المخابرات المركزيّة، أو مجنّدًا في مكانه. أمّا "فلاديمير فيزوف" الذي كان اسمه المستعار "وداعًا" فكتب تقارير جاء فيها أنّ الروس زرعوا أجهزة تجسّس دقيقة داخل آلات الطباعة التي تستخدمها أجهزة الاستخبارات العسكريّة لأغراض الاتّصال. هذا الأمر أدّى إلى إجراء فحص دقيق لجميع الآلات الطابعة التي تُستخدم لكتابة المذكّرات الهامّة داخل السفارة الأميركيّة في موسكو، واكتشاف أجهزة التجسّس تلك. واقتصرت أعمال "أوكرودنك"، الدبلوماسيّ السوفياتيّ، على كتابة التقارير عن المداولات السوفياتيّة الداخليّة.

قلّما أفلح ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة في محطّة الوكالة في موسكو في تجنيد عميل روسيّ، لسبب وجيه هو أنّ الروس رصدوا تحرّكاتهم هناك أينما كانت. وبدلاً من ذلك عمل أولئك الضبّاط ضحايا لعملاء تمّ تجنيدهم مسبقًا خلال سفراتهم خارج البلاد، أو لعملاء تطوّعوا للعمل التجسّسيّ وهم في موسكو. ويقدّم "أوكرودنك" مثالاً لهذا الأمر، فهو قد تطوّع للعمل التجسسيّ لصالح وكالة المخابرات المركزيّة لمّا حطّ به المقام في فنزويلاّ. ولم يكن ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة الذين يلتقطون

الفيلم من العميل أو يتركون الأموال أو المعدّات داخل الثمار الميتة، هم أنفسهم المعيّنين لتلك القضيّة، بل إنّهم أي كادر بدا أنّه الأقلّ رصدًا للاستطلاع الروسيّ في ذلك اليوم.

يتّخذ ضبّاط الوكالة في معظم بلدان العالم من أقسام وزارة الخارجيّة السياسيّة والقنصليّة والاقتصاديّة ستارًا لهم. بيد أنّهم أنسبوا أنفسهم إلى العدد من الدوائر الحكوميّة الأميركيّة الأخرى، كالدفاع أو وكالة المعلومات الأميركيّة كي يجعلوا مهمّة رصد الاستخبارات الروسيّة لهم أكثر عناء. إلاّ أنّ وزارة الخارجيّة نفسها قد ساهمت في خلق هذه المشكلة بعد أن أبدت اللاإحتراس في الحفاظ على أمن السفارة الأميركيّة في موسكو. لقد نجحت المخابرات السوفياتيّة في زرع أجهزة تجسّس داخل آلات الطباعة المستخدمة داخل السفارة الأميركيّة قادرة على نقل مضمون المذكّرات المصنّفة إلى أقرب موقع تجسّس تابع لها، ساعدتها في ذلك وزارة الخارجيّة نفسها عندما شحنت تلك الآلات إلى السفارة الأميركيّة القديمة في موسكو عن طريق القاطرات الروسيّة. لقد أخفت المخابرات السوفياتيّة أجهزة التجسّس تلك في قضيب من الألمنيوم موضوع بشكل أفقيّ مع الإطار الخارجيّ للآلة الطابعة، وقد قُطع القضيب من نصفه ثمّ أُعيد صبّه، الأمر الذي منع تمامًا رؤية الشقّ الفاصل بين النصفين. كما عجزت أشعّة إكس عن رصد هذه الأجهزة لأنّ مادّة صنعها كانت من نفس الكثافة المصنوع منها الإطار الخارجيّ للآلة الطابعة. كما فشلت عمليّات الكشف الإلكترونيّة الدوريّة على بناية السفارة ومحتوياتها في كشف تلك الأجهزة التي كانت تختزن المعلومات ثمّ ترسلها بشكل متقطّع. فتلك الأجهزة كانت تحت سيطرة السوفيات عند إرسالها المعلومات، وأولئك كانوا يغلقون الأجهزة عن بُعد عند شعورهم بوجود عمليّات تفتيش داخل السفارة. وعلاوة على ذلك استخدمت الإشارات الشفريّة نفس

ذبذبة البثّ التلفزيونيّ السوفياتيّ، ممّا جعل من المتعذّر رصدها. لكنّ الأميركيّين اكتشفوا تلك الأجهزة بعد استخدامهم أجهزة مسح متطوّرة جدًّا كانت تمطر المادّة المراد مسحها بالنيوترونات. في هذا الوقت زرع السوفيات أجهزة تجسّس جديدة في السفارة الأميركيّة الجديدة في موسكو، وكان تصميمها ينمّ عن عبقريّة فذّة، إذ جعلوها جزءًا من مادّة البناء تصعب إزالتها. وكان غرض الروس الأول من عمليّات التسلّل الإلكترونيّة تلك هو معرفة ما يجول في كواليس وكالة المخابرات المركزيّة، ما يمكّنهم من تولّي زمام المبادرة واتّخاذ إجراء مضادّ ضدّ الوكالة المركزيّة.

إبعاد ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة عن موسكو

قد أبعد الروس، على مدى السنوات، عشرات من ضبّاط الوكالة في موسكو بتهمة التجسّس، وأعلنوا في آذار - مارس من عام ١٩٨٣ "ريتشارد أوسبورن"، السكرتير الأول في السفارة الأميركيّة، شخصًا غير مرغوب فيه في موسكو، بعد أن زعموا أنّهم أمسكوه متلبّسًا بجرمه التجسّسيّ حاملاً معه أجهزة تجسّس من ضمنها معدّات راديويّة تُستخدم لبثّ معلومات تجسّسيّة عبر القمر الصناعيّ الأميركيّ للاتّصالات "ماريسات"، وهو نظام "ماريتم" للاتّصالات عبر القمر الصناعيّ الذي يُستخدم في عمليّات الإرسال التجاريّة والبحريّة. كما ادّعى السوفيات أنّهم وضعوا أيديهم على مذكّرات أوسبورن الخاصّة التي كتبها على وسادة مصنوعة من الورق السريع الذوبان في الماء. وفي حزيران - يونيو ١٩٨٣ أبعد السوفيات "لويس توماس" الملحق الأميركيّ في السفارة والخبير في الإلكترونيّات، بعد أن ألقوا القبض عليه متلبّسًا بجرمه التجسّسيّ. وطردوا، في أيّار – مايو ١٩٨٥ "ميشيل سيلر" السكرتير الثاني في السفارة الأميركيّة لدى موسكو، بعد أن نشرت له صحيفة الإزفستيا صورة تتكرّ فيها بزيّ أوكراني مرتديًا شوارب مزيّفة وواضعًا الشعر المستعار. وفي حزيران – يونيو ١٩٨٥ أبعدت

السلطات السوفياتيّة "بول ستومبوف" بعد أن أمسكت به وهو يتسلّم وثائق من أدولف نوكاشيف الذي أعدمه فريق إعدام روسيّ في ما بعد. وكانت وكالة المخابرات المركزيّة قد زوّدت نوكاشيف بكاميرات جدّ صغيرة لتصوير الوثائق السريّة، وبأجهزة إرسال واستقبال، وأجهزة حلّ الشيفرات وبأنواع خاصّة من السموم. وتمّت المساومة بنوكاشيف مقابل "إدوار لي هاورد" الضابط السابق في وكالة المخابرات المركزيّة الذي ارتدّ إلى الروس بعد أن طردته الوكالة لإدمانه على تعاطي المخدّرات. كما أبعد الروس ضابطًا آخر تابعًا لوكالة المخابرات المركزيّة بعدما ألقي القبض عليه وهو يجرّب جهاز إرسال "آرني ٨٠٤" الذي بإمكانه إرسال عشرة آلاف إشارة إلى الأقمار الصناعيّة على شكل انفجارات شفريّة لا تستمرّ سوى بضع ثواني. وقد سبق للاستخبارات القوميّة أن صادرت مثل هذا الجهاز قبل بضع سنوات. وأُبعد ضابط آخر بعد أن دفع أموالاً لرجل سبق أن تمّ إرساله إلى موسكو بصفة مقاول، واختفى ثمّ عاود الظهور مطلع الثمانينات. لقد زعم الرجل أنّ الروس ألقوا به في السجن ثمّ أطلقوا سراحه بعد أن قضى فيه بعض الوقت، وأنّه يرغب الآن في استلام رواتبه المترتّبة على الوكالة التي قرّرت الاتّصال به لتدفع له الأموال التي يستحقّها، برغم معرفتها أنّ من شأن هذا الأمر أن يشكّل استفزازًا للسلطات الروسيّة. لقد أخطأت الوكالة في تقدير ولاءات بعض عملائها هذه المرّة، فالرجل كان يعمل لصالح السوفيات. فبمجرّد أن وصل ضابط وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة إلى موقع اللقاء المحدّد حاملاً معه الأموال تكشّف له أنّ المخابرات السوفياتيّة كانت تترقّب قدومه.

نجحت وكالة المخابرات المركزيّة، بمساعدة وكالة الأمن القوميّ، في التقاط العديد من الاتّصالات المدنيّة والعسكريّة في موسكو. فهي قد زرعت، بجانب المعدّات التي

نصبتها على الطريق العلويّ لبناية السفارة الأميركيّة في موسكو، جهاز تجسّس داخل جذع شجرة خارج موسكو لالتقاط البثّ ذي الموجات القصيرة وتحويلها إلى جهاز استقبال آخر. ونصبت أيضًا جهازًا آخر داخل بالوعة، استخدمته لربط الخطوط الهاتفيّة العسكريّة السوفياتيّة. بيد أنّ السوفيات اكتشفوا، نهاية المطاف، كلا الجهازَين.

شعبة السوفيات - أوروبّا الشرقيّة

إنّ الصعوبات الجمّة التي واجهتها وكالة المخابرات المركزيّة في تجنيد العملاء داخل موسكو قد حدت بها إلى تنفيذ العديد من العمليّات المثمرة التي كانت موجّهة أصلاً ضدّ الاتّحاد السوفياتيّ في بلدان أخرى من العالم. لكنّ الإعداد والتنسيق لتلك العمليّات تكفّلت بهما شعبة السوفيات - أوروبّا الشرقيّة التابعة لمديريّة العمليّات برغم أنّ تنفيذها تمّ على يد الوكالة المحليّة في تلك البلدان.

برزت شعبة السوفيات - أوروبّا الشرقيّة، عندما بلغت الحرب الباردة أوجها، بأنّها الكادر الأجدر لهذه المهمّة التجسّسيّة. بيد أنّ ضبّاط الوكالة في موسكو غالبًا ما عادوا أدراجهم يبحثون عن خيار أفضل بعد أن أمسوا في فاقة إلى عميل مجنّد لهم في الداخل. وقال ضابط سابق كان يعمل في شعبة السوفيات - أوروبّا الشرقيّة: "ستظنّ الصحافة أنّ هذه الشعبة لا ينتسب إليها إلاّ الصفوة المختارة، لكن لا أرى مشقّة في الانضمام إليها. إنّ معظم إنجازات ضبّاط الوكالة في موسكو، ليست بتلك الإنجازات المذهلة".

تنقسم شعبة السوفيات - أوروبّا الشرقيّة إلى أربعة مجموعات هي: مجموعة CA المسؤولة عن شؤون الاستخبارات المضادّة، ومجموعة العمليّات الداخليّة التي يتركّز عملها داخل الكتلة السوفياتيّة، ومجموعة العمليّات الخارجيّة التي أخذت على عاتقها

مسؤوليّة مراقبة نشاطات الكتلة السوفياتيّة في العالم، ومجموعة التقارير المسؤولة عن معالجة التقارير الاستخباريّة المتعلّقة بالاتّحاد السوفياتيّ. وتضمّ الشعبة، أيضًا، قسم الإسناد المكلّف بمراقبة الأمن وتأثيث مكاتب الشعبة وشؤون كادرها. وتنيط الشعبة مهمّة النشاط السريّ بأحد أعضاء هيئتها الإداريّة. وهذا النشاط يشمل طباعة الكتب وباقي المنشورات الصحافيّة وتوزيعها داخل الاتّحاد السوفياتيّ دون أن تخضع لمراقبة وكالة المخابرات المركزيّة.

إنطوى الهدف الرئيس لشعبة السوفيات ـ أوروبّا الشرقيّة في الحصول على المعدّات العسكريّة السوفياتيّة التي ربّما تركها السوفيات مكشوفةً في مناطق لا يتوقّعون وصول وكالة المخابرات المركزيّة إليها. فقد حصلت الوكالة على الأسلحة السوفياتيّة التي تركها الروس بعد انسحابهم من غانا عام١٩٦٦. وعلى مدى عقد من الزمن، حصلت الوكالة على آخر التقنيّة العسكريّة الروسيّة عن طريق عائلة الدكتاتور الروماني السابق تشاوتشيسكو. نشرت وزارة الدفاع الأميركيّة قائمة مصنّفة بأنواع الأسلحة وقطع غيارها التي ترغب بالحصول عليها، وشملت القائمة جميع أنواع الطائرات السوفياتيّة، وأدرجت الوزارة في القائمة أيضًا الأسعار التي ترغب بدفعها عن كلّ مادّة. ساعد هذا البرنامج وكالة المخابرات المركزيّة في الحصول على الصواريخ السوفياتيّة أثناء حرب فييتنام، وصممّت طرائق لإرسال إشارات مخطوءة بغرض تضليل أنظمتها التوجيهيّة. هكذا نجحت وكالة المخابرات المركزيّة، بفضل معرفتها المسبقة بما يفعله الجانب الآخر، في تغذية الإدارات الأميركيّة المتعاقبة للبيت الأبيض بالمعلومات التي مكّنت الولايات المتّحدة من المبادرة إلى الإجراءات الدفاعيّة، ومن تبديد المخاوف التي ربّما أفضت إلى ضربات عسكريّة وقائيّة. كما شرعت وكالة المخابرات المركزيّة، بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها وآثرت الولايات المتّحدة

أن تغدو صديقًا للاتّحاد السوفياتيّ لا عدوًّا له، في نقل مصادرها من شعبة السوفيات ـ أوروبّا الشرقيّة إلى مناطق أخرى من العالم. وهي، كي تنجح في التنسيق لتلك الأولويّات، أسّست مراكز خاصّة صبّت جلّ اهتمام مديريّات الوكالة مجتمعة في آخر المشاكل الدولية مثل الإرهاب والمخدّرات.

أهداف جديدة

أمسى تدخّل الوكالة في بعض العمليّات ممكنًا بفضل توجيه استخباريّ مصنّف، والموسوم بـ "العثور" الذي وقّع عليه الرئيس رونالد ريغن في كانون الثاني ـ يناير ١٩٨٦. خوّل هذا التوجيه وكالة المخابرات المركزيّة تشخيص الإرهابيّين الذين اقترفوا جرائم ضدّ الأميركيّين خارج الولايات المتّحدة والإتيان بهم إلى أميركا لمحاكمتهم. لقد نجم هذا الفعل عن توصية قدّمتها قوّة المهام التي تولّى إدارتها جورج بوش الذي كان نائب الرئيس آنذاك. وأصدر الكونغرس بعدها تشريعًا خوّل بموجبه مكتب التحقيقات الفدراليّ استقصاء جميع الأعمال الإرهابيّة التي ارتُكبت بحقّ الأميركيّين ومطاردة المسؤولين عنها أيًّا كانوا من بقاع العالم. في تلك السنة أسّس ويليام كيسي، مدير وكالة المخابرات المركزيّة، مركزًا لمكافحة الإرهاب، وطالب جميع مديريّات الوكالة العمل على مواجهة الإرهاب معًا، وعمل على تنسيق الجهود مع باقي الوكالات الفدراليّة لنفس الغرض. وأُسس حينها أيضًا ثلاثة مراكز أخرى اضطلع أولّها بمحاربة المخدّرات، وتولّى الثاني توجيه الاستخبارات المضادّة، بينما أخذ الثالث على عاتقه مهمّة تنسيق المعلومات الاستخباريّة المتعلّقة بانتشار الأسلحة النوويّة ومنظومات النقل، أي أنّه مركز لمنع انتشار الأسلحة. شكّلت هذه المراكز الثلاثة، برغم أنّها انضوت تحت لواء وكالة المخابرات المركزيّة أو تحت لواء مديريّة العمليّات بالنسبة لمركز الاستخبارات المضادّة، بؤرة لنشاطات المجتمع الاستخباريّ

بالتنسيق مع عشرات الوكالات الاستخباريّة الحكوميّة الأخرى. فقد أوكل النظام الاستخباراتيّ للولايات المتّحدة بمدير وكالة المخابرات المركزيّة مهمّة تنسيق العمل وإخضاع ميزانيّة كلّ وكالة ضمن الميزانيّة المركزيّة للمجتمع الاستخباراتيّ. شغل "دوي كلارج" منصب أول مدير لمركز الاستخبارات المضادّة.

مركز مكافحة المخدّرات

بعد تأسيس مركز مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزيّة، شرع وليام وبستر بتأسيس مركزَين لمكافحة المخدّرات والآخر لتنسيق المعلومات الاستخباريّة المضادّة. وأسّس، في أيلول - سبتمبر ١٩٩١، مركزًا آخر لمنع انتشار الأسلحة النوويّة تولّى إدارته "ريتشارد كير" الذي كان يشغل منصب المدير الموقّت لوكالة المخابرات المركزيّة.

يضمّ مركز مكافحة المخدّرات الذي رأسه "هاورت هارات" ضابط العمليّات السابق، بضع مئات من الموظّفين من وكالة المخابرات المركزيّة شرعوا يعملون بلا توقّف في الطابق التحتيّ من بناية مقرّ الوكالة الجديد. يتألّف الكادر من مترجمي صور ومحلّلي سياسة وضبّاط عمليّات وفنيّين، كما يضمّ ممثّلين لجميع المنظّمات الاستخباريّة الحكوميّة الأخرى ووكالات حماية القانون الفدراليّة، يتمّ اختيارهم للعمل في المركز مدّة سنتَين ثمّ يستبدلون بغيرهم. يجمع المركز المعلومات المتعلّقة بتجارة المخدّرات لتستفيد منها بعدئذ وكالات حماية القانون للمساعدة في القبض على تجّار المخدّرات ومحاكمتهم. ويتعقّب المركز، بمساعدة الأقمار الصناعيّة، عمليّات شحن المخدّرات عبر أعالي البحار، ويعيّن على نحو دقيق جدًّا موقع المختبرات والحقول التي يمكن أن ينمو فيها نبات الكوكا وباقي المخدّرات. تُنقل بعدها هذه المعلومات إلى وكالة حماية القانون المحليّة لاتّخاذ الإجراء المناسب بحقّها. ولقد كان مركز مكافحة المخدّرات هذا،

وقت اندلاع حرب الخليج، واحدًا من أكثر المستفيدين من الأقمار الصناعيّة التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة.

مركز الاستخبارات المضادّة وجيمس أنغلتون

يتولّى مركز الاستخبارات المضادّة مهامًا واسعة النطاق، تركّزت جهوده على مقاومة مساعي الأجهزة الاستخباريّة المعادية داخل الولايات المتّحدة وخارجها. وتداخل عمل هذ المركز، إلى درجة ما، مع مهام المكتب الأمنيّ المسؤول عن حماية الوكالة وأسرارها.

تحمل العقليّة الحديثة لوكالة المخابرات المركزيّة ذكرى سيّئة لطريقة العمل التي جلبها "جيمس أنغلتون" إلى مركز الاستخبارات المضادّة. فهنا يطفق سوء فهم ينطوي على ضرورة أن ينحدر ضبّاط الاستخبارات المضادّة من سلالات مختلفة، وهو ما يجعلهم في محلّ شكّ في أنّ جنون العظمة قد أصابهم. هذه النظرة غالبًا ما يُشار إليها بعقليّة الاستخبارات المضادّة. وتلك قضيّة. فالذين يمسكون بالجواسيس ليسوا بأقلّ أو بأكثر موضع للشكّ عن أولئك الذين يمسكون بالقتلة وسارقي المصارف والمجرمين. لقد وقفت عقليّة أنغلتون حجر عثرة أمام مساعي وكالة المخابرات المركزيّة لاستثمار جميع المعلومات المستقاة من المرتدّين، وهو في ذات الوقت زرع شكوكًا حول كلّ من يملك في جعبته شيئًا يتعلّق بالاتّحاد السوفياتيّ ليسحق بذلك جهود الوكالة في تجنيد العملاء. وهو قد رفض التصديق أنّ هناك شقاقًا بين الشيوعيّة الصينيّة والسوفياتيّة، حتّى بعد أن تشابك جنود البلدَين وقتل كلاهما عددًا من الآخر. بينما أصرّ على تصديق "أناتولي جولستين" ضابط المخابرات السوفياتيّة السابق الذي ارتدّ عام ١٩٦١، برغم أنّ جميع الدلائل أكّدت على أنّ هذا الأخير قد حاك قصصًا لتتوافق مع مفاهيم أنغلتون السابقة.

أيقن أنغلتون أنّ استجواب المرتدّ سيجلب شبهات على وكالة المخابرات المركزيّة، لأنّ هذا سيكشف أسرار الوكالة. بيد أنّ الوكالة، في حقيقة الأمر، لم تسأل مرتدًّا سؤالاً سيأتيها بالمعلومات، إنّما اكتفت بأسئلة ربّما يتوقّعها أيّ فرد بالاعتماد على منصبه فجنّبوا إماطة اللثام عن كلّ معلومة. فسؤال الوكالة، على سبيل المثال، لمرتدّ عمّا إذا كان لدى وكالته "رجال الظلام" لا يعني بالضرورة أنّ الوكالة نفسها تمتلك مفتاحًا وأنّ أحدًا ما موجود لدى تلك الوكالة. ووفقًا لما نقله "توم مانغلود" فإنّ أنغلتون استقرّ في رأيه على معلومات تتعلّق بعمليّات التجسّس الكبرى لبلدان خارجيّة كان مصدرها الإسم الشفريّ لعميل يعمل لصالح مكتب التحقيقات الفدراليّ يدعى "نيك ناك"، أكثر من أن يكون مصدرها المرتدّ المفضّل لديه جولستين.

كان نيك ناك ضابطًا في الاستخبارات العسكريّة السوفياتيّة عمل موقّتًا في نيويورك ومواقع أخرى مطلع الستّينات ومرّة أخرى مطلع السبعينات. تسبّبت المعلومات، التي أدلى بها نيك ناك، بعد أن رفع حليفه أنغلتون الحجاب عن تلك السجلاّت بعد سنوات، في إلقاء القبض على قائد الدفاع الجويّ السويسريّ السابق "لويس جينماير" عام ١٩٧٦، وكذلك اعتقال حلقة تجسّس داخل فرنسا عام ١٩٧٨. واقتضت معلومات نيك ناك، التي نقلها مكتب التحقيقات الفدراليّ مباشرة إلى الإنكليز، إلى توجيه أصابع الاتّهام إلى "فرانك بوسارت" الضابط السابق في القوّة الجويّة الملكيّة البريطانيّة، الذي عمل مهندسًا في بحوث الصواريخ الموجّهة في وزارة الحرب. لقد أشرف أنغلتون على مجموعة من أسوأ الحماقات التي تعرّت، في ما بعد، على يد لجنة تشرش، كان بضمنها برامج فتح الرسائل البريديّة بين الولايات المتّحدة والكتلة السوفياتيّة، وإعداده أضابير للمنشقّين الأميركيّين. هذه المعلومات، بالإضافة إلى كونها تمثّل خرقًا لميثاق وكالة المخابرات المركزيّة، لم تنفع الوكالة بمثقال ذرّة. فهي لم تمطِ

اللثام عن هويّات الجواسيس الروس ولم تجد الوكالة أيّ تورّط خارجيّ في الحركة المناهضة للحرب خلال مرحلة الستّينات. إنّ كلّ ما فعله أنغلتون لم يكن مجرّد هدر للوقت، بل إنّه الحماقة بعينها. فبعد أن كتبت صحيفة "رامبارتس"عام ١٩٧٦، على سبيل المثال، أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت تموّل اتّحاد الطلبة القوميّ، كتب أنغلتون تحليلات مطوّلة لمضامين مقالات هذه الصحيفة. وكتب في ملحق مذكّرته التي بعث بها إلى مكتب التحقيقات الفدراليّ أنّ الصحيفة "قد قست علينا كثيرًا من لسانها اليساريّ الجديد حتّى مخرجها الهادف إلى دعاية سوفياتيّة". وقد استند في رأيه هذا على عدد المرّات التي ظهرت فيها مثل هذه المقالات في الصحيفة المذكورة... عدد المرّات التي أطلقت على الولايات المتّحدة تسمية "المريض"... كم مرّة ذكرت الصحيفة أنّ الحكومة الأميركيّة الحاليّة "فاشستيّة"... وعدد المرّات التي ادّعت أنّ "الكنيسة الكاثوليكيّة" كانت رجعيّة وهرمة... وعدد المرّات التي نشرت فيها أنّ وكالة المخابرات المركزيّة ومكتب التحقيقات الفدراليّ شياطين...

لم يتسبّب أنغلتون بإلحاق الأذى بالوكالة بعد أن أوصد باب مصادر المعلومات الكامنة وتجاهل المعلومات السريّة وأساء لحقوق الأميركيّين واتّهم، بشكل غير عادل، موظّفي الوكالة بالتعاون مع الأعداء، بل إنّه لم يفلح قطّ في الإمساك بجاسوس. فقد أصبح، إبّان عهد أنغلتون، "كارل كوشير" ضابط وكالة الاستخبارات التشيكيّة موظّفًا في وكالة المخابرات المركزيّة وتولّى مهامًا ترجميّة حسّاسة، وكان هو الذي ساوم على "ألكسندر أوردونك" الدبلوماسيّ السوفياتيّ رفيع المستوى الذي كان يعمل للوكالة، ومع هذا لم يعلم أنغلتون بهذه القضيّة التجسّسيّة التي تمّت داخل وكالته.

إلتقى المؤلّف بأنغلتون في نيسان ـ أبريل ١٩٨٧، أي قبل شهر من وفاته في ١١ أيّار ـ مايو، وتطرّق إلى موضوع كوشير. لقد كان هناك رجل الظلام داخل وكالة

المخابرات المركزيّة، تمّ استئجاره قبل سنة من أن يتقدّم أنغلتون باستقالته مجبرًا، وهو الذي ألحق، في ما بعد، ضررًا كبيرًا بالوكالة. لم يظهر أنغلتون ذرّة اهتمام حيال القضيّة، فهي بالنسبه له مجرّد لعبة، فكوشير ليس برجل الظلام الذي ينشده أنغلتون. ولأنّه كذلك فليس ثمّة مبرّر ليبدي تجاهه أيّ اهتمام. كان أنغلتون، برغم جميع هفواته، رجلاً ذكيًا ولبقًا وشاعرًا. وهو لمّا يزل يحظى بالعديد من الأصدقاء من ضبّاط الوكالة المتقاعدين في عهده. كانت مساهمته العظمى للوكالة هي حصوله بواسطة "شين بيت" أي وكالة الأمن الداخليّ الإسرائيليّ، على خطاب خروتشوف في عام ١٩٥٦، الذي شجب فيه جوزيف ستالين لوحشيّته الإجراميّة وسوء إدارته الحكومة. بيد أنّ أنغلتون لم يحظَ بمَن يدافع عنه من ضبّاط الوكالة المعاصرين. قال ويليم وبستر في آخر اجتماع صباحيّ عقده مع المراسلين الذين عملوا في المجال الاستخباراتيّ وقبل أن يعلن استقالته من إدارة الوكالة عام ١٩٩١: "أعتقد أنّ الاستخبارات المضادّة بإدارة أنغلتون كانت برنامجًا لبناء الريبة أكثر من بنائها درعًا وقائيًّا، وهو ما كان يجب أن يكون غايتها، والتي هي عليه اليوم"... ولا أعتقد أنّنا نكون قد حكمنا بالعدل إذا وضعنا اللوم على كاهل أنغلتون- وحده، فمعظم الإساءات التي تورّط بها قد صادق عليها مدراء وكالة المخابرات المركزيّة في عهده، وكذلك المدّعي العام الأميركيّ. ولم تكن الاستخبارات المضادّة الساحة الوحيدة التي تحلّت بمثل هذه الإساءات...

فضيحة ووترغيت

في ١٧ حزيران ـ يونيو ١٩٧٢ سطا عدد من اللصوص على مقرّات اللجنة القوميّة الديمقراطيّة الكائنة في بناية دائرة ووترغيت في واشنطن. إستدعى أحد رجال الأمن شرطة المنطقة الذين قبضوا على اللصوص فورًا. واتّضح، بعد انتشار حكايتهم، أنّ معظم المشتركين في عمليّة الاقتحام هم ممَّن كان لهم ارتباط بوكالة المخابرات

المركزيّة، إذ كان "جيمس ماكورد" قد استقال من دائرة الأمن التابعة لمديرية الإدارة عام ١٩٧٠، كما استقال "ي. هوارد هنت" من مديريّة العمليّات في نفس السنة. وجنّدت وكالة المخابرات المركزيّة "برنارد باركر" حين كان موظّفًا لدى الشرطة الكوبيّة، وبعد ذلك عمل لصالح "هنت" حين كان الأخير في وكالة المخابرات المركزيّة، وتوقّف عن نشاطه لصالح الوكالة عام ١٩٦٦. أمّا "يوجينو مارتينو" فقد كان موظّفًا متعاقدًا مع وكالة المخابرات المركزيّة وما زال يتسلّم راتبه من الوكالة حين حصل الاقتحام.

تجلّى الأمر بعدئذ عن أنّ الوكالة لم تكن تعرف شيئًا عن حادث الاقتحام. غير أنّ علاقة اللصوص مع الوكالة غذّت الشكوك في أنّ الوكالة فقدت زمام السيطرة على شؤونها. لقد نالت هذه الشكوك حيّزًا واسعًا من التصديق بسبب تنامي عدم الثقة بالحكومة كنتيجة لأسلوب الحكومة في إدارة حرب فييتنام. بدأت هذه الشكوك بالظهور عام ١٩٦٧ حين أفشت مجلّة "رامبارتس" خبرًا مفاده أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت تزوّد رابطة الطلبة القوميّين بالأموال لاستخدامها في مساعدة جموع الطلبة للحيلولة دون هيمنة الشيوعيّين على منظّمة الشباب الدوليّة. هذه السلوكيّة تشكّل خرقًا لميثاق الوكالة بعكس سلوكيّات أخرى مثل فتح البريد أو السماح بتسلّل جماعات منشقّة. إنّ دعم منظّمة أميركيّة لم يعنِ أنّ وكالة المخابرات المركزيّة متورّطة في نشاطات أمنيّة داخليّة. غير أنّ تقديم الأموال أهاج شيطان الوكالة الذي كان يحاول التأثير على أميركا أكثر من الأهداف الخارجيّة التي من المفروض بالوكالة أن تحكم قبضتها عليها، والأكثر من هذا إنّه أثار الشكوك في عيون كلّ الأميركيّين والأجانب في أنّ مؤسّسات أميركا ربّما لها ولاءات مزدوجة، واحد لمدرائها والآخر لوكالة المخابرات المركزيّة. وعلى المدى البعيد سلّط الفساد لمؤسّسات أميركا تهديدًا للحريّات الأميركيّة أكبر ممّا لو حصل أن أحرز الشيوعيّون لهم موطئ قدم في مؤسّسة الشباب

الدوليّة. وفي النهاية، إنّها صورة أميركا كموطن للحريّة التي كان لها أكبر التأثير على الدول المتناحرة بين الشيوعيّة والديمقراطيّة. وردًا علــى مـا كشـفته مجلّـة "رامبـارتس" عيّن الرئيس جونسون لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة المدّعــي العـام السـابق "نيكـولاس كاتزباتش" للنظر في القضيّة. وقد أوصت اللجنة بإيقاف هذا التمويل. ومنذ ذلك الحين شدّد الرؤساء على تلك السياسة. ومن ثمّ أبانت تحقيقات ووترغيت ارتباطـات عويصـة أكثر لدى وكالة المخـابرات المركزيّـة، إذ أقدمـت الوكالـة علـى تزويـد "هـوارد هنـت" بشعر مستعار وآلة تصوير وجهاز تبديل الكلام ووثـائق شـخصيّة مـزوّرة منهـا إجـازة سوق لأجل استخدامها أثنـاء اقتحـام مكـاتب "جويـس فنلدنـغ" الطبيـب السـابق لدانيـال إلزبرغ في أيلول ـ سبتمبر ١٩٧١. لقد أمر البيت الأبيض، أثناء حكم نيكسـون، البـدء بعمليّة الاقتحام غير القانونيّة هذه لمعرفة المزيد عن تورّط إلزبرغ في تسـريب وثـائق البنتاغون إلى صحيفة نيويورك تايمز. سعى الرئيس نيكسون، بعد ذلـك، إلـى اسـتخدام وكالـة المخـابرات المركزيّـة فـي تغطيــة ارتباطــات البيـت الأبيـض بعمليّــة اقتحــام ووترغيت. وعليه استدعى مساعدوا الرئيس "ريتشارد هيلمـز" الـذي كـان مديـر وكالـة المخابرات المركزيّة آنذاك، إلى البيت الأبيض، وأخبروه أنّ الرئيس يريد منه استدعاء "باتريك غراي" مدير مكتب التحقيقات الفدراليّ بالوكالة، ليملي عليـه عـدم تتبّـع بعـض النتائج الأوليّة لحادث الاقتحام لأنّها ربّما تفشي عمليّات وكالة المخـابرات المركزيّـة أو مصادرها. أخبر هيلمز المساعدين بأنّ القصّة ليسـت صـحيحة ورفـض ذلـك، مـا حـدا بـالرئيس نيكسـون إلـى إقالتـه مـن الوكالـة ليكـون سـفيرًا فـي إيـران، وتعييـن "جيمـس شليسنغر" مكانه.

تسبّب فضح تورّط وكالة المخابرات المركزيّة فـي اقتحـام مكتـب طبيـب إلزبـرغ البدنيّ إلى إناطة شليسنغر بمنصب مدير وكالة المخابرات المركزيّـة، للتـأكّد مـن عـدم

حصول نشاطات محظورة أخرى، والذي أصدر أمرًا في آذار ـ مارس ١٩٧٣ صاغه كولبي، الذي كان نائب المدير للعمليّات، يوجب على موظّفي وكالة المخابرات المركزيّة كتابة تقرير عن أيّ شكوك تخامرهم في شأن خرق قوانين أو ميثاق وكالة المخابرات المركزيّة. وكانت النتيجة هي ما تمّت الإشارة إليه بـ "المجوهرات العائليّة"، وهي ٦٩٣ صفحة بالآلة الطابعة وكلّ صفحة أو اثنتَين مكرّسة لخرق محتمل.

أحال كولبي، بعد ترشيحه لخلافة شليسنغر في إدارة الوكالة، القائمة إلى الكونغرس ظانًا أنّ ذلك هو السبيل الأنسب لحلّ المشكلة. وانطلاقًا من مفهوم "لا تسمع شرًّا أو لا ترى شرًّا" قرّر رئيس اللجنة مع أولئك الذين ناقش معهم قضيّة المجوهرات إبقاء الأمر سرًّا. وكتب كولبي في مذكّراته "الرجال الشرفاء": "كان هناك إجماع عامّ على أنّ خبايا الماضي ينبغي أن تُترك للماضي، كما تمضي الوكالة قدمًا في عملها الإيجابيّ حاضرًا أو مستقبلاً".

بعد مرور سنة ونصف شمّ "سيمور هرش"، من صحيفة نيويورك تايمز، رائحة القصّة. وفي محاولة لوضع الأمر في نصابه، اجتمع كولبي بهرش ونجح في تسوية الأمر معه، مؤكّدًا، في ذات الوقت، على الأساس الذي اعتمده هرش وطوّره بنفسه وقدر ما يتعلّق الأمر بتلك الإساءات.

أسفرت القصّة، التي وردت في صدر الصفحة الأولى من عدد الصحيفة الصادر في ٢٢ كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٧٤ والموسومة بـ "تقرير عن عمليّة كبيرة لوكالة المخابرات المركزيّة داخل أميركا ضدّ القوى المناوئة للحرب، منشقّون آخرون في سنوات نيكسون"، أسفرت عن سنتَين من التحقيقات والاضطرابات داخل الوكالة. وبينما اتّضح أنّ معظم ما ورد في القصّة لم يكن خرقًا لميثاق الوكالة أو أنّها ليست

بذي أهميّة فإنّ المجوهرات احتوت على ديناميكيّة كافية لإحداث تغيّر دائم في بنية الوكالة وطريقة أدائها العمل.

خرق وكالة المخابرات المركزيّة لميثاقها

لقد بدأت الوكالة، طبقًا للوثائق والتحقيقات التالية، برنامجًا في عام ١٩٥٢، بكشف البريد من وإلى الاتّحاد السوفياتيّ. وفي عام ١٩٥٣ شرعت بفتح بعض من هذا البريد خارقة التشريعات الفدراليّة. وبحلول عام ١٩٧٣، كانت وكالة المخابرات المركزيّة قد تفحّصت ٢,٣ مليون قطعة بريد كلّ عام، وصوّرت ٣٣ ألف ظرف، وفتحت ٨,٧٠٠ منها.

في عام ١٩٦٧ أسّست وكالة المخابرات المركزيّة مجموعة عمليّات خاصّة داخل الوكالة لإعداد تقارير عن المنشقّين المحليّين. وأدّى البرنامج، الذي أُطلق عليها بذكاء تسمية "العمليّة الفوضويّة" إلى تراكم ١٣ ألف ملفّ بضمنها ملفّات عن ٧,٢٠٠ مواطن أميركيّ. وتضمّنت الوثائق الموجودة في الملفّات أسماء ٣٠٠ ألف مواطن ومنظّمة أميركيّة، جمعت كلّها كجزء من مهمّة أمنيّة داخليّة، وهو تمامًا ما حظّره قانون ١٩٤٧ الذي أسّس وكالة المخابرات المركزيّة.

وثمّة ميدان ثالث لسوء الاستخدام وهو برنامج وكالة المخابرات المركزيّة لتجريب المخدّرات للسيطرة على سلوك الضحايا الجاهلين، وهو ما يمثّل خرقًا للقانون الجنائيّ. لقد انتحر "فرانك أولسن"، وهو عالم مدنيّ في الجيش، في ٢٨ أيلول - سبتمبر ١٩٥٣، بعد أن أعطته الوكالة مادّة LSD دون علمه، وبعد أن تجاهل ضابط الوكالة المسؤول عن التجربة مراجعة سجلّه الطبيّ، ولم يكن في ذات الوقت يعرف أنّ أولسن كانت لديه نوايا انتحاريّة خلال الأعوام الخمسة الفائتة...

وأخيرًا، أودعت الوكالة في دهاليز سجونها "يوري نوسينكو" الضابط برتبة رائد في المخابرات السوفياتيّة الذي هرب إلى أميركا عام ١٩٦٤، لمدّة ثلاث سنوات لأنّها، وببساطة، لم تصدّق أنّ المخابرات السوفياتيّة ليس لها ضلع في اغتيال الرئيس جون كينيدي...

وإذا ما افترضنا أنّ هذه الممارسات غير القانونيّة ليست جدّ سيّئة فإنّ سخافة العديد من العمليّات كانت مثيرة للدهشة، والأمثلة الرئيسيّة على ذلك هي المحاولات الكثيرة الفاشلة لاغتيال فيدل كاسترو وجهدها المجنون لتجنيد المافيا ومساعيها الحمقاء لإحراج كاسترو بين شعبه.

شكّل هذا التعرّي لنشاطات الوكالة الحدّ الفاصل بين سياستَين وانتهى أن فرض الكونغرس نظامًا صارمًا لمراقبة نشاطات الوكالة وإجراءات قاسية داخل الوكالة نفسها للتأكّد من أنّها لا تزال تسير ضمن نطاق القانون. حتّى ذلك الحين كان تشريع الوكالة يصدر عن لجان فرعيّة عن مجلس الشيوخ ومؤسّسات البيت الأبيض ولجان التحقيقات. وعلى صعيد الممارسة، وعلى مدة زمن طويل منذ تأسيس الوكالة، شكّل رؤساء اللجنتَين وحفنة من كبار أعضائهما، لجنة خاصّة للمراقبة تولّت اتّخاذ جميع القرارات الأساسيّة منطلقين من مفهوم أنّ الأفضل للوكالة هو ألاّ يُعرف إلاّ القليل عن عمليّاتها.

أفضت قصّة هيرش إلى تشكيل لجنة الرئيس يترأسها نائب الرئيس "نيلسون روكفلر" للنظر في تلك الإساءات، وكذلك تشكيل لجنة تحقيق في مجلس الشيوخ برئاسة السيناتور فرانك تشرش، ولجنة ثالثة برئاسة الديمقراطيّ النيويوركيّ "أوتسبايك". يقول "روبرت سيمونس" مدير سابق للجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات: "قبل ذلك (لجنة تشرش) كان الإشراف غير موجود فعليًا. إنّهم لم

يشاؤوا أن يكونوا مسؤولين عنه. وإنّي لأعتبر ذلك فشلاً للكونغرس الذي لو حاول أن يوسّع سلطته على الوكالة مبكرًا لما حصل بعض هذه المشاكل إطلاقًا".

يتّفق هيلمز مع هذا الرأي بقوله: "إنّ جزءًا من المشكلة في الأيّام الأولى هو لجان المراقبة وبخاصّة رؤساؤها الذين أرادوا أن تبقى الوكالة مجهولة لأكبر حدّ ممكن. وفي واقع الأمر قال السيناتور ستينس بعد أن أصبح رئيسًا للجنة القوّات المسلّحة: إنّك تقوم بعمل عظيم في الوكالة إذ لم أرَ اسمك في التقرير طيلة ستّة أشهر. تلك كانت فكرته التي ينبغي عليك أن تبقى صامتًا حيالها".

ومع ذلك كان لوكالة المخابرات المركزيّة دومًا شركاء في هذه الأنشطة العجيبة، سواء أكانوا رؤساء أم موظّفين في مجلس الوزراء. فبرنامج جمع الملفّات عن المنشقّين قد تمّ تبنّيه بناء على ضغوط من الرئيس جونسون، كما أعلم المدّعي العام "جون ميشيل" وثلاثة من كبار مسؤولي مكاتب البريد ببرنامج فتح البريد قبل الشروع به. وأخيرًا كان الرئيس كينيدي ومعه المدّعي العام الذي شغل منصبه آنذاك روبرت كينيدي على معرفة بالجهود المبذولة لاغتيال فيدل كاسترو إن لم يكونا مَن خوّل به. يوضح هيلمز: "إنّ كلّ ما أعرفه هو أنّ جاك كينيدي وأخاه كانا عازمَين مصمّمين على إشراكنا في هذه المحاولات للتخلّص من كاسترو. وإذا أردتني أن أخلع سترتي وأريك الضربات التي نلتها بسبب ذلك فسأكون سعيدًا. وإذا ما تأمّلنا في الحادث لوجدناه دون ريب خطأ فاضحًا، غير أنّهما أصرّا على المضيّ فيه". وبنفس الطريقة أمر كلّ من جونسون ونيكسون وكالة المخابرات المركزيّة أن تشترك في التحقيق مع المنشقّين. قال هيلمز: "كان جونسون مقتنعًا تمامًا بوجود أموال وتأثير أجنبيّين سبّبا كلّ هذا الاضطراب من جانب الطلاّب، ولم تجد معه نفعًا كلّ الطرائق التي تحدّثنا بها إليه في صلب هذا الموضوع. لقد كان مؤمنًا بما يقول، ولا ينطبق قول غير هذا

على الرئيس نيكسون. تلك هي الكيفيّة الي بدأ بها الأمر أي أن نكتشف إن كان قولهما صحيحًا".

لمّا يزل كثير ممّن اشتركوا في تلك النشاطات المشبوهة يدافع عنها. يعلّق "كورد ماير" وهو ضابط سابق في وكالة المخابرات المركزيّة: "كان دعم رابطة الطلبة القوميّين هو الشيء الصحيح. فإذا كان مخاضه عدم الثقة فعليك أن تختار بينهما أي أن تتّجه لتكملة الدراسة في الخارج أو أن تتأمّل الأفضل فقط". قال ريتشارد بيسيل، الذي أشرف على عمليّة الطلبة باعتباره نائبًا لمدير العمليّات: "كانت تلك العمليّة ناجحة للغاية لمحاسبة المجموعات التي تمولّها الشيوعيّة، وهي ليست عمليّة لها ما يبرّرها فحسب بل فعّالة تمامًا، وكنت سأصفّق لها هذا اليوم برغم أنّها ستغدو أقلّ ضرورة لو وقعت، إذ ينبغي تنفيذها بطريقة مختلفة، غير أنّني أرغب في أن أرى تلك المقدرة يُعاد بناؤها".

لعلّ أفضل حالة للنظام الحاليّ للمراقبة هي تلك التي أوضحها بيسيل، في حالة من اللاوعي، وهو الذي أدار المحاولة الفاشلة لغزو كوبا في خليج الخنازير عام ١٩٦١ حين صرّح مجادلاً ضدّ مصادقة الكونغرس على بعض العمليّلات السريّة: "إنّ الحاجة إلى تبليغ الكونغرس لها تأثير خانق إذ عليك أن تفصّل له ولموظّفيه دقائق المهمّة بأكملها". فإذا كان ذلك صحيحًا، ألم يكن ممكنًا تجنّب الفشل المريع وزهق الأرواح في خليج الخنازير لو تطلّب الأمر مصادقة الكونغرس؟ يعترف بيسيل: "لو كان علينا أن نفعل ذلك في خليج الخنازير فإنّي أشكّ في إلغاء العمليّة، وبإمكانك أن تقول لنا إنّنا كنّا سنقف في الطليعة وسنمضي قدمًا، ولكنّك ستحسن صنعًا لو ألغيت العمليّة الثالثة وفقًا لمبدأ أنّ ذلك السبيل يختصر علينا بعض الآلام. ها هنا لن نقوى حالاً على أن نقود منظّمة على أساس ذلك الافتراض".

أصاب ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة لسعة من التحقيقات إذ ولّدت لديهم شعورًا بالامتعاض ووجد أغلبهم ممّن اشترك في تلك الإساءات أنّ كولبي خائن لمساعدته في نشر المجوهرات. قال هيلمز: "لقد اتّفقنا على الدوام أنّ هذا الهراء سيبقى سرًّا طالما أنّنا ندلي بشهادات صادقة وتفصيليّة إلى لجان المراقبة. فلمّا تفشّى الكثير من ذلك الكلام أمام مرافعات لجنة تشرش بدا الأمر لكثيرين منّا خيانة للاتّفاق الذي قطعناه بيننا". روى كولبي بعد حين: "يشاطرني البعض أسلوب معالجتي المشكلة، واعتقد نفر آخر أنّ تلك هي الطريقة الوحيدة، وتمنّى آخرون لو أنّها لم تحصل، وكنت أنا بين هذا الفريق". وهو يقصد أنّه تمنّى لو أنّ وكالة المخابرات المركزيّة لم تتورّط مطلقًا في النشاطات التي شعر أنّه قد أدخلها دائرة الضوء مكرهًا.

يقول "إدوارد بروكتر" النائب السابق لمدير وكالة المخابرات المركزيّة لشؤون الاستخبارات: "حكمت لجنة تشرش على نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة في السنين العشرة أو العشرين السابقة وفق معايير تمّ وضعها بعد عشر أو عشرين سنة في إطار جوّ سياسيّ معيّن. فكانت تهرع إلى الرئيس في كلّ صغيرة وكبيرة. أمّا أعضاء لجنة البيت الأبيض فليسوا سوى زمرة من المهرّجين. وتتمتّع لجنة مجلس الشيوخ بوجود بعض الناس الطيّبين الذين كانوا يتطلّعون إلى الحقيقة بينما آثر الآخرون منهم أن يصنعوا لقبًا لأنفسهم".

إنّ أكثر ما أغاظ وكالة المخابرات المركزيّة هو تأكيد تشرش، الذي سُحب في ما بعد، على أنّ الوكالة "فيل متشرّد"، مشيرين بقولهم هذا إلى الحقيقة أنّ جميع تجاوزات الوكالة تقريبًا قد صادق عليها الرؤساء في حينها. والأكثر من هذا أنّ أغلب تلك الإساءات قد أحجم عنها مع بدء مرافعات لجنة تشرش. إنّ الصورة التي ترسّخت أكثر في أذهان الناس هي صورة تشرش عابسًا وماسكًا بسلاح قاذف للسموم تمّ العثور عليه

في دهاليز وكالة المخابرات المركزيّة. والحقيقة أنّ الوكالة لم تستخدم المسدّس وهي نفسها التي جلبت انتباه اللجنة إليه بعد أن وجدته لا يتطابق مع الصورة التي ظهرت في ملفّاتها، والتي هي وصف لتجربة قام بها الجيش لتحديد سرعة انتشار السمّ في منظومة الطرق الفرعيّة لمدينة نيويورك. لقد خلق هذا انطباعًا أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت تسير في الطرقات الفرعيّة وتنشر السموم...

قال "ويليام ميلر" الذي شغل منصب مدير ملاك لجنة تشرش ولجنة مجلس الشيوخ المختارة لشؤون الاستخبارات: "لم أعتقد مطلقًا أنّها كانت فيلاً متشرّدًا، وكم تجادلنا حول هذا الموضوع. كان تشرش مقتنعًا بذلك بيد أنّي لم أكن أشاطره تلك القناعة بل شعرت أنّ حكومات البيت الأبيض كانت تعلم بهذه التجاوزات وهي في المهد. لقد توصّل تشرش إلى حكم قبل أن يتوفّر لديه كلّ الدليل وهو قد يطرح ذلك التعليق بعد أن نظر إلى بضعة قضايا مجنونة كان أبطالها أشخاصًا هاربين. غير أنّ ذلك ليس بالنموذج المطلق. فهو محقّ في ناحية ما، بسبب وجود قضايا يدير شؤونها رعاة البقر وهي خارج سيطرتهم ولكنّها قليلة جدًّا".

يقول "جون ماكماهون" الذي شغل منصب نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة للعمليّات تحت إدارة كيسي: "خيّمت على وكالة المخابرات المركزيّة غمامة من الكآبة لأنّ المعلومات الدائرة في أروقتها قد تفشّت للعامّة. إنّها المرّة الأولى التي يعرف فيها عدد هائل من المواطنين بعض ما قامت به الوكالة، وهذا أمر... يصطف مع المخدّرات ليكونا أبغض شيئين لكلّ إنسان. لقد استحقّت الوكالة معاقبتها عن ذلك الشيء النتن. وبرغم أنّ من فعلوها مجرّد حفنة أفراد وهم عصبة من الحمقى، تبقى الحقيقة أنّ الجوّ العام هو الذي منحهم فرصة ذلك السلوك. وهذا يفسّر لماذا وقفت نصيرًا متحمّسًا لمبدأ المراقبة التي هي أقوى حماية للوكالة".

يرى "كوتس" مدير ملاك لجنة مجلس الشيوخ المختارة لشؤون الاستخبارات وضابط وكالة المخابرات المركزيّة السابق، أنّ الوكالة ما كانت يومًا فيلاً متشرّدًا مطلقًا، "إنّ ما شاهدتموه هو فيل كان يتلقّى الأوامر من البيت الأبيض وكان رئيسه ورجاله يصدرون تعليماتهم إليه. لقد ابتكرت وكالة المخابرات المركزيّة أفكارًا لها، فإذا كلّف الرئيس منظّمة سريّة أن تتدارك مشكلة ما بحلّ مناسب لها نشأ هنا اتّجاه للقول: دعنا نعمل شيئًا ما".

يقول "روبرت كيتس" الذي شغل منصب نائب مدير المخابرات المركزيّة في عهد كيسي ومن ثمّ مديرًا للمخابرات المركزيّة: "أعتقد أنّ أهمّ شيء يجب ملاحظته أوّلاً هو التغيّر الجيليّ في الوكالة، فأغلب الأشخاص الذين أسّسوا الوكالة وكانوا حولها في عصرها الذهبيّ قد تقاعدوا في منتصف عقد السبعينات، والنتيجة أن بقي في الوكالة ربع كادرها الذي كان موجودًا أصلاً قبل لجنة تشرش. فكلّ ما لدينا إذًا دماء جديدة من الموظّفين والمدراء الذين ترعرعوا داخل الوكالة في خضمّ جوّ من الإشراف العام والمتوتّر وبيئة ملأى بالرقابة الكونغرسيّة، وإنّي لأعتقد أنّ هذا الجمع الجديد من الأشخاص قد نشأ متقبّلاً كثيرًا تلك الرقابة الكونغرسيّة عليه".

واليوم، ونتيجة لمرافعات لجنة تشرش، وقعت وكالة المخابرات المركزيّة ومنظّمات استخباريّة أخرى تحت طائلة قضاء لجنتَي البيت الأبيض ومجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات. تتألّف اللجنة الأخيرة من خمسة عشر عضوًا وأربعين عضوًا في الملاك الدائم بضمنهم خمسة وعشرين محترفًا يختصّ عملهم في مواضيع خاصّة أو مناطق جغرافيّة محدّدة. ولأعضاء الأقليّة والأغلبيّة الحقّ في الاطّلاع عن نفس المعلومات. أمّا لجنة البيت الأبيض فهي مرآة عاكسة للجنة مجلس الشيوخ ما خلا ضمّها ملاكًا لحزب الأقليّة وآخر لحزب الأغلبيّة. تتألّف اللجنة من تسعة عشر عضوًا

واثنين وعشرين عضوًا في الملاك الدائم بضمنهم أربعة عشر محترفًا، وهي تصادق، بالإضافة إلى تشريعها القرارات التي توافق عليها لجنة مجلس الشيوخ، على الميزانيّة المتعلّقة بالنشاطات المخابراتيّة والتكتيكيّة والنشاطات ذات العلاقة الخاصّة بالقوّات المسلّحة. ويصل مقدار هذا المبلغ المعروف باسم "تيارا" إلى ١١ بليون دولار سنويًا. تتلقّى اللجنتان ثمار وكالة المخابرات المركزيّة المكتملة مثل تقديرات المخابرات القوميّة ويوميّة المخابرات القوميّة. وغالبًا ما يزور أعضاء الملاك مقرّ الوكالة في لانغلي لإلقاء نظرة على الملفّات الأوليّة مثلما فعلت لجنة مجلس الشيوخ ذلك خلال تحقيق عن نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة في السلفادور.

تستمع لجنة مجلس الشيوخ إلى ما يقارب ثمانية عشر رأيًا عن الميزانيّة سنويًا مشكّلاً ما يُعرف بميزانيّة المخابرات القوميّة الخارجيّة وبما يساوي ١٨,٣ بليون دولار سنويًّا. ومن ذلك المبلغ تتلقّى وكالة المخابرات المركزيّة ٣,٢ مليار دولار وتذهب الحصّة الأكبر والبالغة ٦,٢ مليار دولار إلى دائرة الاستطلاع القوميّ المسؤولة عن تطوير الأقمار الصناعيّة، تليها وكالة الأبحاث الفضائيّة "ناسا" بميزانيّة مقدارها ٣,٩ مليار دولار. وجنبًا إلى جنب مع الجمع التكتيكيّ يصل مجموع النفقات الحكومة الأميركيّة على العمل المخابراتيّ إلى ٢٩,٣ مليار دولار سنويًّا.

لا تتوقّف حدود مرافعات اللجنة عند الاستماع إلى الآراء المطروحة حول الميزانيّة بل تتوسّع لتشمل مواضيع مثل الاتّحاد السوفياتيّ أو مشاكل معيّنة مثل هشاشة الأمن في السفارة الأميركيّة القديمة في موسكو. وأحيانًا، تستقي اللجنة أفضل معلوماتها من الصحافة كما حصل حين نشرت مجلّة الشراع اللبنانيّة في ٢٣ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨٦ ما مفاده أنّ مستشار الأمن القوميّ "روبرت ماكفارلين" قد رافق شحنة أسلحة أميركيّة إلى إيران كاشفة بذلك فضيحة إيران - كونترا.

في عام ١٩٨٠، عدّل الكونغرس من وثيقة الأمن القوميّ لعام ١٩٤٧ مضمّنًا إيّاها بندًا جديدًا يتعلّق بمراقبة نشاطات المخابرات. لقد توجّب على وكالة المخابرات المركزيّة بموجب هذا البند إحاطة اللجنتَين علمًا "بنشاطات المخابرات الهامّ والمتوقّع" وهذا يتضمّن أيّ جمع استخباريّ غير اعتياديّ لا سيّما إذا كان حسّاسًا في البلدان الصديقة. وفي عام ١٩٩١، سنّ الكونغرس تشريعًا جديدًا أضاف فيه تعريفات أكثر دقّة بغرض صيانة متطلّبات عمل التقارير. كما وسّع المتطلّبات لتشمل أيّ كيان حكوميّ أميركيّ بما في ذلك مجلس الأمن القوميّ. تتعهّد وكالة المخابرات المركزيّة، على الصعيد العمليّ، إعلام اللجنتَين بأيّ أحداث مهمّة كالعمل السريّ وعمليّات المخابرات غير الاعتياديّة، خلال ثمانية وأربعين ساعة. بيد أنّ هذا لا يشمل أغلب أعمال التجسّس في البلدان الصديقة باعتبارها أعمالاً اعتياديّة.

ما انفكّت وكالة المخابرات المركزيّة تدور في حلقة مفرغة منذ أيّام مرافعات لجنة تشرش، وها هي تارة ثانية تخرق القانون لقبولها ضغط البيت الأبيض، ومرّة أخرى أدخلت نفسها في دوّامة لعدم إعلام الكونغرس بنشاطاتها. هنا يقول "سيمونس" مدير الملاك السابق للجنة مجلس الشيوخ المختارة لشؤون الاستخبارات: "عليكم في المخابرات أن تكذبوا وتخدعوا وتسرقوا كي تنالوا الحقيقة، والسبب يكمن في أنّ ذلك هو لأجل أمنكم القوميّ. ولكن عليكم أن تتوقّفوا عن مثل هذه الأمور حين تتعاملون مع حكومتكم وأحيانًا لا. لقد عامل البعض منكم الكونغرس كما لو كانوا يتعاملون مع دولة أجنبيّة". غير أنّ هذه المرّة ليست كسابقاتها، فالكونغرس لم يكن قطّ مخطئًا عندما أمسى راغبًا في الاستماع إلى ما حول قضيّة إيران ـ كونترا. وفي هذه المرّة جاء دور وكالة المخابرات المركزيّة في مبيعات الأسلحة وتوزيع الأرباح إلى المرتدين من قبيل الإسراع في إنهائها. وعلم كيسي وأوليفر نورث كلاهما أن ليس بمقدور وكالة

المخابرات المركزيّة ترتيب وتنفيذ العمليّات، فهي لا حمل لها سوى إنشاء عقارات باسمها كغطاء لها وترتيب دقائق شحنات الأسلحة وهذا هو السبب الذي حدا بأوليفر نورث لأن يرتّب للعمليّة بأن أناط مهمّة تنفيذها بعضو له يد طولى في مجلس الأمن القوميّ.

ثمّة جانب آخر من القصّة وهو الجانب الذي نادرًا ما يتجلّى للعيان، إنّه الضغط الذي يحدثه أعضاء الكونغرس أحيانًا ليحملوا على الوكالة أن تنتهك قوانينها، وفي أحايين أخرى يكون الضغط للتأثير على الأعضاء لغرض إعادة براءات الأمن للموظّفين الذين أُلغيت براءاتهم أو لتشييد المباني داخل المدينة لأعضاء الكونغرس. وربّما أخذ ذلك الضغط في أوقات معيّنة اتّجاهًا أكثر من أن يكون غير اعتياديّ.

في شهر أيّار - مايو ١٩٩٠ دعت وكالة المخابرات المركزيّة "بود شوستر" وهو جمهوريّ من بنسلفانيا وعضو لجنة مجلس الشيوخ المختارة لشؤون الاستخبارات ليتحدّث في مركز تدريب الوكالة في مخيّم "بيري" بولاية فرجينيا. وقد أخبرته الوكالة أنّها ستنقله جوًّا يوم الخميس وتعود به في رحلة العودة في نفس اليوم بعد أن ينهي حديثه. وافق شويستر لكنّه طلب أن تنقله الوكالة في رحلة العودة إلى هاغرستاون في ميريلاند وهي ليست ببعيدة عن شامبرسبيرغ ببنسلفانيا. ونظرًا لأنّ هاغرستاون تبعد ستّين ميلاً عن واشنطن، توجّب على طائرة وكالة المخابرات المركزيّة أن تقطع مائة وعشرين ميلاً إضافيًّا لنقل شوستر. فأخبرته الوكالة أنّ هذا الأمر خارج عن نطاق الأنظمة الحكوميّة ولا يحقّ لها أن تطير به تلك المسافة الإضافيّة. فرفض شوستر غاضبًا إلقاء حديثه. وفي ٨ أيّار - مايو ١٩٩٠ حرّر هذا الأخير رسالة غاضبة إلى ويليام وبستر وقال، مشبّهًا قرار وكالة المخابرات المركزيّة بـ "تجنّب المخاطر" في النشاط المخابراتيّ، إنّ رمز مجتمع المخابرات أصبح سلحفاة ساحبة رأسها للداخل،

وأطلق على مسؤولي الوكالة لقب "أقزام وصغار العقول وأناس تافهين". يوضّح هذا المثل أنّ عضوًا في الكونغرس قد وبّخ الوكالة ليس لأنّها خرقت القانون بل لأنّها رفضت أن تعمل ما يتعارض وقوانين الحكومة. وها هو شوستر يبرّر عمله بحجّة الأمن القوميّ مثل ما تفعله الوكالة نفسها، ذلك حينما تحاول أن تبرّر خرقها للقانون.

الإستطلاع من وراء السحب

كانت معرفة حجم وطبيعة القوّة العسكريّة السوفياتيّة وسلاحها الشغل الشاغل للولايات المتّحدة، لذا تولّت مديريّة العلوم والتكنولوجيا، من خلال مكتب عمليّات "سيجنت" (استخبارات الإشاريّة التي يتمّ الحصول عليها بمراقبة الموجات الكهربائيّة ـ المغناطيسيّة للإشارات الصادرة من أيّ مصدر بضمنها محطّات البثّ الراديويّة الخارجيّة والرادارات والصواريخ والأقمار الصناعيّة) التابع لها، بالإضافة إلى عمليّات المراقبة من الفضاء، مهمّة مراقبة القوّة العسكريّة السوفياتيّة بواسطة الرادارات والمجسّات الحسّاسة المسمّاة "مقياس البعد"، والتي تلتقط البثّ اللاسلكيّ من الصواريخ أثناء إجراء التجارب عليها. كما يعترض المكتب المكالمات الهاتفيّة داخل البلدان والسفارات الأجنبيّة، وكذلك الرسائل التي يبعث بها الإرهابيّون وتجّار المخدّرات. بيد أنّ تخصّص المكاتب هو الاعتراض التكتيكيّ للاتّصالات تاركًا مهمّة الاعتراض العام للاتّصالات وتحليلها إلى وكالة الأمن القوميّ برغم حقيقة أنّ الطرفَين يعملان سنويًّا.

يوظّف مكتب المشاريع الخاصّة التابع للمديريّة أعلاه المجسّات الحسّاسة لتحديد موقع المعدّات النوويّة وملحقاتها، بالإضافة إلى جمع المعلومات الأخرى لمشاريع خاصّة.

تجهّز المديريّة، من خلال مكتب الخدمات الفنيّة، تجارة التجسّس بمعدّات خاصّة مثل أجهزة التسجيل السريّة وأوراق الكتابة السريّة ومعدّات تتكّر أساسيّة لعمل التجسّس البشريّ.

ويشرف قسم البحث والتطوير على بحوث جميع المديريّات، ساعيًا صوب تطوير المخطّطات الأوليّة للاتّصال ذاهبًا أبعد من كونه مجرّد قسم فنّيّ في حقول مثل تطوير الاتّصالات الأوّليّة والأجهزة الحسّاسة والاستخبارات الاصطناعيّة وإدارة البيانات الأساسيّة وعمليّات الإحصاء العالية السرعة.

وبفضل قسم خدمات بثّ المعلومات الخارجيّة FBIS تمكّنت مديريّة العلوم والتكنولوجيا من مراقبة وترجمة ما ستفعله وسائل الإعلام الخارجيّة وبما يساعد الحكومة والعامّة في الحصول على ترجمة دقيقة لتلك المعلومات بالإضافة إلى مقتطفات من مقالات الصحف الأجنبيّة وبرامج الأخبار الإذاعيّة والتلفزيونيّة الخاصّة بها والتقاط وترجمة البثّ الإذاعيّ للمحطّات السريّة. وأخيرًا يتولّى مركز الترجمة الصوريّة الفوريّة القوميّ تحليل الصور الملتقطة من الاستطلاع الجويّ وتحديد المعنى المناسب لها.

إنّ أهمّ الأقسام هو قسم التطوير والهندسة الذي يضطلع بتطوير برامج الأقمار الصناعيّة الكبرى. لقد طوّر الأسلاف الأوائل لهذا القسم عام ١٩٥٤ طائرة الاستطلاع الأميركيّة U-2 كمحاولة مستميتة منهم لاكتشاف غايات الاتّحاد السوفياتيّ بعد أن فشلت عمليًا كلّ المحاولات لبلوغ هذا الهدف.

في ذلك الوقت كان بإمكان الجواسيس الروس السير إلى أيّ مطار يشاؤون واستئجار طائرة للتحليق فوق الولايات المتّحدة بأسرها باستثناء المؤسّسات العسكريّة والبيت الأبيض.

طائرة الاستطلاع U-2 والصواريخ العابرة للقارات

كانت فكرة طائرة الاستطلاع U-2 من بنات أفكار هيئة القدرات التكنولوجيّة التي ترأسها "جيمس كيلين" أحد المستشارين العلميّين للرئيس أيزنهاور، الغرض منها تطوير القدرة الدفاعيّة الأميركيّة ضدّ أيّ هجوم مفاجئ. واستعرضت لجنة هيئة الاستخبارات، التي ترأسها مؤسّس شركة "بولارايد" "إدون لاند"، عددًا من المقترحات بضمنها تلك التي قدّمها سلاح الجوّ الأميركيّ، تهدف جميعها إلى الاستطلاع السريّ لأراضي الاتّحاد السوفياتيّ المحظورة. أوصت اللجنة، وعلى المدى القريب، بصنع طائرة ذات مدى طيرانيّ شاهق أطلق عليها في ما بعد اسم U-2. إلتقى كلّ من كيلين ولاند بعد ذلك الرئيس أيزنهاور لدعم الفكرة فصادق الرئيس على المشروع، واضطلعت وكالة المخابرات المركزيّة بمهمّة تنفيذه.

لقد أرادت الحكومة أن يبدو الطيّار، إذا ما أُسقطت طائرته، مدنيًّا باستطاعته الادّعاء أنّه يجري بحثًا إرصاديًّا. أمّا على المدى البعيد فقد أوصت هيئة القدرات العسكريّة بإطلاق الأقمار الصناعيّة إلى الفضاء. أوكل "ألن دالاس" إلى "ريتشارد بيسيل" الذي ذهب في ما بعد للإشراف على عمليّة خليج الخنازير، إدارة مشروع U-2 واتّصل هذا الأخير بـ "كيلي جونسون" مدير مكتب مشاريع لوكهيد للتنمية المتقدّمة، وخرج منه بتصميم لطائرة يمكنها التحليق على ارتفاع سبعين ألف قدم. قال بيسيل: "قبل ذلك لم تكن لدينا أيّ عمليّات تجسّسيّة داخل الأراضي السوفياتيّة. فقد كانوا جدّ قساة وجدّ كفوئين، والمجتمع الذي يخضع لنظام حكم كهذا يجعل من المستحيل على غريب أن يدخل إليه أو يطوف فيه". إنّ ما لم تتّضح خيوطه، في ذلك الوقت، هو ما حدث في منتصف طريق البرنامج. فقد بدأت المشاركة البريطانيّة في الطلعات الجويّة، أي أن يستبدل الطيّارون الأميركيّون والبريطانيّون أحدهم محلّ الآخر. أوضح بيسيل

ذلك بالقول إنّ أيزنهاور قد وافق على الطلعات الجويّة مكرهًا، فطرق بيسيل باب الإنكليز للقيام بمزيد من تلك الطلعات.

إحتجّ الزعيم السوفياتيّ خروتشوف على تلك الطلعات الاستطلاعيّة، سرًّا عبر القنوات الدبلوماسيّة. وحاول السوفيات، في أحايين معيّنة، إسقاط تلك الطائرات أثناء تحليقها في الجوّ، بيد أنّ دفاعاتهم الأرضيّة وصواريخ أرض ـ جو لم تكن قادرة على الوصول إلى مدى طيران U-2. إستمرّت تلك الطلعات أربع سنوات، تحدّد هدفها، في نهاية المطاف، في تقرير حول تقدّم السوفيات خطوة سبقوا فيها الولايات المتّحدة في مجال إنتاج الصواريخ البالستيّة عابرات القارات ICBM. لكنّ المشكلة كانت في التحقّق من امتلاك السوفيات لمثل تلك الصواريخ وتحديد مواقعها. لقد كانت وكالة المخابرات المركزيّة تراقب السوفيات وهم يختبرون تلك الصواريخ عبر الرادار، على أمل الحصول على قدرتها آجلاً أم عاجلاً. أكّد خروتشوف على أنّ السوفيات يملكون صواريخ عابرة للقارات قادرة على ضرب أهداف داخل الولايات المتّحدة. وأضاف السوفيات برهانًا آخر أكّد على مصداقيّة هذا القول حين أطلقوا أوّل قمر صناعيّ من الأرض، عام ١٩٧٥، كان "سبانتك ١". جاء بعدها مفهوم "ثغرة الصواريخ" الذي يعني أنّ السوفيات قد سبقوا الأميركيّين في هذا الميدان. هنا أعلن جون كينيدي، أثناء الحملة الانتخابيّة الرئاسيّة عام ١٩٦٠، أنّ ثمّة فجوة تتعلّق بعدد الصواريخ العابرة للقارات العاملة حقًّا التي يملكها كلّ بلد. لقد نشب، قبل هذا المفهوم، جدال ساخن حول ما يُسمّى "ثغرة القاصفات" وهو ما يعني أنّ الأمر لا يعدو أن يكون تحريضًا جديدًا لخدعة عسكريّة قديمة وهي أن تخدع عدوك بأن ترسل إليه نفس الفوج عبر أرض مقطوعة مرّة بعد أخرى. في تلك الأثناء لم تكن للولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ صواريخ من هذا الطراز قيد الإنتاج. وقدّرت القوّة الجويّة الأميركيّة أنّ السوفيات، آجلاً،

سيتفوّقون على الأميركيّين في عدد الصواريخ العابرة للقارات، بينما أثبتت وجهات نظر الجيش والبحريّة ووكالة المخابرات المركزيّة الأكثر تحفّظًا أنّها الأكثر صحّة من الذي ذهبت إليه القوّة الجويّة في تقديراتها التي قالت إنّ الروس سيملكون، بحلول العام ١٩٦٣، ١,٥٠٠ صاروخ عابر للقارات مقارنة بإحصاءات الوكالة التي قدّرت عدد الصواريخ الروسيّة بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ صاروخ. أمّا الحقيقة فهي أنّ عدد الصواريخ الروسيّة العابرة للقارات بلغ، عام ١٩٦٣، ١٥٠ صاروخًا، بينما ملك الأميركيّون ٤٠٠ صاروخ من هذا النوع. إنّ هذا التضارب يعطي دلالة على وجود مشكلة مشتركة تتقاسمها الأطراف العسكريّة في تقديراتها لحجم القوى المعادية. إذ تشاء كلّ جهة أو وكالة استخدام الاستخبارات لدعم متطلّبات ميزانيّتها الماليّة.

في الأول من أيّار ـ مايو ١٩٦٠ وعشيّة محادثات القمّة، أسقط السوفيات طائرة U-2 كان يقودها "فرانس كاري باورز" الضابط الطيّار في سلاح الجوّ الأميركيّ. كان واحدًا من أهداف تلك الطلعة الجويّة هو استطلاع أحد مواقع للصواريخ البالستيّة الذي يقع شمال غرب آسيا. لقد أقنعت وكالة المخابرات المركزيّة الرئيس أيزنهاور أنّ الدليل الذي سيميط اللثام عن حقيقة المهمّة التجسّسيّة للطائرة لا يمكن بلوغه، وعليه أنكر أيزنهاور جهارًا أن تكون مهمّة الطائرة U-2 تجسّسيّة. ودون تروّ، عرض الزعيم خروتشوف صورًا التقطها لطائرة U-2 وألغى اجتماع القمّة. حينئذ أمر الرئيس أيزنهاور بإيقاف برنامج U-2، لكنّ وكالة المخابرات المركزيّة بدأت بتطوير برنامج أول قمر صناعيّ لها أطلقت عليه اسمًا شفريًّا هو "كورونا".

كان باستطاعة الأقمار الصناعيّة الأولى الرؤية من على مسافة مائتَي ميل وبجميع الاتّجاهات، مقارنة بمدى الرؤية لطائرة U-2 البالغ خمسًا وعشرين ميلاً. وفي حينها نجحت وكالة المخابرات المركزيّة في تعقّب خطوات التقدّم التي يحقّقها السلاح

السوفياتيّ، وبات بوسعها اكتشاف المعادن العسكريّة السوفياتيّة وهي في طريق صنعها وأن تتنبأ بالمدّة التي ستقطعها عمليّة التصنيع قبل نشر السلاح.

لقد استطاع الأميركيّون، بفضل هذا القمر الصناعيّ، رؤية أشياء لم يكونوا يروها من قبل سواء أكانت عسكريّة أم علميّة، وتمكّنوا من الحصول على معلومات لمّا تزل في مسفنها ومراقبة الغوّاصات والسفن.

رفضت الولايات المتّحدة، برغم موافقتها على منع تحليق طائرة U-2 فوق الأراضي السوفياتيّة، الإبقاء على هذه الطائرات جاثمة في مطاراتها. فهي، لا غيرها، التي رصدت عمليّات زرع الصواريخ السوفياتيّة في كوبا، الأمر الذي أفضى إلى أزمة الصواريخ الكوبيّة عام ١٩٦٢.

كانت الأقمار الصناعيّة الأولى تقذف بالفيلم المصوّر إلى الأرض بواسطة مظلّة تلتقطها الطائرات وهي في الجوّ لتفرغ الفيلم المكشوف في وعاء. وقد تميّز كلّ جيل أقمار صناعيّة بمقدار مدى وطريقة تحليل يختلفان عن الجيل السابق. فالقمر الصناعيّ "KH-11S" يبثّ بالصور إلى الأرض إلكترونيًّا. ثمّ، وقبل فترة ليست ببعيدة، أطلقت الولايات المتّحدة القمر الصناعيّ "KH-12S" الذي يلتقط صورًا لرقعة أوسع في المجال الكهربائيّ ـ المغناطيسيّ. وللولايات المتّحدة، في أيّ وقت، وعلى مدار الساعة، قمرَان صناعيّان يعملان معًا لهذه المهمّة.

لم يرتقِ السوفيات البتّة إلى مصاف العبقريّة الأميركيّة في مجال تطوير الأقمار الصناعيّة. فالولايات المتّحدة، على سبيل المثال، عادلت مسألة حركة القمر الصناعيّ بأن جعلت آلات التصوير تدور حول محور لها داخل القمر الصناعيّ، وهذا ما ساعد وكالة المخابرات المركزيّة على التقاط ثلاثين إلى أربعين صورة مقارنة بالثلاث صور التي يلتقطها السوفيات.

"كلومر إكسبلورر" أو "المكتشف كلومر"

في هذه الأثناء طوّرت مديريّة العلوم والتكنولوجيا وسائل لاستطلاع أعماق المياه السوفياتيّة. وأحد تلك المشاريع الفذّة كان "كلومر إكسبلورر" وهي سفينة بنتها وكالة المخابرات المركزيّة لرفع أنقاض الغوّاصة السوفياتيّة التي غرقت، عام ١٩٦٨، على عمق ١٧,٥٠٠ قدم قبالة مياه ساحل كاليفورنيا.

بصفتها اكتشافًا، تمّ تجهيز "كلومر" بمعدّات لجمع عقد المنغنيز الصغيرة من قاع المحيط. كما ضمّت، في واقع الأمر، آليّة معقّدة لرفع الغوّاصة السوفياتيّة. إنطلقت "كلومر" عام ١٩٧٤، صوب الموقع حيث الغوّاصة السوفياتيّة، بينما ساعدت أجهزة الاستماع المزروعة تحت المياه وكالة المخابرات المركزيّة في سماع السفينة وهي تنزل إلى قاع اثني عشر إنشًا ومشدودة ببعضها بعض عن طريق براغي خاصّة، عربة استكشاف مزوّدة بعدّة مخالب لإحكام الإمساك بالغوّاصة السوفياتيّة. بعد أن تمّ رفع الغواصة إلى السفينة الأمّ، انفتحت غرفة في بدن "كلومر" للسماح للعربة التي تحمل الغوّاصة بدخول السفينة. في هذه الأثناء كان العديد من الكاميرات التلفزيونية يراقب الخطّة وبعد أن أمست الغوّاصة داخل بدن السفينة بدأت عمليّة ضخّ المياه. إدّعت وكالة المخابرات المركزيّة أنّ المهمّة لم تكن موفّقة في معظمها وأنّ أغلبيّة الأجزاء المهمّة من الغوّاصة قد فُقدت بعد أن انشطرت الغوّاصة إلى قسمَين. وبرغم هذا الانشطار فإنّ وكالة المخابرات المركزيّة وضعت يدَيها على أجزاء جدّ مهمّة من الحطام الذي عثرت عليه، شملت رأسَين لقنيفتَين نوويّتَين وماكينات للكتابة الشيفريّة وقطع صواريخ. وتبيّن لوكالة المخابرات المركزيّة حالة الفنّ السوفياتيّ في الإلكترونيّات والكتب الشيفريّة والأجهزة النوويّة، لذلك لا يمكن القول بأنّ المهمّة فشلت بل إنّ الوكالة أنجزت عملاً عظيمًا.

عام ١٩٧٦، انتقلت ملكيّة "المكتشف كلومر" إلى سلاح البحريّة، وهذة السفينة ترسو في خليج سويسان بالقرب من سان فرنسيسكو كجزء من أسطول الدفاع القوميّ الاحتياطيّ.

تسيطر مديريّة العلوم والتكنولوجيا على أقمار صناعيّة بوسعها أن تبصر من وراء السحب ومزوّدة برادارات وأجهزة تصوير بالأشعّة تحت الحمراء تتحسّس الحرارة. وثمّة شبكةَ أخرى من الأقمار الصناعيّة مهمّتها اعتراض المكالمات الهاتفيّة بين الإرهابيّين وتعقّب عمليّات نقل أموال المخدّرات إلكترونيًّا بين مصرف وآخر، ورؤية حشود ناس في أماكن كالعراق، وتعيين بندقيّة رشّاشة داخل خيمة، أو مياه أو نفط تحت جزيرة. إنّها تلتقط كلّ جزء من المجال الكهربائيّ ـ المغناطيسيّ، وأهمّ من كلّ هذا، بوسعها رصد نقل أيّ تحرّك عدائيّ للسوفيات وغيرهم في الوقت المناسب تمامًا.

يأخذ مكتب الاستطلاع القوميّ NRO الذي أسّس عام ١٩٦٠، على عاتقه مهمّة تحديد نوع وكيفيّة استخدام الصواريخ الخاضعة للتطوير. هذا المكتب عبارة عن لجنة مؤلّفة من ممثّلين عن عشرات الوكالات التي تمثّل عصبة الاستخبارات الأميركيّة، ولديها مكاتب خلف باب موصد للغرفة "٤. س ـ ١٠٠٠" من بناية البنتاغون أو في مواقع أخرى كذلك. ويلتقي أعضاؤها دومًا في مكتب نائب وزير الدفاع. أمّا القرارات المهمّة لهذا المكتب فتصدر عن طريق لجنته التنفيذيّة المؤلّفة من نائب وزير الدفاع بصفته رئيسًا للجنة، والمستشار العلميّ للرئيس، ومدير وكالة المخابرات المركزيّة بصفتهما عضويَن. ومنحت اللجنة مدير وكالة المخابرات المركزيّة بصفته مديرًا للجماعة الاستخباريّة، سلطة السيطرة على الأقمار الصناعيّة وتعيين مواقعها في مناطق مختلفة من العالم، واتّخاذ القرار بتشغيلها أو توقيفها. كما يتسلّم المكتب المقترحات الخاصّة بإنشاء أنظمة جديدة عن كلّ وكالة استخباريّة، على أن يصادق

رئيس الولايات المتّحدة على المشاريع الكبرى. وبعد الإقرار على مشروع ما، تبدأ مديريّة العلوم والتكنولوجيا أو قيادة القوّة الجويّة تنفيذه.

المركز القوميّ لترجمة الصور

يتبع المركز القوميّ لترجمة الصور لمديريّة العلوم والتكنولوجيا. يتولّى مهمّة تحليل الصور وترجمتها. أسّسه، عام ١٩٦١، "آرثر لوندال" البحريّ اللامع وخرّيج جامعة شيكاغو الذي انضمّ تحت لواء وكالة المخابرات المركزيّة عام ١٩٥٣، وبات رئيسًا للمركز الذي كان اسمه: مركز ترجمة الصور، وأصبح منذ عام ١٩٦١، يُعرف باسم المركز القوميّ لترجمة الصور تحت إدارة وكالة المخابرات المركزيّة وبمشاركة دوائر الاستخبارات العسكريّة.

في البدء، لم يستخدم مترجمو الصور شيئًا من العدسات المكبّرة ووسائل القياس لتعينهم في تحليل الصور الفضائيّة. وبصورة بطيئة أنشأوا مكتبة، وهكذا استطاعوا مقارنة صورة بصورة مشابهة مأخوذة قبل عام أو عامَين، خالقين الفرصة لاكتشاف أدقّ التغيّرات.

لإظهار الفروقات الصغيرة في الارتفاعات يلتقط طيّارو الاستطلاع لمركز الترجمة ووكالة المخابرات المركزيّة صورًا منفصلة من مسافات تختلف بعشرات الأمتار لنفس المنطقة. وباستخدام تقنيات التجسيم يستطيع المركز الاستفادة من الأبعاد المكبّرة للصور. فباستخدام هذه الطريقة، ستبرز، مثلاً، مساحات الأرض في مرعى وطأتها قدم إنسان أو سارت فوقها إطارات سيّارة. بيد أنّ المركز صبّ جلّ اهتمامه على الاستخبارات الاستراتيجيّة والبحث الذي يمكن استخدامه للتنبّؤ بالاتّجاهات طويلة الأمد لدى الجانب الآخر. أمّا المخابرات التكتيكيّة التي يمكن استخدامها في تحديد

الأهداف لمهمّات القصف، فقد تركت للسلطة العسكريّة. لقد تعلّم المركز كيفيّة ترجمة الصور والتجسّس بها سواء أتمّ التقاطها لهدف في اليابسة أو في الجوّ والبحر. فبوسع مترجمي الصور الذين ينظرون إلى فرجينيا أن يخبروا إن كان قاطنوها من أكلة اللحوم أم لا، بالتطلّع إلى ستّارت تعليق اللحوم في محلاّت القصّابين أو من خلال أعداد الماشية. كما بإمكانهم رسم مخطّط الأرض لكلّ منزل بالاعتماد على مفاتيح دالّة خارجيّة: المطبخ تحت فتحة العادم المنصوب على السطح.... وبالاستناد إلى اتّساع ساحة المقابر أضحى بمقدور مترجمي الصور معرفة عدد الموتى سنويًّا، ومن خلال ذلك تقدير عدد سكّان المنطقة. أضافت أجهزة الحاسوب أداة إلى معدّات مترجمي الصور. واستنادًا إلى الوصف الذي قدّمه "بيروز" في كتابه: "ظلام حالك"، فإنّ أجهزة الحاسوب الموجودة داخل المركز القوميّ لترجمة الصور "قد استخدمت بشكل روتينيّ لتصحيح التشويهات الناتجة عن مجسّات التصوير في الأقمار الصناعيّة والناشئة عن تأثيرات جويّة، وتكوين صور منفردة متعدّدة الألوان من عدّة صور مأخوذة في حزم طيفيّة متباينة لجعل عيّنات معيّنة أكثر وضوحًا، وتغيير مقدار التباين اللونيّ بين الأشياء المفحوصة وخلفيّاتها، واستخراج سمات محدّدة عند تقليص أو محو خلفيّاتها تمامًا، وزيادة الظلّ وإخفاء الوهج المعكسي من أشعّة الشمس، وأمور كثيرة أخرى.

كان هدف المركز الأوّل، عند تأسيسه عام ١٩٦١، تحديد ماهيّة الصواريخ التي يمتلكها السوفيات. إنّه ذات المركز الذي عدّ الصواريخ السوفياتيّة أثناء جدل "ثغرة الصواريخ" موضحًا انعدام وجود أيّ ثغرة على الإطلاق. واستمرّ المركز باستخدام نفس التقنيّات لاكتشاف الصواريخ السوفياتيّة المرسلة إلى كوبا. لقد عرف المركز شكل ناصبات وناقلات الصواريخ وأنواع الصناديق التي شحنت بها. وبرغم أنّ

الصواريخ قد تمّت تغطيتها بنوع من القماش الخشن قبل نشرها إلاّ أنّ طولها وعرضها وشكلها فضحوا ماهيّتها. وهكذا طوّر خبراء المركز أسلوبًا في ترجمة تعبئة الصواريخ. واعتمادًا على تجربته السابقة في تحليل أسلوب نشر الصواريخ في الاتّحاد السوفياتيّ تمكّن المركز القوميّ لترجمة الصور من إبلاغ الرئيس كينيدي بالفترة التي ستقطعها الصواريخ السوفياتيّة الموجودة في كوبا كي تدخل حيّز الخدمة الفعليّة. وقد عزّز ذلك، المعلومات الخاصّة بطريقة استخدام الصاروخ التي قدّمها العقيد "بنكوفسكي" ضابط المخابرات السوفياتيّ الذي بدأ يتجسّس لصالح البريطانيّين مطلع العام ١٩٦٢.

وأخيرًا في ١٦ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٦٢ أطلع "آرثر لوندال" الرئيس كينيدي على صور أقنعته بوجود الصواريخ الروسيّة في كوبا. وعليه هدّد كينيدي الزعيم السوفياتيّ خروتشوف بتوجيه ضربات انتقاميّة إذا لم يسحب السوفيات تلك الصواريخ، فامتثل خروتشوف لذلك الأمر. وقد جاء في كتاب "ظلام حالك": "من الوجهة السياسيّة، أظهرت أزمة الصواريخ الكوبيّة أنّ الاستطلاع القوميّ، وتحديدًا استطلاع القمر الصناعيّ، كان عامل استقرار لأنّه قوّض كثيرًا من عنصر المفاجأة. وعلى الصعيد العمليّ قلّل فرصة الهجوم الشامل والمميق الناجم عن الخوف الذي ينتابك خشية أن يكون العدوّ مستعدًّا لعمل نفس الشيء الذي تخطّط أنت للقيام به. لقد أبدلت الأقمار الصناعيّة الخيال بالصورة وأتت بنظرة واقعيّة بما امتلكه الخصم وما لم يمتلكه".

ساعد المركز القوميّ لترجمة الصور في التنبّؤ بأنّ السوفيات سيطلقون قمرًا صناعيًّا أرضيًّا قبل الولايات المتّحدة، وأنّ الصين الشيوعيّة ستفجّر قنبلة نوويّة لأغراض التجربة. كما تنبّأت وكالة المخابرات المركزيّة، بفضل هذا المركز، بالحرب

العربيّة الإسرائيليّة وحرب الهند وباكستان والغزو السوفياتيّ لأفغانستان. وخلق المركز الاطمئنان من أنّ السوفيات كانوا يمتثلون لاتّفاقيّات خفض الأسلحة. وفي عام ١٩٩٠ كان المركز أوّل من حدّ بدقّة تحرّك القوّات العراقيّة باتّجاه الكويت قبل ثلاثة أسابيع من الغزو مشيرًا إلى أنّ القوّات العراقيّة لديها من الوقود ما يكفيها لعدّة أشهر أي أكثر من حاجتها لأغراض تمرين تدريبيّ. وحين بدأت الحرب شخّص المركز بدقّة التسهيلات النوويّة والبيولوجيّة.

يعلم المركز مسبقًا، بمواسم الحصاد، ويتنبّأ بالكوارث الطبيعيّة، ويحدّد أماكن حقول الماريجوانا، ويخمّن حجم حرائق الغابات. وبمعرفة كميّة القمح المحصود وباقي المحاصيل المهمّة الأخرى يصبح بإمكان وزارة الزراعة أن تقدّر، على نحو أفضل، ما ستكون عليه الأسعار في الأسواق العالميّة. واليوم توفّر جميع الأقمار الصناعيّة التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة البيانات في وقتها الفعليّ، وهذا يعني أن بوسع قائد المعركة أن يرصد تحرّكات العدوّ وقت بدئها. وبجمع صور من صور مغناطيسيّة وحراريّة وراداريّة وأخرى ذات قواعد مرئيّة يستطيع المركز أن يعلن ساعة الصفر لقضيّة معيّنة. وهذا شيء مفيد سيّما حين يحاول الاتّحاد السوفياتيّ أو أقطار أخرى التمويه على تسهيلاتها.

يقول "لوندال": "بإمكان ترجمة الصور، عند إنجازها على نحو حسن، أن تعطيك رؤية شاملة لقدرة العدوّ. إنّك لا تستطيع أن تحصل على نواياه ولكن بمقدورك أن تحصل على بعض من تلك النوايا". هذه التطوّرات تعني، نهاية المطاف، أنّ العدوّ يخطّط لبناء صوامع للصواريخ مثلاً. غير أنّ هذا التسهيل يمكن إنجازه ليبدو مثل مصنع كما لا تستطيع الصور تغطية الخطط طويلة المدى والنوايا.

جيمس بوند

في مكاتب عديمة النوافذ ضمّت مقرّات وكالة المخابرات المركزيّـة، ابتكر مكتب الخدمات الفنيّة التابع لمديريّـة العلوم والتكنولوجيا وسائل لفرق الإنصات، وهواتف الاستراق السمعيّ، وإرسال الرسائل السريّة، وتصوير الوثائق. وثمّة بضع مئات من موظّفي وكالة المخابرات المركزيّة يبتكرون أجزاء سريّة خاصّة بكلّ شيء ابتداء من ألواح قطع اللحم في المطابخ إلى الأقلام ذات النهاية القماشيّة. وعلى مرّ السنين، ولإخفاء أجهزته، استخدم المكتب مرشحات زيت السيّارة وأشرطة الفيديو وأزرار مزيّفة لصناديق العدّة ودمى على شكل قطارات وبطّاريّات وولاّعات سجائر وموادّ للزينة ورقع الشطرنج والطلاءات وغيرها. هذه العدّة التجسّسيّة لها من الأهميّة بمكان لعميل وكالة المخابرات المركزيّة في مناطق مثل كوبا والاتّحاد السوفياتيّ لمساعدته في الحفاظ على سلامته وتنفيذ المهام المكلّف بها، إذ ينبغي على العميل تصوير وثائق وإبراق رسائل إلى ضابط الحالة واستلام النقود وترتيب عقد اجتماعات، وإيجاد وسيلة لإرسال رسالة عند الحالة الطارئة التي يحتاج فيها لمغادرة البلد أو الهرب. وعادة ما زوّدت وكالة المخابرات المركزيّة عملاءها بعدّة خطط بديلة للهروب. تقتضي إحدى الخطط استخدام جهاز إرسال إشارات يبعث برسائل مشفّرة إلى سفارة ما أو مركز إنصات آخر.

صرّح ضابط سابق عمل لدى مكتب الخدمات الفنيّة: "بإمكانك أن تحصل على كمّ هائل من المعلومات. إذ يعتقد ضابط الحالة أنّني سأعرف كلّ شيء بمجرّد أن أضع جهاز التنصّت في الغرفة. ليس الأمر بهذه السهولة. فعليك أوّلاً أن تكون قادرًا على التأكّد من أنّ فلانًا يستطيع أن يفعلها، وثانيًا عليك أن تتولّى نصب الجهاز وأن تتحمّل العيش في القلق خشية اكتشاف أمر الجهاز. ثمّ عليك أن تجد مركز استماع يستقبل ما

يبثّه الجهاز. وعليك أن تطمئنَ إلى شخص يتولّى عمليّة تبديل الأشرطة، وترجمة وكتابة محتوى الأشرطة. وقد يمرّ شهر دون أن تفلح بشيء يستحقّ الذكر، وغالبًا ما يتدفّق عليك سيل من البيانات الهامشيّة التي تقتضي كثيرًا من الغربلة. وإنّ صبيًّا واحدًا في موقع رئيسيّ قد يهديك، في خمس دقائق، معلومات تعجز عن أن تجاريها جميع أشرطة التسجيل". بيد أنّ المكتب يقدّم لأغلب المهن الأخرى مساعدات فنيّة لا تقدّر بمال. إنّها أكثر أدوات الجاسوسيّة تقدّمًا في العالم كلّفت الملايين من الدولارات لتطويرها، سواء داخل ورشات المكتب أو عن طريق المتعهدين الخارجيّين المضمون جانبهم الأمنيّ. أمّا أكثر الأدوات شيوعًا التي يقدّمها مكتب الخدمة فهي التنكّر. وهو يعمل على تزويد ضبّاط المخابرات، قبل ذهابهم خارج الولايات المتّحدة، بالعديد من المظاهر التنكّريّة. وفي حالات نادرة يتوجّب على ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة أن يدخلوا بيتًا أو سفارة، فلمَ يمنحون شاهدًا فرصة التعرف عليهم؟ ربّما يعمل ضابط الحالة، وهو على وشك تجنيد عميل، تنكّرًا بسيطًا، أي شعر مستعار ونظّارة، حتّى إن لم يقبل المجنّد بعرضه فلا يستطيع التعرّف إلى ضابط الحالة. وغالبًا ما تبرز الحاجة إلى التنكّر في المناطق الحرة كالاتّحاد السوفياتيّ، أو إذا كان المجنّد إرهابيًّا أو تاجر مخدّرات. وبفضل الوسائل الإلكترونيّة التي صمّمها المكتب، تمّ اختراق عدد من سفارات الكتلة السوفياتيّة في البلدان الأجنبيّة، إذ يزوّد المكتب المعنيّين بخبراء النصب، الذين يطلق عليهم اسم ضبّاط العمليّات السمعيّة، والذين يساعدهم ضبّاط من المحطّات المحليّة.

يشغل مكتب الخدمة الفنيّة مصنعه الطباعيّ السريّ في مقرّات وكالة المخابرات المركزيّة بطباعته لجميع الملفّات الأجنبيّة تقريبًا. وبإمكانه إصدار الوثائق القديمة والأجنبيّة وإجازات السوق الأجنبيّة وشهادات الميلاد الأجنبيّة. وتحظّر أنظمة وكالة

المخابرات المركزيّة عمل وثائق مزوّرة أميركيّة كجوازات السفر وشهادات الميلاد وإجازات السوق والشهادات الجامعيّة. وعلى أيّ حال تستطيع الوكالة أن تطبع وثائق أقلّ أهميّة وغير رسميّة كبطاقات المكتبات أو بطاقات العضويّة، كما يمكن أن تطلب إجازة سوق فارغة أو شهادة كليّة من سلطة الإصدار وتملأها بما تريد من بيانات شريطة حصول الموافقة عليها. ليس ثمّة مانع لدى الجهات العسكريّة في تزويد وكالة المخابرات المركزيّة بالبطاقات الشخصيّة ووفق ما تريد. أمّا وزارة الخارجيّة فقد صعّبت هذا الأمر. فالحصول على جواز سفر باسم ثانٍ يقتضي الحصول على موافقات من مراجع عليا، وبالكاد يتمّ الحصول عليها. وإذا كانت الوثائق المطلوبة لتثبيت أيّ نشاط سريّ هامشيّ فلن يتّخذ إجراء للتأكّد من عدم تسجيل القسم على الوثيقة إذا ما قصد شخص ما تلك الكليّة أو شركة السيّارات. ولكن إذا انطوى الأمر على عمليّة أكثر حساسية، فستحاول وكالة المخابرات المركزيّة انتزاع تعاون سلطة الإصدار بدعم الوثيقة. وبسبب التغيير في المواقف بعد مرافعات لجنة تشرش ولجنة تيرنير، وبسبب المفهوم الأكثر صرامة في تحمّل المسؤوليّات، أمست الشركات أقلّ رغبة من السابق في مساندة وكالة المخابرات المركزيّة بتزويدها بغطاء لعملائها. لذلك سعى ويليام كيسي إلى تطويع ما يستطيع من الشركات الأميركيّة كمساعد للوكالة في بناء غطاء موقّت لها في أقلّ تقدير، ونجح إلى حدّ كبير في مهمّته. أمّا في عمليّة تزوير الوثائق الأجنبيّة فكلّ شيء يسير على ما يرام.

يُصدر مكتب الخدمة الفنيّة كلّ ما يمكن أن يحتاجه ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة تمنع الآخرين من اكتشاف هويّتهم الأميركيّة، وتساعدهم في المهمّات المكلّفين بها. مع مستهلّ تاريخ وكالة المخابرات المركزيّة، ابتكر مكتب الخدمة الفنيّة مصطلحات مثل "الكلب المحموم" وهي أساس مادّة كيميائيّة تجتذب الكلاب الذكور

جنسيًا. وحسبما تجلّى منها، تنثر هذه المادّة الكيمائيّة على عتبات أبواب أعضاء الحزب الشيوعيّ في الخارج كي تحاصرهم الكلاب النابحة طوال الليل. لكنّ هذه المادّة لم تُستخدم قطّ، بل استُخدمت قنبلة كريهة معروفة بـ "من أنا" كان يُلقي بها في اجتماعات الحزب الشيوعيّ. وحيال جميع وسائل جيمس بوند والأقمار الصناعيّة التي كلّفت مليارات الدولارات، ستغدو الوكالة بلا حول، إذا لم تجد لها سبيلاً يأتيها بكلّ المعلومات، وأن تخرج منها بحاصل طيّب، وتلك هي مهمّة مديريّة الاستخبارات.

المخابرات الأميركيّة والقصف اليابانيّ لميناء بيرل هاربور

في كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٤١، بدأت اليابان تحذّر دبلوماسيّيها من أنّ الحرب قد تكون وشيكة الوقوع. إنّ استلام المعلومة اليابانيّة الدبلوماسيّة تشير إلى أنّ الرسالة "أمطار ورياح شرقيّة" قد تكرّر ذكرها على أساس منتظم. وتعتقد المصادر المخابراتيّة بأنّ هذه الشيفرة تعني أنّ اليابان قد اتّخذت قرارًا بامتطاء عربة الحرب في المستقبل القريب. وإضافة لذلك، ندرج أدناه دلالات أخرى على أنّ اليابان قد تستعدّ للحرب.

في ٢٢ تشرين الثاني ـ نوفمبر أبلغ وزير الخارجيّة اليابانيّ "توغو" السفير "تومودا" بأنّ المفاوضات بين اليابان والولايات المتّحدة يجب أن تُحسم في ٢٩ من الشهر نفسه لأنّ ماجريات الأحداث بعد هذا التاريخ "ستتغيّر تلقائيًا...".

ـ لجأ اليابانيّون، على مدى الأسبوعَين الماضيَين، إلى تبطين رسائلهم اللاسلكيّة برسائل مشوّشة أو رسائل قديمة ليجعلوا حلّها أكثر صعوبة.

ـ قبل ثلاثة أيّام غيّرت البحريّة الأمبراطوريّة اليابانيّة إشارات الاتّصال بسفنها، وهذه سابقة جديدة. فهي قد غيّرت إشاراتها قبل مدّة جدّ قصيرة، علمًا بأنّ البحريّة اليابانيّة تستبدل إشاراتها كلّ ستّة أشهر.

- وقبل يومَين، أمرت وزارة الخارجيّة اليابانيّة قنصليّاتها في ستّ مدن، بضمنها واشنطن، بتدمير جميع الشيفرات وكلمات السرّ والموادّ المصنّفة ما خلا أهمّ ما لدَيها من شيفرات وموادّ مصنّفة.

- منذ ثلاثة أيّام والولايات المتّحدة غير قادرة على تحديد وتعقّب مواقع الغوّاصات اليابانيّة، كما كان يحدث مسبقًا.

- تشير تقارير متفرّقة وغير مؤكّدة إلى أنّ وحدات الجوّ البحريّة في جنوبيّ اليابان بدأت بإجراء هجومات وهميّة بالطوربيدات ضدّ السفن هناك.

إنّ هذه الإشارات التحذيريّة تبرّر القيام بخطوات فوريّة استثنائيّة بما في ذلك وضع القيادة العسكريّة لمنطقة المحيط الهادي في حالة تأهّب.

كان سيتوقّع أن تسلّم مديريّة الاستخبارات التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة هذه المعلومات إلى الرئيس روزفلت قبيل ثلاثة أيّام من مهاجمة القوّات اليابانيّة ميناء بيرل هاربور، لو كانت وكالة المخابرات المركزيّة موجودة هناك آنذاك. واستنادًا إلى ما ذكره الدكتور "هارولد فورد" الرئيس السابق بالنيابة لمجلس المخابرات القوميّة التابع لوكالة المخابرات المركزيّة في كتابه "المخابرات التخمينيّة"، فإنّ الحكومة الأميركيّة كانت على علم مسبق بجميع الحقائق المذكورة أعلاه، وقبيل ثلاثة أيّام من الهجوم المأساويّ على ميناء بيرل هاربور. وكان من المؤكّد أن يتّخذ الرئيس إجراءً دفاعيًّا لو قُدّمت إليه مثل هذه التقارير الاستخباريّة. بيد أنّ الحكومة كانت تفتقر إلى وكالة مركزيّة لتنظيم جميع المعلومات واستخلاص مغزاها ومن ثمّ تقديم تقديرات استراتيجيّة إلى الرئيس. أمّا الوكالات المخابراتيّة الوحيدة الموجودة في ذلك الوقت فكانت تلك التي تديرها المؤسّسة العسكريّة والتي كانت تُعتبر ساحة تعجّ بأقلّ الموظّفين العسكريّين كفاءة. وما كان لدى الحكومة منهجيّة لتقييم نوايا الدول الأخرى تميّزًا لها عن تلك

الدول. وقرّر أولئك المسؤولين الذين نظروا إلى مسألة النوايا اليابانيّة أنّ اليابان لن تهاجم أبدًا لأنّه، حسب رأيهم، عمل غير عقلانيّ متناسين أنّ ما يبدو غير عقلانيّ لدولة معيّنة قد يبدو منطقيًّا تمامًا لدولة أخرى لديها أهداف وقيم وتقاليد مختلفة. وأخيرًا نظر كثيرون في الحكومة بازدراء إلى القدرات اليابانيّة. وكما صرّح أحد الأدميرالات بعد الهجوم: "لم يدر بخلدي مطلقًا أنّ أولئك الصغار أبناء العاهرات يستطيعون القيام بمثل هذا الهجوم البعيد هذه المسافة عن بلدهم".

في صباح السابع من كانون الأوّل ـ ديسمبر أرسل إنذار في اللحظة الأخيرة غير أنّه لم يصل وجهته المقصودة. فقد بعث ضابط الجيش المكلّف بإبلاغ الأوامر في ميناء بيرل هاربور بالرسالة عن طريق الاتّحاد الغربيّ بدلاً من إبراقها عبر قنوات سلاح البحريّة حين وجد أنّ دوائر الجيش في هاواي قد سقطت. بيد أنّ هذه لم تكن سوى الأخيرة في سلسلة أعمال خرقاء. تمخّضت النتيجة عن أن أغرق اليابانيّون خمسة من السفن الحربيّة الثماني التابعة لسلاح البحريّة، والراسية في ميناء بيرل هاربور، ودمّروا مائتين من أصل ثلاثمائة طائرة كانت جاثمة في قواعدها، وقتلوا ٢,٣٣٠ من رجال الخدمة ومئة مدنيّ. وهكذا دخلت الولايات المتّحدة الحرب العالميّة الثانية.

ولادة وكالة المخابرات المركزيّة

تمخّضت هذه الإخفاقات، بصورة غير مباشرة، في ولادة وكالة المخابرات المركزيّة. كانت فكرة الإنشاء من بنات أفكار المحامي والسياسيّ النيويوركيّ العقيد ويليام دونوفان، الذي خدم في الحرب العالميّة الأولى قائدًا لإحدى الكتائب وتقلّد وسام شرف. وأنشأ، بعد موافقة الرئيس روزفلت عام ١٩٤١، "منسّق العمليّات" كجزء من دائرة الرئيس التنفيذيّة. تطوّر منسّق العمليّات، بعد عام على ولادته، إلى مكتب الخدمات الاستراتيجيّة الذي أضحى مخطّطًا مجسّمًا لوكالة المخابرات المركزيّة. نظّم

المكتب، إبّان الحرب العالميذة الثانية، حركات مقاومة وقاد عمليّات تخريب خلف خطوط العدوّ، وحاول دون طائل مركزة جميع الوظائف المخابراتيّة داخل الحكومة من خلال قسم تحليليّ عُرف باسم البحوث والتحليلات. أثارت فكرة المخابرات المركزيّة، قبل معركة بيرل هاربور، اعتراضًا قاسيًا من جانب الكثيرين من أركان وزارة الحرب الذين رأوا فيها تجاوزًا لاختصاصهم، ما حدا بالرئيس ترومان أن يجعل من وكالة المخابرات الجديدة مستقلّة بنفسها وغير مرتبطة بشؤون الجيش.

لقد بالغت وكالة استخبارات الدفاع، التي أُسّست عام ١٩٦١ بهدف التركيز أكثر على القضايا التكتيكيّة، كثيرًا في جسارة الاتّحاد السوفياتيّ معبّرة بذلك عن انحيازها صوب الجانب العسكريّ الذي غالبًا ما ينفق أكثر الميزانيّات الماليّة. إنّ مفهوم وكالة استخبارات مركزيّة، التي ستجلب معًا جميع المعلومات المتوفّرة عن موضوع ما وتحلّلها بشكل موضوعيّ، قد تجسّد في مديريّة الاستخبارات التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة.

مديريّة الاستخبارات

هذه المديريّة هي الجانب التحليليّ من البيت، وفيها يتطلّع حملة شهادات الدكتوراه إلى جميع المعلومات المتوفّرة ويستخرجوا منها تصاميمهم للمسار الذي يتوقّعون أن تتّخذه الأحداث المستقبليّة. وهم يشاركون في البحوث الجامعيّة والمؤتمرات العلميّة ضمن حقول تخصّصهم كأنّهم أساتذة جامعات. تأتي مديريّة الاستخبارات بالمعلومات من كلّ حدب وصوب: من الأقمار الصناعيّة، التجسّس البشريّ، اعتراض الاتّصالات، الصحافة، الإذاعات الأجنبيّة، المنشورات التجاريّة، الرسائل الإخباريّة، نشرات الكومبيوتر والنشرات العلميّة... وتستخدم تلك المعلومات، التي تمثّل المصادر المفتوحة ثمانين بالمائة منها، لإعداد البحث اليوميّ وتقارير الاستخبارات إضافة إلى

التحليلات بعيدة المدى. وإضافة لذلك يستخدم مجلس الاستخبارات القوميّ هذه المعلومات لإعداد تقييماته للأحداث المستقبليّة ومن ثمّ عرضها على الرئيس.

تبقى مديريّة الاستخبارات المصدر الرئيس لأهمّ المعلومات وهذا ما يضفي على عملها طابع الخطورة. لذلك فعمل المديريّة يجب أن يُعرض على الرئيس وصنّاع السياسة. وإن جاء تحليلها خاطئًا فستتحمّل السياسة الأميركيّة الخارجيّة أعباء ذلك الخطأ.

يقول "إدوارد بروكتور" الذي شغل منصب نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة للاستخبارات: "إنّ الشيء المهمّ ليس إذا كنّا مصيبين أو مخطئين حول وقوع الحوادث، بل لمساعدة الشعب على صنع قرارات سياسيّة بإعطائهم خلفيّة من المعلومات. وأحيانًا تعطيهم معلومات صحيحة وتجدهم يتّخذون قرارات خاطئة، وفي أحيان أخرى تعطيهم معلومات خاطئة وتجدهم يتّخذون القرارات الصحيحة لأسباب مختلفة. وفي أوقات أخرى تتنبّأ عن شيء آت ويتّخذ صانعو السياسة إجراءًا بحيث يجعلون تنبّؤك خاطئًا، ولكنّه الشيء الصائب عمله اعتمادًا على تنبئك. والغرض الإجماليّ هو لمساعدة الشعب على اتّخاذ قرارات أفضل".

أخطاء وكالة المخابرات المركزيّة

إرتكبت الوكالة العديد من الأخطاء في أيّامها الأولى، فهي لم تحذّر كبار صنّاع السياسة في أميركا في حزيران - يوليو من أنّ كوريا الشماليّة على وشك أن تغزو جمهوريّة كوريا، ولم تنطق بشيء عن عشرات الألوف من القوّات الصينيّة الشيوعيّة التي كانت تتسلّل إلى كوريا الشماليّة وعلى وشك مهاجمة القوّات الأميركيّة وقوّات الأمم المتّحدة. وفي أيلول - سبتمبر ١٩٦٢ قالت الوكالة إنّ نصب صواريخ بالستيّة لا

ينسجم مع السلوكيّة المعروفة للاتّحاد السوفياتيّ وأنّ خروتشوف "لن يفعل شيئًا غير متوقّع أو استفزازيًا". وفي عام ١٩٧٣، فشلت وكالة المخابرات المركزيّة وبقيّة الجهات الحكوميّة في التحذير من أنّ مصر وسوريا على وشك شنّ هجمات كبيرة على إسرائيل في ما سُمّي بحرب يوم الغفران. ولعلّ أشهر فشل جاء في شباط ـ فبراير ١٩٧٩، حين لم تتكهّن وكالة المخابرات المركزيّة باحتماليّة الإطاحة بشاه إيران. والحقيقة أنّه في منتصف آب ـ أغسطس ١٩٧٨ أعدّ محلّل في وكالة المخابرات المركزيّة تقريرًا إلى الرئيس جيمي كارتر جاء فيه "أنّ إيران ليست في حالة ثورة أو حالة ما قبل الثورة"... هنا أهملت مديريّة الاستخبارات التقارير القادمة إلى وكالة المخابرات المركزيّة من ضبّاط العمليّات في إيران الذين كانوا يكتبون عن تزايد المعارضة ضدّ الشاه. وافترض المحلّلون أنّ الشاه سوف يسحق المعارضة مثلما فعل في السابق، غير أنّ إصابة الشاه بالسرطان قد أنهكت حزمه. صرّح "ستانفيلد تيرنير" الذي شغل منصب مدير الاستخبارات آنذاك، "كنّا نعي أنّ للشاه معارضة، وكانت إحدى الصعوبات أنّه من العسير التنبّؤ بأنّ رجلاً يتمتّع بالسلطة على الجيش والسافاك، أي الشرطة السريّة للشاه، سوف يسقطه شعب يستعرض في الشوارع. فحين تقدّم تنبّؤًا مخابراتيًا فإنّك تقدّم افتراضًا. لقد اعتقدنا أنّه سوف يستخدم القوى التي في حوزته، غير أنّه لم يفعل".

ثمّة مشكلة هي الكيفيّة التي تُكتب بها تقارير وكالة المخابرات المركزيّة فهي غالبًا ما افتقرت إلى النتائج الواضحة التي تشدّ الانتباه إليها. فمجلس الأمن القوميّ هو زبون وكالة المخابرات المركزيّة إلى جانب الرئيس، وهنا يشكو الأعضاء من أنّهم يجدون أنّ تخمينات وكالة المخابرات المركزيّة موزونة أكثر من اللازم أو مملّة عند مقارنتها مع تخمينات تقارير مكتب وزارة الخارجيّة للبحوث والمخابرات. ولمّا كانت وزارة

الخارجيّة منهمكة بصنع السياسة، فقد تكيّف محلّلوها على تفصيل عملهم وفقًا لمتطلّبات الساعة. وبالتالي سيكون لدى وزارة الخارجيّة الحسّ الداخليّ بمعرفة ما يريد أن يقرأه الرئيس وأعوانه.

تتّجه وكالة المخابرات المركزيّة، وبسبب حجم عملها التحليليّ، إلى استقطاب مزيد من المتخصّصين في هذا المجال والذين سيجدون أنفسهم، في ما بعد، غرقى في أعماق التحليلات.

مكتب التقديرات القوميّ

على مرّ السنين، تغيّرت بنية التقديرات القوميّة بضع مرّات في محاولة لتنشيط أدائها. فبعد أن فشلت وكالة المخابرات المركزيّة في التنبّؤ بغزو كوريا الشماليّة للجنوبيّة، أسّس "والتر بيدل سميث" مكتب التقديرات القوميّ لتولّي هذه المهمّة. وتطوّرت التقديرات بطريقة تعتمد على المعلومات المقدّمة من محلّلي وكالة المخابرات المركزيّة ومجتمع المخابرات بأسره. وفي عام ١٩٧٣، استبدل كولبي الهيئة القديمة بمجلس المخابرات القوميّ. أطلق بموجب النظام الجديد على جميع أعضاء المجلس الستّة عشر اسم ضابط مخابرات قوميّ، أخذ على عاتقه مسؤوليّة قضيّة معيّنة أو منطقة جغرافيّة محدّدة كي يفرغ نفسه ويكون مسؤولاً في تقديراته عن تلك المنطقة أو القضيّة بدلاً من إعطاء التقديرات بإجماع أعضاء الهيئة. إذ يوجد ضابط مخابرات قوميّ لإعطاء التحذيرات، وآخر لانتشار الأسلحة النوويّة، وثالث للاستراتيجيّة. ثمّ هناك ضابط آخر لكلّ منطقة كأميركا اللاتينيّة والشرق الأدنى وجنوب آسيا. وضابط المخابرات القوميّ المسؤول عن التحذير، مثلاً، يتحمّل المسؤوليّة الرئيسيّة عن إصدار الإنذار إذا كان هجوم عسكريّ على وشك الوقوع.

إلى جانب تقديرات المخابرات القوميّة التي تنظر في القضايا الجوهريّة، والتي غالبًا ما تستغرق سنة لإكمالها، يصدر المجلس تقديرات استخباريّة قوميّة خاصّة أكثر إلحاحًا. ويستوجب إتمامها في غضون أيّام أو أسابيع، إضافة إلى عدد من المذكّرات المختلفة التي تكتمل في أيّام استجابة إلى اهتمامات خاصّة. وعلاوة على ذلك يعدّ المحلّلون مئات التقارير عن كلّ شيء من حصاد القمح إلى الموقف السياسيّ لقادة دول العالم.

عام ١٩٧٦، أنشأت وكالة المخابرات المركزيّة فرقًا متنافسة لعمل التقديرات القوميّة للنوايا والإمكانات السوفياتيّة. وكتحصيل حاصل تكوّنت لديها ستّ فرق تنظر في قضايا مختلفة. إذ تمثّل الفرقة (أ) مجتمع المخابرات، بينما تتألّف الفرقة (ب) من هيئة من الخبراء الخارجيّين. وفي منطقة واحدة، منطقة النوايا الاستراتيجيّة السوفياتيّة، بزغ نجم فريق (ب) بقوله إنّ الاتّحاد السوفياتيّ كان يتربّص، في السبعينات، توجيه الضربة الأولى، بينما تجاهل الفريق (أ) هذه الاحتماليّة. وقد أثبتت البيانات السوفياتيّة الأخيرة صواب رأي فريق (ب). ولكن ليست كلّ فرق (ب) هي الأفضل.

ثمّ تخلّت وكالة المخابرات المركزيّة عن هذا النظام. في عام ١٩٨٠، منح "ستانفيلد تيرنير"، رئيس مجلس المخابرات القوميّ، سلطة أكبر على الضبّاط الأفراد سعيًا وراء أفضل إشراف على عملهم. واستنادًا إلى وجهة نظر الدكتور "فورد" الخبير المتميّز في التقديرات، شقّ هذا النظام طريقه إلى النجاح أكثر من أيّ نظام سابق. ومذ حينها لم ترتكب الوكالة أيّ خطأ ملموس باستثناء فشل التنبّؤ بالظروف الاقتصاديّة المترديّة في الاتّحاد السوفياتيّ. وهي بينما أدركت التفكّك في الكتلة الشرقيّة، كان من المستحيل عليها التنبّؤ بأنّ غورباتشيف سيرخي من القبضة السوفياتيّة على أوروبّا الشرقيّة قبل أن يقرّر بنفسه ذلك القرار.

سجّلت وكالة المخابرات المركزيّة، بصفتها ممثّلاً للمجتمع الاستخباريّ، برغم بعض الإخفاقات العرضيّة، ضربات أكثر من موفّقة وعلى مدى السنين. لقد أكّدت الوكالة مرارًا أثناء حرب فييتنام، على أنّ العدوّ أقوى ممّا يُظنّ به في أروقة الحكومة الأميركيّة، وأنّ حكومة فييتنام الجنوبيّة أضعف ممّا تبدو عليه. كما أوضحت الوكالة أنّ الأقطار الأخرى لن تسقط في أحضان الشيوعيّة إذا اكتسح الشمال الجنوب. ففي ١١ حزيران ـ يوليو ١٩٤٦، وإجابة على سؤال ما إذا كانت هزيمة الفييتناميّين الجنوبيّين ستُسقط أحجار الدومينو، كتب مدير وكالة المخابرات المركزيّة "جون ماكون" إلى "ماكجورج بنْدي" المساعد الخاصّ للرئيس لشؤون الأمن القوميّ: "لا نعتقد أنّ خسارة فييتنام الجنوبيّة ولاووس ستتمخّض عن شيوعيّة سريعة متتالية للدول الأخرى في الشرق الأقصى".

قالت وكالة المخابرات المركزيّة في تقرير لها صدر في ١٢ أيّار ـ مايو ١٩٦٧ تحت عنوان "الحالة الراهنة للمعنويّات في فييتنام الشماليّة": "باستثناءات قليلة فقد تشير التقارير الأخيرة إلى رغبة مستمرّة من جانب الجماهير في البقاء بجانب سياسة هانوي تجاه الحرب". وأضاف التقرير أنّ المزاج العامّ واحد من "رواقيّة وطيدة يعزّزها احتياطيّ ضخم من القدرة على التحمّل لمّا يزل موجودًا". يقول الدكتور "راي كلاين" الذي كان نائبًا لمدير وكالة المخابرات المركزيّة للاستخبارات في كتابه "وكالة المخابرات المركزيّة في حكم ريغان وكيسي": "أتذكّر ذات مرّة أثناء فترة ليندن جونسون، أنّ "ماكجورج بنْدي" طلب منّي إعداد تحليل موضوعيّ عن نتائج القصف الجويّ الأميركيّ لفييتنام الشماليّة بقوله: "كلّنا يتّفق أنّ ما لديك من محلّلين هم وحدهم الأبناء النجباء في البلدة، ونحن نبحث وراء الحقيقة". وذهبت فئة قليلة من المحلّلين لإعداد هذه التقييمات. وتوصّلوا خلال مدّة من الزمن إلى نتيجة مفادها أنّ القصف

الجويّ لم يبطء إلاّ قليلاً تسلّل الفييتناميّين الشماليّين إلى الجنوب. لقد كانت وكالة المخابرات المركزيّة حاملة لراية الأنباء السيّئة طوال حرب فييتنام، وعليه لم تلقَ استحساناً من أيّ طرف من صنّاع السياسة الذين جاهدوا كي يجعلوا التدخّل في فييتنام عملاً ناجحًا". إنّ ما يثير السخرية هو أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت تنقل في تقاريرها المصنّفة ما يقوله معارضو الحرب في شوارع واشنطن. واستشاط المحلّلون، والغيظ يأكلهم، حين أدار الرئيس جونسون أذنًا طرشاء لتحذيراتهم مفضّلاً، مثل الرئيس نيكسون بعده، أن يؤمن أنّ الاتّحاد السوفياتيّ أو الشيوعيّين كانوا وراء تلك العواطف المناهضة للحرب "إنّ المشكلة هي أنّ إدارة جونسون ونيسكون لم تتنبّها حقًّا إلى تقارير المخابرات". هذا ما صرّح به توماس بولفار الذي كان رئيس محطّة وكالة المخابرات المركزيّة في فييتنام من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥. وأضاف: "لديهم خططهم الخاصّة بهم ومفاهيمهم المسبقة". ويقول "جاك سميث" الذي شغل منصب نائب مدير الاستخبارات عند نهاية حكم جونسون: "أراد جونسون أن يستمع فقط إلى الأخبار السارّة عن فييتنام".

لم تتزحزح وكالة المخابرات المركزيّة عن موضعها وأمسكت بزناد بندقيّتها برغم كلّ ذلك، وظلّت تنقل تطوّرات غير مرغوب بها. بيد أنّها واجهت، حين تبوّأ ويليام كيسي منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة عام ١٩٨١، مشكلة مختلفة، "ماذا يحدث حين يكون لمدير المخابرات نفسه جدول أعمال سياسيّ؟؟.

تلفيق التهم

قاومت وكالة المخابرات المركزيّة الضغوط السياسيّة المسلّطة لتغيير أحكامها على مرّ السنين. فحين بالغت القيادة العسكريّة في تقديراتها للقدرة العسكريّة السوفياتيّة، تمسّكت الوكالة بالتقديرات الأقلّ التي برهنت عن صحّتها على العموم. وبينما رضخ

ريتشارد هيلمز لضغط البيت الأبيض لرؤية ما إذا كانت دول أجنبيّة تموّل الجماعات المنشقّة، وجّه تقرير إلى الرئيسَين جونسون ونيكسون مفيدًا بعدم وجود تورّط أجنبيّ في الحركة المناهضة للحرب. ولمّا حاول نيسكون أن يجنّد وكالة المخابرات المركزيّة لتغطية فضيحة ووترغيت رفض هيلمز، الأمر الذي أدّى إلى إقالته من منصبه. كما صانت الوكالة سلامة موظّفيها. ففي صيف ١٩٥٣، أعلن السيناتور "جوزيف مكارثي" أنّ لديه الاعتقاد بوجود أكثر من مائة شيوعيّ داخل صفوف وكالة المخابرات المركزيّة قاصدًا بذلك "كور مير"، ضابط الوكالة الذي جاء به ألن دالاس نفسه، وهو ذو خلفيّة ليبراليّة قبل ولوجه عتبة وكالة المخابرات المركزيّة، إذ ترأس "فيدراليّو العالم المتّحدون" التي هي مجموعة معاصرة للتسلّح القوميّ. طالب مكارثي مكتب التحقيقات الفدراليّ، تحت إدارة إدغار هوفر، بالتحقيق في سجلّ "مير" الماضي. وخرج المكتب بتهم شنيعة منها أنّ "مير كان زميل "كاس كانفيلد" الذي وصفه تقرير مكتب التحقيقات الفدراليّ بأنّه متعاطف مع القضايا الشيوعيّة. والحقّ أنّ كانفيلد، الذي غدا، في ما بعد، رئيسًا لشركة نشر نيويوركيّة تدعى "هاربر وإخوانه" كان ديمقراطيًا معتدلاً لا علاقة له بالشيوعيّة مطلقًا.

عارض دالاس طلبًا من مكتب التحقيقات الفدراليّ باستجواب "مير" وقال إنّ وكالة المخابرات المركزيّة نفسها سوف تتحقّق من تلك التهم. وفي عيد الشكر دعا دالاس "مير" إلى بيته ليقول له إنّ ساحته قد أُبرئت من أيّ تهمة أمنيّة. ولعلّ خير مثال على استقلاليّة وكالة المخابرات المركزيّة هو ما حدث إبّان حرب فييتنام، حين دفع بها الرئيس جونسون للمصادقة على سياساته بمواصلة الحرب، ففعلت الوكالة عكس ذلك. فهي قد حذّرت من أنّ "نظريّة الدومينو"، وهي الادّعاء بأنّ المتبقّي من جنوبيّ شرق آسيا سوف يسقط في يد الشيوعيّة إذا استحوذ الشمال على جنوب فييتنام، هي نظريّة

موهومة. وهكذا قطعت أحد التبريرات المبدئيّة للإدارة الأميركيّة لمواصلة الحرب. وعلى نحو متكرّر، شكّكت الوكالة بتأكيدات صانعي السياسة المتعاقبة على أنّ الانتصارات ما برحت ماضية على قدم وساق. ذلك هو السبب وراء تأسيس وكالة المخابرات المركزيّة، أي تقديم معلومات وتحليلات صريحة ومستقلّة وموضوعيّة لما يجري في أروقة العالم. وهي لو فقدت تلك السمعة لما بقي لها مبرّر للوجود.

وليام كيسي مديرًا لوكالة المخابرات المركزيّة

بيد أنّ هذا أخذ بالتغيّر عندما أمسى وليام كيسي مديرًا لوكالة المخابرات المركزيّة في ٢٨ كانون الثاني - يناير ١٩٨١، أو كما بدا ذلك.

أتى كيسي، بصفته قارئًا نهمًا، على كلّ كتاب يقع بين يديه حول شؤون العالم واقتصاده. ولازم مخازن الكتب في واشنطن باحثًا عن الكتب المغمورة المتعلّقة بالقضايا السوفياتيّة وشؤون العالم. وعلى الأغلب كان ذلك لإشباع فضوله الفكريّ. وقدّر أحد مساعديه أنّه كان ينفق أربعين ألف دولار سنويًّا على الكتب والمجلاّت. على أنّ له وجهًا آخر هو وجه السياسيّ والإيديولوجيّ وصانع السياسة وعاقد الصفقات. وعندما عُيّن مديرًا لوكالة المخابرات المركزيّة سأل الرئيس رونالد ريغن إن كان يمنحه مكانة وزير ووافق ريغن على منحه تلك الدرجة الإضافيّة من الهيبة والنفوذ. وتلك كانت نقطة انعطاف عن الماضي، يوم كان مدراء وكالة المخابرات المركزيّة مجرّد مموّنين للمعلومات، فأضحى كيسي، باعتباره عضوًا في مجلس الوزراء، جزءًا لا يتجزّأ من إدارة ريغن ومسؤولاً، ليس عن إدارة وكالة المخابرات المركزيّة وتقديم التقديرات المخابراتيّة للرئيس فحسب، بل وعن اتّخاذ القرار السياسيّ.

أيقن كيسي أنّ السوفيات كانوا أكذب وأقوى ممّا تعتقده حكومة الولايات المتّحدة. ولإيضاح أنّ الاتّحاد السوفياتيّ كان "امبراطوريّة شيطانيّة"، سعى كيسي إلى التفوّق على إدارة ريغن وأن يضربهم حيث يؤذيهم، وأن يريهم ما كانوا هم عليه. وهو لم يربط نظريّته عن وكالة المخابرات المركزيّة وفقًا لسياسته التحفّظيّة فحسب، بل بالرجوع إلى أيّامه التي أمضاها في مكتب الخدمة الاستراتيجيّة، المعروف بجرأته، إضافة إلى مغامراته الشبيهة بمغامرات رعاة البقر. لقد رأى كيسي أنّ نشاطات مديريّة الاستخبارات كانت مخزية وأنّ المحلّلين فيها حفنة من الليبراليّين ومفكّرون غامضون لم يعرفوا شيئًا عن الحقائق القاسية في العالم ويهابون الآراء المغامرة. قال عنه "جون بروس" الذي عمل طويلاً في وكالة المخابرات المركزيّة، ثمّ جاء به من تقاعده ليكون أحد مساعديه: "كانت أولى أولويّات كيسي هي تحسين عمليّة التقديرات. لقد وجد أمامه نظامًا مفكّكًا إلى حدّ بعيد حطّ كثيرًا من مستوى التقديرات. وكان أوّل شيء لديه هو إرجاع التقديرات إلى قاعدتها القويّة وإتاحة المجال لأصحابها ليحوز كلّ منهم على منصب أقوى".

كان كيسي شديد الاستفسار وكثير الأسئلة حول كلّ شيء، ويطلب التفاصيل الدقيقة ويحلّلها. ما أدّى إلى سلسلة من المشاحنات أبرزت إلى السطح أنّ الجانب التحليليّ في الوكالة يفقد وحدته. لقد بدأ ذلك في الأوّل من آذار - مارس ١٩٨١، حين نشرت مجلّة نيويورك تايمز مقتطفًا من كتاب "كلير سترلنغ" بعنوان: "شبكة الإرهاب، الحرب السريّة للإرهاب الدوليّ" الذي ذكر أنّ السوفيات كانوا يقدّمون الأسلحة والتدريب والإيواء للإرهابيّين كجزء من الجهد السوفياتيّ للحطّ من شأن الديمقراطيّة الغربيّة. ولم تقل وكالة المخابرات المركزيّة أيّ شيء من هذا القبيل، فطلب كيسي من محلّلي الوكالة أن يتعقّبوا ويكتشفوا ما إذا كانت حقائق سترلنغ صحيحة، بعد أن

ساورته شكوك بأنّ السوفيات كانوا يوجّهون الإرهاب الدوليّ مستخدمين "بلطجيّين" من شتّى أنحاء العالم كجبهات لأغراضهم المنحرفة. إنّ ما ظهر على شكل مسودة تقييميّة كان ملتبسًا، ولم يكن ذلك ما أراده كيسي، إذا لم يدعم الدليل المتوفّر لدى وكالة المخابرات المركزيّة وجهات نظر كيسي أو سترلنغ.

صرّح "ديفيد ويبل" الذي غدا، في ما بعد، ضابط مخابرات لشؤون الإرهاب: "إنّها مسألة معاني، إذ يقول كيسي إنّ السوفيات يدعمون الإرهاب، لذلك فهم مسؤولون، وكان علينا أن نذهب كلانا إلى لجنة كونغرسيّة، حيث سيقول كيسي: ارجعوا لعملكم واتركوني أواجه اللجنة بنفسي. كان عليّ أن أحاول محو ما قاله، لأنّني كنت أحاول التمييز بيد الدعم السوفياتيّ لما يُسمّى نضالات التحرير الوطنيّ وبين الاتّجاه الفعليّ للنشاطات الإرهابيّة... كان هناك ضغط داخليّ للتصريح بأكثر ممّا نستطيع تبريره عمليًا، وقاوم أغلبنا ذلك. كان كيسي محقًّا، فليس بمستطاع ضابط المخابرات القوميّة أن يبقى خاضعًا لذلك الحدّ الذي كان هو عليه. وبرغم الأقوال الأخيرة عن دعم الكتلة الشرقيّة للإرهابيّين، فإنّني لا أعتقد أنّ تلك الأقوال ستثبت أنّ السوفيات هم وراء أعمال الإرهاب، غير أنّهم دعموا حقًّا الشعوب والمجموعات التي انخرطت فعلاً في صفوف الإرهاب". أدّى تدخّل كيسي، من خلال نظرته المحافظة المتحمّسة وتورّطاته المتكرّرة في سياسة إدارة ريغان، إلى جعله عنصرًا مشكوكًا فيه في عيون محترفي وكالة المخابرات المركزيّة. واحتدّت تلك الشكوك بعد أن اتّضح أنّ كيسي قد أشرك، على نحو مأساويّ وفاسد، مديريّة العمليّات في فضيحة إيران ـ كونترا. وحلّت صفعة عاصفة مدويّة في ٢٨ أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٤، حين نشرت واشنطن بوست أنّ "جون هورتون" الذي احتلّ منصب ضابط المخابرات القوميّة لأميركا اللاتينيّة، قد قدّم استقالته عندما أعاد كيسي كتابة تقديراته عن المكسيك بما يتناسب وسياسة الولايات

المتّحدة. واستنادًا إلى المقال، تبنّى هورتون رأيًا معتدلاً عن وجهات النظر بشأن المكسيك، بينما أرد كيسي موقفًا متشدّدًا يقول بأنّ الحكومة المكسيكيّة سوف تتحرك يسارًا وتصبح عنصرًا غير مستقرّ.

خلقت الصحيفة من تلك القصّة موضوعًا مثيرًا، غير أنّ الحقائق كانت مختلفة تمامًا. لقد كان كيسي وراء تلك التقديرات حين أعطى أذنًا صاغية لحكايات الأصدقاء في المكسيك عن الأحوال الآخذة في السوء هناك. وعليه تمّ انتداب محلّل محترم من وكالة المخابرات المركزيّة يُدعى "بريان لاتل" لكتابة مسوّدة التقديرات. وحسب العادة، يستند المحلّلون في استنتاجاتهم إلى المادّة المتوفّرة في المقرّات بما في ذلك القادمة من محطّات الوكالة في الخارج. لكنّ "لاتل" رحل إلى المكسيك وراقب ما يجري هناك وكتب مسودّة تقرير خلصت إلى وجود إمكانيّة أن تغدو المكسيك عنصر عدم استقرار خلال الثلاث إلى الخمس سنوات المقبلة. فتزامن هذا الرأي مع مخاوف كيسي الذي شعر بوجوب تنبيه صانعي السياسة الأميركيّة إلى احتماليّة أن تصبح المكسيك مشكلة خطيرة.

لقيت هذه المسودّة معارضة هورتون الذي لجأ إلى ممارسة حقّه باعتباره ضابط مخابرات قوميّ ومسؤول عن المنطقة، بكتابة نسخة نهائيّة اختلفت مع استنتاجات "لاتل" متبنّيًا، إلى حدّ ما، رأيًا متفائلاً عن التطوّرات الجارية في البلد. لكنّ "هيربرت مير" بصفته نائب رئيس مجلس المخابرات القوميّة، مارس حقّه أيضًا في تغيير التقديرات بصورة أساسيّة لتتطابق مع مسودّة لاتل. وصرّح "روبرت غيت" الذي كان حينئذ رئيس مجلس الاستخبارات القوميّ، "ظنّ كيسي متهكّمًا أنّ هورتون كان يحاول إجهاض ما قاله المحلّل. وحصل جدل مرير حول ذلك، غير أنّه كان تقريرًا نزيهًا يبدأ من الصفحة الأولى من المسودّة النهائيّة. وكان نصف مجتمع المخابرات متمرّدًا على

ذلك الرأي المتشائم". ولمّا تكشفت الأحداث في المكسيك، اتّضح أنّها تقع في مكان وسط بين مفاهيم هورتون وكيسي ومير. بيد أنّ الحادث عزّز فكرة أنّ كيسي كان يلفّق التهم. أمّا الحقيقة فهي أنّ كيسي أصغى إلى الحقائق وكان مستعدًّا للتنازل عن رأيه إذا حصل على حجّة مقنعة. ومع ذلك فليس من أحد يستطيع أن يقول متيقّنًا بمقدار تأثير إيديولوجيّة كيسي على محلّلي الوكالة من المستوى المتدنّي، وما من أحد بمقدوره إيضاح تأثير ناشر صحيفة محافظ أو ليبراليّ على الطريقة التي يغطّي بها محرّروه الأنباء. وعلى العكس من خلفه ويليام وبستر، كان كيسي مراقبًا ذا فطنة سياسيّة وهذا ما أوقعه في خلاف مع أغراض وكالة المخابرات المركزيّة في تقديم الحقائق والوثائق فقط كما هي غير آبه بكيف يريدها صنّاع السياسة أن تكون.

وبينما ظهر كيسي و"مير" مصيبيَن بعدد من المسائل، ظهر كذلك أنّهما مخطئان في عدد من المرّات. ففي عام ١٩٨٣، كتب "مير" سلسلة من المذكّرات تُبيّن أنّ الاقتصاد السوفياتيّ بحالة متردّية، وهذا ما ثبت أنّه أقرب جدًّا إلى الحقيقة من تقديرات وكالة المخابرات المركزيّة. وقد سلّم كيسي هذه المذكّرات إلى ريغن. من ناحية ثانية، أوضحت نفس سلسلة المذكّرات أنّ إسقاط طائرة الركّاب الكوريّة في الأوّل من أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٣ كان مؤامرة سوفياتيّة رهيبة. وتنبّأت مذكّرات "مير" بحصول مزيد من هذه الحوادث. بعد ذلك، قال تقرير لجان الكونغرس حول فضيحة إيران ـ كونترا: "أساء كيسي تمثيل جهاز الاستخبارات المتوفّر لديه أو أنّه استخدمه بشكل انتقائي"، لكسب الدعم للمتمرّدين النيكاراغوانيّين في مناطق محدّدة جدًّا. وأضاف التقرير أنّ كيسي أحدث ضغطًا على ضبّاط مديريّة العمليّات، مقارنةً بمحلّلي مديريّة الاستخبارات، لتغيير بعض التقارير

المتعلّقة بالمتمرّدين، وحرّر كتابًا إلى الرئيس ريغن شوّه مواقف قـادة أميركـا الوسطى تجاه سياسة أميركا مع المتمرّدين.

نجم عن تدخّل كيسي ظهور لنقص في الموضوعيّة. وفي أيّ عمل يكـون التكـامل فيه أمرًا حاسمًا، يغدو لمثل هذا الانطباع تـأثير مدمّر مثـل مجهـود صريـح لتلفيق التهـم. وبرغـم كـلّ شـيء، اسـتمرّت وكالـة المخـابرات المركزيّـة فـي إصـدار التقديرات التي تعارضت مع آراء كيسي مبرهنة عن أنّ تأثير كيسي جدّ ضئيـل إن لـم يكن معدومًا.

في سنة ١٩٨٣ أعلنت وكالـة المخـابرات المركزيّـة أنّ معدّل الإنفـاق الدفـاعيّ السوفياتيّ أخذ بالتناقص. وتعارض هذا التقريـر مـع برنـامج البيت الأبيض فـي عهد ريغن ووزارة دفاع "كاسبر واينـبرغر". كمـا لـم يكـن لكيسـي أيّ تـأثير علـى تقديرات وكالة المخابرات المركزيّة عن إمكانيّـات متمـرّدي نيكـاراغوا، المشـروع الـذي رعتـه إدارة ريغن. وأشار تقرير أُعدّ فـي حزيـران ـ يونيـو ١٩٨٥ عـن نيكـاراغوا، إلـى أنّ "جيش ساندسـتاليس" غيـر قـادر بمفـرده علـى أن يسـحق المتمرّديـن، كمـا ليـس بوسـع العصاة أن يقهروا جيش ساندستا".

يقـول "روبـرت غيتـس" الـذي كـان نـائب مديـر الاسـتخبارات ورئيـس مجلـس المخابرات القوميّة ونائب مدير المخابرات المركزيّة في عهد كيسي، "إنّ كيسي لم يفلح يومًا في أن يؤثّر علـى المحلّلين. وإنّ الجـانب التحليلـيّ للوكالـة نـزع أكثر للتشـاؤميّة بخصـوص إمكانات المتمرّدين من سياسة الحكومة أو النشاطات السريّة للوكالـة. وفـي نفس الوقـت ربّمـا كنّـا أكثر تشاؤمًا بخصـوص الجيش السـالفادوري". ويضيـف: "إنّ النقطة الجوهريّة هـي أنّ الوكالـة قد أنجزت، طـوال تلك الفترة، عمـلاً تحليليًّـا، وأنّ النظريّة القائلة بأنّ المحلّلين يتأثّرون بالسياسة لباطل تمامًا".

عشيّة انتهاء الحرب العالميّة الثانية

ما أن وضعت الحرب العالميّة الثانية أوزارها حتّى أخذت مديريّة الاستخبارات التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة على نفسها مهمّة شبه مستحيلة، هي تقدير حجم الاقتصاد السوفياتيّ ومقدار الأموال المصروفة على النشاط الدفاعيّ، وذلك أمر صعب بالنظر لطبيعة المجتمع السوفياتيّ.

فحتّى ساعة انتهاء الحرب الباردة، كان الاتّحاد السوفياتيّ موصد الأبواب أمام العالم الخارجيّ، غير أنّ ذلك ليس سوى جزء من المشكلة. فالصعوبة الكبيرة تكمن في أنّ الاقتصاد السوفياتيّ تحدّى كلّ إدراك سليم. فنظريًّا تجده اقتصادًا مخطّطًا ومركزيًّا يخضع بموجبه الانتاج والأسعار إلى أوامر موسكو. وأمّا عمليًّا فبسبب هذه السيطرة المصطنعة كان اقتصادًا مترعًا بالصفقات الخفيّة والاحتيال العصيّين على الاستيعاب. إذ سار الاقتصاد السوفياتيّ من الأزمة الخانقة إلى السوق السوداء على أصعدة متعدّدة. وفي ظلّ الاقتصاد المخطّط لم يكن لدى السوفيات حافزًا للعمل الجادّ من أجل إنتاج شيء. واتّجهوا إلى دفع نفس المبلغ بغضّ النظر عمّا إذا كانوا عملوا شيئًا أم لا. وبسبب انعدام الارتباط بين أسعار البضائع وكلفتها الحقيقيّة أو قيمتها بالنسبة للمستهلك، انتفت الوظيفة الاعتياديّة للأسعار والمتعلّقة بتنظيم ميزان العرض والطلب. وفي الاقتصاد الحرّ، ترتفع أسعار الأحذية أو الشوكولا إذا كان العرض أقلّ من الطلب محفّزة المتعهّدين على إنتاج المزيد منها. وهذا ما يفتقده الاتّحاد السوفياتيّ، حيث تتولّى البيروقراطيّات الجامدة تنظيم الإنتاج. وحتّى لو أُتيح تنظيم ملايين الصفقات من موسكو، فليس لدى البيروقراطيّين وازعًا لمواكبة التغييرات في الطلب. فمهما ازداد طلب المستهلك من الشوكولا والأحذية، يبقى السعر والعرض على حالهما.

لم يعرف السوفيات أنفسهم الحجم أو الشكل الحقيقيّ للاقتصاد السوفياتيّ. واستقوا معظم نشاطهم الاقتصاديّ من ثنايا السطور في الكتب - في صفقات المقايضة التي أتت على مقدار لا يُستهان به من الحصّة الفرديّة اليوميّة لكلّ مواطن. كما رغب السوفيات في معرفة المقدار الهائل من الضياع والاحتيال الذي استهلك الكثير من إنتاج البلد. فإذا لم يتسنّ للسوفيات أنفسهم أن يعرفوا، فكيف على وكالة المخابرات المركزيّة أن تعرف.

كانت الأجوبة حاسمة، واحتاجت أميركا، للحصول على حكم أفضل على قوّة خصمها، إلى أن تعرف مقدار ما كان ينفقه السوفيات على الدفاع، ولأيّ مدى سيواصلون ذلك المشوار. فإن كان الاقتصاد السوفياتيّ قويًّا سيستطيع السوفيات أن يخصّصوا للدفاع مبالغ طائلة حتّى إشعار آخر. وإن كان ضعيفًا فمن المتوقّع أن يخفّض السوفيات الانفاق الدفاعيّ. وهكذا تداخلت المسألتان. فإذا كان إجماليّ الناتج القوميّ السوفياتيّ أعلى ممّا يُعتقد ستنخفض نسبة الإنفاق على الدفاع والعكس بالعكس. وفي كلتَي الحالتَين اعتُبر حجم النفقات الدفاعيّة السوفياتيّة مساويًا تقريبًا لحجم الإنفاق الدفاعيّ للولايات المتّحدة.

خمّنت وكالة المخابرات المركزيّة، لسنوات عديدة، أنّ الاقتصاد السوفياتيّ يتوسّع بمعدّل ٢,٤٪ سنويًّا. وفي مطلع عام ١٩٨٠ أشارت الوكالة إلى أنّ الاتّحاد السوفياتيّ يعاني فقدان الزخم، وعدّلت نسبة تخمينها لتصل إلى ٢,١٪ سنويًّا. إلاّ أنّ أرقام وكالة المخابرات المركزيّة عن حجم الناتج القوميّ السوفياتيّ لم تعكس، بدرجة تامّة، جسامة المشاكل الكائنة آنذاك. وبناء على تقديرات وكالة المخابرات المركزيّة بلغ الناتج القوميّ للفرد السوفياتيّ نصف ما يناله الفرد الأميركيّ. ولذا فلا حاجة للمرء لأن ينال شهادة دكتوراة في الاقتصاد ليقول بشكل جليّ إنّ ذلك أمرًا محالاً.

لقد أصابت الدهشة كلّ مَن زار الاتّحاد السوفياتيّ، ووجده باستثناء قدراته العسكريّة، بلدًا من بلدان العالم الثالث. ففي معظم الأيّام ليس لديهم ما يبيعونه سوى البطاطا والبصل. وإن توفّر لديهم اللحم، فهو ليس غير شحم تقريبًا ومجمّد على الدوام. أمّا الحليب فحامض لحظة شرائه، والتفّاح صغير الحجم وذابل، والبرتقال لا يزال فجًّا، والعنب، إذا وُجد، متعفّن. ومن أجل الوفاء بالحصص يُخلط الشاي بعيدان صغيرة مع أوراق نباتات أخرى لزيادة حجمه. إنّ لدى أغلب دول العالم الثالث ما يكفي في الأقلّ لإطعام شعوبها. وللحصول على الحصّة المخصّصة للفرد، يتوجّب على هذا الأخير أن يقف في طابور طويل.

لقد جعلوا كلّ شيء رخيصًا وأهملوا إعداده حتّى لم يعد ينفع لشيء. فالفندق الوطنيّ، على سبيل المثال، المعتبر من الفنادق الراقية لاستقبال الأجانب، تفوح رائحة العفن من أروقته المفروشة بالبسط الرثّة. أمّا الوقوف عند منضدة الاستقبال فيشبه العودة إلى القرن التاسع عشر حيث توجد هناك آلة مبرقة كاتبة خشبيّة شبيهة بأول أجهزة المذياع. وغرف الضيوف خارجة من الغرب الأميركيّ حوالي عام ١٨٩٠ وأثاثها يذكّر بما يراه المرء تقريبًا في سجن أميركيّ، ففيها سريران بحجم أسرّة الأطفال يغطسان كحالة عابر الشارع حين يهبط بمنتصف الطريق منتقلاً من شارع إلى آخر، ومغلّفان بأغطية بالية ذات شقوق وعلى الشراشف لطخات صغيرة صدئة، كما أنّ منضدة الزينة الصنوبريّة قديمة مرتخية بالية حتّى أنّها لا تباع في سوق الأثريّات في الغرب. والمكتب مغطّى بقماش يبدو كأنّه استُخدم لحفظ السمك.

بيد أنّ هذا ليس بشيء يُذكر إذا ما قورن بغرفة الحمّام. فالبلاط مخلوع وليس من شيء سليم، ومقعد الزينة خفيف كجلد دمية، والمغطس قديم وصدئ، وتتوفّر قطعة واحدة من الصابون، وورق المرحاض خشن للغاية، والمناشف خفيفة ومهترئة من

كثرة الغسل لدرجة أنّها بالكاد تمتصّ الرطوبة. وعند النزول إلى غرفة الطعام تجد نادلاً واحدًا على الأقلّ لكلّ مائدة، ومع ذلك لن تصلك وجبة الطعام إلاّ بعد ساعات لأنّ النادلين منهكمون بالثرثرة معظم الوقت في ممرّ القاعة. وليس من حافز تشجيعيّ لأداء عمل حسن أو تخفيف عدد العمّال الفائضين، ذلك أنّ كلّ شيء تملكه الحكومة التي قرّرت من موسكو عدد العمّال الذين ينبغي تشغيلهم في كلّ فندق، والأسعار التي تُدفع وكميّات الطعام.

بعد أن تبوّأ ميخائيل غورباتشيف السلطة عام ١٩٨٥، بدأ الاقتصاد السوفياتيّ الهشّ أصلاً بالتداعي. وكان لسياسته المسمّاة "البيروسترويكا" أو إعادة البناء الأثر الأكثر هدمًا من النظام القائم أصلاً دون أن يطرح البديل الجديد. ولذلك وجّه اللوم إلى وكالة المخابرات المركزيّة لفشلها في التنبّؤ بانهيار الاتّحاد السوفياتيّ والتشبّث بتقديرات مبهمة لإجماليّ الناتج القوميّ السوفياتيّ لم توضّح درجة تدهوره بجلاء. ومع ذلك، نجح أسلوب وكالة المخابرات المركزيّة لعقود من الزمن. ولمّا كان من المستحيل الوثوق بالإحصاءات الرسميّة، تبنّت وكالة المخابرات المركزيّة طريقة لمعرفة وجه من وجوه الاقتصاد السوفياتيّ، من صنع الفولاذ ووسائل النقل إلى إنتاج الفحم والزيت. وحدّدت وكالة المخابرات المركزيّة كميّة وقيمة كلّ مادّة منتوجة اعتمادًا علىأيّ دليل مرئيّ ممكن من خلال الأقمار الصناعيّة. فمثلاً، قدّرت وكالة المخابرات المركزيّة كلفة إنتاج الطائرات المقاتلة السوفياتيّة وقيمة العمل إلى كلفة الفولاذ. وإذا ما فشلت الأقمار الصناعيّة في تلك المهمّة، لاذت وكالة المخابرات المركزيّة صوب المهاجرين لعلّها تفقه منهم معلومة أو أن تستفيد من المعلومات المستقاة من اعتراض الاتّصالات السوفياتيّة. ومن بعدها تحوّل وكالة المخابرات المركزيّة النتائج إلى الروبلات والدولارات. ولمّا كانت الروبلات غير قابلة للتحويل إلى دولارات، توجّب على وكالة

المخابرات المركزيّة أن تعتمد تقدير معدّل التحويل بالاعتماد على قيمة شراء تلك المادّة، كالفحم مثلاً، في العملات الأجنبيّة. وتلك كانت مهمّة شاقّة، فأعفت الوكالة نفسها من تقدير كلفة إعادة إنتاج كلّ قطعة سلاح سوفياتيّ. ذلك أنّ خمسين ضابطًا من وكالة المخابرات المركزيّة وحدهم يعملون في الأمور العسكريّة. وبين فترة وأخرى تفيدهم ثغرة لكتاب سوفياتيّ يذكر كلفة بناء السفن، أو محاورة ملتقطة عن حجم الميزانيّة العسكريّة السوفياتيّة، أو عن مرتدّ مثل "نيكولاس شادرين" وهو قائد بحريّ سوفياتيّ يعلم بتكلفة بناء المدمّرات. في عام ١٩٧٥، أورد لاجئ سوفياتيّ يدّعي بأنّه اطّلع على الميزانيّة الدفاعيّة أرقامًا أوحت أنّ الإنفاق العسكريّ السوفياتيّ أعلى ممّا اعتقدت وكالة المخابرات المركزيّة، وقرّر الفريق "دانيال غراهام" الذي تبوّأ، في ما بعد، منصب مدير وكالة الاستخبارات الدفاعيّة، أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت تتجاهل ذلك الرجل. وبرغم أنّه فشل في اختبار كشف الكذب، اعتقد غراهام أنّ وكالة المخابرات المركزيّة أفسدت الاختبار عندما قامت باستفزازه. وقابل غراهام الرجل بنفسه وقرّر أنّه ينطق بالحقيقة، وصرّح أنّه يريد إخضاعه لاختبار كشف كذب جديد ولكن باستخدام أسئلة أعدّها بنفسه هذه المرّة، فاجتاز الرجل الاختبار. وعليه تضاعفت تقديرات وكالة المخابرات المركزيّة للإنفاق العسكريّ في السنة التالية من ٥ ـ ٦٪ لإجماليّ الناتج القوميّ السوفياتيّ إلى ١١ ـ ١٢٪. وأعلن ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة أنّ لمعلومات اللاجئين دورًا في هذا التنقيح الذي ادّعوا أنّه حصل على أيّ حال.

حين استمرّ الاقتصاد السوفياتيّ بالتدهور، بدأ رجلان اثنان بإرسال تحذيراتهما المتماثلة، أحدهما "هنري روان"، وهو رئيس سابق لمجلس المخابرات القوميّة ومن ثمّ غدا مساعدًا لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدوليّ، والآخر هو "أندرو مارشال"، الذي هو

مدير التقديرات النهائيّة لوزارة الدفاع. والتقيا ومعهم "تشارلز وولف"، عميد مدرسة "راند" لدراسات التخرّج، الرئيس رونالد ريغن ليخبروه بأنّ الاقتصاد السوفياتيّ بحال أسوأ ممّا تقول عنه وكالة المخابرات المركزيّة. وممّا قالوه للرئيس ريغن: "تجاهل مستشاروك المصاعب التي يعانيها الاتّحاد السوفياتيّ لدرجة كبيرة. ونحن في أحسن وضع للمساومة". وتزامن رأيهم مع صدور مذكّرات ويليام كيسي التي قدّمها عنه "مير" إلى ريغن، والقائلة بأنّ الاقتصاد السوفياتيّ في وضع أسوأ بكثير ممّا تعتقده وكالة المخابرات المركزيّة. ومع ذلك لا تزال وكالة المخابرات المركزيّة تتشبّث بموقفها لتقول، وفي نفس تلك السنة، إنّ الاقتصاد السوفياتيّ يتحسّن. وبعد ذلك تلقّت الوكالة إشعارًا بالمشاكل التي تنخر بنية الاقتصاد السوفياتيّ دون أن تغيّر من تقديراتها. ففي عام ١٩٨٧ مثلاً، قالت وكالة المخابرات المركزيّة: "لقد حصل الاقتصاد السوفياتيّ على مكاسب راسخة منذ عام ١٩٦٠... غير أنّ نموّه أخذ بالتباطؤ، في ما بعد، لا سيّما في العقد الأخير". وإذا ما تبصّرت في الماضي، ستجد أنّ إيضاحات النقّاد بأنّ الاقتصاد السوفياتيّ، باعتباره نظامًا قائمًا بنفسه، يعاني مأزقًا حقيقيًّا، قد برهنت عن صحتّها. كما وضّح أنّ تقديراتهم القائلة بأنّ الإنفاق العسكريّ السوفياتيّ يستهلك من المحصول السوفياتيّ مقدارًا أكبر ممّا اعتقدته وكالة المخابرات المركزيّة، كانت صادقة أيضًا دون ريب.

لقد استطاع أولئك الاقتصاديّون الأفراد، الذين يعملون دون دعم ماليّ عمليّ، أن يستخلصوا نتائج أقرب إلى الحقيقة من نتائج محلّلي وكالة المخابرات المركزيّة بكلّ مصادرهم الضخمة المتعلّقة بعملهم الأصليّ. وفي عين الوقت ما من أحد يعرف الأرقام الحقيقيّة. إذ كيف بوسع المرء أن يعرف شيئًا عن حقيقة أنّه بالنظر إلى إجراءات النظام السوفياتيّ التي تقيس إجماليّ الإنتاج بعدد الأمتار المربّعة من الزجاج

المصنَع، تقوم معامل تصنيع الزجاج بصنع ألواح زجاجيّة خفيفة لدرجة أنّها تتكسر قبل وصولها المصنع؟ أو أنّ الزينة المصنوعة من الرصاص تنتج بكميّات كبيرة ولكن لا أحد يشتريها؟!. وطبقًا لما يقول خبير الاقتصاد السويديّ "أندريس أسلند" لو بيعت الصناعات السوفياتيّة في الغرب لعادت إليهم بأثمان أقلّ من أثمان المنتجات الخام التي صُنعت منها أساسًا. وكتب الخبير يقول: "إنّها لتجربة مذهلة أن تسير في المخازن السوفياتيّة، وتقوم بتقييم قيمة البضاعة السوفياتيّة المصنّعة، وتقارنها بأسعارها السوفياتيّة الأصليّة. ففي الغالبيّة الكبرى للحالات، تكون قيمة السوق الغربيّ للبضاعة السوفياتيّة ـ الطعام والموادّ الصناعيّة أيضًا ـ صفرًا أو قريبة من الصفر، ما دامت نوعيّتها رديئة لدرجة أنّها لا تجد مشتريًا في الغرب".

وثمّة مقدار كبير من الحاجيات الاستهلاكيّة مقرّها السوق السوداء، وتلك أرض سبخة يستحيل على الاقتصاديّين، داخل البلاد أو خارجها، حسابها بدقّة تامّة. وهكذا نستدلّ، إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الصعوبات التي ينطوي عليها عمل كهذا، أنّ وكالة المخابرات المركزيّة آتت، وعلى مدى السنين، ثمارًا طيّبة.

وحتّى التنبّؤ بحال الاقتصاد الأميركيّ مهمّة عسيرة. فلكلّ خمسة خبراء اقتصاد، كما يقول المثل، ستّة آراء.

في الأيّام البواكر للحرب الباردة، قدّمت وكالة المخابرات المركزيّة، لصانعي السياسة الأميركيّة، علائم قاسية عن قوّة الاقتصاد السوفياتيّ ومقدار الإنفاق على التسلّح أثبتت أنّ الوكالة قامت بتصنيف سليم لحجم وشكل الجيش السوفياتيّ. وكان هذا أكثر أهميّة من مجرّد التنبّؤ بمعدّل الاقتصاد السوفياتيّ المنفق على الدفاع. إنّ حركة الوكالة لإدراك التغييرات الجديدة الطارئة كانت بطيئة جدًّا فقط عندما آل الاقتصاد السوفياتيّ إلى التفكّك. إنّ المهمّ في الأمر هو أنّ تقديرات الاقتصاد السوفياتيّ قد

وصلت مسامع الرئيس ريغن، سواء عن طريق وكالة المخابرات المركزيّة أم تفوّهت بها مذكّرات "مير"، أو بعد التقائه النقّاد سنة ١٩٨٦.

كتب ريغن في كتابه "حياة أميركيّة": "علمت، باعتباري رئيسًا، أنّ الاقتصاد السوفياتيّ في حال أسوأ ممّا كنت أدركه. لقد كان صندوق قطف، والسبب الجزئيّ يرجع إلى الإنفاق الهائل على التسلّح".

بعد أن طوت الذاكرة استجابة وكالة المخابرات المركزيّة المتأخّرة للتغييرات الحاصلة في الاقتصاد السوفياتيّ، واجهت مديريّة الاستخبارات التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة تحدّيًا جديدًا أكثر خطورة: التنبؤ بنوايا العراق حين حرّك قوّاته باتّجاه الكويت.

غزو العراق للكويت

بعد انتهاء الحرب الباردة بات التهديد السوفياتيّ أقلّ خطرًا عن سابقه، وبدأت وسائل الإعلام تتساءل عن الحاجة الأخرى المتوخّاة من وكالة المخابرات المركزيّة. هذا التساؤل ينمّ عن ضيق تفكير أولئك الذين أثاروه حيال طبيعة عمل الوكالة. فهي إذا ما تجسّست على دولة صديقة، إنّما تكون قد هيّأت نفسها لأيّ تهديد قد ينشأ عن تلك الدولة إذا ما استحالت يومًا دولة عدوّة. وخير مثال لهكذا أمر هو غزو العراق للكويت في ١ أيّار - مايو ١٩٩٠.

إتّجهت الوكالة صوب العراق خلال سنوات حربه العشرة مع إيران، ظانّة به، بحسب تعبيرها، أنّه الشيطان الأقلّ خطرًا بين شيطانين. ودافعت إدارة ريغن عن تزويد العراق بالمعلومات التي تحصل عليها من أقمارها الصناعيّة التجسّسيّة لمساعدته في مقاتلة إيران، بالإضافة إلى إعطائه ضمانات ائتمان زراعيّة وتمويل مصرفيّ في

الاستيراد والتصدير. وحين وضعت الحرب أوزارها كانت ديون العراق قد بلغت ثمانين مليار دولار وتداعت أيضًا وارداته من النفط. وعليه أمسى الرئيس العراقيّ صدّام حسين، بعد أن ساءت مشكلاته الماديّة، راغبًا حقًّا في محاربة الغرب.

طالب الرئيس العراقيّ في شباط - فبراير ١٩٩٠ بأن يغادر الأسطول الأميركيّ مياه الخليج ويعود إلى الولايات المتّحدة. وفي ١٥ آذار - مارس أعدم العراق، برغم الاحتجاج البريطانيّ، "فرزاد بازوفت" الإيرانيّ الأصل الذي عمل في الصحافة الإيرانيّة، بتهمة التجسّس. وفي ١ نيسان - أبريل من نفس العام هدّد الرئيس العراقيّ "بأن يحرق نصف إسرائيل". وفي الثاني عشر من الشهر نفسه أخبر صدّام خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركيّ "أنّ أميركا والغرب يديران ضدّنا حملة معادية". بعدها اتّهم الكويت، نهاية شهر أيّار - مايو، بأنّها تشنّ حربًا اقتصاديّة ضدّ العراق، معلنًا أنّ الكويت لم توافق على خفض إنتاجها النفطيّ بما يساعد في رفع سعر برميل النفط، وهي الزيادة التي يحتاجها العراق لتسديد الديون المترتّبة عليه.

راقب محلّلو مديريّة الاستخبارات تلك التطوّرات عن كثب. فوكالة المخابرات المركزيّة جمعت، خلال الحرب العراقيّة - الإيرانيّة، معلومات أساسيّة للبنيتَين العسكريّة والصناعيّة العراقيّة، بضمنها تلك المتعلّقة بمصانع الأسلحة الكيماويّة والبيولوجيّة، وبات بوسعها أن تفقه مسبقًا نوع الخطوات التي سيتبنّاها الجيش العراقيّ قبل أن يبدأ الهجوم. وعلى هذا لم يكن لمديريّة العمليّات تلك الرغبة في إنشاء شبكة واسعة من الجواسيس داخل القيادة العراقيّة لسببَين: أوّلهما أنّ وكالة المخابرات المركزيّة تلقّت الأوامر من الإدارة الأميركيّة بمساعدة العراق خلال زمن الحرب، وثانيهما أنّ صدّام حسين لا يمنح ثقة إلاّ لأقرب الأصدقاء وأفراد عائلته، فكان من العسير جدًّا التدخّل في شؤونه تحت تلك الظروف.

تمخّضت تقديرات الاستخبارات القوميّة التي أعدّتها وكالة المخابرات المركزيّة في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٩ إلى نتيجة مفادها أنّ الرئيس العراقيّ أسير رغبة في أن يكون "المتنمّر على الشرط الأوسط، وأنّه، ضمن تفكير الرجل السليم، سيحتاج إلى ثلاث سنوات أخرى كي يفيق من صدمة حرب إيران ويتهيّأ لفعل جديد آخر. وفي عام ١٩٩٠ كتب محلّل تحليلاً بعنوان "نموذج للتفكير" يقترح فيه أنّ الزعيم العراقيّ قد يغزو الجزر الواقعة قبالة الساحل الكويتيّ وربّما سيمضي قدمًا لاحتلال الكويت نفسها. ثمّ بدأت مديريّة العلوم والتكنولوجيا، قبل ثلاثة أسابيع من بداية الغزو، تتسلّم أدلّة دامغة تتعلّق باستعدادات عسكريّة كبرى للعراق على الحدود الكويتيّة. وكان السؤال الدائر آنذاك هل أنّ قصد العراق من وراء هذا هو الاستعداد لغزو الكويت أم تهديدها؟ واعتقد مكتب البحث والاستخبارات التابع لوزارة الخارجيّة أنّ صدّام حسين كان يعني الخدعة فحسب. بيد أنّ تقديرات وكالة المخابرات المركزيّة انتهت، مع مرور الأيّام، إلى أنّ العراق سيغزو الكويت وأبلغت الرئيس الأميركيّ بهذا الأمر.

قال "ريتشارد كير" نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة: "بوسع الكلمات الشديدة اللهجة تهديد الكويتيّين، فما خطب المائة ألف جنديّ؟

كان جليًّا أنّ ما هو موجود هناك من الجنود أكثر من الحاجة لإثارة العاصفة. وكان الخيار العسكريّ جدّ قائم. فإذا ما وضعت في الاعتبار حجم القوّات وتبصّرت في ماجريات الأيّام القليلة الماضية لوجدت أنّ الاحتماليّة تتزايد ساعة بعد أخرى، وأنّ صدّام سيتحرّك فعلاً إلى الكويت، في أقرب تقدير إلى جزء من الكويت، ولربّما احتلّ الجزء الشماليّ منها وحقول النفط والجزر، وقد يطمع أكثر وينهب كلّ شيء".

في ١ آب ـ أغسطس قالت وكالة المخابرات المركزيّة بأنّ العراق سيغزو الكويت في غضون الأربع والعشرين ساعة القادمة. لقد أعطت الوكالة، من خلال استبصارها

المسبق للأحداث، الرئيس جورج بوش الأب وصنّاع القرار السياسيّ في أميركا، وقتًا إضافيًّا لاتّخاذ الردّ المناسب الذي جاء فورًا بصيغة أن ينسحب العراق من الكويت. في ٢٥ تمّوز ـ يوليو أخبرت "إيرل كلاسبي" السفيرة الأميركيّة لدى بغداد، الرئيس العراقيّ بأنّ الولايات المتّحدة ليس لها شأن في النزاع الحدوديّ بين العراق والكويت. بيد أنّها حذّرت، كما جاء في إفادتها أمام مجلس الشيوخ، من أنّ أميركا ستحمي مصالحها الحيويّة في المنطقة. لم يدعم هذا القول إفادتها أمام مجلس الشيوخ لأنّ ما نُقل برقيًّا عن اجتماعها بالرئيس العراقيّ لم ينطوِ على ادّعائها القول بأنّ الولايات المتّحدة ستحمي مصالحها الحيويّة في المنطقة. ومع هذا جاء في البرقيّة التي بعثت بها للرئيس بوش إلى الرئيس صدّام حسين، بعد اجتماعه مع السفيرة: "تؤمن أنّ أفضل حلّ لتسوية الخلافات هو باللجوء إلى الطرق السلميّة وليس بالتهديد الذي ينطوي على القوّة العسكريّة أو الصراع العسكريّ". كان بمقدور الرئيس بوش أن يحذّر الرئيس العراقيّ علنًا من أنّ أيّ غزو سيعود على أعقابه بالقوّة، ولكن يبدو أنّ الولايات المتّحدة لم تكن عندئذ في موقع يؤهّلها الردّ على كلّ هذا التهديد بفعل مناسب، وأنّ الإدارة الأميركيّة كانت تبحث عن مثل هذا الموقع. وفي الواقع، طلب الرئيس العراقيّ من السفيرة "كلاسبي" طمأنة الرئيس الأميركيّ إلى أن ليس لديه نيّة بغزو الكويت، وهو تطمين أكّد عليه الملك الأردنيّ حسين والرئيس المصريّ حسني مبارك والملك السعوديّ فهد بن عبد العزيز، الذين أخبروه، كلّ على انفراد، أنّ الرئيس العراقيّ، من وجهة نظرهم، لن يهاجم الكويت.

في الساعة الثالثة من بعد ظهر الأوّل من آب ـ أغسطس حذّر "جون كيلي" مساعد وزير الخارجيّة، العراق من وجوب تسوية خلافاته مع الكويت سلميًّا، وطلب منه سحب قوّاته من مواقعها الحاليّة.

هنا أنكر العراق أن تكون لديه أيّ نوايا عدوانيّة ضدّ الكويت.

في الساعة الثالثة من مساء ذلك اليوم بدأ الغزو العراقيّ للكويت. فقال كير، "إذا استرجعنا ما دار في اجتماعات مجلس الأمن القوميّ آنذاك، لوجدنا تضمينًا واقعيًا لشخص صدّام حسين في إطار كونه رجلاً متنمّرًا سفّاحًا، وكان السؤال هو كيفيّة التعامل معه... هل ستكتفي بمجرّد تهديده أم أن تزل قدمه في عمليّة من نوع ما؟ فالتهديد المجرّد من فعل يسنده لن يجدي معه نفعًا".

كان مثاليًا أن تكتفي إدارة بوش بتهديد صدّام حسين باللجوء إلى القوّة إذا ما تحرّك إلى الكويت، لكنّ جدوى هذا الأمر كان موقع تساؤل. لقد رفض حسين أن يتزحزح عن موقفه برغم حجم التهديد الذي ستفعله القوّات الأميركيّة والقوّات المتحالفة معها. وظلّ الأمر هكذا ريثما اتّضح، أخيرًا، أنّ العقل العسكريّ ضدّ العراق قد أتى ثماره. وفي خضمّ تلك الأحداث جمعت وكالة المخابرات المركزيّة جميع المعلومات الاستخباريّة. لقد عيّنت الوكالة أربعة أقمار صناعيّة استطلاعيّة في مدارات لها حول الشرق الأوسط من نوع KG-11 وKG-12 بلغت كلفتها مليار إلى مليار ونصف دولار للقمر الواحد. دارت هذه الأقمار على ارتفاع ٢٠٠ ـ ٥٠٠ ميل فوق سطح الأرض، وكانت تبعث بالصور الفوتوغرافيّة في الوقت المناسب لها، وصورًا فوتوغرافيّة أخرى تقوم على الانبعاثات الحراريّة. فالقمر الصناعيّ "لاكروس"، الذي يعمل وفق نظام التصوير الراداريّ، كان يرى من على مسافة خمسمائة ميل فوق سطح الأرض غير آبه بطبقات الغيوم أو الظلمة أو الدخان. وأخيرًا كان القمران الصناعيّان "ماكنام" و"فورتكس" يلتقطان الاتّصالات العراقيّة من على ارتفاع اثنين وعشرين ألف ميل.

شكّلت مديريّة العمليّات قوّة مهمّات لزمن الحرب ضمّت أكثر من مائتي ضابط عملوا، من بين أشياء أخرى، على تحرير الرهائن الأميركيّين الذين احتجزهم العراق في مراحل النزاع المبكّرة، وتأسيس محطّة إذاعيّة سريّة لحثّ الجنود العراقيّين على الاستسلام، كما ساعدوا القوّات الأميركيّة في تصميم منشورات تطلب من العراقيّين الاستسلام.

تمكّنت وكالة المخابرات المركزيّة، بواسطة قسم جمع المعلومات القوميّ التابع لمديريّة العمليّات، من الحصول على مخطّطات مصانع الأسلحة وباقي المؤسّسات العسكريّة من رجال أعمال أميركيّين. وحصلت شعبة السوفيات ـ أوروبّا الشرقيّة على معلومات مشابهة من بولندا وهنغاريا اللذين عملا مسبقًا مع السوفيات في تجهيز العراق بالسلاح. في هذه الأثناء كان مركز مكافحة الإرهاب التابع للوكالة يتمحّص أكثر من مائة تهديد صدر ضدّ الدول المتحالفة مع الولايات المتّحدة ضدّ العراق. وسجّلت وكالة المخابرات المركزيّة، بعد اندلاع الحرب، أكثر من مائة وعشرين عملاً إرهابيًّا، وليس مجرّد تهديد، ضدّ الحلفاء. وقد ساعدت وكالة المخابرات المركزيّة، بالتعاون مع وكالات تعزيز القانون في جميع أنحاء العالم، على إحباط العديد من مثل هذه المساعي الإرهابيّة.

أسست مديريّة الاستخبارات التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة، من جهتها، قوّة مهام تألّفت من مائة محلّل انطوت مهمّتهم على التطلّع إلى الصور ومراقبة الاتّصالات المسجّلة وتقارير العملاء. وقد أصدرت القوّة، قبل أن تندلع الحرب في ١٦ كانون الثاني ـ يناير ١٩٩١، نحوًا من خمسمائة تقرير إلى البيت الأبيض تتعلّق بتأثير العقوبات الاقتصاديّة ضدّ العراق وعلى استعدادات صدّام حسين للحرب. كما أصدرت الوكالة، بعد أن اشتعل فتيل عاصفة الصحراء، ما يربو على مئات التقارير الإضافيّة،

معنونة إلى البيت الأبيض أو إلى القوّات الأميركيّة، كان من بينها تقارير تحليليّة لشخص الرئيس صدّام حسين ووصفته بالرجل العاقل الذي يعمل وفقًا لقيم وتقاليد شعبه. وضع الدكتور "جيرالد بوست"، المحلّل السابق في وكالة المخابرات المركزيّة، الذي وصف كثيرًا من زعماء العالم، تقريرًا جاء فيه "أنّ صدّام حسين رجل لا يعاني أيّ اضطراب ذهانيّ، وهو ليس متهوّرًا بل يتصرّف بعد دراسة عقلانيّة، ويتحلّى بصبر طويل، وهو دومًا ما استخدم الوقت سلاحًا. وطالما أنّ صدّام حسين ينزل نفسيًّا إلى أرض الواقع، تراه من الجانب السياسيّ بعيدًا عن هذا الواقع، ولا يجرؤ مستشاروه على معارضة آرائه أو خططه أنّى كان حجم هذه المعارضة". واستنادًا إلى تحليل الدكتور بوست، فإنّ بوسع الرئيس العراقيّ تفسير التطرّفيّة العدوانيّة في ضوء الحاجة الثوريّة. فإذا ما جاءت عداوته بنتائج سلبيّة، أظهر نموذجًا يعكس ذلك السلوك حيث أخطأ في حساباته منتظرًا يومًا آخر ليحقّق فيه قدره الثوريّ. ثمّ يتوسّع الدكتور بوست في وصفه لشخص الزعيم العراقي بقوله إنّه يعاني النرجسيّة الخبيثة، وهي اضطراب حادّ في شخصيّة الفرد تتجلّى أعراضها بجنون العظمة والبطش والأفكار الجلل.

قدّمت وكالة المخابرات المركزيّة معظم معلوماتها الاستخباريّة الرئيسيّة التي حصلت عليها إلى الرئيس جورج بوش في المذكّرة اليوميّة التي تقدّم باليد في تمام الساعة الثامنة من صباح كلّ يوم. هذه المذكّرة طرحت إبّان حرب الخليج، على سبيل المثال، سؤالاً يتعلّق باحتماليّة أن تردّ إسرائيل على هجمات العراق الصاروخيّة ضدّها. وتتطرّق أيضًا إلى ما يرد من تحليلات مهمّة، فهي قد أوجزت توقّع ويليام وبستر، في كانون الثاني - يناير عام ١٩٩٠ أنّ صدّام حسين لن ينسحب ما لم يواجه هجومًا عسكريًّا صاعقًا. ففي كانون الثاني - يناير عام ١٩٩١ قال وبستر إنّ العقوبات الاقتصاديّة غير كافية وحدها لإرغام صدّام حسين على سحب قوّاته من العراق قبل

مرور سنة في أقلّ تقدير. هكذا تكون الوكالة المركزيّة قد استبعدت مسبقًا احتماليّة أن تجدي العقوبات الاقتصاديّة نفعًا ضدّ العراق على مدى المستقبل القريب، وهو حكم أثبتت صحّته الأحداث التالية. وتنبّأت المذكّرة، على نحو سليم، أنّ صدّام حسين سيستخدم تكتيكًا معيّنًا كإحراق الأرض وإغراق الخليج بالنفط قبل أن ينسحب من الكويت. ولم تنأ جهود وكالة المخابرات المركزيّة في إشاراتها المعلوماتيّة عن العراق، عن الخطأ. فهي قد بالغت كثيرًا في تقديراتها لأعداد الجنود العراقيّين في الكويت. لقد هرب الكثيرون من وحداتهم، بينما افترضت الوكالة أنّ كلّ وحدة عسكريّة عراقيّة رابضة في مكانها تتمتّع بملاك كامل من الأشخاص. من ناحية أخرى قلّلت وكالة المخابرات المركزيّة كثيرًا من أعداد قواعد إطلاق الصواريخ العراقيّة المتحركة. ولم تكن الوكالة تعلم أنّ ملجأ العامريّة في بغداد كان يُستخدم كمقرّ سريّ للقيادة العسكريّة خلال ذلك اليوم الذي اكتظّ فيه بمئات النساء والأطفال ليلاً، وكان السبب في هذا أنّ الأقمار الصناعيّة التجسّسيّة كانت تمرّ فوق العراق أثناء النهار. لقد توفّي العديد من النساء والأطفال عندما قصفت الطائرات الأميركيّة الملجأ تلك الليلة.

كان أداء وكالات المخابرات المركزيّة والوكالات الاستخباريّة الأخرى ذات العلاقة "نصرًا" كما وصفته صحيفة "وول ستريت جورنال" في مقال خاصّ لها. لقد نجح الجيش في أن يرى أهدافه من الفضاء في وقتها المناسب. وتلك ميّزة مكّنته من أن يكسب الحرب. وشخّصت وكالة المخابرات المركزيّة، على وجه الدقّة باستثناء بعض الحالات، كلّ دبابة وكلّ موضع مدفع وكلّ تسهيلات الأسلحة البيولوجيّة والكيماويّة. فعندما نقل أحد المرتدّين أن ليس جميع المعدّات العراقيّة الخاصّة بصناعة الأسلحة النوويّة قد تمّ تدميرها، أظهرت الوكالة صورًا لمكائن قديمة خاصّة بصناعة اليورانيوم المخصب قد تمّ نقلها على عربات أو تمّ دفنها بعيدًا عن أنظار فرق التفتيش

التابعة للأمم المتّحدة. والأكثر أهميّة من هذا وذاك أنّ الوكالة قد تنبأت باندلاع الحرب قبل وقوعها. قالت صحيفة "وول ستريت جورنال": "زوّدت وكالة المخابرات المركزيّة وشقيقاتها من الوكالات الاستخباريّة الأخرى سيّما وكالة الأمن القوميّ لحلّ الشيفرات، القيادة العسكريّة الأميركيّة بكمّ هائل من المعلومات حال وقوعها. فصور الأقمار الصناعيّة التجسّسيّة واعتراض الاتّصالات العسكريّة العراقيّة قد منحت القيادة العسكريّة الأميركيّة قدرة كان أسلافها يحلمون في الحصول عليها.. وإنّها القدرة على تعقّب كلّ خطوة عسكريّة مهمّة للقيادة العراقيّة".

أثنى الجنرال "نورمان شوارزكوف" قائد هيئة الأركان المشتركة، على أداء الاستخبارات خلال الحرب في عين الوقت الذي اشتكى فيه من ضيق أفق مستوى تفكير المحلّلين. وانتقد أيضًا تقديرات الدمار الذي ألحقته القنابل، والتي تتعارض كلاً مع تقديرات الطيّارين الذين نقلوا أنّهم ألحقوا أيما دمار... فأيّهما أقرب إلى الحقيقة؟ فالطيّار، شأنه شأن أيّ شاهد آخر، غالبًا ما يكون مخطئًا. من جانب آخر لم تكن لدى المحلّلين في واشنطن إلاّ خبرة قليلة في تعقّب نوع الدمار الذي سبّبته الأسلحة. فقد تبدو الدبّابة، من الجوّ، سليمة لأنّها لم تتفجّر، وكلّ ما يظهر فيها حفرة صغيرة في المكان الذي دخل منه الصاروخ. بيد أنّ صواريخ اليوم قد تنخر الدبّابة من الداخل دون أن تتسبّب في أيّ ضرر خارجيّ... وهذا هو السبب وراء سوء تقييم المحلّلين لحقيقة حجم الدمار. لكنّ تحليلاً من هذا النوع قد تكفّلت به، في أغلبه، الاستخبارات العسكريّة أكثر من وكالة المخابرات المركزيّة.

تطرّق بعض المنشورات إلى ما وصفه بفشل الاستخبارات خلال زمن الحرب، متذرّعًا بحقيقة أنّ وكالة المخابرات المركزيّة قد بالغت كثيرًا في عدد الجيش العراقيّ في الكويت، وتوقّعها أن يستخدم الرئيس العراقيّ الأسلحة الكيماويّة. ومع هذا، لا يحقّ

القول بأنّك قد فشلت لأنّك بالغت في تقدير حجم القوّات المعادية إذا كان القصد من ورائها أن تكسب الحرب. لقد ساهمت وكالة المخابرات المركزيّة بمبالغتها هذه، في نجاح الحلفاء بأن اقترحت عليهم تهيئة قوّة هجوميّة كبيرة قادرة على اكتساح العدوّ. إنّ الحقيقة هي أنّ صدّام حسين، الذي كان لزامًا أن يعرف عن قوّاته أكثر ممّا تعرفه وكالة المخابرات المركزيّة عنها، قد غالى كثيرًا في قدراتها ولم يأخذ بالاعتبار حالات الهروب التي وقعت بين صفوفها. أمّا مسألة أن توقّع كلّ تكتيك قد يلجأ إليه عدوك، بضمنها استخدامه للأسلحة الكيماويّة، فلا أعتقد فيها مسألة واقعيّة. قال بعض أعضاء الكونغرس الأميركيّ بأنّ على وكالة المخابرات المركزيّة أن تعرف مبكرًا أنّ صدّام حسين سيغزو الكويت. يقول السيناتور "ديفيد بورن" الذي رأس لجنة مجلس الشيوخ المختارة للاستخبارات: "كنّا سنضع أمام الرئيس عدّة خيارات لو تكشّفت لنا خطط غزو الكويت قبل أسابيع من وقوعه. ولكن لم تنذر الاستخبارات الأميركيّة بوقوعه قبل أيّام فقط". ومرّة أخرى، ليس لهذا النقد أيّ أساس من الصحّة، وربّما وجد له ما يبرّره لو كان صدّام حسين نفسه يعرف ماهيّة خططه قبل أن تعلم بها وكالة المخابرات المركزيّة. ومن المؤكّد أيضًا أنّ ضبّاط الرئيس العراقيّ لم يعلموا بها أيضًا. لقد اكتشفت وكالة المخابرات المركزيّة، بعد استجواب الضبّاط الأسرى، أنّ الجيش العراقيّ لم يكن يعرف بخطط قيادته العسكريّة حتّى قبل الغزو بأربع وعشرين ساعة. وأخبر طارق عزيز، وزير خارجيّة العراق في زمن الحرب، "ملتون فايرست" أنّ صدّام حسين لم يقرّر غزو الكويت حتّى الأوّل من آب ـ أغسطس بعد أن فشلت محادثات جدّة لحلّ الخلافات بين العراق والكويت حول مسألة صادرات النفط.

يقول النقّاد إنّه كان على وكالة المخابرات المركزيّة أن تعرف أنّ صدّام سيغزو الكويت حتّى قبل أن يعلم هو بهذا الأمر. وتلك مسألة استبصار لم يبلغها أحد قطّ حتّى

الآن. فالاستخبارات ليست سوى معلومات، وليس من العدل أن يصرّ طرف ما أن على وكالة المخابرات المركزيّة أن تستبق الأحداث قبل وجودها، ما لم يكن هناك سبب للاعتقاد أنّ هذا الأمر سيقع. ولا شأن للوكالة لتقول إنّ هذا الشيء قد يقع. وبعد هذا فإنّ كلّ شيء قد يحدث.

قبل أن يقع الهجوم بثلاثة أسابيع، ضاعفت وكالة المخابرات المركزيّة من احتماليّة وقوعه. وهي بفعلها هذا تكون قد أنجزت الدور المناط بها وهو أن تترقّب الخطوة الأولى لكلّ أحداث العالم وأن تنخل التطوّرات المهمّة ثمّ تضعها أمام أنظار البيت الأبيض ليأتي بعدئذ دور صنّاع السياسة. إنّ وكالة المخابرات المركزيّة، بعد أن غاب عنها الدليل القاطع، غير مسؤولة لقولها المشتّت، إنّ الرئيس العراقيّ سيغزو الكويت. فلا أحد كان يعلم بهذا الأمر حتّى صدّام نفسه، الذي لم يتأكّد من نواياه إلاّ بعد أن دخل الكويت. وربّما لم تتشدّد الوكالة في تحذيرها، الذي سبق الغزو بثلاثة أسابيع، على احتماليّة حدوثه لافتقارها، حتّى هذا اليوم، إلى دليل أنّ صدّام نفسه كان يعرف آنذاك أنّه سيصدر أمرًا بغزو الكويت. ثمّ إنّ إدارة بوش لم تفعل إلاّ القليل حيال التحذير الذي قدّمته إيّاها وكالة المخابرات المركزيّة. إنّ الحقيقة أنّ الولايات المتّحدة لم تكن لتكسب الحرب ـ بوجود مناوراتها الالتفافيّة حول العدوّ وقصفها الجويّ الدقيق ـ بتلك السرعة وبذاك التأثير لو لم تكن تملك هذا الطراز الجيّد من الاستخبارات.

في تلك الأثناء كانت وكالة المخابرات المركزيّة منغمسة في أداء عملها غير مكترثة بأزمة الساعة. هذه هي مديريّة الإدارة التي تدعم كثيرًا الوكالة. وهذه المديريّة من أكثر مديريّات الوكالة جاذبيّة لأنّها تحوي مكتب الأمن ولأنّها المديريّة التي تحفل بأكثر المشاكل.

مديريّة الإدارة

مديريّة الإدارة هي المديريّة التي تتولّى تنظيم رواتب موظّفي وكالة المخابرات المركزيّة ومعاملات التقاعد، ولولاها لما ملك أحد في الوكالة جهاز حاسوب أو وسائل اتّصال، أو تمتّع بالتدفئة أو بالكهرباء... وأهمّ من هذا كلّه أنّ وكالة المخابرات المركزيّة، بفضل مكتب الأمن التابع لمديريّة الإدارة، قد وقفت مانعًا دون أن يتسلّلها أيّ عميل أو جهاز تجسّس. إنّها أكبر مديريّة في وكالة المخابرات المركزيّة بفضل كادرها البالغ قوامه تسعة آلاف موظّف.

مكتب الأمن

يتبع مكتب الأمن لوكالة المخابرات المركزيّة منذ تأسيسه عام ١٩٦٧، فهو الذي تجسّس على المجاميع المنشقّة في واشنطن العاصمة لغرض حماية مباني الوكالة، وهو الذي سجّل المكالمات الهاتفيّة لثلاثة من رجال الإعلام في عامَي ١٩٥٩ و١٩٦٢ لمعرفة مصادرهم المعلوماتيّة، وهو الذي سجن، بشكل غير قانونيّ، يوري نوسنكو، المنشقّ السوفياتيّ، وهو من نظّم عمليّة الاتّصال مع المافيا في محاولة اغتيال فيدل كاسترو...

واجه ويليام وبستر، بصفته مديرًا للاستخبارات، مشاكل داخل الوكالة كان مصدر أغلبها مكتب الأمن. لقد ظنّ وبستر أنّ هذا المكتب ما زال يعمل في العصور المظلمة، وأنّه يرفض الاستحداث. وشعر مساعدوه في أحايين معيّنة، أنّ المكتب اعتبر وبستر خطرًا أمنيًّا عليه. إنّ منع التجسّس لأكثر وظائف مكتب الأمن أهميّة. إذ بينما يعمل مركز الاستخبارات المضادّة التابع لوكالة المخابرات المركزيّة على إجهاض أيّ محاولة تشرع إليها وكالة استخبارات مضادّة لتجنيد ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة العاملين في الخارج لصالحها، اضطلع مكتب الأمن بحماية جميع تسهيلات الوكالة

وشعبها من أيّ محاولة تسلّل إليهم. وعلينا ألاّ نتوقّع أنّ مكتب الأمن سيقف حاجزًا منيعًا بوجه جميع محاولات التجسّس على وكالة المخابرات المركزيّة بنفس الطريقة التي لا نتوقّع فيها أنّ مكتب التحقيقات الفدراليّ سيصدّ جميع عمليّات السطو المصرفيّة لأنّها، وببساطة، من صميم أعماله. إنّما لن نكون مخطئين لو توقّعنا أنّ مكتب الأمن سيسير وفقًا لمنهجيّته في العمل وأن يستوعب تمامًا القانون ليحفظ للمشتبه بهم حقوقهم الدستوريّة حتّى تتمّ إدانتهم بعد ثبات جرمهم. بيد أنّ المكتب قد فشل في هذه الساحة في كثير من القضايا.

إنّ مكتب الأمن، بحقّ، لأكثر مكاتب الوكالة ذات اليد الثقيلة حتّى تطلّب الأمر الرقّة، وأكثرها من يستغلّ الإجراء القانونيّ المناسب، وأكثرها من يستحقّ الشفقة عليه في أيّام ما قبل مرافعات لجنة تشرش. وخير ما نستدلّ عليه هنا هو حديث "جيري براون" الذي التحق بمكتب الأمن عام ١٩٥٦، المكرّر مع موظّفي الوكالة الجدد. قال جيري وهو مفعم بالسخرية على لجنة تشرش ولجنة روكفلر: "إنّ أولئك المتخلّفين الذين ينتقصون منّا، إنّما يرون هيوليّة وكالة المخابرات المركزيّة، أو المسعى للتحقيق مع المنشقّين المحليّين، محاولة مغرضة لوكالة المخابرات المركزيّة وإدارة نيكسون لإحباط أيّ عمليّة سياسيّة داخليّة عن طريق التجسّس على المواطنين الأميركيّين". يزعم براون أنّ هذا القرار لا يمتّ للقضيّة بصلة، لأنّ العمليّة تمثّل مسعى لمخاطبة قضايا أمنيّة قوميّة خطيرة، وهو بهذا الادّعاء يكون قد تجاهل حقيقة أنّ وكالة المخابرات المركزيّة قد خرقت بنود ميثاقها الذي يحظّر التجسّس على المواطنين الأميركيّين. وقال براون: "إنّ مأساة تحقيق لجنتَي تشرش وروكفلر والكونغرس أنّ أيًّا من المحقّقين لم يكترث لمعرفة كيف بدأت المعركة". لقد بدأت العمليّة مع ما أسماه براون "المشكلة الخطيرة" التي هي تسرّب معلومات، عام ١٩٦٧، من داخل الوكالة

إلى مجلّة رامبارتس عن حقيقة الدعم الماليّ السريّ الذي تقدّمه وكالة المخابرات المركزيّة إلى رابطة الطلبة القوميّين. هذا الدعم، استنادًا إلى براون، كان ضروريًّا لمساعدة الرابطة في محاربة الجهود السوفياتيّة التي ترمي إلى السيطرة على الاتّحادات الشبابيّة الدوليّة، وإنّ المعلومات التي تزوّدت بها المجلّة كانت أسوأ تسرّب لمعلومات مصنّفة شهدته الوكالة في تاريخها، حسب قول براون، الذي يزعم أنّ المخابرات السوفياتيّة حصلت على المعلومات من وكالة المخابرات المركزيّة مباشرة ونقلتها إلى المجلّة المذكورة. ويزعم أيضًا أنّ الوكالة قد حصلت على هذه المعلومات من أحد المرتدّين السوفيات وهذا ما ينطبق تمامًا مع ظنّه أنّ لجنة تشرش قد فشلت في إدارة تحقيقاتها حول إساءات الوكالة. إنّ المشكلة الوحيدة هي أنّه كان مخطئًا. إذ توجّب على وكالة المخابرات المركزيّة، كي تسير في عمليّة تمويل المنظّمة الطلابيّة، أن تخبر مئات من ضبّاطها المنتسبين لرابطة الطلبة القوميّين وعلى مدى سنوات ببرنامجها السريّ. وما مصدر القصّة المسمّاة "مايكل وود"، الموظّف في الرابطة، إلاّ فردًا أخبره أحد ضبّاط الوكالة بعمليّة التمويل. وأيّد كلّ من "سول ستيرن"، مؤلّف القصّة، و"كورد ماير" ضابط الوكالة المسؤول عن عمليّة التمويل، حقيقة أنّ وود كان مصدر القصّة. كتب "ماير" في كتابه "مواجهة الواقع: من الفدراليّة العالميّة إلى وكالة المخابرات المركزيّة" ما جاء فيه: "قرّر الشاب مايكل وود، بعد أن علم بعمليّة التمويل السريّ من محادثة له مع ضابط جدّ ثرثار من وكالة الأمن القوميّ، أنّ من واجبه تعرية تلك العلاقة".

إنّ سذاجة الوكالة في الاعتقاد بأن في وسعها إعلام أجيال متعاقبة من ضبّاط الرابطة بعمليّة التمويل دون أن يتسرّب منهم إلى الصحافة شيء قد قاد بها إلى تلك الفضيحة في المقام الأوّل.

كما غضّ براون النظر عن الحقيقة باقتراحه أن تسرّب المعلومات إلى المجلّة كان مؤامرة مشؤومة من المخابرات السوفياتيّة أكثر من كونها نتيجة حتميّة لإفشاء السرّ بين مئات من الطلبة الشباب، إلا أنّ البلاء الأكبر كان فشل المسؤول الأقدم في مكتب الأمن الذي أودع الأمانة عند موظّفين جدد متدرّبين، في إدراك أنّ وكالة المخابرات المركزيّة حين نخرت أساسات القانون تكون قد هدرت بقيّة الحريّات التي تسعى هي لصيانتها وفشلت في الوقت عينه في تحقيق أهدافها.

لقد أفضى هذا النوع من التفكير إلى واحدة من أكبر سقطات التحقيقات التجسّسيّة في التاريخ الأميركيّ، حيث أحد أضلاعها مكتب الأمن أيضًا. إنّها قضيّة "كارل كوشير" ضابط جهاز الاستخبارات التشيكيّ الذي نجح عام ١٩٧٣ في العمل بصفة مترجم داخل وكالة المخابرات المركزيّة. فقد تردّد كوشير وزوجته الفاتنة "هانا" كثيرًا على حفلات واشنطن ونيويورك للعربدة الجنسيّة وتبادل الزوجات، وفيها كانت هانا، وهي ضابط في نفس جهاز الاستخبارات، تضاجع أربعة إلى خمسة رجال في وقت واحد للتمهيد إلى قضيّتهما. كان الكثير من روّاد تلك الحفلات من أتباع رجال وكالة المخابرات المركزيّة، مهمّتهم المقايضة بالمعلومات المصنّفة، وكذلك الجنس مع الأزواج المحبوبين. وهكذا فقه كوشير، من خلال عمله كمترجم، الكثير ليساومه على "ألكسندر أوردونك" الدبلوماسيّ السوفياتيّ الرفيع المستوى الذي يعمل جاسوسًا لصالح وكالة المخابرات المركزيّة، والذي انتحر بعد أن واجهته المخابرات السوفياتيّة بذلك، بأن تناول قرصًا سميًّا أعطته إيّاه وكالة المخابرات المركزيّة وأخفاه داخل قلم حبر. بعد أن كشف أحد التشيكيّين العاملين لصالح مكتب التحقيقات الفدراليّ أمر كوشير، تعقّب المكتب خطى هذا الأخير على مدى سنتَين دون أن يضع يده على الدليل القاطع لإدانته. وفي محاولة للإيقاع به كي يعترف، ابتدعت وكالة المخابرات المركزيّة،

ومعها مكتب التحقيقات الفدراليّ خطّة مع مطلع عام ١٩٨٤ للولوج إليه. بيد أنّ كلَيهما، كما أخبر بذلك أحد ضبّاط مكتب الأمن عددًا من ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة الجدد، لم يحاول مطلقًا التفكير في مبدأ المقاضاة، وبدلاً عن ذلك كانت فكرتهما اكتشاف حجم الضرر الذي سبّبه كوشير الذي أمسى مواطنًا أميركيًّا.

هذا نموذج حماقة تقليديّ. فالوكالات تصبّ جلّ اهتمامها إذا ما حقّقت في قضيّة تجسّس نحو اكتشاف ما حدث متناسية هدفًا آخر لا يقلّ أهميّة عن أهميّة معرفة ما حصل، إنّه محاكمة المشتبة بهم كرادع أمام وقوع عمليّات تجسّس مستقبلاً. وغالبًا ما كان هناك حافزًا آخر لتفادي مبدأ المحاكمة... إنّه العلنيّة، أي أن يطرق الأمر مسامع العامّة وهو ما يسبّب مأزقًا للوكالات المضطلعة بالعمليّة.

عقدت وكالة المخابرات المركزيّة، لعشرين سنة خلت، اتّفاقيّة سريّة مع وزارة العدل الأميركيّة تفيد بأنّه إذا وقع سلوك إجراميّ داخل الوكالة واقتضت محاكمته وكان هناك معلومات مصنّفة يجب إفشاؤها خارج الوكالة فستتكفّل هي نفسها بالأمر داخليًّا. ثمّ تغيّر هذا الأمر على يد المدّعي العام "جرفن بيل" الذي قرّر أن لا حصانة ضدّ المقاضاة الجزائيّة لكلّ من يرتكب جرمًا من أفراد الحكومة. لقد رفضت الحكومة، عام ١٩٧٨، وبعناد محاكمة "ويليام كامبلز"، ضابط المراقبة السابق المكلّف بتحليل المعلومات الجديدة في مركز العمليّات، لبيعه بعضًا من الدليل التقنيّ اليدويّ (غاية في السريّة) عن كيفيّة تشغيل القمر الصناعيّ الاستطلاعيّ KH-11 إلى عميل سوفياتيّ في أثينا مقابل ثلاثة ملايين دولار. فالدليل يوضح كيف يرسل القمر الصناعيّ معلوماته مباشرة إلى قمر صناعيّ آخر بدلاً من إرسالها إلى الأرض كما كان يُتوقّع. وهكذا انطوت الحيلة على الروس الذين ظنّوا أنّ القمر الصناعيّ لا يُرجى منه شيء.

إنّ طريقة المعالجة السليمة كفيلة بأن ينجح المحقّقون في مقاضاة المشتبه بهم، ومعرفة ما أخرجوه من ديارهم، وهذا ما فعله مكتب التحقيقات الفدراليّ أثناء التحقيق مع "رونالد بلتون"، الموظّف السابق في وكالة الأمن القوميّ. فبعد أن استمال بلتون كي يبوح بنوع المعلومة التي سلّمها، أحال المكتب القضيّة إلى "مارتن"، رئيس قسم الأمن الداخليّ في وزارة العدل، لغرض محاكمته. لقد وافقت وزارة العدل دومًا على أن تضع أمام قاضي الحكم حقيقة أنّ المشتبه قد تعاون معها. هذا ما حدث في قضيّة بلتون، بيد أنّه ما يزال يعيش في زنزانة السجن. تلك المنهجيّة لم تحدث في قضيّة كارل كوشير، إذ وعد مكتب الأمن ومكتب التحقيقات الفدراليّ كوشير بأنّه لن يشهد أيّ محاكمة إذا اعترف، وأن بوسعه أن يغدو عميلاً مزدوجًا يعمل لوكالة المخابرات المركزيّة ويتظاهر بالعمل لصالح المخابرات التشيكيّة وأن بمقدوره العودة إلى تشيكوسلوفاكيا لو شاء ذلك. لكنّ كلَيهما لم يكن راغبًا في تجنيد كوشير عميلاً مزدوجًا فأفسدى العرض المقدّم إليه. مكث كوشير بعض الوقت في السجن يترقّب محاكمته، إلاّ أنّ وزارة العدل، وبعد فشل مساعي إقناعه بالحصانة ضدّ المحاكمة، استقرّت إلى قرار إبعاده بدلاً من السجن. إكتشف مكتب الأمن، بعد أن تفحّص، في ما بعد، الطريقة التي أستأجرت بها وكالة المخابرات المركزيّة كوشير، أنّ هذا الأخير قد خضع لاختبار كشف كذب جدّ قاصر. لقد أظهر إمارات الخديعة حين سئل إن كان واقعًا تحت تأثير أيّ جهاز استخباراتيّ معاد، ثمّ ترجم عصبيّته بادّعائه أنّه حاول أن يكون عميلاً مزدوجًا لصالح مكتب التحقيقات الفدراليّ. هنا انتقل الجهاز إلى سؤال آخر في موضوع آخر بدلاً من مواصلة سؤاله في ذات الموضوع.

إنّ مكتب الأمن مسؤول أيضًا عمّا تجلّى، في ما بعد، بأنّ جميع العملاء الكوبيّين الذين جنّدتهم وكالة المخابرات المركزيّة كانوا عملاء مزدوجين. فقد خضع جميع

هؤلاء العملاء، تقريبًا البالغ عددهم ثمانيــة وثلاثيـن عميـلاً إلـى اختبـار كشـف الكـذب، ونجح فيه أغلبهم. بينما اعتُبرت نتائج الفحص للقلّة المتبقّية منهم غير حاسمة.

إنّ اختبارات كشف الكذب ليست معصومة عن الخطأ، وكان حـري الأخذ بـالقول الجليل بأنّ الماكنة ليست بأفضل عقلاً من مشغّلها لأنّنا سنتعرّف في هـذه الحالـة علـى العجز الكبير لدى ذلك المشغّل. إنّه لا يتكلّم الإسبانيّة. وعلى النقيض من ذلـك، رفـض مكتب التحقيقات الفدراليّ تجنيد الكثير من الكوبيّين كعملاء مزدوجين بعد أن أخضعهـم لاختبار كشف الكذب باللغة الإسبانيّة.

ساعد مكتب الأمن، من جانب آخر، في اعتقال عدد من الجواسيس. بيد أنّ تلـك السقطات المتعذّر سبر غورها قد أفسدت عليه قصص نجاحاته. وخـير مثـال لدينـا فـي هذا الإطار هو قضيّة "شارون سكراناج" ذات الثلاثين عامًا، التي عملت مسـاعدًا لدعـم عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة في غانـا. سلّمت سكراناج معلومـات مصنّفـة إلـى صديقها الغانيّ "مايكل سوسودس" ابن العمّ الأوّل لرئيس وزراء غانا "جيري رولنـغ". بدأت القصّة في غانا عام ١٩٨٣ عندما دعت سكراناج أحد ضبّاط مكتب الأمـن إلـى العشاء في منزلها. لاحظ ذلك الضـابط، وهـو فـي طريقـه إلـى الحمّام، صـورة لرجل جالس في فراش سكراناج وعاريًا حتّى صدره، اتّضح، في مـا بعد، أنّـه "سوسـودس". عاد الضابط ليتناول عشاءه وحذّر سكراناج من مغبّـة علاقـة رومانسيّة مـع الوطنيّيـن المحليّين، لا سيّما مع شخص له ارتباطات مع الحكومـة. فـي ذلـك الوقـت كـانت غانـا تناضل من أجل سياسـة اقتصاديّـة رأسماليّة متينـة، ولكـن وفـق سياسـة خارجيّـة شبه يساريّة متوخّية الحذر من كوبا ـ فيدل كاسـتروّ ـ ومـن نيكـاراغوا ـ دانيـال أورتيغـا". أخبر ضابط الأمن وزميل له رئيس محطّة وكالة المخابرات المركزيّـة فـي غانـا بتلـك العلاقـة الرومانسيّة، والـذي حـذّر بـدوره سـكراناج طالبًـا منهـا قطـع العلاقـة. وعدت

سكراناج بذلك. في هذا الوقت قدم سوسودس إلى الولايات المتّحدة حيث بقي قرابة العام ثمّ عاد إلى غانا مستأنفًا علاقته الرومانسيّة مع سكراناج، التي عادت إلى الولايات المتّحدة، في صيف ١٩٨٥، لتتبوأ منصبًا جديدًا، وهنا فقط أخضعها مكتب الأمن لاختبار كشف الكذب.

أنكرت سكراناج أنّها ارتكبت إثمًا بمجرّد أن بدأ الاختبار يرسم علامات الخديعة على محيّاها، حتّى اعترفت، أخيرًا، بأنّها أعطت صديقها معلومات سريّة شاملة تتعلّق بكلّ نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة في غانا، بالإضافة إلى رسائل في غاية السريّة. لقد تسبّب تجسّسها بالمساومة على ثمانية من عملاء وكالة المخابرات المركزيّة في غانا، الذين ألقي القبض عليهم وأودعوا سجون غانا. ويُعتقد أيضًا أنّ رئيس جهاز استخبارات غانا، المؤيّد للماركسيّة، قد نقل تلك المعلومات إلى المخابرات السوفياتيّة والكوبيّة. قبلت سكراناج العمل مع مكتب التحقيقات الفدراليّ و"جيري براون"، ضابط مكتب الأمن، في التخطيط للإمساك بسوسودس، الذي كان عميلاً للحكومة الغانيّة. وقد ألقى المكتب القبض عليه في ولاية فرجينيا. صدر الحكم على سكراناج، عام ١٩٨٥، بالسجن خمس سنوات، ثمّ خُفّف إلى سنتَين. وتمّت إعادة سوسودس إلى غانا مقابل إطلاق سراح عملاء وكالة المخابرات المركزيّة الثمانية من السجون الغانيّة. واحتجزت الوكالة في الولايات المتّحدة حوالي عشرين غانيًّا، بضمنهم عوائل، تمّت المساومة عليهم كنتيجة لهذا الإخفاق. ومذ حينها، شدّدت الوكالة على التعليمات التي تقضي بالإبلاغ عن كلّ علاقة مع الوطنيّين الأجانب. لقد ارتكب مكتب الأمن إثمًا لا يُغتفر، برغم مساعدته في اعتقال سكراناج، حين تغاضى عن إخضاعها لاختبار كشف الكذب مبكرًا، بعد أن أكثرت من لقاءاتها مع قريب لشخص يشغل منصب رئيس وزراء.

وقبل فترة ليست ببعيدة، ارتكب المكتب عملاً أخرقًا آخر بحقّ واحدة من أكثر قضايا التجسّس في التاريخ، عندما أصرّ على معاملة جاسوس تابع للمخابرات السوفياتيّة "فيتالي يورشنكو" كسجين، الأمر الذي حدا به إلى أن يعود أدراجه إلى روسيا بعد ثلاثة أشهر من مغادرته إيّاها عام ١٩٨٥. كانت في جعبة يورشنكو، وهو أهمّ ضابط مخابرات يرتدّ عن المخابرات السوفياتيّة لصالح الولايات المتّحدة، خزينًا من المعلومات لعشرات القضايا ذات الأهميّة لمكتب الأمن ومكتب التحقيقات الفدراليّ. وكان في يده مفاتيح قضايا كثيرة أخرى غير قضيتَي "إدوارد لي هاورد"، ضابط الأمن السابق الذي ارتدّ لصالح موسكو، و"رونالد بلتون" موظّف وكالة الأمن القوميّ الذي تجسّس لصالح السوفيات.

وجد المحامون، الذين جاء بهم وبستر من مكتب التحقيقات الفدراليّ حين تبوّأ منصب مدير المخابرات المركزيّة عام ١٩٨٧، أنّ مكتب الأمن هو المكتب الأكثر استهزاء بين المكاتب التي تعمل روتينيًّا مع القضايا القانونيّة مثل مركز الاستخبارات المضادّة ومكتب المجلس العام. وفي محاولة منه لتحسين مستوى أداء مكتب الأمن، عيّن وبستر مديرَين جديدَين جاء بهما من خارج كادر المكتب أحدهما من مديريّة الاستخبارات والآخر من مديريّة الإدارة. وبينما لم يثقل كلاهما كاهله بقالب عقليّة مكتب الأمن، افتقر الإثنان إلى تجربة تعزيز القانون التي ستمنحهما الثقة في إحداث تغيير جذريّ داخل المكتب. وعليه لم يغرس وبستر أصابعه كثيرًا في عمليّات المكتب مدركًا أنّ مسعاه لتقويض نشاطات المكتب لن تعود عليه إلاّ بمزيد من المشاكل. ثمّ إنّ ما يفعله المكتب لا يقترن بأيّ شكل من الأشكال مع مَن هو مدير الاستخبارات المركزيّة. وما عمليّة كشف أجهزة التجسّس إلاّ مثالاً لهذا الأمر.

طرد بقّات التجسّس خارجًا

ينغمس مكتب الأمن، بفنّيّيه البالغ عددهم مائة فنّيّ، في رحى معركة يوميّة في مسعاه للعثور على أسلاك تسجيل أو أيّ أجهزة تنصّت أخرى داخل مباني وكالة المخابرات المركزيّة في لانغلي وما حولها. وهو إذ يضطلع بهذه المهام، إنّما للتوفيق بينها وبين مهام أخرى مثل المساعدة في التحقيق في عمليّات التجسّس أو الجرائم الأخرى، وإجراء اختبار كشف الكذب لأناس معيّنين، والعناية بأبنية الوكالة وبالأقفال ومراقبة المرتدّين. فإذا أخذنا بالاعتبار احتماليّة التهديد التي قد يشكّلها طرف معاد ما، سنجد أنّ هذا المكتب يدير واحدًا من أهمّ أعمال الوكالة.

وتقوم الشعبة الأمنيّة الفنيّة التابعة لمكتب الأمن، بالإضافة إلى بحثها عن أجهزة التجسّس، بنصب أنظمة صوتيّة كاتمة لإخفاء الأصوات وأجهزة إنذار فوريّة وخزانات وأقفال وأيّ أنظمة أمنيّة أخرى.

بيد أنّ المهمّة الأكبر الملقاة على عاتق المكتب هي العثور على أجهزة تجسّس بإجراء عمليّة تفتيش دقيقة ودوريّة لبنايات الوكالة في واشنطن وكذلك محطّات الوكالة في الخارج. بوسع مكتب القياس تقديم عشرات من سبل احتماليّات التجسّس، وعلى فنّيّي وكالة المخابرات المركزيّة تدقيقها جميعًا، إذ يمكن تحوير أيّ مكبّر للصوت في جهاز مذياع أو تلفاز إلى جهاز تجسّس قادر على إرسال إشارات إلى نقطة استماع بعيدة. وبالمستطاع استبدال منفذ كهربائيّ بآخر يحتوي على جهاز تنصّت مصمّم لبثّ إشارات بواسطة الهواء أو من فوق خطّ القوّة الكهربائيّة. وبوسع ميكروفون داخل تيرموستات، أي منظّم الحرارة، إرسال إشارات إلى فرن حراريّ يقوم بدوره بنقل الإشارات خارجًا بواسطة أجهزة إرسال في داخله. ويمكن تحويل جهاز الهاتف، بمجرّد إعادة لفّ أسلاكه، إلى ميكروفون مفتوح قادرعلى نقل الأصوات من الغرفة

إلى الخارج، حتّى وإن كانت سمّاعة الهاتف مقفلة. وآلات الطباعة ليست بمنأى عن احتماليّة التجسّس. إذ صنعت شركة IBM آلات طباعة انتقائيّة يعمل فيها مغذّي الطاقة الكهربائيّة كجهاز التقاط لما تطبعه الآلة. إذ يدور المولّد داخل الماكنة مع كلّ حركة للعنصر الطباعيّ، وتعتمد عدد دورات المولّد على مدى حركة العنصر الطباعيّ، وبالتالي فإنّ كميّة الحركة تعتمد على نوع الحرف المطبوع. وبحساب كميّة التيّار المصروف، يستطيع المكثاف أن يقرّر المسافة التي قطعها العنصر الطباعيّ، وبالتالي نوع الحرف المطبوع. يمكن توظيف شاشة آلة الحاسوب لإرسال إشارات تعيّن نوع الحرف الذي تمّت طباعته. وبالمستطاع استخدام ميكروفون داخل غرفة لالتقاط الأصوات من لوحة تستقبل المفاتيح الرئيسة، فلكلّ مفتاح صوت خاصّ، وبتحديد ذلك الصوت يصبح من الممكن تحديد نوع المفتاح الذي تمّ ضغطه.

يحاول فنيّو وكالة المخابرات المركزيّة، في مسعاهم لاكتشاف أجهزة تنصّت إلكترونيّة، التقاط أيّ إشارة قد ترسل أصواتاً من الغرفة المزروع فيها الجهاز. وتلك ليست بالمهمّة السهلة. لقد فشل فنيّو وزارة الخارجيّة، أثناء تفتيش مبنى السفارة الأميركيّة في موسكو، في اكتشاف أجهزة التنصّت التي زرعها السوفيات داخل طابعات IBM الانتقائيّة الكهربائيّة، لسبب ربّما يعود، في أغلبه، إلى الطريقة الذكيّة التي أخفى فيها السوفيات تلك الأجهزة. تخزّن تلك الأجهزة المعلومات ثمّ ترسلها على نحو متقطّع، وهي تحت السيطرة الروسيّة.

إنّ واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه الفنيّين أثناء تفتيشهم لمحطّات الوكالة في الخارج ليست أجهزة التجسّس وحدها بل إصرار السفراء المتواصل على تفتيش مكاتبهم. يقول فنيّ سابق عمل في الوكالة: "إنّه رمز للمنصب، فإذا ما تمّ تفتيش مكتب رئيس المحطّة رغب السفير بتفتيش مكتبه أيضاً". تتولّى وزارة الخارجيّة تفتيش

مكاتبها بنفسها بضمنها مكاتب السفراء. غير أنّ أولئك السفراء يصرّون على أن يتولّى فنيّو وكالة المخابرات المركزيّة، أثناء زيارتهم للمحطّات الخارجيّة، تفتيش مكاتبهم، وغالبًا ما يتعرّض ضبّاط الوكالة في تلك المحطّات إلى ضغوط لتلبية طلبات السفراء. تخصّص الوكالة اثنَين من الفنيّين أو ثلاثة، بالاعتماد على حجم المحطّة، لعمليّة التفتيش التي تستغرق أسبوعًا أو أسبوعَين، وهي تقوم بتلك العمليّة مرّة واحدة في السنة أو كلّ ستّة أشهر، بالاعتماد على درجة حساسيّة المحطّة وحجم التهديد الذي تتعرّض له. ويضمّ مكتب المدير أجهزة تجسّس وضعها عاملو وكالة المخابرات المركزيّة وعمّال شعبة الخدمات الفنيّة التابعة لمديريّة العلوم والتكنولوجيا. توضع هذه الأجهزة في بيوت أو شقق استخدمتها الوكالة سابقًا كأماكن آمنة. وغالبًا ما نشأت مناقشة بين كلَي المكتبَين، إذ لا يرغب العاملون في أن يشاركهم فنيّو التفتيش آخر تقنياتهم وأجهزتهم.

تخدم الصدفة فنيّي وكالة المخابرات المركزيّة في العثور على أجهزة التجسّس في المحطّات الخارجيّة. فقد سُمع، في إحدى المناسبات، أثناء فحص الموجات الهوائيّة في محطّة خارجيّة ما، صوت رئيس محطّة الاستخبارات البريطانيّة في ذلك البلد. واتّضح أنّ البريطانيّين قد زوّدوا وكالة الأمن المحليّة ببعض أجهزة التجسّس القديمة العهد، وكان أوّل ما فعلته تلك الوكالة المحليّة أن زرعت أحد تلك الأجهزة في مكتب الضابط البريطانيّ الذي زوّدهم بها...

يقوم مكتب الأمن بتفتيش مكتب مدير وكالة المخابرات المركزيّة وسيّارته ومنزله كلّ ثلاثة أو ستّة أشهر. ولم يعثر فنيّو وكالة المخابرات المركزيّة على أيّ أجهزة تجسّس في لانغلي بعد، وربّما اعتقدوا، في أحايين معيّنة، أنّهم اكتشفوا واحدًا في مكتب المدير إذا ما صادفهم سلك غريب، ثمّ يتّضح أنّ

السلك يفضي إلى جرس نصبه المدير ليستخدمه إذا رغب في أن يطلب الشاي أو القهوة.

التوظيف في وكالة المخابرات المركزيّة

تستقبل وكالة المخابرات المركزيّة سنويًّا ما بين مائة وخمسين ألفًا إلى مائتَي ألف طلب عمل لتنتقي منها ألف طالب للعمل بوقت كامل أو جزئيّ. يستوفي ما يربو على اثنَي عشر ألف متقدّم جميع الشروط المطلوبة منها اختبار كشف الكذب. ويسقط الكثيرون في منتصف الطريق بعد معرفتهم أن عليهم الكشف عن تعاطيهم المخدّرات في السابق، أو إذا اكتشفوا طبيعة العمل المطلوب منهم، أو إذا عيل صبرهم بعد طول انتظار. لا تخبر الوكالة المتقدّمين بأسباب رفضها لهم، إذا استثنينا سببًا واحدًا مشتركًا قد يتجلّى كدليل للرفض ألا وهو المشاكل النفسيّة التي تبرز أثناء الاختبار النفسيّ. وقد يظهر المتقدّمون أحيانًا، في محاولتهم المستميتة في اجتياز اختبار الكشف، أنّهم ارتكبوا جرائم الإغتصاب أو جرائم أخرى مشابهة، وهي معلومات يتمّ نقلها فورًا إلى مكتب التحقيقات الفدراليّ الذي سيقرّ بعدم صلاحيّتهم للعمل. أمّا اليوم فلم يعد الشذوذ الجنسيّ سببًا للرفض.

تعلن وكالة المخابرات المركزيّة عن حاجتها إلى سدّ شواغرها في وسائل الإعلام في الولايات المتّحدة الأميركيّة كلّها، فضلاً عن تأسيسها اثني عشر مركز تجنيد موزّعة في طول البلاد وعرضها. ويزور مجنّدو وكالة المخابرات المركزيّة سنويًّا ٤٥٠ حرم كليّة ليعرضوا فيها أشرطة تسجيل فيديو أعدتّها الوكالة للدعاية لنفسها. وبالاعتماد على خلاصة معلومات كلّ متقدّم، تكتفي الوكالة بترشيح خمسة آلاف متقدّم وتدعوهم لحضور جلسة تمهيديّة أمدها ثلاث ساعات للتعرّف على برنامج التأهيل التدريبيّ الذي يخضع له جميع جواسيس الوكالة، تقريبًا. يتمّ إجراء جلسة التمهيد لهذا

البرنامج، عدّة مرّات في السنة الواحدة في وشنطن وباقي المدن الأميركيّة. وفي واشنطن تعقد الجلسة في بناية "أميس ـ ١٢٨٠" شمال فورت ماير ـ روسلن بفرجينيا.

تبلغ أعمار المرشّحين العشرين عامًا تقريبًا وقلّة منهم ولجوا الثلاثين. يقول "يوجين هارون" مدير قسم التعيينات في الوكالة إنّ الأقليّات تؤلّف اثنَين وعشرين في المائة من عدد مأجوري الوكالة الجدد وإنّ أكثر من خمسة عشر بالمائة من عدد الموظّفين هم من الأقليّات أيضًا، بينما تشكّل النسوة حوالي أربع وأربعين بالمائة من عدد الموظّفين. ومن الضروريّ أن يتقن عشرون بالمائة منهم لغات أجنبيّة. أمّا شروط القبول فمتعدّدة أهمّها أن يكون المتقدّم مواطنًا أميركيًا، حاصلاً على شهادة جامعيّة أوليّة في أقلّ تقدير. ويؤخذ في الاعتبار أيضًا الفصاحة واللباقة، وسجلّ عمل ثابت، والخبرة العسكريّة. ويقول موظّف في مديريّة الإدارة: "نحن نبحث عن عقول وعن الأناقة.. الفتنة دومًا ضروريّة.. نحن بحاجة إلى شخصيّة معصومة عن الخطأ ومتكاملة.. إنّك ستحاول كسب الناس ليغدوا جواسيسًا وأن يقترفوا العمل التجسّسيّ، وفي ذات الوقت نتوقّع منهم إطاعة القانون الأميركيّ".

يستغرق برنامج التأهيل سنة كاملة بضمنها ثمانية إلى عشرة أسابيع معايشة داخل مديريّتَين أو ثلاث من مديريّات الوكالة. بعد انتهاء الجلسة التمهيديّة التي تدوم ثلاث ساعات، يحصل لقاء فرديّ مع أولئك الذين لمّا تزل تمتلكهم الرغبة في العمل، وبضوئها يتسلّم المقبولون استمارات فرديّة لإملائها، تتألّف الواحدة منها من أربع وثلاثين صفحة يحتوي بعضها على مجرّد تعليمات. أمّا باقي الصفحات فتتألّف من أسئلة خاصّة بطالب العمل كمكان إقامته قبل خمسة عشر عامًا، وتاريخه الوظيفيّ بعد سنّ السابعة عشرة، والوظائف التي يمتهنها أشقّاؤه وشقيقاته، ومكان وتاريخ ولادة والدَيه الحقيقيّين أو بالتبنّي. كما يتوجّب على المرشّحين

أن يخوضوا اختبار القابليّة والاختبار النفسيّ. وسيُطلب إليهم تقديم نموذج عن خطّهم اليدويّ.

المجتمع الاستخباريّ

بعد فشل أسلوب الحماية في ميناء بيرل هاربور أوجد الكونغرس منصب مدير المخابرات المركزيّة الذي تبوّأ ثلاثة مناصب: أولها منصب رئيس وكالة المخابرات المركزيّة، وثانيهما منصب المنسّق بين جميع الوكالات الحكوميّة الاستخباريّة، وآخرها منصب مستشار رئيس الولايات المتّحدة، عبر مجلس الأمن القوميّ، للقضايا الاستخباريّة الخارجيّة. أُطلق على الوكالات الاستخباريّة، منذ عهد آيزنهاور، اسم المجتمع الاستخباريّ، مؤلّفًا بذلك تجمّعًا حميدًا بين تلك الوكالات المجاورة بعضها البعض الآخر. يتألّف هذا التجمّع، بالإضافة إلى وكالة المخابرات المركزيّة، من مكتب وزارة الخارجيّة للاستخبارات والبحث، والفروع الاستخباريّة لوزارتَي الطاقة والماليّة، وكالة الأمن القوميّ، عنصر الاستخبارات المضادّة التابعة لمكتب التحقيقات الفدراليّ، مكتب الاستطلاع القوميّ، وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع وعناصر الاستخبارات التابعة لوحدات الجيش وسلاح الجوّ والبحريّة وفيالق المارينز. كما تشارك، في هذا المجتمع، وكالات ذات طبيعة مرتبطة بالاستخبارات التابعة لوزارات مثل وزارة التجارة، بيد أنّها لا تُعتبر عضوًا كامل الصلاحيّة. يترأس مدير المخابرات المركزيّة، بهدف المساعدة في تنسيق جهود الجماعة الاستخباريّة، كادرًا مستقلاً من المجتمع الاستخباريّ له مديره الخاصّ به. كما يترأس مدير وكالة المخابرات المركزيّة مجاميع ولجانًا من داخل الوكالة مهمّتها تنسيق نشاطات محدّدة للوكالات الاستخباريّة، يأتي في طليعتها المجلس القوميّ للاستخبارات الخارجيّة الذي تشمل عضويّته الضابط الأقدم من كلّ وكالة عضو في المجتمع الاستخباريّ، وعن طريقه يصادق المجتمع

الاستخباريّ على التقديرات الاستخباريّة القوميّة التي تمثّل وجهات نظر كامل المجتمع الاستخباريّ. ويقرّر المجلس، من خلال لجانه المختلفة، القضايا ذات الأولويّة في الاهتمامات والمعلومات المصنّفة التي يجب تسليمها إلى حلفاء الولايات المتّحدة. يتولّى رئيس الولايات المتّحدة، بعد التشاور مع مجلس الشيوخ، تعيين مدير الاستخبارات المركزيّة ونائبه الذي يشغل منصب نائب مدير الاستخبارات المركزيّة ونائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة. ويحقّ للرئيس طردهما. لمدير الاستخبارات المركزيّة أربعة نوّاب يترأس كلّ منهم إدارة إحدى مديريّات الوكالة الأربع. ولديه أيضًا مجموعة من ضبّاط الملاك لا ينتسبون إلى أيّ من المديريّات الأربع ويرتبطون به مباشرة، وهؤلاء يمثّلون مكاتب المجلس العام والشؤون العامّة وشؤون الكونغرس والحسابات والمساعد الخاصّ للسيطرة على التسلّح، ومجلس الأمن القوميّ الذي يعدّ التقديرات، ومدير ملاك المجتمع الاستخباريّ الذي يعمل على تنسيق نشاطات بعض لجان المجتمع الاستخباريّ حول قضايا معيّنة مثل الأمن ومعالجة المعلومات والاستخبارات المضادّة. فضلاً عن هؤلاء جميعًا، هنالك نائب المدير للتخطيط والتنسيق الذي يرتبط مباشرة مع مدير الاستخبارات المركزيّة ويترأس كادرًا من ستّة عشر عضوًا. تمثّل هذه المكاتب مجتمعة خمس مجموع كادر وكالة المخابرات المركزيّة. يمثّل المفتّش العام لوكالة المخابرات المركزيّة، وفقًا للتشريع الصادر عام ١٩٩٠، نفس المنصب الوظيفيّ الذي يتمتّع به مدير الاستخبارات المركزيّة، ويتولّى الرئيس تعيينه أيضًا بعد حصول موافقة مجلس الشيوخ عليه.

إنّ معاينة لكامل المجتمع الاستخباريّ ذي الشكل الأخطبوطيّ سترفدنا بمعلومة شاملة عن لجان المراقبة عليه، التي تشمل، فضلاً عن لجان المراقبة الكونغرسيّة، مجلس الرئيس الاستشاريّ للاستخبارات الخارجيّة، وهو هيئة استشاريّة مدنيّة تتولّى

التحقيق في مواطن الضعف أو القصور وتدلي بنتائجها مباشرة إلى الرئيس. وهناك أيضًا مجلس الرئيس للمراقبة الاستخباريّة الذي يتألّف من ثلاثة أعضاء من خارج الحكومة يختارهم الرئيس ليطلعوه على جميع النشاطات الاستخباريّة ذات الطبيعة غير الشرعيّة أو القاصرة.

رؤساء وكالة المخابرات المركزيّة والعمل الاستخباريّ

لم يكن لأغلب مدراء وكالة المخابرات المركزيّة تجربة استخباريّة سابقة، وربّما كان "جون ماكون" و"وولتر بيدل" بين أفضل مَن تحتفظ لهم الذاكرة بأيّام طيّبة. أسّس سميث، الذي ترأس الوكالة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣، آلية نقل التقديرات الاستخباريّة القوميّة، إلى تنسيق أفضل للعمل التحليليّ داخل الوكالة. أمّا ماكون، الذي ترأس الوكالة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٥، فقد وسّع عمليّة إعداد التقديرات وأسّس مديريّة العلوم والتكنولوجيا. من ناحية أخرى، يُعتبر "ويليام رابورن" أسوأ مَن تولّى إدارة وكالة المخابرات المركزيّة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٦. يقول "راسل جاك ميث" الذي شغل منصب نائب المدير للاستخبارات إنّ رابورن قرّر، أثناء لقاء الرئيس ليندون جونسون مع القوّات الأميركيّة في جمهوريّة الدومينيكان عام ١٩٦٥، أنّ أفضل ما يمكن له المساهمة به هو أن يقدّم للرئيس جونسون كلّ قطعة ورق تسلّمتها الوكالة، بيد أنّ ريتشارد هيلمز، الذي كان نائبًا للمدير، هدّأ من روعه...

كان لقلّة قليلة من مدراء وكالة المخابرات المركزيّة أمثال "سيدني سويرز" و"وليام وبستر" بعض التجربة الاستخباريّة كخليفة لسلف داخل وكالة المخابرات المركزيّة، أو أنّهم عملوا في منظّمات استخباريّة أخرى. ولم يتدرّج في السلّم الوظيفيّ للوكالة حتّى تبوّأ منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة إلاّ ثلاثة هم ألن دالاس وريتشارد هيلمز ووليام كولبي.

أدرك كلّ مدير عمله بطريقة مختلفة عن سابقه. فقد تعمّق دالاس، الذي خدم ما بين ١٩٥٣ ــ ١٩٦١، وكيسي، الذي خدم من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧، أكثر في العمل السريّ. وشعر ستانفيلد تيرنير، الذي عمل من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١، أنّ الوكالة مضطلعة أكثر بالتجسّس البشريّ، فأهدى معظم وقته إلى الجانب التحليليّ حتّى تراه يغيّر من رأيه بين الحين والآخر حول التقديرات المقدّمة إليه. زرع هيلمز، الذي احتلّ منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٣، بأسلوبه الهادئ والسخيّ الانطباع بأنّه رجل المعرفة الموسوعيّة. لقد ساند رجاله ولم يدّخر وسعًا ليزيح عن ضغط البيت الأبيض عليه لتوريط الوكالة في عدد من العمليّات السريّة والنشاطات غير الشرعيّة. ولا تذكر الوكالة أنّ جورج بوش، الذي شغل منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٧، قد قدّم كثيرًا للوكالة سوى أنّه قد قدّم دعمًا كبيرًا للجانب العمليّاتيّ وعزّز علاقاتها مع الكونغرس. تُكنّ الوكالة مقتًا صريحًا لتيرنير لمحاولته طمس أهميّة الجانب السريّ في عمل الوكالة، ولتقليصه كادر مديريّة العمليّات من الموظّفين بأسلوب وحشيّ تمامًا. لقد كان بالإمكان إكمال تقليص ملاك المديريّة، الذي فاض عن الحاجة خلال حرب فييتنام، وعلى مدى خمس سنوات وبأسلوب الاستنزاف، بيد أنّ نفاذ صبر تيرنر قاد به إلى أن يقرّر تقليص الملاك على مدى سنتَين. وهكذا لقي سبعة عشر موظّفًا أنفسهم خارج أبواب الوكالة مطرودين، وأجبر مائة وسبعة وأربعين آخرين على الاستقالة مبكرين، ومضى آخرون يبحثون لهم عن عمل لدى باقي المديريّات. صدر قرار الطراد في ٣١ كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٧٧، ونصّ على ما يلي: "لقد تقرّر أنّ المديريّة لم تعد بحاجة لخدماتكم".

يعتمد حجم تأثير مدراء وكالة المخابرات المركزيّة على رؤساء الولايات المتّحدة بمدى العلاقة التي تربط بين الطرفَين. فبعد أن توقّعت الوكالة نشوب حرب الأيّام

الستّة بين إسرائيل والعرب عام ١٩٦٧ واستدراكها أنّ الحرب ستدوم من سبعة إلى عشرة أيّام، دعى الرئيس جونسون مدير الوكالة هيلمز إلى حضور مآدب الغداء التي يضمّها كلّ ثلثاء إلى دائرته الداخليّة من مستشاري السياسة الخارجيّة. ولم يكن كيسي مستشار الرئيس ريغن لشؤون الاستخبارات فقط بل كان مستشارًا سياسيًّا بعد أن شارك معه في حملته الانتخابيّة.

تمضي وكالة المخابرات المركزيّة في رحلتها غير مكترثة، إلى حدّ ما، بمَن يتبوّأ منصب المدير. فهي تعيش حياتها الخاصّة بها وتستجيب للأحداث والضغوط اعتمادًا على القيم المغروسة في ذلك الوقت. لكنّ الكثير من مدرائها قد تركوا عليها بصماتهم كأن أعادوا تنظيم أقسامها المختلفة أو أنشأوا مكاتب جديدة وأضفوا أهميّة على هذا الجانب أكثر من ذاك، أو فرضوا لوائح جديدة داخلها. في هذا النطاق لم يختلف وبستر، الذي شغل منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة في أيّار ـ مايو ١٩٨٧، بذرّة شيء عن أسلافه. وكلّ ما يميّزه أنّه الخارج المطلق، المحامي الذي كان قاضيًا فدراليًّا قبل أن يغدو مدير مكتب التحقيقات الفدراليّ. وهو لم ينتسب لأيّ دائرة سياسيّة ولم تكن لديه التزامات أو روابط بالجماعة الاستخباريّة. وعليه فإنّ ما حدث إبّان سنوات إدارة وبستر الأربع سيقدّم فرصة استثنائيّة للتوغّل في أعماق الشخصيّة العصريّة لوكالة المخابرات المركزيّة.

المحامون

إحتلّ مكتب المستشار العام، لفترة طويلة من عمر الوكالة، موقعًا مبهمًا داخل الوكالة لسبب وجيه هو أنّ عمل وكالة المخابرات المركزيّة ينطوي على خرق القوانين وليس الخضوع لها. وكان من السهل، طالما أنّ الوكالة ستخرق قوانين الدول الأخرى، أن يضمحلّ الفارق بين القانون الأميركيّ والقانون الأجنبيّ. ويبدو أيضًا أنّ

الكونغرس، بتأسيسه الوكالـة، قدّم دعمًا لفكرة أنّ تكون وكالـة المخـابرات المركزيّـة قانونًا بنفسها حين أشار فقط إلى تفاصيل هزيلة عن ماهيّة عملها. فهي ستتولّى إخطـار مجلس الأمن القوميّ بالقضايا الاستخباريّة وحمايـة المصـادر الاستخباريّة وطرائقهـا، وعليها ألاّ تلعب دور شرطيّ أو أن تقوم بوظائف أمنيّة في الداخل، وأن تنجز مثل هذه الوظائف والواجبات المتعلّقة بالاستخبارات ذات التأثير على الأمن القوميّ بتوجيـه من مجلس الأمن القوميّ بين الفينة والأخرى.

لقد أراد الكونغرس من الوكالـة أن تجمع الاستخبارات بـالضلوع فـي أعمـال تجسّسيّة خارج الولايات المتّحدة. غـير أنّ قـانون الوكالـة لـم يتطـرّق قـط إلـى النشـاط السـريّ، ولـم يضـع قيـودًا فـي أيّ بند آخر علـى النشـاطات الجديدة للوكالـة. شـارك "لورانس هوستون" المستشار العامّ الأوّل للوكالـة، فـي صياغـة مسودّة قـانون تأسيس الوكالة، بتوجيه من إدارة الرئيس ترومان. واستنادًا إلى رأيه، فإنّ الفقرة التـي سـمحت للوكالة بالاضطلاع بمثل هذه الوظائف بتوجيه من مجلس الأمن القوميّ إنّما تعني جمع الاستخبارات فقط وليس العمليّات السريّة. كان هوستون أوّل من اعـترف أنّ الوكالـة، بتسخيرها تلك الفقرة لتـبرير نشـاطاتها السـريّة، قد وسّعت مـن الهدف الأصلـيّ لهـا. وكتب هوستون رأيًا جاء فيه أن بمقدور وكالة المخـابرات المركزيّـة الشـروع بنشـاط سريّ إذا أعطاها الرئيـس توجيهًا بذلـك، وموّلهـا الكونغرس بـالأموال اللازمـة لتنفيذ العمليّـــــــــــــــــة. وعليـــــــــــــــــــه طفقـت وكالـة المخـابرات المركزيّـة تخطّـط مبكـرًا لعمليّـات الاغتيـال وخـرق القوانين الموجـودة متذرّعـة دومًا بمتطلّبـات الأمـن القومـيّ، ومستفيدة مـن المراقبـة الهزيلـة عليهـا وقلّـة القيـود القانونيّـة ضدّهـا. ونـادرًا مـا أعلمـت وكالـة المخـابرات المركزيّة المستشار العامّ بنشاطاتها السـريّة، التـي اعتبرتهـا لجنتـا تشرش وروكفلر

بأنّها إساءات. فالمستشار العامّ لا يعرف، على سبيل المثال، شيئًا عن خطط اغتيال كاسترو، وهو إن خبر بعض الشيء في حالات نادرة، احتجّ المحامون وتوقّف النشاط.

ليس غريبًا أن تعتبر الوكالة مكتب المستشار العامّ الماء الراكد. فهو بينما أغوى كثيرًا من محامي الشركات ذات السمعة للعمل لديه تدفعهم جماليّة العمل، فقد ابتعد عنه الكثيرون. كما وجده محامون حكوميّون آخرون مكتبًا يغطّ في سبات عميق، لا سيّما قبل مرافعات لجنتَي تشرش وروكفلر. هذا الانطباع تغيّر مع قدوم وبستر الذي أراد، بصفته محاميًا وقاضيًا سابقًا، أن يكون المكتب قانونيًا من الدرجة الأولى. لقد أكّد وبستر على التزامه الكامل بالدستور، وعلى أنّه لا يقوى على تحمّل أيّ مغازلة للدستور. بدأ وبستر، في أيلول - سبتمبر ١٩٨٧ بالتحقيق في تورّط وكالة المخابرات المركزيّة في فضيحة إيران - كونترا من خلال تعيينه "راسل برومر" مستشارًا عامًّا في الوكالة، وهو كان سابقًا مساعد وبستر الخاصّ في مكتب التحقيقات الفدراليّ. إندلعت هذه الفضيحة في تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨٦، عندما تكشّفت معالم تورّط إدارة ريغن في بيع الأسلحة سرًّا إلى إيران مقابل المساعدة في إطلاق سراح الرهائن الأميركيّين في لبنان، وفي ذات الوقت استخدام أرباح صفقات السلاح تلك في تمويل دعم عسكريّ سرّي للمتمرّدين في نيكاراغوا. كان بإمكان وبستر أن يخفي تورّط وكالة المخابرات المركزيّة في هذه الفضيحة بالقول إنّ الإساءات التي حدثت خلال هذه الفضيحة كانت انحرافًا عن الخطّ السويّ للوكالة. ونتيجة لتحقيقات "برومر" طرد وبستر اثنين من موظّفي الوكالة من مناصبهم لعدم نزاهتهم مع المفتّش العامّ. وأصدرت الوكالة كتب توبيخ لأربعة آخرين، وعاقبت آخر بتنزيله درجة وظيفيّة. كما وجد "برومر" أنّ بضعة موظّفين رئيسيّين آخرين أمثال "روبرت كينس" نائب مدير

الاستخبارات آنذاك، و"توماس تونتن" نائب مدير العمليّات، قد تلقّوا مقتطفات معلومات عن فضيحة إيران ـ كونترا، لكنّهم لم يدركوا حينئذ ما الذي كان يحدث. فقد اتّخذ "تونتن" من جانبه، خطوات إيجابيّة لحماية الوكالة عندما حذّر من أنّ "مانوخر كوريانفر"، أحد سماسرة صفقة السلاح إلى إيران، غير جدير بالثقة الممنوحة له. وأخبر أحد مساعدي البيت الأبيض "أوليفر نورث" أنّه لا يحبّذ فكرة استخدام موظّفين غير حكوميّين في العمليّات السريّة. تجلّى واضحًا أمام برومر أنّ موقف كيسي قد أثّر كثيرًا على سلوك ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة. لقد مقت كيسي الرقابة الكونغرسيّة واختار نفسه نموذجًا لما يقول، وكانت إجاباته من الناحية الفنيّة سليمة لكنّها ليست كذلك على أرض الواقع. إلاّ أنّ برومر خرج مرتبكًا، شأنه شأن الآخرين، حيال تورّط كيسي في الفضيحة. ففي الجانب الأوّل، كانت هناك شهادة أوليفر نورث الذي أدار صفقة شحنة الأسلحة إلى إيران وتحويل أرباحها إلى المتمرّدين في قتالهم ضدّ نظام "ساندنستا" في نيكاراغوا، وهو ما يمثّل خرقًا لقانون الكونغرس المعروف باسم "تعديل بولاند".

قال نورث في شهادته بأنّ كيسي كان العقل المخطّط للعمليّة. وفي الجانب الثاني أصرّ ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة الذين يثق بهم برومر والمتورّطون في العمليّة على أنّ نورث قد بالغ كثيرًا في دور كيسي. 'إنّ ما كان واضحًا هو أنّ كيسي أراد أن يعزل موظّفي وكالة المخابرات المركزيّة عن نشاطاته، وهي إشارة إلى أنّ كيسي أدرك أنّ إشراك الوكالة في نشاطات غير قانونيّة ليس بالأمر اليسير. تبيّن، في نهاية المطاف، أنّ حفنة قليلة من موظّفي وكالة المخابرات المركزيّة يملكون تلك المعلومة المفصّلة عن جوانب الفضيحة، ومن بينهم "ألن فيرز" الذي أشرف على العمليّات السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة في أميركا الوسطى من عام ١٩٨٤ إلى ١٩٨٦.

قال فيرز، أمام المحكمة الفدراليّة في واشنطن، بأنّ "كلير جورج"، الذي كان عندئذ نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة للعمليّات وآخرين من كبار موظّفي الوكالة، طلبوا منه ألاّ يخبر الكونغرس عن حقيقة أنّ وكالة المخابرات المركزيّة تعلم باكرًا بعمليّات تحويل مبالغ صفقة الأسلحة الإيرانيّة إلى متمرّدي نيكاراغوا.

بعد أن انتهى برومر من وضع تقرير فضيحة إيران ـ كونترا، طلب منه وبستر أن يتبوّأ منصب المستشار العامّ للوكالة. لقد وضع برومر شرطًا عندما قدم للوكالة أوّل مرّة عام ١٩٨٧ بمنصب المستشار الخاصّ، ألا وهو أن يكون مكتبه في البناية الرئيسيّة للوكالة وليس في بنايات الوكالة المؤجّرة في ماكلين. وعليه بات مكتبه في الطابق الرابع، وتفصله بضع مكاتب عن مكتب وبستر، وفي نفس رواق مكتب نائبَي مدير وكالة المخابرات المركزيّة للاستخبارات والعمليّات. ثمّ اضطلع برومر بصياغة قرار اتّخذه وبستر بإخفاء معلومات مصنّفة عن العامّة ذات علاقة مع "جوزيف فيرنانديز"، الذي كان رئيس محطّة وكالة المخابرات المركزيّة في كوستاريكا من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٦. تمثّل دور هذا الأخير بمساعدة نورث في إعادة دعم متمرّدي نيكاراغوا سرًّا في الوقت الذي منع فيه الكونغرس أيّ مساعدة عسكريّة إلى متمرّدي نيكاراغوا. وفي نيسان ـ أبريل ١٩٨٩، أدين فيرنانديز بتهمة الإدلاء الكاذب حول اشتراكه بفضيحة إيران ـ كونترا أمام المفتّش العام للوكالة وأمام لجنة المراجعة الرئاسيّة التي ترأسها السيناتور الراحل "جون تاور". إدّعى فرنانديز أنّ المعلومات التي أخفتها وكالة المخابرات المركزيّة ستكشف أنّ موظّفي الوكالة يعلمون بنشاطاته، وعليه فليس ثمّة مبرّر كي يكذب عليهم. لقد ساند المدّعي العامّ "ريتشارد نورنبيرغ" قرار وبستر بسحب تلك الوثائق، لرأيه أنّ استخدام وثائق مصنّفة في المحاكمات سيتسبّب في إلحاق الأذى الجسيم في الأمن القوميّ. تقدّم "وثيقة عرض المعلومات

المصنّفة" لعام ١٩٨٠ طرقًا لكيفيّة المداولة في المعلومات المصنّفة داخل أروقة المحكمة دون إشاعتها، منها على سبيل المثال، أنّ تلك المعلومات، وبعد أن يطّلع عليها القاضي والدفاع والمدّعي، يمكن الإفصاح عنها بطريقة الإيجاز، أي بدلاً من الإشارة إلى اسم البلد، تتمّ الإشارة إلى بلد في أميركا اللاتينيّة.

لم يكن في جميع المعلومات التي حجبها وبستر عن العامّة الشيء الجديد، إذ سبق للصحافة أن نشرت أغلبها. إلاّ أنّ وبستر قبل برأي ستولز، الذي كان آنذاك نائب المدير للعمليّات، وآخرين، والمتضمّن أنّ الوكالة إذا تأكّدت من أنّها قد سخّرت تلك الشركة جبهةً لها، أو أنّ ذاك البلد قد ساعدها، إنّما ستصدع الثقة التي منحها إيّاها الآخرون، وربّما أحرجت بلدانًا أخرى. بيد أنّ كلاًّ من وبستر وبرومر شعرا أنّ المعلومات التي أخفياها والمتعلّقة بقضيّة فرنانديز تشبه كثيرًا المعلومات التي حجبتها الوكالة بتوجيه من وبستر في محاكمة أوليفر نورث.

في هذه الأثناء كان برومر منهمكًا في تسوية قضائيّة قرّر رفعها ضدّ الوكالة أناس خضعوا دون علمهم إلى تجربة السيطرة على الدماغ أجراها لهم الدكتور "دي آبون كاميرون" الذي أراد اختبار تجربة تغيير السلوك البشريّ، واستعمل مرضاه لهذه الغاية وهم الذين جاؤوه لمساعدتهم في العلاج من اضطرابات نفسيّة تنتابهم، فاستعمل عقار LSD والعلاج بالصدمات الكهربائيّة لغاية خمس وسبعين صدمة وهو المستوى الطبيعيّ ثمّ العقار المسبّب للنوم فترة أسابيع.

كلّ تلك الخطوات كانت تجرى لهم دون موافقتهم.

بعد أن علمت وكالة المخابرات المركزيّة بتلك التجارب استخدمت منظمة لتقديم الأموال إلى الدكتور كاميرون مقابل الوصول إلى نتائج تجاربه. وهنا أدرك برومر أنّ الحكومة وإن كسبت القضيّة فإنّ السمعة السيّئة التي ستلحق بها جرّاء المحاكمة لا

تستحقّ هذا الفوز. وانتهت تسوية الأمر بأن قدّم للسبعة المتضررين أصحاب الدعاوى مبلغًا مقداره ٧٥٠ ألف دولار.

اليوم يضمّ مكتب المستشار العام ١٢٥ موظفًا بضمنهم ستّون محاميًا، مقارنة بأربعة عشر محاميًا قبل مرافعات لجنة تشرش. وبات يختار المحامين لمعظم مديريّات الوكالة بضمنها مديريّة العمليّات، حيث يجلس ثمانية محامين في أغلب الاجتماعات التي تعقدها مديريّة التجسّس...

المستقبل

بعد انتهاء الحرب الباردة كثرت التساؤلات عن الدور الجديد لوكالة المخابرات المركزيّة، سيّما وأنّ الاتّحاد السوفياتيّ لم يعد هدفها الأوّل، وبعد أن ذهبت القبضة السوفياتيّة على أوروبّا الشرقيّة أدراج الرياح. قال وبستر "إنّ أمام الوكالة بعد الحرب الباردة، دول جديدة تنشد صداقتنا وأمامنا أيضًا الاتّحاد السوفياتيّ المقلوب رأسًا على عقب. لكنّ انتهاء الحرب فتح الباب على مصراعيَه أمام خصومات قديمة وعداوات. فها هي يوغوسلافيا تتشظّى، وها هو الصراع الإقليميّ يشتعل في كلّ مكان". أوجد وبستر، كي يتعامل مع المستقبل، مكانًا لمنصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة التنفيذيّ، وهو منصب ليس بذي علاقة بالمستقبل كان واجبه الأساس التوقيع على القضايا الماديّة، ثمّ استخدمه، مع مطلع العام ١٩٩٢، لتأسيس منصب جديد هو نائب المدير لشؤون التخطيط والتنسيق. وكان أوّل من تقلّد هذا المنصب هو "كاري فوستر" المدير السابق لمكتب الخدمات الطبيّة في وكالة المخابرات المركزيّة. ترأس فوستر كادرًا من عشرين موظفًا فقط، بالإضافة إلى ضبّاط من مديريّات الوكالة الأربع الأخرى للمساعدة في رسم مستقبل الوكالة. فأسّس له أربعة وعشرين فريقًا من ضبّاط قدموا إليه من المديريّات ذات العلاقة ليتدارسوا سلسلة من قضايا تتراوح بين

الاستخبارات المضادّة والاقتصاد ومؤشر الأسلحة وتدريب قوى العمل الخاصّة بالوكالة وكيفيّة التعامل مع العملاء والمؤتمنين. وأخذ كلّ فريق، على عاتقه، مهمّة صياغة برنامج عمل ينقل وكالة المخابرات المركزيّة إلى عتبة القرن الحادي والعشرين.

أكّدت الانتقادات الكثيرة التي كانت توجّه إلى الوكالة، على ضرورة أن تواصل الوكالة التجسّس على دول الاتّحاد السوفياتيّ السابق حتّى بعد تلك التغيّرات الهائلة التي فرطت عقده، لأنّ الولايات المتّحدة، بغضّ النظر عمّا إذا أمسى الاتّحاد السوفياتيّ السابق صديقًا أم عدوًّا، بحاجة لتعرف ما الذي يدور خلف كواليس الحكومة التي تحكم آلاف الأسلحة النوويّة. ثمّ إنّ المخابرات السوفياتيّة واصلت عمليّاتها التجسّسيّة على الولايات المتّحدة بعد الانقلاب الفاشل بنفس الشاكلة السابقة. من جانب آخر، أثبت الغزو العراقيّ للكويت أنّ الحاجة إلى الوكالة ما تزال قائمة وإن تلاشى الاتّحاد السوفياتيّ. ومع ذلك، طالب أعضاء الكونغرس بإعادة تنظيم المجتمع الاستخباراتيّ. وقدّم السيناتور "ألن سيكنز" مسودّة قانون يقوّض دور وكالة المخابرات المركزيّة كمشرفة على المجتمع الاستخباراتيّ، لظنّه أنّ شخصًا واحدًا أعجز عن أداء المهمّتَين. وبدلاً عنه سيتولّى شخص آخر المهمّة. كانت تلك الخطوة تراجعًا من الكونغرس عن الهدف الأصليّ الذي أسس بموجبه منظّمة تمركز حولها جميع الاستخبارات لتحول دون وقوع مفاجآت مثل هجوم ميناء بيرل هاربور. من جانبه قدّم السيناتور الديمقراطيّ "دانيال باتريك مونيهان" مسودّة مشروع يقضي بإلغاء وكالة المخابرات المركزيّة وإناطة مهامها بوزارة الخارجيّة. في تلك الأثناء بدأت لجنتا مجلس الشيوخ والبيت الأبيض الإعداد لمشروع سيسهّل انسيابيّة المنظّمة في المجتمع الاستخباراتيّ، منها أنّ اللجنتَين شرعتا بدراسة إمكانيّة التصريح العلنيّ بميزانيّة المجتمع

الاستخباراتيّ. وفي نفس الوقت، وضعت لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات "روبرت كينس" نائب مدير الاستخبارات المركزيّة السابق في عهد وبستر وبعد عمليّة تأكيد عصبيّة، خليفة لوبستر في إدارة وكالة المخابرات المركزيّة. فقد صرّح موظّفو الوكالة السابقون الذين رفض كينس آراءهم، أنّ هذا الأخير سيّس العمليّة التحليليّة. فبينما كان من الصعب القبول بادّعاء كينس أنّه لم يكن يعلم شيئًا عن تحويل أموال صفقة مبيعات السلاح إلى إيران إلى متمرّدي نيكاراغوا، فإنّ دليلاً واحدًا قاطعًا لم يقدّم ليؤكّد على معرفته بذلك التحويل. وبينما كشفت المرافعات كمًّا هائلاً من المعلومات عن مديريّة الاستخبارات التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة، فإنّ هذه المعلومات لم تفصح للعامّة إلاّ بالنذر اليسير عن طريقة عمل وكالة المخابرات المركزيّة وحقيقة المشاكل التي تواجهها.

لمّا تزل وكالة المخابرات المركزيّة تواجه صعوبة في تحديد ماهيّة المعلومات التي عليها الإبقاء عليها سرًّا وبصيغة قانونيّة، والمعلومات التي بوسعها نشرها دون أن تلحق بها الأذى. فالمديريّات الفرديّة تجنح نحو العمل كما تشاء أحيانًا وهي لمّا تزل تتحلّى بالنظرة الضيّقة التفكير. إنّ وكالة المخابرات المركزيّة، وعلى مدى السنين، قد تنبّأت تقريبًا بكلّ شيء كان عليها أن تتنبأ به. وأدركت مسبقًا كلّ نظام سلاح جديد كان عليها أن تدركه، وأماطت اللثام عن معظم القضايا التي كان لزامًا عليها أن تكشفها. وهي إن أضلّت طريقها أحيانًا وانحدرت صوب العمليّات اللاشرعيّة والحمقاء، فإنّها قد فعلت هذا بموافقة الرئيس دومًا.

أسّس كينس قوى مهمّات داخليّة لتوصي بأيّ تغيير تراه مناسبًا. واستنادًا إلى تقاريرها، وافق كينس على خطط تطوير قناة تلفاز المجتمع الاستخباراتيّ التي ترسل أخبارًا مصنّفة إلى صنّاع السياسة مدّة ستّة أيّام في الأسبوع. واستنادًا إلى فضيحة بنك

الاعتماد والتجارة الدوليّة، شجّع كينس وكالة المخابرات المركزيّة البحث عن أيّ نشاط إجراميّ والتأكّد من أن تتبع بقيّة الوكالات الأخرى التي تتلقّى تقارير وكالة المخابرات المركزيّة عن هذه النشاطات ما جاء في تلك التقارير. كما صادق كينس على مشروع سياسة أكثر انفتاحيّة مع الصحافة يسمح بتسجيل لقاءات مع موظّفي الوكالة ممَّن هم دون منصب نائب مدير الاستخبارات المركزيّة. كما اتّخذ خطوات ستتمخّض عن فتح سجلاّت الوكالة عن قضايا قديمة مثل عمليّة خليج الخنازير. وباتت وكالة المخابرات المركزيّة الحديثة، في أغلب جوانبها، أكثر وسواسيّة في إطاعتها القانون، وأخذت تتطلّع إلى الكونغرس حليفًا لها. وأضحت أقوى وكالة استخباريّة في العالم وأكبرها تأثيرًا. فبرغم النجاحات الكبيرة التي حقّقتها المخابرات السوفياتيّة فإنّها لم تبلغ البتّة مستوى القدرات الفنيّة والتحليليّة الذي تتمتّع به وكالة المخابرات المركزيّة، وهي لم تصل قطّ إلى نوع التغطية الاستخباريّة الشاملة لأحداث العالم التي تحتلّها وكالة المخابرات المركزيّة، وهي لم تكن بنزاهة وكالة المخابرات المركزيّة في التقارير التي ترفعها إلى مقرّاتها الرئيسيّة. كما تمثّل وكالة المخابرات المركزيّة واحدة من أهمّ المؤسّسات في المجتمع الأميركيّ. لقد ساعدت الوكالة بلدها في أشدّ الأوقات العصيبة في تاريخه، وأهدته دومًا معلومات أبقته في منأى عن حرب كبرى مع الاتّحاد السوفياتيّ، وساعدته في الفوز بحروب أصغر منها مثل حرب الخليج. وهي الوكالة التي لا تغيب عن الأذهان أوقات الصعاب وليس ثمّة بديل عنها عندما تضرب ساعة الصفر.

أمّا بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، فقد تحوّل نشاط وكالة الاستخبارات المركزيّة بشكل رئيسيّ إلى الاهتمام بموضوع الإرهاب الذي حلّ محلّ الاتّحاد السوفياتيّ كعدوّ أوّل للولايات المتّحدة الأميركيّة وحلفائها.

مشاحنات الـCIA مع أوساط القيادة الأميركيّة[1]

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ الرئيس الأميركيّ يقرأ، كلّ صباح، التقرير الاستخباريّ، أو يُتلى عليه تقرير استخباريّ شفهيّ، وأنّه يطّلع على كميّة كبيرة من المنتوج المعلوماتيّ السريّ والتحليليّ الذي تقدّمه وكالة المخابرات المركزيّة، باسمها وباسم "الاستخبارات المشتركة"، ينتج معنا، أنّ المخابرات المركزيّة، من بين جميع دوائر واشنطن وإداراتها، تقف في أحد المراكز الأماميّة الأولى، من حيث احتكاكها بالبيت الأبيض. صحيح أنّ الرئيس يستطيع القيام بقسم كبير من هذه الاحتكارات عن طريق مساعده لشؤون الأمن القوميّ، أو عن طريق أيّ مساعد أو مستشار آخر في البيت الأبيض، ويحمل نقل هذه الصلاحيّات والواجبات، أحيانًا، طابعًا إلزاميًّا، إلى حدّ ما، فالرئيس الأميركيّ السابع والثلاثون، "ريتشارد نيكسون"، على سبيل المثال، قد غرق في السنتَين الأخيرتَين من وجوده في البيت الأبيض، بـ "فضيحة ووترغيت". وحسب كثير من المعطيات المتوفّرة، كان يقوم بالإشراف اليوميّ على الاستخبارات، في تلك الفترة، "هنري كيسنجر"، مساعد الرئيس لشؤون الأمن القوميّ، وبصورة جزئيّة، "ألكسندر هيغ"، رئيس جهاز العاملين في البيت الأبيض. هذان الرجلان البارزان، كلاهما أولى الاستخبارات اهتمامًا كبيرًا، في مراحل سابقة، خالية من

---

١ ـ فيتالي فاشيلفتش بتروستكو، البيت الأبيض والاستخبارات الأميركيّة، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، ١٩٨٩) ص١٩١ ـ ٢٢٧.

الأزمات. كان هيغ آنذاك، نائبًا لمساعد الرئيس لشؤون الأمن القوميّ، وكان يحلّ محلّ كيسنجر، في أثناء جولاته العديدة خارج واشنطن، وذلك بمهام يكلّفه بها الرئيس في الخارج.

في ما بعد، شغل كلاهما، كما هو معروف، منصب وزير الخارجيّة: كيسنجر خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٣ و١٩٧٧؛ وهيغ خلال ١٩٨١ ـ ١٩٨٢.

وقرّر نيكسون، كما يظهر من مذكّراته، أنّ مركز قيادة السياسة الخارجيّة في عهده، سيكون البيت الأبيض وليس وزارة الخارجيّة أو وزارة الدفاع أو وكالة المخابرات المركزيّة. كان الرئيس الجديد نيكسون ينوي الاهتمام بمجموعة كاملة من القضايا الدوليّة، وإيلاء أهميّة خاصّة للعلاقات بين الشرق والغرب. وكان يرى أنّ سياسة جون كينيدي الخارجيّة قد انقلبت إلى رهينة لـ "الحرب الباردة". أمّا سياسة جونسون الخارجيّة فقد أصبحت رهينة الحرب في فييتنام. ومن أجل تطبيق أفكاره عمليًا، رأى نيكسون أن من الضروريّ إجراء إعادة تنظيم لعمليّة اتّخاذ القرارات على صعيد الأمن القوميّ. كان مغزى تعليمات نيكسون ينحصر في نقل مركز الثقل، على صعيد الأمن القوميّ، إلى البيت الأبيض ومجلس الأمن القوميّ. وكان ينتظر من إدارات السياسة الخارجيّة المعلومات واقتراح الخيارات حول الأعمال والخطوات الممكنة، ووضع التنبّؤات لنتائج هذا النهج المقترح أو ذاك. وبديهيّ أنّه، عندما تشكّلت لدى الرئيس والمقرّبين منه الآراء والتقويمات وتكوّنت المداخل من المسائل، كانت معلومات الاستخبارات السريّة تؤدّي دورًا هامًّا. يقول كيسنجر في مذكّراته: "إنّ وضعي، كمساعد للرئيس لشؤون الأمن القوميّ، كان يقتضي، بصورة حتميّة، التعاون مع مدير وكالة المخابرات المركزيّة. فالرئيس يعتمد على مدير وكالة المخابرات المركزيّة في الحصول على تحذيرات مبكرة، ويتّجه مساعد الرئيس لشؤون الأمن القوميّ، بادئ ذي

بدء، إلى مدير وكالة المخابرات المركزيّة كي يعرف الوقائع عن الموقف المتأزّم ويحصل على تحليل للأحداث. وبما أنّ القرارات تتعلّق بإدراك عواقب الأحداث، فإنّ تقويم الوكالة قد يكون معادلاً لتوصية باتّباع سياسة معيّنة"[1]. بيد أنّ وضع الأمور هذا لم يناسب نيكسون لأسباب مختلفة. فهو يتحدّث، في مذكّراته، عن حاجته لمعلومات ونصائح لا أكثر. وقد نضج هذا السعي الحازم، لدى نيكسون، إلى الحدّ من دور الاستخبارات بعد فوزه في انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٨. وقبل هذا التاريخ، وما أن استلم مهامه كرئيس للولايات المتّحدة، أسرّ بأفكاره إلى كيسنجر، مساعده المقبل لشؤون الأمن القوميّ.

يقول كيسنجر: "كان نيكسون يرى أن من الضرورة القصوى إبعاد وكالة المخابرات المركزيّة عن رسم السياسة"[2]. نظر الرئيس المقبل نظرة ملؤها الشكّ والحذر إلى الميول السياسيّة للعاملين في وكالة المخابرات المركزيّة. وكان يعتقد أنّ غالبيّتهم الساحقة تقف في مواقع الليبراليّة التقليديّة لـ "الفئة الحاكمة الشرقيّة"، التي استقبلته، حسب رأيه، بارتياب وعدوانيّة، وكانت مستعدّة لأن تضع له العصي بين العجلات في اللحظة المناسبة.

في هذا الحديث مع كيسنجر، عرض نيكسون وجهة نظره بصراحة تامّة. وفيه دعا منافسيه السياسيّين بالليبراليّين والمثقّفين من "رابطة اللبلاب". كتب كيسنجر يقول، على لسان نيكسون: "كانت وكالة المخابرات المركزيّة تتألّف من الليبراليّين من "رابطة اللبلاب"، الذين كانوا يدفعون، عادة، خلف واجهة الموضوعيّة التحليليّة، مخطّطاتهم

---

١ - Kissinger H., *The White House Years,* (Boston,1979), PP. 36 - 37.

٢ - Ibid., P. 11.

الخاصّة المفضّلة إلى الأمام. لقد كانوا دائمًا، ضدّ نيكسون من الناحية السياسيّة... وكان نيكسون يعتبر وكالة المخابرات المركزيّة ملجأ المثقّفين من "رابطة اللبلاب"، لأنّه كان يشكّ بأنّ هيلمز كان حائزًا على إعجاب الليبراليّين من حي جورج تاون العريق في واشنطن، الذين كان يرى نيكسون فيهم سببًا لكثير من مصاعبه". كانت ردّة فعل كيسنجر على رأي رئيسه، حذرة للغاية. وقال كيسنجر مشيرًا إلى ذلك: "كنت لا أعرف إلاّ القليل جدًّا، عن وكالة المخابرات المركزيّة، كي أكوّن رأيًا فيها". لكن يمكننا الافتراض أنّ كيسنجر، وباعتباره مرتبطًا بالمثقّفين من "رابطة اللبلاب"، لم يشارك نيكسون في شكوكه، علمًا منه بأنّ "ليبراليّة" هؤلاء المثقّفين كانت، في الجوهر، مظهرًا مخادعًا. من ناحية أخرى، ثمّة دلائل تشير إلى أنّ نيكسون لم يعتبر مخاوفه مغرقة في المغالاة، لأنّه كان آسفًا، لعدم اتّباعه "غرائزه السياسيّة" بحزم منذ بداية حكمه، ولم يطهّر جهاز الحكومة من أعدائه المتنكّرين. وقد حاول تحقيق ذلك، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسيّة للمرّة الثانية عام ١٩٧٢، حيث عزل، بادئ ذي بدء، هيلمز من منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة.

إنطلاقًا من أهدافه وقناعاته السياسيّة خاض نيكسون صراعًا حثيثًا ضدّ المعارضة الليبراليّة، معتمدًا على دعم "سبيرو آغنيو"، نائب الرئيس بشكل خاصّ. لقد كان نيكسون يلصق تهمة "الليبراليّ" على كلّ مَن كان يتظاهر بالليبراليّة، مثله مثل جمهور "رابطة البلاب"، ويقف موقفًا انتقاديًا من بعض جوانب سياسته في الهند الصينيّة، بتأثير "أزمة الثقة" المتزايدة بالبيت الأبيض. ولكن، نكرّر هنا، أنّه ليست هناك أيّ أدلّة دامغة تبرّر موضوعيّة نيكسون، حول أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت ملجأ الليبراليّين. إنّها كانت على الأصحّ تلاعبًا بالليبراليّة. وهل كان باستطاعة الوكالة أن تصبح ملجأ الليبراليّين، في عهد ألن دالاس، أو ماكوين، أو ريبورن، أو أخيرًا في عهد

هيلمز الذي عيّنه الرئيس جونسون؟ إنّ الجواب هنا واضح وجليّ، لا لبس فيه ولا غموض. كان يقلق نيكسون وجود فئة قويّة في وكالة المخابرات المركزيّة من أنصار الحزب الديمقراطيّ. يتحدّث صراحة عن ذلك، الجنرال "ف. أوليتيرس" الذي عيّنه نيكسون في عام ١٩٧٢، نائبًا أوّلاً لمدير وكالة المخابرات المركزيّة، حيث يقول: "كنت أعرف أنّ ملاك وكالة المخابرات المركزيّة، بالمعنى الواسع، يعكس الطبقات والفئات السياسيّة في الولايات المتّحدة. ولكن على الأغلب، كان عدد الديمقراطيّين أكبر من عدد الجمهوريّين"[1]. وهنا، كما نرى، يجب البحث عن مفتاح عزم نيكسون على "إبعاد وكالة المخابرات المركزيّة عن رسم السياسة"، وهو العزم الذي لم يتمكّن من تحقيقه حتّى النهاية. فكّر الرئيس نيكسون منذ عام ١٩٦٩، باستبدال هيلمز. لكنّ كيسنجر نصحه بألاّ يفعل ذلك على أساس أن من "الخطر تحويل وكالة المخابرات المركزيّة إلى مؤسّسة سياسيّة، يُستبدل مديرها مع قدوم كلّ رئيس جديد". يجب الانتباه أيضًا، إلى أنّ شكوك نيكسون بخصوص وكالة المخابرات المركزيّة، لم تكن ذا طابع سياسيّ - حزبيّ فحسب. يقول "ي. س. جورج"، الموظّف السابق في وكالة المخابرات المركزيّة: "في عام ١٩٦٨ اكتشف نيكسون والمقرّبون منه أنّ رجال الاستخبارات قد اقتنوا تقنيّات هائلة، وحوّلوا أنفسهم إلى مؤسّسة بلا فائدة، سوى لفئة الاستخبارات ذاتها. لكنّ جوهر أيّ تقنيّة، هو الرقابة والإشراف. ومن وجهة نظر الإدارة الجديدة، أنّ الأدلّة الاستخباريّة أصبح من المستحيل توجيهها والسيطرة عليها، وأصبحت فوضويّة تقريبًا. لقد كان من الواجب، إعادة تركيب آلة الجاسوسيّة الضخمة، وتحويلها إلى المفاتيح الكهربائيّة الضروريّة، إلى لوحة الإدارة الوحيدة التي سمحت بها الإدارة الجديدة، إلى البيت الأبيض".

---

١ - Walters V., *A Silent Mission,* (New York, 1978), P. 592.

وحسب أقوال "ج. ايرليخمـان"، مسـاعد الرئيس نيكسـون، كـان الرئيس يـرى أنّ "الاستخبارات المشتركة" قد ضخّمت ملاكاتها بصورة لا تصدّق، وأنّها تكلّف الخزينـة أكثر من اللازم، ولا تخضع لإشراف كاف.

في عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، بتكليف من نيكسون وكسينجر، قـام الاقتصـاديّ غير المعروف في تلك الفترة "ج. شليسنغر" معاون مدير مكتب الإدارة والميزانيّة، بدراسـة لوكالة المخابرات المركزيّـة، ورفـع تقريـرًا إلـى البيـت الأبيـض، جـاء فيـه أنّ أجهزة الاستخبارات، بفضل الحيل الماليّة ـ التقنيّة المختلفة، تنفق من الأموال والموارد، أكثر بمرّتين ممّا يعرفه الكونغرس[1]. كما أشار شليسنغر إلى أنّ وكالة المخابرات المركزيّة، في عهدَي جونسون ونيكسون، قد أوقفت عمليًا استقبال الموظّفين الجدد، وتحوّلـت إلـى "ما يشبه قشرة جوز لا يمكن النفاذ إلـى داخلهـا". وفـي تقريـره الشـفهيّ إلـى نيكسـون، أشار شليسنغر إلى أنّ الأمور في لانغلي يسيّرها "حرس هيلمز الأمبراطوريّ".

أنشأ هيلمز حرسه بالاستناد إلى "شبكة العجائز"، وهو الإسم الذي يُطلق في لانغلي على الموظّفين القدماء، الذين تخرّجوا من مدرسة ألن دالاس. لقد كانت طريـق هيلمـز إلى السلطة معقّدة، فقد اضطرّ إلى الصمـود فـي عدّة معـارك مـع منافسـين خطـيرين. وكان يفتخر بأنّه بقي مديرًا لوكالة المخابرات المركزيّـة أطـول فـترة بعد دالاس. ولـم ترق له مخطّطات البيت الأبيض الأولى، في عهد نيكسون، التي كانت تهدف إلى الحـدّ من دور هيلمز في مجلس الأمن القوميّ. بناء على التوجيهـات العامّـة للرئيس الجديـد حول تعديل آليّـة اتّخـاذ القـرارات، وتعزيـز دور مجلـس الأمـن القومـيّ فـي التخطيـط

---

١ - Power Th., *The Man Who Kept The Secrets,* Richard Helms And The CIA, (New York,1979) p207.

الاستراتيجيّ، وكذلك إبعاد وكالة المخابرات المركزيّة عن المشاركة النشيطة في رسم السياسة الخارجيّة والعسكريّة، اتّخذ نيكسون، منذ بداية فترته الرئاسيّة الأولى، عددًا من التدابير. وقد كلّف "م. غالبيرين" أحد مساعدي كيسنجر، والموظّف في ملاك مجلس الأمن القوميّ، بتقديم مقترحات من أجل وضع توجيهات نيكسون الخاصّة بوكالة المخابرات المركزيّة، موضع التنفيذ. فطرح غالبيرين الفكرة التالية:

كان التقليد السابق يقضي بأن يقوم مدير وكالة المخابرات المركزيّة، في بداية اجتماع مجلس الأمن القوميّ، بإلقاء تقرير عام حول موضوع معيّن. وقد أبقي هذا التقليد على حاله. ولكن إذا كان مدير الوكالة، في السابق، يبقى بعد إلقائه تقريره في الاجتماع ويشارك في مناقشة المسائل المطروحة، فالآن، عليه إلقاء كلمته ومغادرة قاعة الاجتماع بعدها.

فكرة غالبيرين هذه، تمّ إقرارها، وأعلم كيسنجر هيلمز بذلك. كما كان متوقّعًا، استقبل سيّد لانغلي هذا القرار استقبالاً عدائيًّا. واستعان بعضو الكونغرس "م. ليرد"، الذي كان نيكسون يزمع تعيينه وزيرًا للدفاع. وقف ليرد إلى جانب هيلمز، حتّى أنّه استقلّ الطائرة إلى بوسطن، حيث كان كيسنجر، خصّيصًا من أجل إقناعه بالتخلّي عن هذه الفكرة المزمع تطبيقها. وفي النتيجة، تمكّن من إلغاء المشروع المقترح المهين، حسب وجهة نظره، والقاضي بمغادرة اجتماع مجلس الأمن القوميّ. واستخلص الرئيس المحصلة الأولى لحملته الخاصّة بإبعاد وكالة المخابرات المركزيّة عن اتّخاذ القرارات السياسيّة الخارجيّة. فقد تبيّن له أنّ تحقيق الهدف الذي وضعه نصب عينيه، ليس بالأمر السهل. فسرعان ما وجدت وكالة المخابرات المركزيّة لغة مشتركة مع كبار الوزراء والمستشارين والمعاونين. أمّا ما يتعلّق بتدابير الحدّ من نفوذ وكالة المخابرات المركزيّة، فقد تمكّنت الوكالة من الالتفاف حولها، أو التكيّف معها. ونستبق

الأحداث لنشير هنا، إلى تقويم الرئيس نيكسون الإجماليّ لعلاقته بوكالة المخابرات المركزيّة: "لقد حجزت وكالة المخابرات المركزيّة نفسها عن الرؤساء... كان من غير الممكن، اختراق الوكالة والنفوذ إليها، كالخزانة الحديديّة. ولم نستطع العثور على أحد ما، يمكنه أن يزوّدنا بالرقم اللازم لفتح قفلها الرقميّ". هذا القول لا يخلو من بعض المبالغة، لكنّ معناه واضح لا يثير أيّ شكوك. فنيكسون لم يستطع، دائمًا، الحصول من الوكالة على كلّ ما أراده، تقليص تأثير الاستخبارات على السياسة، كشف جميع المعلومات السرية التي تحوز عليها الوكالة، أمام الرئيس.

كانت إحدى المسائل الجذريّة في العلاقات بين البيت الأبيض ومجلس الأمن القوميّ من ناحية، وبين وكالة المخابرات المركزيّة والاستخبارات المشتركة من ناحية أخرى، تكمن في طابع المعلومات والتقويمات المقامة إلى أعلى مراتب السلطة. كان بعض الرؤساء ومعاونيهم، يقتنعون بالمعلومات "الجاهزة"، بينما كان البعض الآخر يفضّل المعلومات "الخام"، التي يمكنهم، على أساسها، وضع رأيهم الضروريّ لصياغة القرار. وكان نيكسون وكيسنجر يميلان إلى المعلومات "الخام". في عهد نيكسون أخذ يصل إلى البيت الأبيض قدر أكبر من المعلومات. على سبيل المثال، ألزمت "المذكّرة رقم ١ حول الدراسات في مجال الأمن القوميّ" وكالة المخابرات المركزيّة بتوسيع المعلومات المقدّمة، إلى حدّ كبير، عن الحرب في فييتنام. ثمّ وردت بعدها الطلبات الخاصّة بالمعلومات والتقويمات المتعلّقة بإسرائيل وجمهوريّة الصين الشعبيّة وجنوب أفريقيا إلخ. أمّا التقرير السنويّ عن النوايا والإمكانات السوفياتيّة، فقد كان في البداية، "كتيّبًا صغيرًا واحدًا"، وأصبح في عهد نيكسون "كتابًا في ثلاثة مجلّدات ضخمة".

لم يكن نيكسون وكيسنجر راضيين عن نشاط الاستخبارات لأسباب مختلفة. وقد كلّفا "ي. مارشال" الذي عمل لفترة طويلة مستشارًا في وكالة المخابرات المركزيّة

ومحلّلاً عسكريًّا متخصّصًا، بوضع دراسة حول هذا الموضوع. عمل مارشال طيلة خريف ١٩٦٩ وخلال شهرَي كانون الأوّل ـ ديسمبر ونيسان ـ أبريل ١٩٧٠. وقد أعدّ تقريرَين رفعهما إلى كيسنجر حول تنظيم جديد للتقارير اليوميّة من المعلومات الاستخباريّة الواردة إلى البيت الأبيض وتقويم نوعيّتها. أعاد مارشال انتباهه إلى مسألة أنّ العاملين في مجلس الأمن القوميّ كانوا أيضًا غير راضين عن المادّة الاستخباريّة في عهدَي كينيدي وجونسون. ومن عيوب هذه المادّة الإفراط في "النعوت الوصفيّة" و"الصيغ الفعليّة الشرطيّة". وأشار مارشال قائلاً: "كان حجر الأساس في ميتافيزيقيّة وكالة المخابرات المركزيّة، هو استخدام عبارات "يمكن أو لا يمكن"، "إمّا وإمّا"، "وهذا كان "يُخرج صانعي السياسة عن طورهم، ابتداء من ترومان وحتّى نيكسون". "كما كان يغيظهم جدًّا، الصمت المطبق حيال المصادر التي يرتكز إليها هذا الحكم أو ذاك".

هذه الملاحظات كانت تمسّ أحد المبادئ الرئيسيّة للبنية الوظيفيّة لوكالة المخابرات المركزيّة ونشاطها، وهو تقليص عدد الأشخاص العارفين بالمصادر السريّة للمعلومات، إلى أقصى حدّ، ليس خارج الوكالة فحسب، بل وداخلها أيضًا.

يتّضح من مذكّرات نيكسون وكيسنجر أنّهما كانا ساخطَين، بصورة خاصّة، على الطابع المبهم العامّ لكثير من وثائق الاستخبارات، وعلى انعدام الخيارات المحدّدة بدقّة فيها، وعلى عرض التنبّؤات في صيغة شرطيّة. كان يرى نيكسون وكيسنجر في هذا، دليلاً على انعدام المعطيات الضروريّة اللازمة لدى الاستخبارات من ناحية، وعلى عدم رغبة قادتها بتحمّل مسؤوليّة التقويمات من ناحية أخرى. بيد أنّ البيت الأبيض كان هو نفسه، في بعض الأحيان، يقضي على كلّ رغبة، لدى المحلّلين، بتقديم تقويمات موضوعيّة، وذلك لسيره على الطريق التي تعرفها جيّدًا لانغلي، من خلال خبرتها مع الإدارات السابقة. في أواخر ١٩٦٩، استلم كيسنجر من مجلس التقويمات

الوطنيّة التابع لوكالة المخابرات المركزيّة مشروع التقويم الاستخباريّ الوطنيّ للبرامج والإمكانات الاستراتيجيّة السوفياتيّة لعام ١٩٦٩. وكان هذا المشروع يضمّ، حسب قول باورس، "نتيجة ثابتة مفادها أنّ السوفيات لا يسعون إلى التفوّق الاستراتيجيّ". وجاء فيه أيضًا أنّه ليست هناك أدلّة على أنّ الاتّحاد السوفياتيّ ينوي تعديل التوازن الاستراتيجيّ لصالحه، وتحقيق إمكانات توجيهه الضربة النوويّة الأولى أو إمكان القيام بهجوم مفاجئ، وما شابه ذلك.

كان م. ليرد، وزير الدفاع، أوّل مَن طالب بحذف هذه النتيجة من مشروع التقويم. وأيّده كيسنجر على الفور. في تلك المرحلة كانت لديهما خطط من أجل السعي لكي يصادق مجلس الشيوخ على منظومة الدفاع المضادّة للصواريخ. لهذا، كان من الضروريّ، بالنسبة لهما، تقديم تقويمات استخباريّة أخرى للمشرّعين. وعلى وجه التخصيص، كانا ينتظران من الاستخبارات المشتركة أدلّة على نوايا الاتّحاد السوفياتيّ لاكتساب القدرة على توجيه الضربة الصاروخيّة ـ النوويّة الأولى للولايات المتّحدة. وانتهت المسألة، بأن حُذفت نتيجة مجلس التقويمات الوطنيّة هذه من القسم الأساسيّ للتقرير، ووُضعت على شكل ملاحظة هامشيّة على هذه الوثيقة، وذلك بناء على اقتراح مكتب الاستخبارات والتحقيقات التابع لوزارة الخارجيّة.

كان لانعدام علاقات ثقة وطيدة بين نيكسون وهيلمز أثر معيّن في موقف نيكسون من وكالة المخابرات المركزيّة وعلاقته بها. وكان ما يزعج نيكسون في شخص هيلمز، أنّ الأخير كان يلقي، في اجتماعات مجلس الأمن القوميّ، تقارير افتتاحيّة لا تحوي إلاّ القليل من المعلومات الملموسة والجديدة. على سبيل المثال، في أحد الاجتماعات المكرّسة للصين الشعبيّة، اكتفى هيلمز بالوصف المسهب لموقع الصين الجغرافيّ وسكّانها وما شابه ذلك. وأعلن الرئيس، في ما بعد، بأنّه كان يعرف كلّ هذا،

وبأن بإمكانه معرفته من المراجع العاديّة. وقد قال ذات يوم لمساعده ايرلخمان: "وما الفائدة من وكالة المخابرات المركزيّة؟ إنّها تضمّ أربعين ألفًا من العاملين الذيم يقرأون الصحف". وكثيرًا ما كان نيكسون يشكو من أنّ وكالة المخابرات المركزيّة غير قادرة على تحذيره مسبقًا من شيء ما، وأنّها لا تستطيع حتّى اللحاق بوكالات الأنباء. على أساس توصيات "ي. مارشال" وج. شليسنغر"، أعلن البيت الأبيض عام ١٩٧١ عن اتّخاذ عدد من التدابير لتحسين نوعيّة المعلومات الاستخباريّة وفعاليّتها، الصادرة عن وكالة المخابرات المركزيّة والاستخبارات المشتركة كلّها. وشكّلت لجنة لشؤون الاستخبارات برئاسة هنري كيسنجر. وقد ضمّت هذه اللجنة مدير وكالة المخابرات المركزيّة ونائبَي وزير الخارجيّة ووزير الدفاع، ورئيس لجنة رؤساء الأركانات ووزير العدل. أمّا وظيفة اللجنة فهي "إعطاء التعليمات وممارسة القيادة والتوجيه، في مجال تحديد حاجات الاستخبارات الوطنيّة، وتقويم المعلومات التي تجمعها أجهزة الاستخبارات، من نظر المستفيدين من المعطيات الاستخباريّة"[١]. وتشكّلت ضمن اللجنة مجموعة خاصّة من العاملين في جهاز مجلس الأمن القوميّ برئاسة مارشال. وقد ضمّت هذه المجموعة الخاصّة وظائف مختلفة ذات طابع تحليليّ، وبادئ ذي بدء، تقويم عواقب هذه القرارات المحتملة أو تلك، على صعيد السياسة الخارجيّة وعلى الصعيد العسكريّ.

هذه وغيرها من الأسس لبعض التعديلات في إدارة أجهزة الاستخبارات كانت قد أُعدّت منذ أوائل ١٩٧١، غير أنّه جرى تنقيحها وتعزيزها بتأثير أحداث الهند الصينيّة.

---

١ - Weekly Comilations Of Presidential Documents, 1971, November 8.

لقد ادخر نيكسون نعتًا لاذعًا، بصورة خاصّة، للعاملين في وكالة المخابرات المركزيّة، وذلك عندما ضيّعت لانغلي، على حدّ قوله، فرصة الانقلاب العسكريّ في كمبوتشيا، الذي قام به الجنرال "لون نول". فقد قال لوزير خارجيّته "روجرز": "فلتحلّ عليهم اللعنة، وماذا يعمل هؤلاء المهرّجون في لانغلي إذن؟". بصدد هذا الانقلاب يحقّ لنا أن نتساءل، وهل فات "المهرّجون" في لانغلي هذا الانقلاب فعلاً؟ كان لمقرّ وكالة المخابرات المركزيّة رجلها الخاصّ في الحكومة وهو الجنرال لون نول، رئيس الوزراء ووزير الدفاع. لم يسبّب لوكالة المخابرات المركزيّة أيّ إزعاج، بل وربّما ناسبها أكثر، أنّ لون نول كان يتلقّى العلاج النفسيّ بصورة دوريّة. وكما يشير الباحث الإنكليزيّ "و. شووكروس"، فمنذ أواخر عام ١٩٦٦، عندما كان لون نول يتلقّى علاجه في باريس، قام بالاتّصال بوكالة المخابرات المركزيّة، وخطّط معها للانقلاب، الذي يمكن أن يضع حدًّا لحياد كمبوتشيا[١]. ويخبرنا "ف. سنيب" كبير المحلّلين في الاستخبارات المشتركة، الذي كان يعمل في سايغون، أنّه كان لمقرّ وكالة المخابرات المركزيّة في سايغون، فرع كبير وقوى في كمبوتشيا، وقد أعدّ لهذا الانقلاب جيشًا معاديًا للشيوعيّة من الكمبوتشيّين، كان يتمركز في جنوب فييتنام، بقيادة "سون نغوك تان". ويؤكّد سنيب على أنّه في داخل كمبوتشيا، كانت وكالة المخابرات المركزيّة "تشجّع لون نول والمتمرّدين الآخرين على الانقلاب"[٢]. وهذا عمليًّا ما يؤكّد عليه كولبي أيضًا الذي أعلن أنّ "دعم الولايات المتّحدة لسون نغوك تان قد شجّع لون نول".

---

١ - Showcross W. *Sideshow, Kissinger, Nixon And The Destruction Of Cambodia,* (London,1979), P. 115.

٢ - Snepp F, *Decent Literval, The American Debacle In Vietnam And The Fall Of Saigon,* Middlesesx (England, 1980), P. 486.

وبحسب دراسات البروفسور سكوت، فقد استخدم الأمير "سيريك ماتاك"، أحد زعماء الانقلاب العسكريّ الذي سافر إلى طوكيو في تلك الفترة، استخدامًا نشيطًا، من قبل أجهزة استخبارات الولايات المتّحدة واليابان وتايلاند وجنوب فييتنام. وتقول "لو موند ديبلوماتيك" الشهريّة الفرنسيّة إنّ "الجمعيّات السريّة اليابانيّة التي تستقطبها وكالة المخابرات المركزيّة قد نشطت، بصورة مكثّفة، مع زعماء الانقلاب"[١]. ويطرح سكوت فرضيّة مفادها أنّ مشاركة أجهزة الاستخبارات اليابانيّة في إعداد الانقلاب، يرجع إلى سعي شركات النفط اليابانيّة إلى أن تصبح شريكة متساوية في الحقوق مع الاحتكارات النفطيّة الأميركيّة في اقتسام نفط الهند الصينيّة. وحسب معطيات مجلّة "وورلد أويل"، فمنذ أواخر عام ١٩٦٨ وحتّى أوائل ١٩٧٠، تضاعفت أعمال الحفر للبحث عن النفط في المياه الساحليّة لشواطئ بلدان جنوب شرقي آسيا، وعلاوة على ذلك، فقد عُلّقت آمال خاصّة على شواطئ جنوب فييتنام وكمبوتشيا[٢].

كانت وكالة المخابرات المركزيّة تعدّ بنشاط للانقلاب العسكريّ في بنوم بنه، عاصمة كمبوتشيا، معتمدة في ذلك على الجنرالات بزعامة لون نول. ويؤكّد شووكروس على أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت تعرف تمامًا موعد الانقلاب، حتّى أنّ هيلمز، قبل ستّ ساعات من وقوعه، وفي تقريره الشفهيّ إلى نيكسون وكيسنجر، عن المسائل المختلفة، رأى أن من الضروريّ، لاعتبارات خاصّة به لا يعرفها أحد، التزام الصمت حول هذا الحديث الهامّ الوشيك الوقوع".

---

١ - Le Monde Diplomatique, Avril, 1970.

٢ - World Oil, 1970 August 15.

كانت أعمال وكالة المخابرات المركزيّة في كبوتشيا موضع بحث في المجلس الاستشاريّ للرئيس لشؤون الاستبخارات الخارجيّة. وكانت الذريعة المباشرة لذلك، عدم وورود أيّ تحذير، من جانب الاستخبارات، عن الانقلاب العسكريّ الذي قام به لون نول. غير أنّ وكالة المخابرات المركزيّة أثبتت أنّها حذّرت من إمكان وقوع الانقلاب، مستندة إلى التقرير الاستخباريّ الذي وزّعته في واشنطن يوم وقوع الانقلاب في ١٨ آذار ـ مارس ١٩٧٠، وقد جاء فيه أنّ التمرّدات التي يشعلها نول لون "سوف تستمرّ إذا لم يرسيها نوك على طريق سياسة معادية لهانوي"[١]. وبدا وكأنّ نيكسون وكسينجر ، وليرد وزير الدفاع وغيرهم، كانوا ينتظرون على أحرّ من الجمر ظهور مثل هذا الحليف في كمبوتشيا، مثل لون نول، الذي نووا مساعدته ببعث الحياة في سياستهم العسكريّة المنهارة في الهند الصينيّة، مفكّرين بإنقاذ مواقعهم في جنوب فييتنام ولاووس، عن طريق الحرب في كمبوتشيا. وها هي الاستخبارات قد بدأت "تقصف" أعلى مراتب الحكومة الأميركيّة بالمعطيات والمعلومات، عن وجود الأركان المركزيّة لقوّات التحرّر الوطنيّ في جنوب فييتنام ووحداتها العسكريّة الكبرى في كمبوتشيا. وحسب تعبير البروفسور سكوت، فإنّ مناورات وكالة المخابرات المركزيّة قد أسفرت عن "استراتيجيّة الاستفزازات" في كمبوتشيا، وعن "الحرب الاستخباريّة" في واشنطن، التي أوحي خلالها للبيت الأبيض عن طريق مختلف أنواع المعطيات الاستخباريّة "الواقعيّة"، برغم أنّها مزيّفة في الحقيقة، بفكرة ملحّة معيّنة، هي أنّه من أجل النصر في فييتنام، من الضروريّ تدخّل الولايات المتّحدة في كمبوتشيا، للقضاء على "الملجأ" والأركان المركزيّة لقوّات التحرّر الوطنيّ في جنوب فييتنام، بادئ ذي بدء.

---

١ - Kissinger H., *The White House Years*, P. 464.

يؤكّد باورس على واقعة "الحرب الاستخبارية" ويقول بهذا الصدد: "لقد دارت الحرب في واشنطن بالوثائق ومختلف أنواع الأوراق ـ كدراسات وكالة المخابرات المركزيّة ومذكّرات وزارة الخارجيّة ووزارة الدفاع ـ والبرقيّات الواردة من سايغون". غير أنّ باورس يحاول خلق انطباع مفاده أنّ "وكالة المخابرات المركزيّة قد جرّت إلى حرب الأوراق والوثائق... إنّها، بلا شكّ، رواية لانغلي التي فضّلت العمل والحركة دون أبواق أو ضجيج".

يتّضح من المنشورات والكتب المختلفة، أنّ هيلمز، في اجتماعات البيت الأبيض وفي أثناء بحث خطّة التدخّل العسكريّ الأميركيّ في كمبوتشيا، قد التزم جانب الصمت، ولم يعبّر لا عن رفضه ولا عن تأييده للعمل العسكريّ. ينتقد نيكسون، في مذكّراته، هيلمز لـ "دعوته إلى التحفّظ وضبط النفس" بالنسبة للنظام العسكريّ الجديد في بنوم بنه، و"التحفّظ" ـ بالمقارنة مع البنتاغون على سبيل المثال ـ في مخطّطات شنّ عدوان عسكريّ على كمبوتشيا. غير أنّ هذا "التحفّظ" قد فارق هيلمز في أحاديثه غير الرسميّة مع الصحافيّين في واشنطن. فقد أعرب عن "رأيه الخاصّ" بأنّ سبب فشل نيكسون في كمبوتشيا، كان عدم توفّر قدر كاف من الحزم، واتّباع تكتيك "التدابير الجزئيّة"، ومن خلال أقواله كتب الصحافيّ "س. أوسلوب" في مجلّة نيوزويك يقول بأنّ الرئيس قد خاف من قراره الخاصّ واكتفى بالتكتيك "تصف القاسي". لم يكن هيلمز بحاجة، في اجتماعات البيت الأبيض، لأن يبدي إصرارًا خاصًّا على مسألة التدخّل في كمبوتشيا، لأنّ قادة البنتاغون كانوا يفعلون ذلك بدونه. وبما أنّ هيلمز قد رأى أنّ نيكسون وكيسنجر قد أيّدا خطط المغامرة العسكريّة بحماسة وغيرة، فلم يعزم على مخالفتهما. ورغم وجود مبرّرات لذلك لدى هيلمز، فقد كان يخفي المعطيات الاستخباريّة الواردة من الهند الصينيّة، وفحواها أنّه لا قصف كمبوتشيا المكثّف ولا

إدخال القوّات الأميركيّة والفييتناميّة الجنوبيّة إلى كمبوتشيا، لن يتيحا الفرصة للولايات المتّحدة لـ "تصحيح الموقف الاستراتيجيّ في الهند الصينيّة". يقول شووكروس: "خلال صيف ١٩٧٠ كلّه، طالب قادة وكالة المخابرات المركزيّة بأن تُمنح الوكالة الإشراف على كمبوتشيا مثلما كُلِّفت بالإشراف على لاووس. وقد شرح لي كولبي، في ما بعد، أنّ الاستراتيجيّة التي اقترحها على لون نول تتلخص في ما يلي: "تسليح السكّان، والاستيلاء على البلاد تدريجًا، وتدمير العدوّ دون تردّد، وبناء قاعدة سياسيّة بين الجماعات المستعدّة للدفاع عن النفس. وقد رفض البيت الأبيض هذه الفكرة، ووقف موقفًا مؤيّدًا من حلّ المسألة بالطريقة الحربيّة العاديّة".

هكذا، حاولت وكالة المخابرات المركزيّة تكرار ما فعلته في جنوب فييتنام. فقد أُوجدت نظام لون نول، الذي تعلّق البيت الأبيض بحبّه على الفور، فقد وجد فيه عميلاً غيورًا، معاديًا للشيوعيّة، مستعدًّا لبيع بلاده وتحويلها إلى ميدان حرب شرسة. بعد ذلك، بدأت وكالة المخابرات المركزيّة بتحويل كمبوتشيا إلى قاعدة احتياطيّة لها، في حال فقدانها جنوب فييتنام.

أثارت مغامرة كمبوتشيا أولا نزاعًا داخليًّا كبيرًا في وكالة المخابرات المركزيّة. وقد جرى هذا النزاع على خلفيّة استقالة ثلاثة مسؤولين بارزين من مجلس الأمن القوميّ، وعلى رأسهم غالبيرين السابق الذكر. فقد تركوا الخدمة في البيت الأبيض، تعبيرًا عن احتجاجهم على توسيع الحرب في الهند الصينيّة وتدخّل الولايات المتّحدة العسكريّ في كمبوتشيا. وليس واضحًا ما إذا كانت أعمال جماعة المحلّلين في وكالة المخابرات المركزيّة مرتبطة بهذا الاحتجاج أو لا، لكنّ ثمّة حقيقة لا ريب فيها، هي أنّهم، في المرحلة نفسها، رفعوا عريضة إلى قيادة الوكالة عبّروا فيها عن عدم موافقتهم على سياسة هيلمز الخاصّة بإخفاء تقويماتهم للوضع في كمبوتشيا عن البيت

الأبيض. وقد جاء، في هذه التقويمـات، استنتاج حول عقم إقامة نظام راسخ ممالئ لأميركا في كمبوتشيا والإبقاء عليها كقاعدة استراتيجيّة متينـة للولايات المتّحدة. يقول باورس: "في عريضتهم، احتجّ محلّلو وكالة المخابرات المركزيّة على رفض هيلمز أن ينقل إلى البيت الأبيض المذكّرة المدعوّة بمذكّرة الهند الصينيّة، على نحو خاصّ. فقد أعاد هذه المذكّرة، في ٢٩ نيسـان ـ أبريل ١٩٧٠، إلى إدارة التقويمات الاستخباريّة الوطنيّة التابعة للوكالة. كان هذا الاحتجاج خطوة لا سابق لها في تاريخ وكالة المخابرات المركزيّة. وقد قدّم "توماس ريكفورد"، زعيم "المتمرّدين" استقالته من وكالة المخابرات المركزيّة، وقبل عرض العمل في لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجيّة".

أظهر تدخّل القوّات الأميركيّة والفييتناميّة الجنوبيّة في كمبوتشيا، عدم دقّة معطيات الاستخبارات على أقلّ تقدير، إن لم نقل خطأها، حول وجود الأركان المركزيّة لقوّات التحرّر الوطنيّ في جنوب فييتنام.

لا يشكّ الباحثون الأميركيّون أبدًا في أنّ التقويمات الاستخباريّة الوطنيّة بخصوص لاووس كانت مبنيّة على الرمال. فانطلاقًا من تنبّؤات النجاح السارّة، أرسل البنتاغون إلى لاووس، في أوائل ١٩٧١، وبقيادة ضبّاط أميركيّين، القوّات الفييتناميّة الجنوبيّة التي تعرّضت لهزيمة قاضية على أيدي قوّات التحرير في لاووس. وقد عُزي فشل الولايات المتّحدة الجديد هذا، إلى عدم كفاءة الاستخبارات المركزيّة. على عاتق الرئيس الأميركيّ نيكسون ومساعده لشؤون الأمن القوميّ كيسنجر، تقع المسؤوليّة بكاملها عن شنّ الغزو المسلّح على كمبوتشيا، غير أنّ بصمات وكالة المخابرات المركزيّة في الانقلاب العسكريّ، والتي يشير إليها شووكروس وسكوت وينيب، و"التمرّد" في لانغلي الناتج عن احتكار المعطيات الاستخباريّة، وغيرها من الوقائع الأخرى ـ كلّ هذا يدلّ على المشاحنات الخفيّة بين البيت الأبيض والاستخبارات

المركزيّة، حول إحدى أهمّ مسائل السياسة الخارجيّة الأميركيّة في أوائل سبعينات القرن العشرين. ووفقًا للاتّفاق الموقّع في باريس في كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٣، حول وقف الحرب وإعادة السلام إلى فييتنام، بحلول شهر آذار ـ مارس من العام نفسه، سُحب من جنوب فييتنام آخر الوحدات العسكريّة الأميركيّة. وكما يقول سنيب تعاظم، نتيجة لذلك، دور الاستخبارات الأميركيّة في الجهود التي استمرّت قرابة عامَين، لإنقاذ نظام سايغون العميل. ومع ذلك سقط النظام، وأصبح من مخلّفات الماضي، في ربيع ١٩٧٥، حيث كان قد أصبح "جيرالد فورد" سيّد البيت الأبيض.

في عهد رئاسة نيكسون، في أوائل ١٩٧٤، أوقفت الشركة الجويّة الأميركيّة "إير ـ أميركا" التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة أعمالها. وكانت هذه الشركة تؤدّي دورًا كبيرًا في تزويد "الجيش السريّ" التابع للوكالة في لاووس، بقيادة الجنرال "فانغ باو". وهذا الجيش المؤلّف من سكّان قبيلة "ميو" الجبليّة، كان يتراوح تعداده بين ٣٠ ـ ٤٠ ألف نسمة، حسب معطيات كلاين، وقد استُخدم من أجل محاربة القوّات الثائرة في لاووس، وكذلك للتدخّل في جنوب فييتنام. وفي حزيران ـ يونيو ١٩٧٤، غادر جميع المستشارين العسكريّين الأميركيّين جنوب فييتنام، وتمّ حلّ "الجيش السريّ"، وهرب فانغ باو إلى الولايات المتّحدة.

يتفجّع كولبي، في مذكّراته، على أنّه كان في تلك الفترة في منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة، ولم يستطع أن يجلي من فييتنام الجنوبيّة عشرات الآلاف من الفييتناميّين الذين عملوا في وكالة المخابرات المركزيّة، على حدّ زعمه. ويكرّر قول سنيب الذي حاول، ولم ينجح، في مذكّراته، تقصيّ من يتحمّل مسؤوليّة "خسارة جنوب فييتنام ومعها الهند الصينيّة كلّها: البيت الأبيض، أم وكالة المخابرات المركزيّة، أم

البنتاغون، أم وزارة الخارجيّة". وإثر أكبر هزيمة تمنى بها الولايات المتّحدة، وفي الأعوام اللاحقة، جرى "توضيح العلاقات" بين جميع المشتركين في العدوان، وهو التوضيح الذي بدأ بإعداد وثائق البنتاغون ونشرها.

بعد انقضاء شهر واحد على جلاء عشرة آلاف أميركيّ عن جنوب فييتنام، كتبت مجلّة "فورتشون" الناطقة بلسان أوساط رجال الأعمال تقول: "يلقي ماكوين نظرة إلى الوراء، ويعبّر عن أسفه لأنّ الولايات المتّحدة لم تتمسك بثبات، في فييتنام، بطرق حلّ المشاكل التي استخدمتها وكالة المخابرات المركزيّة. وفي أوائل الستّينات، عندما كان مديرًا للوكالة، كان خبراء مكافحة الثوّار في الوكالة، ينشطون بفعاليّة في فييتنام". ثمّ تورد المجلّة التصريح التالي، الذي أدلى به ماكوين لمراسلها: "إنّ العمليّات التخريبيّة السريّة التي وجّهتها الولايات المتّحدة، كانت تهدف، على وجه التحديد، إلى تخليص الولايات المتّحدة من ضرورة إرسال وحدات بريّة إلى جنوب فييتنام. إنّني، حتّى الآن، مقتنع بأنّه، لو وفّرت وكالة المخابرات المركزيّة فرصة تطوير هذه الاستراتيجيّة بمساعدة البنتاغون، لما توسّعت الحرب إلى هذه الأبعاد، التي أدّى إليها التدخّل العسكريّ الأميركيّ المباشر. كان من الممكن، أن تستمرّ الحرب بمقاييس صغيرة في الريف، لكنّ الولايات المتّحدة تكون بذلك قد تجنّبت الهزائم الكبيرة".

إنّها مفارقة، لكنّها حقيقة واقعة، وهي أنّ هذا القول لماكوين نفسه "الصقر" الرئيسيّ في إدارة جونسون، والذي كان يدعو دائمًا إلى تصعيد الحرب في جميع الاتّجاهات. ينتج لدينا إذن، إمّا أنّه كان كاذبًا في تقاريره وتقويماته للرئيس جونسون، وإمّا أنّه كان ينقذ، مسبقًا وقبل الأوان، "سمعة" الاستخبارات المركزيّة، إمّا، أخيرًا، واستنادًا إلى دروس فييتنام، كان يدعو رؤساء الولايات المتّحدة المقبلين إلى عدم التقليل من أهميّة الاستخبارات المشتركة في "الحروب المحليّة".

الجنرال "ي. لينسديل" الساعد الأيمن السابق لماكوين، في قضيّة وضع استراتيجيّة الأعمال الشاملة المعادية للثورات، مع الاستخدام الواسع للعمليّات النفسيّة التخريبيّة، غادر فيتنام الجنوبيّة في عام ١٩٦٨، لعدم استطاعته التعاون مع العسكريّين. وفي العام نفسه، حذّر لينسديل، على صفحات مجلّة "فورين أفّيرز" من أنّ الولايات المتّحدة لن تحقّق النصر على الفييتناميّين، إذا ما "ركّزت جهودها فقط على إبادة العدوّ الجسديّة"، معتمدة بصورة أساسيّة على العضلات والقوّة الماديّة"[1]. ومثله مثل ماكوين، لم يعارض لينسديل استراتيجيّة "الأرض المحروقة" في فييتنام، لكنّه دعا إلى "الجمع بمرونة أكبر بينها وبين قوّة العقل".

في تطرّقه إلى دروس الحرب الثانية في الهند الصينيّة، أعرب كلاين في أوائل الثمانينات، عن أسفه بخصوص عسكرة العمليّات التخريبيّة السريّة، التي طبّقها الأميرال ريبورن. فقد تحوّلت شبكات عملاء وكالة المخابرات المركزيّة في بلدان الهند الصينيّة، التي أُسّست، بصورة أساسيّة، من أجل التجسّس والأعمال التخريبيّة الصغيرة، إلى جيوش حقيقيّة من أجل شنّ حرب عاديّة. وأخيرًا يتذكّر كلاين، بتأفّف وضجر، أنّ وزارة الخارجيّة ووزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزيّة "كثيرًا ما كانت تتنازع في ما بينها"، و"تنسخ برامجها دون أيّ نظام"[2].

بين المصادر المختلفة للمشاحنات الناشئة بين وكالة المخابرات المركزيّة يبرز غالبيرين، المسؤول السابق في جهاز الأمن القوميّ، سخط البنتاغون ومعارضته لجهود الاستخبارات المشتركة الرامية إلى "فرض رقابته على العمليّات التخريبيّة، في

---

١ - Foreugn Affairs, October 1968, Vol. 47, N. 1

٢ - -Clinec R. C., *The CIA Under Reagan, Bush And Casey,* (Washington, 1981), PP. 238 - 239.

كمبوتشيا وفييتنام ولاووس"[1]. وهكذا، فإنّ غالبيرين، مثله مثل غيره من علماء السياسة الأميركيّين، يعزو هزيمة واشنطن الاستراتيجيّة في الهند الصينيّة إلى خلافات تكتيكيّة نشبت بين الإدارات المختلفة، في أثناء تصعيد "الحرب القذرة". ورغم أنّه من الخطأ عدم أخذ هذه الخلافات والمشاحنات بعين الاعتبار، بيد أنّه ثمّة أمورًا أخرى أهمّ بكثير. فالمراهنة على الاستخدام الواسع للقوّات البريّة، وبخاصّة الطيران القاذف في الهند الصينيّة، لم تجلب للولايات المتّحدة النتائج المرجوّة. غير أنّ النتيجة نفسها، وكانت ستحلّ أيضًا بالعمليّات المكثّفة لوكالة المخابرات المركزيّة، لو أنّها احتفظت بالأولويّة في استراتيجيّة واشنطن. فلا البنتاغون ولا وكالة المخابرات المركزيّة كانتا قادرتَين على وقف حركة التحرر الوطنيّ لشعوب الهند الصينيّة، التي كانت تحظى بالتضامن والعون من بلدان الأسرة الاشتراكيّة، ومن البشريّة التقدميّة جمعاء.

اللجنة ٥٤١٢، التي تصادق على تنفيذ وكالة المخابرات المركزيّة للأعمال التخريبيّة، عُدّل اسمها في حزيران ـ يونيو ١٩٦٤، وأصبحت تُعرف باسم اللجنة ٣٠٣، وعُدّل هذا الإسم بدوره أيضًا اعتبارًا من شباط ـ فبراير ١٩٧٠، وأصبحت تُعرف باسم اللجنة ٤٠. وكانت أسباب تعديل الإسم في الحالتَين، تسرّب معلومات إلى الصحافة عن هاتَين الهيئتَين السريّتَين. تتألّف اللجنة من ٤٠ من وزير العدل ونائبَي وزيرَي الخارجيّة والدفاع، ورئيس لجنة رؤساء الأركانات، ويرأسها مساعد الرئيس لشؤون الأمن القوميّ. وكان يشارك في اجتماعات اللجنة مساعد وزير الخارجيّة المتخصّص بشؤون الإقليم من الكرة الأرضيّة، الذي يزمع فيه القيام بالعمل السريّ التخريبيّ. بحسب "توجيهات وكالة المخابرات المركزيّة للأعمال الخفيّة، فإنّ واقع أنّ

---

١ - Halperin M. N., *Bureaucratic Politics And Foreign Policy,* (Washington,1974), P. 41.

اللجنة ٤٠ تبحث، بصورة فرديّة، جميع المشاريع الضخمة والحاسمة، يعتبر عنصرًا هامًّا في السياسة". وقد نصّت هذه التوجيهات على أن يجري تصديق ٢٥٪ من العمليّات التخريبيّة السريّة من قبل اللجنة ٤٠. أمّا لجان الكونغرس، التي كانت تدرس في أوساط السبعينات نشاط أجهزة الاستخبارات الأميركيّة، فقد أوردت رقمًا مغايرًا. فمنذ عام ١٩٦١، في مراحل رئاسة جون كينيدي وجونسون ونيكسون، لم يعرض على بساط البحث، في اللجنة ٤٥١٢، واللجنة ٣٠٣، واللجنة ٤٠، سوى ١٤٪ من عدّة آلاف من العمليّات التخريبيّة السريّة المنفّذة. إنّ تعليمات ١٩٧٢، والوثائق التوجيهيّة الأخرى السابقة لها، والصادرة عن مجلس الأمن القوميّ ووكالة المخابرات المركزيّة، تفتح أفقًا واسعًا للدسائس القذرة للاستخبارات. يقول "ي. آدلر" الدكتور في العلوم السياسيّة، خرّيج جامعة كاليفورنيا: "لقد أسّست البنية التحتيّة الشاملة لوكالة المخابرات المركزيّة ردًّا على التعليمات الاستخباريّة السنويّة لمجلس الأمن القوميّ التي تحدّد الأفضليّات للعمليّات السريّة لمكاتب أجهزة الاستخبارات الأميركيّة وفروعها. وهذه البنية التحتيّة يمكن استخدامها حسب ما ترتئيه وكالة المخابرات المركزيّة... وتتّخذ القرارات العمليّاتيّة في الوكالة نفسها، ويندر جدًّا أن تصبح معروفة لأحد ما خارج الوكالة. والمشاريع الفعليّة للأعمال التخريبيّة السريّة التي تضعها قوى البنية التحتيّة للوكالة يندر جدًّا، إن لم يكن مستحيلاً، أن تصل إلى اللجنة ٤٠ لإقرارها. ينتج عن هذا: ١) إغراء الحكومة باستخدام الأعمال التخريبيّة السريّة نظرًا لوجود بنية تحتيّة، وهذا ما يؤكّد عليه كيسنجر؛ ٢) إستحالة وصول معلومات عن العمليّات إلى البيت الأبيض".

يعلن كولبي، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة، أنّه في عهد نيكسون، كانت العمليّات السياسيّة وشبه العسكريّة، الكبيرة والواسعة المدى، التي تقوم بها

الوكالة، كانت غالبًا "نتاج ضغط خارجيّ، إمّا من جانب سفير متحمّس وإمّا من جانب البيت الأبيض". أمّا كيسنجر فيدحض، من حيث الجوهر، موضوعة كولبي حول ما يتعلّق بالبيت الأبيض. فهو يقول إنّ جدول أعمال اجتماعات اللجنة ٤٠ كانت تعدّه، عادة، وكالة المخابرات المركزيّة التي كانت تجري مشاورات مسبقة، حول هذه المسائل، مع العاملين في جهاز اللجنة ٤٠، والفروع ذات العلاقة في وزارة الخارجيّة. وكان يلقي ممثّلو وكالة المخابرات المركزيّة التقاير والأخبار، وهم أنفسهم كانوا يسجّلون محاضر الاجتماعات. وقد كتب كيسنجر: "إنّ الغالبيّة الساحقة من الأعمال التخريبيّة، كانت تقترح، بادئ ذي بدء، من وكالة المخابرات المركزيّة أو من سفرائنا في الخارج. وخلال فترة وجودي في الحكومة لم يقترح البيت الأبيض مسائل لجدول الأعمال، إلاّ في حالات نادرة للغاية. ومن بين هذه المسائل، مسألة تشيلي. وحتّى في هذه المسألة، اقتصر الرئيس على تعزيز ما كانت اللجنة ٤٠ قد فعلته بنفسها"[1]. وإذا ما أقرّت اللجنة ٤٠ مشروع العمليّة التخريبيّة السريّة وصادقت على ميزانيّتها، فبعد "مباركة الرئيس" له، تتحمّل وكالة المخابرات المركزيّة مسؤوليّة تنفيذه. لم تفرض اللجنة ٤٠ رقابة على سير العمليّة وتنفيذها، وكان يجري إعلامها عادة، بعد إنجازها أو في حالة الحاجة إلى موارد ماليّة جديدة، من أجل متابعة تنفيذها. ويعترف كيسنجر قائلاً: "في الحقيقة، إنّ نقطة الضعف الأساسيّة في أعمالنا السريّة، هي أنّ اللجنة ٤٠ كانت تصادق عليها دون أن تتابع تنفيذها. ولم تراقب، باهتمام كاف وبالتفصيل، من جانب المراتب العليا من حكومتنا". وهكذا فإنّ الربع من الأعمال التخريبيّة، "الكبرى والحاسمة"، تقرّه اللجنة ٤٠، وينفّذ الباقي بموافقة مدير وكالة المخابرات المركزيّة، وفقًا للتعليمات المنهجيّة الواسعة الصادرة عن الحكومة ومجلس الأمن القوميّ. في

---

١ - Kissinger H., *The White House Years*, PP. 660- 661.

عدد من الحالات، كان الرئيس شخصيًا يصدر أوامره بتنفيذ أخطر العمليّات، وهو أمر كان بحدّ ذاته، مصدر إلهام لفرسان المعطف والخنجر، يوحي لهم بأعمال أكثر إجرامًا، وبمبادرة شخصيّة منهم. من بين هذه الأوامر، الأمر الذي وجّهه نيكسون إلى هيلمز، بعدم السماح بانتخاب سلفادور آلليندي رئيسًا لجمهوريّة تشيلي. وقد صدر هذا الأمر في ١٥ أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٠، في القاعة البيضويّة في البيت الأبيض، بحضور كيسنجر وميتشيل وزير العدل. ويصف كيسنجر هذا الأمر بالعبارات التالية: "قال نيكسون لهيلمز، إنّه يجدر بذل جهود كبيرة من أجل تحديد ما يمكن عمله بهدف منع آلليندي من الوصول إلى السلطة. وحتّى إذا كانت فرصة النجاح واحدًا على عشرة للتخلّص من آلليندي، فعلينا تجريبها. وإذا كان هيلمز بحاجة إلى عشرة ملايين دولار فسيحصل عليها. ويجب تقليص برامج المعونة الأميركيّة لتشيلي، كما يجب تعريض الاقتصاد التشيلي لضغط كبير بحيث يصرخ من الألم". ويقول هيلمز بأنّه إذا ما غادر القاعة البيضويّة في البيت الأبيض يومًا ما، وهو يشعر وكأنّه منح العصا الماريشاليّة، فقد كان هذا اليوم، يوم استلامه أمر نيكسون حول تشيلي. وأضاف هيلمز، إلى ما قاله كيسنجر في أثناء التحقيق في لجنة مجلس الشيوخ، أنّ نيكسون قد حظّر إطلاع اللجنة ٤٠ والسفارة الأميركيّة في تشيلي ووزارة الخارجيّة والبنتاغون على أمره هذا.

هكذا، أُرسيت بداية العمليّة التي عُرفت باسم "الطريق ــ ٢" والتي وُضعت آليّتها برئاسة "ت. كاراميسينس" نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة ورئيس مديريّة التخطيط. أمّا عمليّة "الطريق ـ ١" فقد تابعت تطوّرها بصورة مستقلّة بمشاركة اللجنة ٤٠ ووزارة الخارجيّة والبنتاغون. قبل الحديث عن عمليّة "الطريق ـ ٢" التي بدأت بأمر نيكسون، سنطّلع على المراحل الأساسيّة لعمليّة "الطريق ــ ١". في عام ١٩٦٩، استعدّت وكالة المخابرات المركزيّة، بمبادرتها الشخصيّة، لانتخابات الرئاسة في تشيلي

عام ١٩٧٠. في ١٥ نيسان ـ أبريل ١٩٦٩، في اجتماع اللجنة ٤٠، اقترح هيلمز تدابير مختلفة لمحاربة ائتلاف القوى اليساريّة. وقد كلّف "ي. كوري" سفير الولايات المتّحدة في تشيلي، "غ. هيكشير" عميل وكالة المخابرات المركزيّة بوضع خطّة عمل موحّدة. وقد نوقشت الخطة في كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٦٩، في اللجنة ٣٠٣، وبعد إدخال بعض التعديلات تمّ إقرارها من قبل اللجنة ذاتها التي أصبحت تعرف باسم اللجنة ٤٠، كما ذكرنا آنفًا. هذه الخطّة اشتهرت في أوساط مجلس الأمن القوميّ والاستخبارات باسم "عمليّة التعطيل" نظرًا لفكرتها الأساسيّة وهي "تعطيل" المناخ السياسيّ لسلفادور آلليندي[١].

من أجل تسعير الحرب ضدّ القوى اليساريّة في تشيلي، عرضت شركة "أناكوندا" الأميركيّة على وزارة الخارجيّة الأميركيّة مبلغ ٥٠٠ ألف دولار، أمّا شركة البرق والهاتف "إنترناشونال تلفون إند تلغراف" فقد عرضت على وكالة المخابرات المركزيّة مليون دولار، من أجل التمويل السريّ للأحزاب البورجوازيّة في تشيلي. وبالرغم من رفض كيسنجر لخطّة هذه الشركة الأخيرة، فقد ساعدت وكالة المخابرات المركزيّة سرًّا وبدون علم البيت الأبيض، وأرسلت الأموال إلى السياسيّين الرجعيّين التشيليّين.

على أيّ حال، لم ترتكب الوكالة أيّ إثم، لأنّ نيكسون نفسه، كان يلحّ على تقديم الدعم الشامل لـ "اليساندري" مرشّح الحزب القوميّ اليمينيّ المتطرّف. وحسب معطيات مخفّضة جدًّا بوضوح ظاهر، فقد أنفق على "عمليّة التعطيل" نصف مليون دولار، من دون أن تقدم العمليّة النتائج المنتظرة. وبلغت نسبة الأصوات المقترعة لصالح آلليندي ٣٦,٣ ٪ ولصالح أليساندري ٣٤,٩، ولصالح ر. توميتيش مرشّح الحزب الديمقراطيّ

---

١ - Powers Th. *The Man Who Kept The Secrets,* P. 226.

المسيحيّ ٢٧,٨، ورفع انتخاب الرئيس إلى البرلمان، ووضعت في وكالة المخابرات المركزيّة خطّة جديدة أقرّتها اللجنة ٤٠ في ١٤ أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٠. فقد كان الدستور لا يسمح للرئيس القائم على رأس السلطة آنذاك "ي. فري" أن يصبح رئيسًا للجمهوريّة للمرّة الثانية في تشيلي. غير أنّ وكالة المخابرات المركزيّة قرّرت إقناع "فري" بالاستقالة قبل انتهاء مدّة رئاسته، وتسليم السلطة لنائب الرئيس، ومن ثمّ التأثير على البرلمان والعمل على إعادة انتخاب "فري" رئيسًا للجمهوريّة، للمرّة الثانية. شنّت أجهزة وكالة المخابرات المركزيّة حملة دعائيّة عاصفة. ونشير هنا إلى أنّ وكالة المخابرات المركزيّة لم ترسل إلى تشيلي عملاءها الصحافيّين الثمانية عشر إلاّ في أيلول ـ سبتمبر من العام نفسه. هؤء الصحافيّون العملاء كانوا يمثّلون أجهزة الصحافة في خمسة عشر بلدًا برغم أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت سيّدهم الحقيقيّ[1]. كان من أهداف الصحافيّين العملاء إثارة "موجة دعائيّة دوليّة"، للتأثير على الرئيس فري، والعسكريّين التشيليّين والنخبة التشيليّة. وكانت المقالات التي يكتبها هؤلاء الصحافيّون، وفق طروحات وكالة المخابرات المركزيّة، والتي تنشر في صحف بلدانهم، تنقل إلى فري والزعماء السياسيّين التشيليّين. والأهمّ من ذلك تنقل إلى هيئات تحرير الصحف التشيليّة، لتعيد نشرها على أنّها "أصداء" أحداث التشيلي، في الصحافة العالميّة. في شهر أيلول ـ سبتمبر، بالإضافة إلى جميع هذه المعطيات الداخلة في إطار خطّة "الطريق ـ ١" بدأت عمليّات خطّة "الطريق ـ ٢" الهادفة إلى تنظيم انقلاب عسكريّ من أجل عدم السماح بانتخاب آلليندي رئيسًا للجمهوريّة، وإلى تدابير الضغط الاقتصاديّ. خلال الفترة بين ٥ و٢٠ تشرين الأوّل ـ أكتوبر، وفي إطار خطّة "الطريق ٢" قامت وكالة المخابرات المركزيّة بالاتّصال ٢١ مرّة، بكبار العسكريّين التشيليّين، وقد

---

١ - Columbia Journalism Review, July - August, 1976.

قدّمت لهم تأكيدات على الدعم الحاسم، من قبل أعلى مراتب الحكومة الأميركيّة، قبل الانقلاب وبعده".

كان هيكشير، عميل وكالة المخابرات المركزيّة في سانتياغو، يؤيّد الجنرال التشيلي "آ. مارشال" الذي قام بتنظيم سلسلة من أعمال التفجير في أواخر أيلول ـ سبتمبر. غير أنّ هيكشير كان يولي اهتمامه الأساسيّ لجنرال تشيليّ آخر هو "روبرتو فيو مارامبو" الذي كان يرأس جماعة من كبار الضبّاط ذوي الميول الرجعيّة، ومن بينهم مارشال. وكان الجنرال فيو مارامبو قد قام، في تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٦٩، بتمرّد عسكريّ، لكنّ محاولة تنظيم انقلاب عسكريّ لقيت مقاومة من جانب العمّال والمنظّمات. وبعد إقرار "الطريق ـ ٢" بدأت وكالة المخابرات المركزيّة العمل سرًّا مع الجنرال فيو مارامبو.

لم يؤيّد الجنرال "شنيدر"، قائد الجيش التشيليّ فكرة الإنقلاب العسكريّ أو إبقاء فري رئيسًا للجمهوريّة، بصورة غير مشروعة عمليًا. لذا، اقترحت وكالة المخابرات المركزيّة على الجنرال فيو مارامبو وشريكه الجنرال "فالنسويل" القيام باختطاف الجنرال شنيدر وطرده إلى الأرجنتين. الجانب الماديّ من هذا الاقتراح كان يبدو على النحو التالي: ٥٠ ألف دولار لقاء تنفيذ العمليّة، ومكافأة شخصيّة قدرها ٢٥٠ ألف دولار للجنرال فيو مارامبو، و٥٠ ألف دولار للجنرال فالنسويل. وبأقنية وكالة المخابرات المركزيّة، نُقل السلاح إلى فرقة فيو، التي قتلت الجنرال شنيدر، في ٢٢ تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٧٠، بدلاً من اختطافه، الذي فشل حسب زعمها. وكتب باورس متطرّقًا إلى أفعال الجنرالَين فيو مارامبو وفالنسويل فقال: "لولا تشجيع الجانب الأميركيّ لما فعلا ذلك. وإذا لم تقتل وكالة المخابرات المركزيّة الجنرال بصورة مباشرة، فمن الصواب أن نقول، على الأغلب، إنّه لولا وكالة المخابرات المركزيّة، لما

اغتيل شنيدر"[1]. هكذا، ظهر في تاريخ وكالة المخابرات المركزيّة في تشيلي عديد من "البقع البيضاء" المجهولة، التي لم يُعرف سرّها حتّى اليوم.

يقول نيكسون في مذكّراته، على سبيل المثال: "في أواسط تشرين الأوّل ـ أكتوبر، تلقّيت نبأ مفاده أنّ جهودنا لن يحالفها النجاح على الأغلب، لهذا أعطيت توجيهًا لوكالة المخابرات المركزيّة بوقف العمليّة. وأصبح آلليندي رئيسًا لجمهوريّة تشيلي في ٣ تشرين الثاني ـ نوفمبر". هذا الأمر يؤكّد عليه كيسنجر ونائبه الجنرال ألكسندر هيغ. يصرّح بعض قادة وكالة المخابرات المركزيّة ـ هيلمز، كاراميسينيس، ميرر وغيرهم ـ أنّ تأكيدات كيسنجر ونيسكون وهيغ تُعتبر محاولة لرفع مسؤوليّة اغتيال الجنرال شنيدر عن كاهلهم. فقد قال كاراميسينيس في اجتماع لجنة تشرس، إنّه بعد مرور يومَين على حديثه مع نيكسون، أمره الرئيس بإيجاد "بديل عسكريّ لفيو الميؤوس منه". وهذا، حسب رأيه، لا يعني شيئًا سوى إصرار البيت الأبيض على الانقلاب. من الناحية الشكليّة أوقفت وكالة المخابرات المركزيّة اتّصالاتها بالجنرال فيو مارامبو وركّزت اهتمامها على الجنرال فالنسويل. أمّا من الناحية العمليّة فقد كان هذا يعني خرق توجيهات نيكسون، إذا ما صدرت هذه التوجيهات فعلاً، لأنّ فالنسويل كان يدخل ضمن جماعة فيو. أكّد كيسنجر وهيغ، في شهادتَيهما، على أنّه بعد ١٥ تشرين الأوّل ـ أكتوبر، لم يخطرهم أحد بأي شيء عن عمليّة ضدّ شنيدر. ولكن بما أنّ نيكسون وكيسنجر أصدرا أوامر شفويّة إلى وكالة المخابرات المركزيّة بوقف عمليّة "الطريق ـ ٢"، لم يبقَ أيّ مخرج لدى أعضاء مجلس الشيوخ سوى الاعتماد على أقوالهما. ويشير أدلر إلى أنّ الصيغة الشفويّة لإعطاء الأوامر كانت أمرًا عاديًا مألوفًا، لذا فمن غير

---

١ - Powers Th., *The Man Who Kept The Secrets*, P. 237.

الطبيعيّ الشكّ بتأكيدات نيكسون وكيسنجر وهيغ. ويورد المقطع التالي من تقرير لجنة تشرس "إنّ النهج المتّبع لقيام الولايات المتّحدة بعمل سريّ في تشيلي ليس فريدًا من نوعه... وإذا كان حجم تدخّل وكالة المخابرات المركزيّة في تشيلي غير عاديّ، فلا يصحّ أبدًا اعتباره الأوّل من نوعه". واقعة أنّ الرئيس ومساعديه المقرّبين لم يصدروا أمرًا دقيقًا مكتوبًا، لا في بداية عمليّة "الطريق ـ ٢" ولا في اللحظة التي أوقفوها، على حدّ زعمهم، ليست، حسب رأي أدلر "النقيصة والعيب" الوحيدَين في عمليّة قيادة نشاط الاستخبارات السريّ. فلنبحث إذن في "النقائص والعيوب" الأخرى من وجهة نظر أدلر ولجنة تشرس. أوّلا: السريّة غير العاديّة لعمليّة "الطريق ـ ٢" التي لم يعرف بها إلاّ عدد محدود من الأشخاص حتّى داخل وكالة المخابرات المركزيّة. ثانيًا، منح الرئيس وكالة المخابرات المركزيّة حقوقًا غير محدودة، تتجلّى في تعبير "الشيك المفتوح". فقد حصلت الوكالة على شيك أبيض مفتوح يمكنها أن تكتب عليه أيّ مبلغ من المال. وجاء في تقرير لجنة تشرس "لم يعتبر أيّ شخص ممّن أدلوا بشهادتهم، أن على وكالة المخابرات المركزيّة أن تحصل على موافقات على أعمالها، عملاً عملاً، وخطوة إثر خطوة... ولم تعتبر وكالة المخابرات المركزيّة أنّها كانت بحاجة للحصول على موافقات خاصّة من البيت الأبيض لتسليم السلاح للجنرالات التشيليّين".

إنكشفت وقائع هامّة في أثناء التحقيق في كيفيّة استخدام "البنية التحتيّة" الضخمة لوكالة المخابرات المركزيّة في تشيلي، في إطار عمليّة "الطريق ـ ٢". فقد أسّست في لانغلي مجموعة سريّة للغاية خاصّة بالتشيلي، برئاسة "ديفيد اينلي فيلييس" الذي ورد ذكره آنفًا. لم تشرك هذه المجموعة الخاصّة في العمليّة، مقرّ الوكالة في تشيلي فحسب، بل ونقلت إلى تشيلي من البلدان الأخرى عملاء الوكالة الأكثر خبرة وتجربة "تحت علم مزيّف"، وكانوا يحملون جوازات سفر أميركيّة لاتينيّة، بأسماء مستعارة،

وكانوا ينشطون في تشيلي دون علم مقرّ الوكالة هناك. ثمّة جانب آخر كبير الأهميّة. فالمجموعة الخاصّة بالتشيلي، ولعلمها بأنّ العقيد "ب. وايمرت" الملحق العسكريّ في السفارة الأميركيّة بسانتياغو يرتبط بأفضل العلاقات مع العسكريّين التشيليّين، قرّرت استخدامه من أجل الاتّصال بالجنرال فيو وغيره من الضبّاط والجنرالات الرجعيّين. ولرغبتها في عدم إطلاع، حتّى إدارة استخبارات وزارة الدفاع على العمليّة "الطريق ــ ٢"، كانت المجموعة تسلّمه جميع التوجيهات والتعليمات بتوقيع رئيس إدارة استخبارات وزارة الدفاع الجنرال "د. بينيت"، ورئيس لجنة رؤساء الأركانات الأميرال "ت. مورر"، برغم أنّهما، مثل وايمرت، لم يساورهما أيّ شكّ في أنّ هذا كلّه يُعتبر تدخّلاً مباشرًا من جانب وكالة المخابرات المركزيّة. وقد أمر وايمرت، في أولى البرقيّات المزيّفة، بأن يضع نفسه تحت تصرّف وكالة المخابرات المركزيّة، إلى حين صدور أمر لاحق يلغي هذا الأمر. وكان واينمرت يرسل تقاريره، أحيانًا، إلى إدارة استخبارات وزارة الدفاع، غير أنّ هذه التقارير كانت تلتقطها الوكالة قبل وصولها إلى الاستخبارات العسكريّة[1].

إنطلاقًا من هذه الواقعة، وغيرها من وقائع السريّة غير العاديّة، وبعد تحليله لأحاديثه مع العملاء الخفيّين للغاية، العملاء "تحت علم مزيّف"، الذين شاركوا في عمليّات تشيلي في خريف ١٩٧٠، يتحدّث الصحافيّ المعروف "س. هيرش" عن فرضيّة مفادها أن يكون اغتيال آلليندي قد رُسمت خطّته في تلك المرحلة. يقول هيرش: "لا يمكن العثور أبدًا على أيّ وثيقة، ولا على أيّ شاهد عيان، يمكنه أن يتحدّث عن خطط وكالة المخابرات المركزيّة أو عن تعليمات البيت الأبيض حول

---

١ - Atlantic Monthly, December 1982.

اغتيال آلليندي... فالاغتيالات السياسيّة هي الجانب الأكثر خفاء وسريّة في أعمال وكالة المخابرات المركزيّة..." وفي أواخر عام ١٩٨٠، قال وايمرت للصحفيّ هيرش إنّ العملاء الخفيّين قد مكثوا في سانتياغو، كما يظنّ، من أجل الإعداد لاغتيال آلليندي. ويتساءل وايمرت: "وأيّ هدف آخر من وجودهم هناك؟ لقد كان هذا الاغتيال الطريقة التي عُلّقت عليها جميع الآمال. كانت هذه النتيجة المثاليّة المرجوّة". وبعد أن أعرب عن فرضيّته هذه، يكرّر هيرش أنّه "ليست هناك أي معطيات ملموسة، حول اشتراك حكومة نيكسون، ولو عن طريق طرف ثالث، بمقتل آلليندي".

غير أنّ ما يسترعي الانتباه هو أنّ المسؤولين السابقين في وكالة المخابرات المركزيّة، عندما يسمحون لأنفسهم بمختلف أنواع الملاحظات والتلميحات، يريدون خلق انطباع مفاده، أنّه في خريف ١٩٧٠، على أقلّ تقدير، دفع نيكسون وكيسنجر وكالة المخابرات المركزيّة إلى طريق اغتيال زعيم الثورة التشيليّة. من المحتمل أنّهم استوعبوا على هذا النحو فعلاً، أوامرهما الصارمة بعد السماح بانتخاب آلليندي رئيسًا للجمهوريّة، ولكن ثمّة احتمال آخر هنا: فهم يسعون، برغبة شديدة، إلى أن يبعدوا عن أنفسهم تهمة محاولة اغتيال آلليندي، بمبادرتهم الخاصّة.

توصّلت لجنة تشرس إلى نتيجة مفادها أنّ الرئيس لم يصدر أمرًا بقتل الجنرال شنيدر. ومن الصعب جدًّا الاشتباه بلجنة تشرس، بالرغبة في تبرئة ساحة نيكسون، نظرًا لأنّها كانت غير ميّالة إليه في اتّجاهها العام. وقد اعتبر أعضاء مجلس الشيوخ إصدار نيكسون أمره بوقف عمليّة "الطريق ـ ٢" في ١٥ تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٧٠ حقيقة واقعة. وعبّرت اللجنة عن رأي مفاده أنّ وكالة المخابرات المركزيّة، برغم هذا الأمر، قد تابعت أعمالها في تشيلي، ظنًّا منها، أنّ هذه الأعمال يمكن تبريرها بالعداء العامّ الذي يكنّه البيت الأبيض للقوى اليساريّة التشيليّة.

يُعتبر تدخّل الولايات المتّحدة السريّ في الشؤون التشيليّة، في ما بين ١٩٦٢ ـ ١٩٧٣، مثالاً ساطعًا على اتّجاهها للإبقاء على سيطرتها على العالم كلّه، وبادئ ذي بدء، على نصف الكرة الغربيّ.

فالبيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزيّة، مثلهما مثل الإدارات الأميركيّة الأخرى، كانا ينفّذان إرادة الاحتكارات الأميركيّة التي تتحكّم في تشيلي وفي بلدان أميركا اللاتينيّة الأخرى.

فمنذ ١٩٦٣، كانت هناك "مجموعة رجال الأعمال الخاصّة بأميركا اللاتينيّة"، وقد غيّرت اسمها في ما بعد، بهدف إخفاء جوهرها، إلى "المجلس الأميركيّ". وكانت أنشط شركات "المجلس" في تشيلي، الشركة الاحتكاريّة للبرق والهاتف "إنترناشيونال تلفون إند تلغراف" التي كانت تحتكر شبكة الاتّصالات الهاتفيّة في تشيلي، وشركتا "أناكوندا" و"كينيكوت" اللتان تسيطران على استخراج النحاس التشيلي وتصنيعه وتسويقه إلى الأسواق العالميّة. علمًا بأنّ إنتاج النحاس التشيليّ يعادل ثمانين في المئة من إنتاج العالم الحر كلّه من هذه المادّة. وكان أحد مدراء شركة "إنترناشيونال تلفون إند تلغراف"، ماكوين، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة، وكانت زوجته تمتلك مجموعة ضخمة من أسهم شركة أناكوندا. لم تقتصر الصلات الوثيقة لشركة البرق والهاتف الأميركيّة على وكالة المخابرات المركزيّة. فقد كانت تمتلك أداة ضغط جبّارة على البيت الأبيض، كأقساطها الضخمة في صندوق الحزب الجمهوريّ لأغراض الانتخابات. عندما بدأت اللجنة الفرعيّة لشؤون الشركات المتعدّدة الجنسيّات والتابعة للجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجيّة، بدراسة دور شركة البرق والهاتف في أحداث تشيلي في خريف ١٩٧١، لم يفضح هيلمز صديقه ماكوين، الذي خصّص مليون دولار لوكالة المخابرات المركزيّة. غير أنّ هيلمز أكّد، بعبارة واسعة الدلالة،

على أنّ "وكالة المخابرات المركزيّة ترتبط بعلاقات مع مختلف أنواع الشركات والاحتكارات الأميركيّة"[1]. كان إنقاذ مواقع الشركات المتعدّدة الجنسيّات في تشيلي، دافعًا هامًّا لقرار نيكسون باستخدام وكالة المخابرات المركزيّة في محاربة آلليندي. فقد خشي أصحاب الاحتكارات المتعدّدة الجنسيّات من أن تقدم حكومة الوحدة الشعبيّة على تأميم الملكيّات الأميركيّة في تشيلي، الأمر الذي يثير ردّة فعل متسلسلة في بلدان أميركا اللاتينيّة.

كانت الاحتكارات ووكالة المخابرات المركزيّة على قناعة بأنّ مثال "تشيلي الاشتراكيّة الشيوعيّة" سيكون سريع العدوى للبلدان المجاورة في أميركا الجنوبيّة: الأرجنتين وبيرو وبوليفيا، التي نضجت فيها آنذاك، الميول المعادية للغرب. وهذا كلّه اشترط تنفيذ الاستخبارات الأميركيّة لبرنامج متعدّد الأغراض من الأعمال السريّة ضدّ حكومة آلليندي. لم يعلم الرأي العام الأميركيّ بدور وكالة المخابرات المركزيّة في "إثارة القلاقل" ضدّ حكومة آلليندي، إلاّ في أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٤، عندما تسرّبت إلى الصحافة الأميركيّة من الكونغرس، معلومات مفادها أنّ كولبي، مدير وكالة المخابرات المركزيّة، قد اعترف بمشاركة الوكالة في "الدسائس القذرة" التي ارتُكبت ضدّ الحكومة في تشيلي. وأصبح تعبير "إثارة القلاقل" الذي استعمله كولبي، مرادفًا لنشاط وكالة المخابرات المركزيّة. ويقول باحثون إنّ كذب قادة وكالة المخابرات المركزيّة هو قاعدة مألوفة، يمليها عليهم مفهوم "النفي المشابه للحقيقة". وهيلمز أيضًا، سار على هذا الطريق... فقد أنكر، في أوائل خريف ١٩٧٣، في أجوبته لأعضاء مجلس الشيوخ، أن تكون وكالة المخابرات المركزيّة قد نشطت، بالتحالف مع الشركات المتعدّدة الجنسيّات في تشيلي، كما أنكر، عمومًا، أن تكون له علاقة بأحداث خريف ١٩٧٠ في تشيلي. لقد

---

١ - Powers Th., *The Man Who Kept The Secrets*, P. 222.

أقدم هيلمز، عامدًا متعمّدًا، على خداع، لا أعضاء لجنة مجلس الشيوخ الفرعيّة لشؤون الاحتكارات المتعدّدة الجنسيّات فحسب، بل ولجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجيّة كلّها، عندما صادقت هذه اللجنة في اجتماعها المغلق على تعيينه سفيرًا للولايات المتّحدة في إيران، بعد أن عزله نيكسون من منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة. في ما بعد أعطى هذا الكذب مبرّرًا لوزير العدل لإحالته إلى المحكمة التي اعترفت بجرم هيلمز في إدلائه بشهادة زور، وحكمت عليه بالسجن سنتَين مع وقف التنفيذ، وبغرامة ماليّة قدرها ألفا دولار.

غير أنّ فضائل هيلمز تجاه الرأسمال الكبير لم تذهب أدراج الرياح. ففي أوائل الثمانينات، حصل هيلمز على مركز عمل جيّد في الاتّحاد الاحتكاريّ "بيتشيل"، الذي تخرّج منه وزير الجارجيّة "جورج شولتز" ووزير الدفاع "واينبرغر"، والذي اتّضح، في ما بعد، أنّه وثيق الصلة بحاشية الرئيس ريغن كلّها. وفي أوائل ١٩٨٣، عيّن الرئيس ريغن هيلمز عضوًا في لجنة الرئاسة للقوّات الاستراتيجيّة.

وإذا عدنا إلى إثبات تهمة شهادة الزور رسميًّا، على هيلمز، حول قضيّة تشيلي، وخداع أعضاء مجلس الشيوخ وليس أشخاصًا عاديّين، نتوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ البيانات الأخرى لممثّلي وكالة المخابرات المركزيّة، الذين يشاركون هيلمز رأيه وهم مرؤوسون عنده، تستحقّ تقييمًا مريبًا، على أقلّ تقدير. وهذا ينطبق، بادئ ذي بدء، على إنكارهم دور وكالة المخابرات المركزيّة في الانقلاب العسكريّ الذي حدث في تشيلي في ١٢ أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٣. وهاكم تفسير "م. هاوسمان"، المراسل الأميركيّ لوكالة "يونايتد برس إنترناشيونال"، لهذه الظاهرة: "كانت العمليّات مخفيّة بصورة جيّدة، بحيث أنّها لم تكن لتظهر أبدًا لولا فضحها في واشنطن. ولقد كان لدى وكالة المخابرات المركزيّة أيضًا، عديد من الأقنية الوسيطة الممكنة للتمويل غير المشروع.

إنّني أشكّ، في أن يكشف يومًا ما عن أعمال حكومة الولايات المتّحدة في تنظيم الانقلاب"[1]. ومع موافقته على وجهة نظر هاوسمان، يورد "ر. شاكني"، مراسل محطّة سي. بي. إس. في تشيلي قول أحد العاملين في وكالة المخابرات المركزيّة، الذي استخدم التعبير التالي: "إنّ الاستخبارات قد غرست البذور" التي أنبتت الانقلاب في عام ١٩٧٣[2]. كتب روزيتسكي، المسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزيّة، يقول: "إنّ الظروف الدقيقة لتدخّل وكالة المخابرات المركزيّة السريّ في الأشهر العصيبة التي سبقت الانقلاب العسكريّ عام ١٩٧٣، كانت سرًّا خفيًّا على لجنة مجلس الشيوخ لدراسة نشاط أجهزة الاستخبارات الأميركيّة... على أيّ حال، فقد تكلّلت الجهود الأميركيّة الرامية إلى وقف الشيوعيّة في تشيلي بالنجاح، على الأقلّ، من وجهة نظر الهدف الأقرب، الإطاحة بآلليندي. لكنّ ثمن ذلك النجاح، كان استبدال آلليندي بالجماعة العسكريّة الدمويّة الديكتاتوريّة، التي تتمتّع بالدعم الأميركيّ".

وفي مكان آخر أضاف روزيتسكي قائلاً إنّ أفعال وكالة المخابرات المركزيّة قد "حطّمت الائتلاف الماركسيّ في تشيلي". وبعد أن أدلى ببضع كلمات صريحة، في حديثه عن مجموعة "بينوتشيت"، دعا روزيتسكي إلى إدخال فصل التشيلي في سيرة وكالة المخابرات المركزيّة في عداد "المآثر".

لقد ظهر هناك عدد من الساسة الأميركيّين، وإن كان غير كبير، والحقّ يقال، الذين نظروا من زاوية أخرى إلى "مآثر" وكالة المخابرات المركزيّة هذه. وحاولوا تحديد الطابع الحقيقيّ لما حدث. المحاولة الأولى قامت بها لجنة مجلس الشيوخ الفرعيّة

---

١ - Columbia Journalism Review, March - April 1976.

٢ - Ibid.

الخاصّة بالشركات المتعدّدة الجنسيّات. لم يتمكّن رئيسها السيناتور تشيرس من أن يستطلع شيئًا من هيلمز. واستطاع ج. شليسنغر، الذي أصبح مديرًا لوكالة المخابرات المركزيّة بعد هيلمز، في ربيع ١٩٧٣، التملّص من أسئلة اللجنة الفرعيّة. غير أنّ شليسنغر سمح لمساعديه بأن يطلعوا اللجنة الفرعيّة للاستخبارات التابعة للجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوّات المسلّحة، على العمليّات المشتركة لوكالة المخابرات المركزيّة وشركة البرق والهاتف الأميركيّة، في إطار برنامج عمليّة "الطريق - ١". غير أن شليسنغر لم يمكث سوى خمسة أشهر في منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة، إذ نقل على أثرها إلى منصب وزير الدفاع، وشغل كولبي منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة.

بناء على إصرار عضو الكونغرس "م. هارينغتون" النائب الديمقراطيّ عن ولاية ماساتشوستس، دعت اللجنة الفرعيّة للشؤون الأميركيّة التابعة للجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجيّة، كولبي، إلى الإدلاء بإفادته، في تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٣. وكان قد مرّ شهر واحد على الانقلاب العسكريّ في تشيلي، وبعد أن أدان عضو الكونغرس هارينغتون، عالم الاجتماع والمؤرّخ، العصيان الفاشيّ في تشيلي، تمكّن من الكشف عن دور وكالة المخابرات المركزيّة في الحرب السريّة التي شنّتها الولايات المتّحدة على آلليندي. غير أنّ كولبي رفض، قطعيًا، الإجابة عن أسئلة المشرّعين، مستندًا في رفضه إلى الاتّفاقيّة المعقودة بين الاستخبارات والسلطة التشريعيّة العليا، حول أنّ المسائل المرتبطة بعمليّات وكالة المخابرات المركزيّة لا تخضع للبحث والمناقشة، إلاّ في لجنة مجلس النوّاب والشيوخ الفرعيّة للاستخبارات. غير أنّ هارينغتون أصرّ في الأشهر اللاحقة، على أن يدلي كولبي بإفادته. وأخيرًا وافق كولبي على ذلك، في نيسان - أبريل ١٩٧٤، في الاجتماع المغلق للجنة الاستخبارات الفرعيّة.

وقد أطلع كولبي أعضاء الكونغرس على جوهر عمليّة "الطريق ـ ١". وبعد انتهاء الجلسة، اختلى جانبًا برئيس اللجنة الفرعيّة "ل. نيدزي" وأطلعه على عمليّة "الطريق ـ ٢". غير أنّ ما دار بينهما من حديث سريّ، لم يدخل، بالطبع، في محضر الاجتماع. وفقًا لقواعد عمل لجنة الكونغرس، أخذ هارينغتون يطالب بمحضر الجلسة. وبعد معارضة طويلة من وكالة المخابرات المركزيّة ونيدزي، تمكّن من الحصول على المحضر. وعلى أساس قراءته للمحضر رفع هارينغتون تقريرًا إلى رئيس لجنة مجلس النوّاب للشؤون الخارجيّة تسرّب محتواه إلى الصحافة في أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٤، بعد أن قدّم نيكسون استقالته من منصب الرئيس. عندما أصبحت وكالة المخابرات المركزيّة وجهًا لوجه أمام الفضيحة، بذلت المستحيل من أجل تصوير عمليّاتها في تشيلي ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٣، على النحو الذي لا يسيء إليها، وذلك بتسريبها إلى الصحافة طوعيًا وبملء إرادتها، معلومات عن عمليّة "الطريق ـ ٢"، حيث حمّلت كامل المسؤوليّة للرئيس نيكسون. وقد لقيت أعمال الرئيس السابق في تنظيم الحملة المعادية لتشيلي، تقويمًا مفاجئًا من جانب الاستخبارات المشتركة. فهي أعمال غبيّة، لا مسؤولة، غير منطقيّة، مجنونة، وما شابه ذلك. هنا أغفلت، بوضوح، عبارة هيلمز، حيث قال إنّه شعر بنفسه وكأنّه قائد عسكريّ قُلّد عصا الماريشاليّة، وهو خارج من القاعة البيضويّة، حاملاً تحت إبطه أمر نيكسون بشنّ حرب سريّة على آلليندي.

بالرغم من مقاومة إدارة الرئيس الجديد فورد، وبعد معارك عنيفة، أقرّ الكونغرس في يوم عمله الأخير، في ٣٠ كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٧٤، تعديلاً أعدّه السيناتور "غ. هيوز" وعضو مجلس النوّاب "ل. راين" لقانون المعونة الأجنبيّة. حظّر هذا التعديل على وكالة المخابرات المركزيّة استخدام الأموال لتنفيذ العمليّات التخريبيّة السريّة "ما لم يحدّد الرئيس، كتابيًا، أنّ كلّ عمليّة من هذا النوع من العمليّات تعتبر هامّة للأمن

القوميّ للولايات المتّحدة، وما لم يعلن، مسبقًا، عن غرض هذه العمليّة ومداها، للجان الكونغرس المختصّة، بما فيها لجنة مجلس الشيوخ والنوّاب للشؤون الخارجيّة".

كان تعديل "هيوز ورايـن"، الذي دعتـه الصحافة بقانون "هيوز ـ رايـن" ضربة مفاجئة وموجعة لوكالة المخابرات المركزيّة. وقد اعتبرها "ك. ماير"، النائب السابق لرئيس مديريّة التخطيط في الوكالة بمثابة "ردّة فعل على تدخّل الرئيس في تشيلي". ويكرّر كولبي قول ماير حيث اعتبر خطوة الكونغرس هذه "نتيجة للعاصفة التشيليّة". ومن ناحية أخرى لاحظ كولبي، بحقّ، أنّ الكونغرس بإقراره لتعديل هيوز ـ رايـن، قد أضفى طابعًا شرعيًّا، لأوّل مرّة، على الأعمال التخريبيّة السريّة التي كان ينفي وجودها أو يمسك عن الكلام عنها عامّة. ويشار إلى أنّ إقراره كان مرتبطًا بذاك المناخ السائد في واشنطن، نتيجة فضيحة ووترغيت في عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤، التي كانت سببًا في استقالة الرئيس نيكسون.

كما كان الأمر في قصّة تشيلي، بذلت وكالة المخابرات المركزيّة جهودًا حثيثة كي تبدو، في فضيحة ووترغيت، طفلاً بريئًا، حاول نيكسون استخدامه في أغراضه الخاصّة. فعلاً، كانت هناك لدى الرئيس وحاشيته مخطّطات لكتم الفضيحة، بمساعدة وكالة المخابرات المركزيّة. نشأت هذه الفضيحة نتيجة اختراق غير مشروع لمقرّ اللجنة الوطنيّة للحزب الديمقراطيّ في مجمّع "ووترغيت" السكنيّ بواشنطن، من قبل أشخاص تظاهروا بأنّهم مصلّحون، أو عمّال "التمديدات الصحيّة" بهدف التجسّس السياسيّ. كان المطلوب من وكالة المخابرات المركزيّة أن تتكفّل، بشكل ما أمام مكتب التحقيقات الفدراليّ، خمسة من المشتركين المباشرين في الاختراق، كان أربعة منهم موظّفين أو عملاء سابقين لوكالة المخابرات المركزيّة وقادتها، وبخاصّة "غ. هانت". في البداية، أنكرت وكالة المخابرات المركزيّة قطعيًّا، أن يكون لها أيّ علم مسبق عن

العمليّة. ثمّ تبيّن، في ما بعد، أنّ أحد المشتركين في الاختراق، وهو مارتينيس، كان في تلك الأثناء، مخبرًا مأجورًا لوكالة المخابرات المركزيّة، ويحمل لقب "رولاندو"، وكان ينقل إلى لانغلي الأخبار عن الخطوات المزمع القيام بها.

قبل أن يغادر هيلمز لانغلي، في شتاء ١٩٧٣، أتلف وثائق مختلفة، بما فيها مئات الصفحات من محاضر تسجيلات لقاءاته ومحادثاته الهاتفيّة قبل مرحلة ووترغيت. في البداية وافقت وكالة المخابرات المركزيّة على منع مكتب التحقيقات الفدراليّ من التحقيق في هذه القضيّة عامّة، ثمّ اقتصرت على وقف التحقيق مع هانت، وأخيرًا، طوت كشحها عن البيت الأبيض وأعرضت عنه تمامًا.

كانت هناك عدّة أسباب لحساسيّة الاستخبارات المركزيّة. وأهمّها، حسب تعبير ممثّلي أجهزة الاستخبارات المحافظة على "الوحدة المؤسّسيّة" لوكالة المخابرات المركزيّة، التي يمكن أن يؤثّر خرقها تأثيرًا سلبيًّا على عمليّات "فرسان المعطف والخنجر". ثمّ من بين هذه الأسباب عدم رغبة وكالة المخابرات المركزيّة في التدخّل في الصراع الدائر بين الحزبَين الجمهوريّ والديمقراطيّ، وبين البيت الأبيض والكونغرس. وأخيرًا لم يكن لدى وكالة المخابرات المركزيّة حافز كبير للارتماء وإنقاذ سيّد البيت الأبيض، الذي كان ينظر إليها بازدراء واضح.

أمّا أنصار فرضيّة التخريب المقصود، من جانب لانغلي، في اختراق ووترغيت، فيعربون عن رأي مفاده أنّ هذا العمل التخريبيّ قد ارتُكب ليس أبدًا من أجل التشهير بالبيت الأبيض والحزب الجمهوريّ واتّهامهما بالتجسّس السياسيّ، بل من أجل توجيه ضربة للبيت الأبيض، والتزوّد بأدلّة ضدّه، كي تشعر وكالة المخابرات المركزيّة بثقة أكبر في نفسها أثناء التعامل مع الرئيس. ربّما أنّ المبادرين إلى "الابتزاز الصغير" لم يتوقّعوا أن تحاط هذه الفضيحة بأشياء

كثيرة لا علاقة لها بقضيّة ووترغيت، من افتضاح لأمر نيكسون، وستؤدّي إلى استقالته.

بعد إقالة هيلمز من منصبه، حلّت فجأة عقدة ألسن مثيري قضيّة ووترغيت، وبدأ حصار طويل للبيت الأبيض بالمحاكم واللجان والكونغرس، وبادئ ذي بدء، لجنة مجلس الشيوخ الخاصّة بالتحقيق في "الدسائس السياسيّة" للحزب الجمهوريّ، برئاسة "س. إيروين". من أجل منح فرصة للبيت الأبيض ولمجموعة المشرّعين الجمهوريّين، الذين كانوا يشكّون بتلبّس وكالة المخابرات المركزيّة، وتورّطها في قضيّة ووترغيت، وللتحقّق من صحّة شكوكهم، تشكّلت، ضمن إطار لجنة إيروين، في أوائل ١٩٧٤، لجنة خاصة فرعيّة، للكشف عن دور الاستخبارات المركزيّة في هذه القضيّة. لم تعثر اللجنة الفرعيّة على أيّ وقائع مباشرة، باستثناء وثيقة واحدة مريبة لوكالة المخابرات المركزيّة، وذلك إمّا لأنّها لم تستطع إثبات أيّ شيء على الوكالة، وإمّا لم يسمح لها بذلك. ومع ذلك، بعد عمل اللجنة مدّة ثمانية أشهر، أعرب رئيسها السيناتور "غ. بيكر"، عن ظاهرة تغلغل أشباح لانغلي إلى عالم البيت الأبيض، بالعبارة التالية: "إنّها غابة مليئة بالوحوش التي تشقّ طريقها عبر الأدغال. إنّني قادر على سماعهم، لكنّي لست قادرًا على تمييزهم"[1]. وعندما أصبح في ما بعد، زعيمًا للأغلبيّة الجمهوريّة في مجلس الشيوخ، أثبت بيكر قائلاً: "لا أريد أن أفتح جرحًا قديمًا، ولكن لا أشكّ أبدًا، في أنّ رجال المخابرات المركزيّة كانت لهم علاقة بقضيّة ووترغيت". والسؤال الآن: ما السبب في تورّطهم ومشاركتهم؟"[2].

---

١ - Time, 1974, February, 11.

٢ - Baker H., *No Margin For Error, America In The Eighties*, (New York, 1981), P. 209.

لم يحاول بيكر التخمين عن سبب تورّطهم في القضيّة، غير أنّ "ر. هولديمان" الرئيس السابق لجهاز العاملين في البيت الأبيض، أجاب عن هذا السؤال في مذكّراته بعنوان "أفول السلطة"، حيث قال: "إنّ وكالة المخابرات المركزيّة، كأداة، كانت معادية لنيكسون، الذي كان يكنّ نحوها شعورًا مماثلاً بالكراهية"[1].

هذه الروح العدائيّة تجاه نيكسون ازدادت عند لانغلي في صيف ١٩٧٠، عندما حاول الرئيس، دون أن ينجح، تأسيس مجموعة تنسيق برئاسة "ت. هيوستون" أحد العاملين في البيت الأبيض لتعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة الاستخبارات في مكافحة الحركة المعادية للحرب وللقوى المعارضة الأخرى. يقول هولديمان: "إنّ خطّة التنسيق التي وضعها هيوستن، برغم أنّها لم تنجح، فقد اعتبرتها أجهزة الاستخبارات تهديدًا لعمليّاتها. لقد خشيت أن يؤدّي تدخّل البيت الأبيض إلى خسارتها للسلطة والنفوذ، وأنا أعتقد أنّه، منذ تلك اللحظة، بدأت وكالة المخابرات المركزيّة، على سبيل المثال، بالمراقبة الشديدة اليقظة لتحرّكات البيت الأبيض مستخدمة عملاءها في ذلك أيضًا"[2].

تأكيدًا على فكرته هذه، يستند هولديمان إلى ل. نيدزي، رئيس لجنة مجلس النوّاب الفرعيّة لشؤون الاستخبارات، الذي نشر عام ١٩٧٥ تقرير كبير مفتّشي وكالة المخابرات المركزيّة. وقد اعترف التقرير بأنّ وكالة المخابرات المركزيّة أدخلت عملاءها إلى "أكثر الأقسام سريّة في مقرّ الرئيس".

Haldeman H. R. & Dimona J., *The Ends Of Power,* (New York, 1978), P. 64. - ١

Ibid., P. 153. - ٢

تعليقًا على اعتراف الوكالة، يقول هولديمان: "هذه المسألة لا تزال ترقد حتّى الآن، باعتبارها جزءًا لا يتجزّأ من سرّ عظيم، يمكن أن يغطّي يومًا ما، لخطورته، حتّى على قضيّة ووترغيت. ما هو المغزى من تلاعب أفراد وكالة الاستخبارات بالأمّة الأميركيّة"[1].

يتّفق الكاتب الصحافيّ "ي. جورج" الموظّف السابق في وكالة المخابرات المركزيّة، في الرأي مع هولديمان والمؤلّفين الآخرين، الذين يعتقدون أنّ قضيّة ووترغيت قد بدأت كانتقام وكالة المخابرات المركزيّة من البيت الأبيض. ويشير جورج قائلاً "بالطبع، إنّ جهاز نيكسون لم يقدّر حقّ التقدير حقد قادة وكالة المخابرات المركزيّة ومكرهم، ومن المحتمل جدًّا، أن تكون وكالة المخابرات المركزيّة قد نصبت له كمينًا في ووترغيت". ويقول نيكسون نفسه، في مذكّراته، "إنّ احتمال تورّط وكالة المخابرات المركزيّة في فضيحة ووترغيت، يثير كثيرًا من المسائل المقلقة". ليس مستبعدًا أنّه لو هدأت فضيحة ووترغيت في وقتها آنذاك، لبدأ نيكسون حملة تطهير جذريّة واسعة في وكالة المخابرات المركزيّة. هذا الأفق المتوقّع وحده، كان كفيلاً بدفع لانغلي للعمل على توسيع الحملة الرامية إلى فضح نيكسون والتشهير به، وجعل استقالته أمرًا محتّمًا.

في أوائل ١٩٧٠، عندما كان نيكسون يبحث عن بديل لهيلمز، وقع اختياره على ج. شليسنغر، مساعد مدير مكتب الإدارة والميزانيّة الذي قام، خلال عامي ١٩٧٠ – ١٩٧١، بالتحقيق في نشاط وكالة المخابرات المركزيّة، بتكليف من البيت الأبيض. كان شليسنغر محسوبًا على نيكسون وكيسنجر. ويؤكّد كلاين على أنّه، في عهدهم، بلغت

---

١ - Ibid., P. 154.

أعلى درجاتها عمليّة استبعاد كبار رجال الحكومة من عداد "مستهلكي" المعلومات الاستخباريّة، وتعزيز رقابة البيت الأبيض على وكالة المخابرات المركزيّة، كما لو أنّها "أداة عمليّاتيّة سريّة".

وتعبيرًا عن الاحتجاج على إبعاد هيلمز عن الوكالة، استقال نائبه كاراميسينيس. ويبدو أنّه كان هناك توجيه لدى شليسنغر بتطهير "الحرس الأمبراطوريّ". وسرّح عدّة مئات من العاملين في الوكالة.

كان كولبي، الذي حلّ محلّ شليسنغر في خريف ١٩٧٣، في منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة، عضوًا في الحرس الأمبراطوريّ، الذي اتّهمه، في ما بعد، بعدد من "الذنوب الانتهازيّة". كان الحرس الأمبراطوريّ هو النواة المهنيّة للانغلي، وكان يقوم بدور لا يقلّ، إن لم يكبر، عن دور ماكوين وشليسنغر في مسائل الاستخبارات. وكان هذا الحرس ساخطًا على استراتيجيّة جون كينيدي في كوبا، وعلى سياسته في الهند الصينيّة، وعلى خطواته الهادفة إلى الانفراج في العلاقات مع الاتّحاد السوفياتيّ. ولم يؤيّد الحرس الأمبراطوريّ انسحاب القوّات الأميركيّة من جنوب فييتنام في السبعينات، وجهود نيكسون المحدودة الرامية إلى تطبيع العلاقات مع الاتّحاد السوفياتيّ وبلدان الأسرة الاشتراكيّة الأخرى، لأنّها كانت، حسب زعمهم، ضربة للاستخبارات المشتركة. ويؤيّد كولبي، أنّ "وكالة المخابرات المركزيّة قلّصت عمليّاتها السياسيّة وشبه العسكريّة إلى تلك الدرجة، بحيث هبطت ميزانيّتها من ٥٠٪ إلى ٥٪ من الميزانيّة العامّة للوكالة. ويتابع كولبي حديثه قائلاً: "لم يظهر أيّ حماس لتنفيذ العمليّات السريّة الكبيرة لا في أروقة لانغلي، ولا في فروع الوكالة في الخارج". فما هو تفسير كولبي لهذا الانحسار في اهتمام رجال العمليّات في لانغلي بعملهم المفضّل ـ بالأعمال التخريبيّة السريّة؟ ومع ذكره لأسباب عديدة مختلفة، إلاّ أنّه يضع في طليعتها

"التحول" من "الحرب الباردة" إلى "الانفراج في العلاقات الدوليّة" ثمّ "السمعة السيّئة التي رافقت الأعمال السريّة"، أي فشل هذه الأعمال، الذي أثبتته، علاوة على ذلك، لجان الكونغرس.

لقد تخاطف المسؤولون السابقون في وكالة المخابرات المركزيّة وجهة نظر كولبي لأسباب سلبيّة، كما لقيت وجهة النظر هذه دعمًا وتأييدًا من جانب الصحافة. فقد كتبت مجلّة "فورتشون" تقول: "كانت وكالة المخابرات المركزيّة ضحيّة للانفراج. وخلال ستّة أعوام ونصف، حينما كان كيسنجر يوجّه السياسة الخارجيّة، كان هدفه إقناع الروس وكذلك الصينيّين بأنّ الولايات المتّحدة قد تخلّت، إلى الأبد، عن الحرب الباردة... وكان باستطاعة كيسنجر تقليص عمليّات التدخل السريّ لوكالة المخابرات المركزيّة، باعتباره كان رئيسًا للجنة ٤٠، التي تحدّد مقاييس وحدود الأعمال السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة"[1].

بديهيّ، أن من المستحيل التحقّق من تقليص ميزانيّة العمليّات السريّة، الذي أجراه كولبي. غير أنّ عددًا كبيرًا من الباحثين الأميركيّين لا يصدّق مدير وكالة المخابرات المركزيّة، معتبرًا أقواله بمثابة خديعة دعائيّة. فالأعمال السريّة لم تتقلّص في عهد نيكسون، لا من حيث حجمها ولا من حيث كثافتها. وهذا ما يؤكّد عليه كيسنجر بالذات وليس أحدًا غيره، حيث يقول: "إنّها مفارقة، غير أنّ التدخّل الأميركيّ في الشؤون الداخليّة للبلدان الأخرى قد تضاعف، وأصبح يثير حساسيّة أقلّ، منذ أن أصبحت العمليّات السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة موضع هجوم. في مراحل مبكرة، في عهد الحرب الباردة، كانت أعمال وكالة المخابرات المركزيّة تنفّذ مع مراعاة قيود

---

١ - Fortune, June 1975.

معيّنة. أمّا المذهب الجديد فيبرّر التدخّل غير المحدود من أجل إحداث تغييرات داخليّة في البلدان الصديقة والعدوّة للولايات المتّحدة على حدّ سواء. وهذا التدخّل موجّه ضدّ البلدان التي لا تهدّد أمننا القوميّ، ويمكن أن تكون في الواقع حليفة للولايات المتّحدة"[1].

إعتراف كيسنجر هذا، النادر بصراحته، يشكّل دحضًا مقنعًا لأقوال كولبي ومجلّة "فورتشون". فمرحلة السنوات الخمس، التي حكم خلالها نيكسون، لم تكن حالة استثنائيّة شاذّة في تاريخ الأعمال التخريبيّة السريّة للولايات المتّحدة، في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، ضدّ الدول المختلفة. وقد أصدر الأوامر بتنفيذ العمليّات غير المشروعة نيكسون وكيسنجر، على حدّ سواء، كما اعترفا بذلك في مذكّراتهما. وموقفهما الإيجابيّ والمتعاطف هذا من العمليّات التخريبيّة السريّة، تأكّد من جديد، في أوائل ١٩٨٤، عندما صادقت اللجنة القوميّة لشؤون أميركا الوسطى، برئاسة كيسنجر، على عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة ضدّ ثورة نيكاراغوا، وهي العمليّات التي تنفّذ بأيدي قوّات الثورة المضادّة النيكاراغوانيّة. وكان الرئيس السابق نيكسون من أوائل من أيّد هذه التوصية علنًا"[2].

مع ذلك، لم يكن هناك توافق كامل بين البيت الأبيض في عهد نيكسون وبين الاستخبارات المشتركة. في أوائل السبعينات، اصطدمت السلطة الرئاسيّة بصعوبات معيّنة عندما حاولت إدخال تعديلات على الجهاز الاستخباريّ للولايات المتّحدة، وهو جهاز لم يألف الرقابة عليه، ومتطلّع إلى حقوق واسعة خاصّة. بصورة عامّة، لم يقدّر نيكسون وكالة المخابرات المركزيّة تقديرًا رفيعًا، وكان يعتبرها، تحديدًا، عاجزة عن

١- Kissinger H., *The White House Years*, P. 658.

٢- US . News And World Report, 1984, January 30.

القيام بواجباتها ومسؤوليّاتها، كجهاز تنسيق للاستخبارات المشتركة. وتوصّل الرئيس إلى قناعة حول ضعف فعاليّة أجهزة الاستخبارات في محاربة حركات التحرّر الوطنيّ في الهند الصينيّة، وحول انعدام المعطيات الاستخباريّة الثابتة عندها. وكان يشكّ في وكالة المخابرات المركزيّة والاستخبارات العسكريّة بأنّها تحاول تخريب سياسة الانفراج التي اتّبعها. وحتّى الآن، لا تزال علائم الكراهية التي يكنّها موظّفو لانغلي السابقون لنيكسون، في مذكّراتهم ومقالاتهم. المعنى الضمنيّ المقصود لها، واضح كلّ الوضوح. ففي لانغلي، لا يمكنهم أن ينسوا للرئيس الأميركيّ السابع والثلاثين أنّه حاول عرقلة تعاظم نفوذ وكالة المخابرات المركزيّة وجبروتها، كما حاول قصّ أجنحة "الحرس الأمبراطوري". أمّا جيرالد فورد، خليفة نيكسون، فقد حاول إعادة التفاهم الكليّ مع لانغلي، آخذًا في اعتباره، تجربة سابقيه ومتطلّبات الطبقة الحاكمة التي لا يناسبها أيّ نوع من أنواع المشاحنات والخصومات بين البيت الأبيض والاستخبارات المركزيّة، وكذلك سعي تجمّع معيّن في الكونغرس لتشديد الرقابة على الاستخبارات المشتركة.

أزمة المعلومات الاستخباريّة السياسيّة [1]

في أثناء الحملة الانتخابيّة طوى جيمي كارتر، مرشّح الحزب الديمقراطيّ والحاكم السابق لولاية جورجيا، كشحه عن إثارات الاستخبارات. على سبيل المثال، في المحاورة التلفزيونيّة الختاميّة الثالثة مع فورد، أعلن كارتر قائلاً: "بعد فييتنام وكمبوتشيا وفضيحة ووترغيت، وكذلك بعد الفضائح المتعلّقة بوكالة المخابرات المركزيّة، يشعر الشعب الأميركيّ أنّ زعماءه قد خانوه"[2]. وبعد فوزه في انتخابات الرئاسة، رشّح لمنصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة "ت. يورنسون" المستشار السابق للرئيس كينيدي ومحامي الشركات الاحتكاريّة المتعدّدة الجنسيّات. وفي مذكّراته عرض سورنسون انطباعاته غير الحميدة عن وكالة المخابرات المركزيّة. لذلك، ليس من المستغرب أن يتألّبوا، في لانغلي، ضدّ فكرة كارتر هذه. ومارست المخابرات المركزيّة ضغطًا كبيرًا على أعضاء مجلس الشيوخ، ساعدها فيه جماعات الضغط من الجناح اليمينيّ المحافظ. إعتبر سورنسون هذه الهجمات ضدّه، بمثابة معارضة من جانب الاستخبارات المشتركة، التي لم تقبل بفكرة أن يصبح رئيسها الرجل الذي دعا إلى "سياسة خارجيّة تفضّل السلام على الحرب"[3]. في اجتماع لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات، الذي بحث موضوع تعيينه، أعلن سورنسون عدوله عن

---

١ ـ بتروستكو، البيت الأبيض والاستخبارات الأميركيّة، ص٢٦٩ ـ ١٩٢.

٢ ـ International Herald Tribune, 25, X, 1976.

٣ ـ Washington Post, 17, I, 1977.

ترشيح نفسه لهذا المنصب. وقد جاء في إعلانه هذا: "لقد اتّضح لي الآن، أنّ القسم الأكبر من مجلس الشيوخ الأميركيّ والاستخبارات المشتركة ليس مستعدًا، حتّى الآن، لأن يقبل في منصب مدير المخابرات المركزيّة منافسًا غريبًا عنها، له قناعات مثل قناعاتي"[1].

حالات الفشل هذه، كرفض مجلس الشيوخ الموافقة على الأشخاص الذين يرشّحهم الرئيس للمناصب الحكوميّة، تُعتبر ظاهرة نادرة في تاريخ الولايات المتّحدة. في تعليقها على هذه الحادثة كتبت مجلّة تايم تقول: "إنّ سورنسون لم يكن مناسبًا لأنّه مؤيّد شديد لجناح كينيدي. ولو أنّه عرف شيئًا ما ونشره، لأخمدت جميع "المجوهرات العائليّة" بالمقارنة مع ضجّة من هذا النوع". هكذا اتّضح أنّ سورنسون منافس ضعيف وغير مقبول، بالنسبة لوكالة المخابرات المركزيّة. وأثبتت الوكالة، من جديد، قوّة تأثيرها وقدرتها على المناورة. وقد أوحت لانغلي بنشر مقالات اقترحت فيها أسماء مرشّحيها لمنصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة. وقد روّجت على نحو خاصّ للنائب السابق لمدير الوكالة لشؤون الاستخبارات، الوثيقة الارتباط بالأوساط السياسيّة اليمينيّة "ر. مكلاين" الذي نشر، في عام ١٩٧٦، كتاب "أسرار وجواسس وعلماء" خصّيصًا من أجل أن يلفت الأنظار إليه. غير أنّ كارتر عيّن في منصب مدير الوكالة الأدميرال "س. تيرنر" الذي تخرّج معه من الأكاديميّة البحريّة في آنابوليس عام ١٩٤٦، وهذا الأخير مشهور بآرائه المحافظة، ولم يعرف، حسبما ذكرت الصحافة، "المطبخ الداخليّ" لوكالة المخابرات المركزيّة. وقد لقي استحسان مجلس الشيوخ. وفي آذار ـ مارس ١٩٧٧، باشر مهامه الجديدة بالنسبة له، كمدير لوكالة المخابرات المركزيّة.

---

١ - Ibid.

إنّ الاختلافات بين أعلى مراتب السلطة، التي ظهرت أثناء تعيين مدير جديد لوكالة المخابرات المركزيّة، كانت ذات طابع مكشوف. ولم يكن من الصعب أن نتبيّن فيها الظاهرة المميّزة لتلك السنوات، وهي الصراع الحادّ حول السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة.

فإذا ما سادت في أميركا النزاعات الواقعيّة، في أوائل السبعينات ومنتصفها، فمنذ النصف الثاني لهذا العقد، أخذت تسيطر القوى المعادية للانفراج. وقد قامت بدور كبير في ذلك، تلك الحملة الواسعة الملحّة التي شنّتها القوى المحافظة المتطرّفة، حول التغييرات التي جرت في العالم، والتي يصعب على قسم كبير من البورجوازيّة الأميركيّة القبول بها، وعلى وجه التخصيص، فقدان الولايات المتّحدة للتفوّق العسكريّ وقيام تكافؤ نسبيّ في القوى مع الاتّحاد السوفياتيّ. في جميع هذه المعارك حول السياسة الخارجيّة، كانت تطرح، بصورة مكشوفة ومخفيّة، مسألة استخدام موارد الاستخبارات إلى الحدّ الأقصى، من أجل تحقيق الأهداف العالميّة للإمبرياليّة الأميركيّة. وخلال ربيع عام ١٩٧٧، كان الرئيس كارتر ونائبه "و. مونديل" يجريان المباحثات مع زعماء الكونغرس، حول صياغة اتّجاه استراتيجيّ للاستخبارات المشتركة. وقد انحصرت جهود البيت الأبيض والمشرّعين في هدفَين رئيسيَّين: إخفاء كامل مجمع العمليّات التخريبيّة السريّة عن الأعين الغريبة، وإعطاء دفع جديد لعمليّة الحصول على المعلومات الاستخباريّة. خلال عامَي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، لم يفارق أعمدة الصحافة الأميركيّة تعبير "الأعمال المخفيّة". وكانت ترتبط، بهذا التعبير، الأعمال التخريبيّة لوكالة المخابرات المركزيّة. وقد استبدل البيت الأبيض، رسميًّا، هذا التعبير بمصطلح "الأعمال الخاصّة" الذي كان نادر الاستعمال سابقًا. وانهارت الوعود بتقليصها، وتعزيز الرقابة عليها. كان كارتر يرى، أنّ الوسائط التمويهيّة لـ "لأعمال القذرة" تسهل عليه

نشر حملة للدفاع عن حقوق الإنسان على الساحة الدوليّة. وقد رافق هذه الحملة سيل من التوسّلات المرائيّة، التي كانت تتعارض بوضوح، مع خرق القوانين والحقوق الأساسيّة للدول الأخرى، حيث يتحكّم فرسان المعطف والخنجر وعملاؤهم. لذا، كان كارتر بأمسّ الحاجة إلى إبعاد انتقادات الرأي العامّ الأميركيّ والدوليّ للأعمال السريّة التخريبيّة التي تمارسها وكالة المخابرات المركزيّة. أمّا ما يتعلّق بالهدف الثاني، تعزيز الوظائف الاستخباريّة لأجهزة المخابرات، فيسترعي الانتباه هنا، عدد من الخطوات التنظيميّة الجديدة. فقد جرت محاولة لجعل قيادة عمليّة جمع المعلومات وتحليلها أكثر مركزيّة. وكان يقلق كارتر وتيرنير، كما يقلق كثيرًا من أعضاء السلطة التشريعيّة، واقع أنّ بعض إدارات الاستخبارات المشتركة قد اختارت لنفسها وبنفسها، مجال عملها، دون أن تنسّق برامجها من الناحية العمليّة.

ما إن طرحت مسألة أن يصبح تيرنير "ملكًا للاستخبارات" حتّى وقف ضدّ هذا وزير الدفاع "غ. براون". لذلك تقرّر أن يقوم تيرنير بالإشراف فقط على الاستخبارات العسكريّة دون قيادتها. وفي إطار هذه الصيغة تشكّلت آليّة متشعّبة، تقرّر بموجبها فصل "منتجي" المعلومات الاستخباريّة عن "مستهلكيها" بدقّة أكبر. وتشكّلت، داخل مجلس الأمن القوميّ، هيئة سياسيّة خارجيّة استشاريّة واسعة، كان يرأسها، عادة، وزير الخارجيّة "س. فانس"، ووزير الدفاع براون. وهذه الهيئة هي لجنة استعراض السياسة، وكانت تحدّد، على وجه التخصيص، المتطلّبات العامّة والأفضليّات في جمع المعلومات الاستخباريّة السريّة الخارجيّة. وكان يحدّد هذه الاتّجاهات العامّة، بشكل ملموس، المركز القوميّ لتوزيع المهام الاستخباريّة برئاسة الجنرال المتقاعد "ف. كام". ويتبع هذا المركز نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة لتوزيع المهام الاستخباريّة، وهو منصب جديد، لم يكن له وجود في السابق في لانغلي. كان المنتوج يصل من

هؤلاء "المنتجين" إلى "المستهلكين" في المركز القوميّ للتحليل الدوليّ برئاسة "ر. بووي" نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة للتقويم الوطنيّ للمعلومات الاستخباريّة الأجنبيّة. وكان المركز القوميّ للتحليل الدوليّ بمثابة معادل، بالنسبة للاستخبارات المشتركة لمديريّة المعلومات الاستخباريّة في وكالة المخابرات المركزيّة. ويتكوّن هذا المركز من ١٢٠٠ محلّل[١]. ويتألّف، حسب قول ك. مبير، من الأقسام الرئيسيّة التالية: المعلومات اليوميّة الجارية، المعلومات العلميّة ـ التقنيّة، إستخبارات التسلّح، الدراسات الاقتصاديّة، البحوث الجغرافيّة والخرائط الجغرافيّة، التحليل الإقليميّ والسياسيّ، البحوث الاستراتيجيّة، التحليل المتخيّل، المنشورات والتقارير وإلخ... وأسّس تيرنير، أيضًا، في وكالة المخابرات المركزيّة، مركز التحليل الاقتصاديّ والعسكريّ، الذي كان يعمل فيه اقتصاديّون، وخبراء في مجال التسليح، وخبراء عسكريّون. كما كان يجتذب إلى أنشطة هذَين المركزَين، ممثّلو الأوساط الأكّاديميّة الأميركيّة. وأخذ العاملون في الاستخبارات يشاركون، بنشاط أكبر، في المحاضرات والمؤتمرات والندوات العلميّة المختلفة. من المركز القوميّ للتحليل الدوليّ، كانت تنطلق التقارير والوثائق والعروض التحليليّة إلى المرتبة التالية من المستهلكين، إلى لجنة التحليل السياسيّ التابعة لمجلس الأمن القوميّ. هذه اللجنة كان يرأسها رسميًّا تيرنير، وتضمّ في عضويّتها وزير الخارجيّة ووزير الدفاع ووزير الماليّة ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القوميّ. هكذا كان، بصورة تقريبيّة، مخطّط تنظيم العلاقات بين منتجي المعلومات الاستخباريّة ومستهلكيها. وقد روّج كثيرًا لهذا المخطّط، باعتباره دليلاً على أنّ إدارة كارتر قد نقلت مركز الثقل في النشاط الاستخباريّ من الأعمال التخريبيّة السريّة إلى جمع

---

١ - US News And World Report, 1977, November 17.

المعلومات وتحليلها. كما كانت تهدف هذه التغييرات إلى عدم السماح بتكرار ارتباك وكالة المخابرات المركزيّة، الذي نشأ نتيجة نشاط "الفرقة ب". فقد اقتنى البيت الأبيض ضمانة سياسيّة من الاتّهامات المحتملة، من جانب القوى اليمينيّة المتطرّفة، في الانتقاص من قدر، أو المبالغة في تقدير الوقائع المختلفة المتعلّقة، بادئ ذي بدء، بالاتّحاد السوفياتيّ. وقد تجلّى هذا على نحو واضح للغاية، في ذلك السيل من المعلومات حول استخراج النفط في الاتّحاد السوفياتيّ، الذي انطلق من وكالة المخابرات المركزيّة وتفسيراتها.

بعد شهر واحد من قدوم تيرنير إلى وكالة المخابرات المركزيّة، في نيسان - أبريل ١٩٧٧، تمّ الكشف عن عدد من بنود تقرير استخراج النفط. وقد تبيّن أنّ جميع التقويمات السابقة لاحتياطي النفط والغاز العالميّ قد بولغ فيها إلى حدّ كبير، حسب ادّعاء التقرير، وأنّ مصادر هذه الأنواع من الطاقة ستنفذ بسرعة أكبر، وستفرغ في الثمانينات، إذا لم تتغيّر السياسة الأميركيّة في هذا المجال. وقد جاء هذا التقرير في أنسب وقت، حيث كانت الحكومة قد أرسلت إلى الكونغرس مقترحاتها حول تعديل السياسة في مجال الطاقة. وبهذا الصدد، وُضع على رأس جميع إدارات الطاقة وهيئاتها شليسنغر، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة. في شهر نيسان - أبريل من العام ١٩٧٧، أصدرت وكالة المخابرات المركزيّة نشرة صحفيّة بعنوان "آفاق استخراج النفط السوفياتيّ"، جاء فيها أنّ استخراج النفط في الاتّحاد السوفياتيّ سيبلغ ذروته في عام ١٩٧٨. وفي العام التالي سيبدأ الانخفاض، وسيتحوّل الاتّحاد السوفياتيّ إلى مستورد بحت للنفط. وحسب تنبّؤات وكالة المخابرات المركزيّة، كان من المفروض أن يستورد الاتّحاد السوفياتيّ وبلدان أوروبّا الشرقيّة في عام ١٩٨٥، كميّة تتراوح بين ٣,٥ إلى ٥ مليون برميل من النفط. بالاستناد إلى تحليلات وكالة

المخابرات المركزيّة طالب الرئيس جيمي كارتر، تجنّبًا للكوارث القوميّة، بالتضحيات، ودعا الكونغرس إلى تأييد مقترحاته الخاصّة بتقليص استهلاك الطاقة، تمامًا كما يجري في وقت الحرب. وبهذا الصدد، دعا كارتر سياسته في مجال الطاقة بـ "المعادل الأخلاقيّ للحرب". وقد استخدم كارتر استنتاجات وكالة المخابرات المركزيّة في المؤتمرات الصحفيّة أيضًا، الأمر الذي ضمن لها الصفحات والأعمدة الأولى في الصحف. وكي لا يشعر الأميركيّون بالحزن الشديد نتيجة للتنبّؤات القاتمة، وللوعود بزيادة جديدة على أسعار البنزين والغاز، وتقليص استهلاكهما، قرّرت وكالة المخابرات المركزيّة التنبؤ بـ "أزمة الطاقة" في الاتّحاد السوفياتيّ والبلدان الاشتراكيّة الأخرى. لم تشارك الاستخبارات العسكريّة وكالة المخابرات المركزيّة تقديراتها بسبب طابعها المتحيّز الواضح وبسبب اتّجاهها الدعائيّ. وهذا ما أظهرته المرافعات في اللجنة الاقتصاديّة الموحّدة للكونغرس، التي جرت في أواخر ١٩٧٧ وأوائل ١٩٧٨. وفي أثناء نشرها خبر هذه المرافعات قالت وكالة يونايتد برس: "بالاختلاف عن تنبّؤات وكالة المخابرات المركزيّة، قال ممثّلو إدارة استخبارات وزارة الدفاع، الذين أدلوا بشهادتهم في اجتماع اللجنة، إنّهم لا يرون أنّ استخراج النفط سيتقلّص حتمًا، في الاتّحاد السوفياتيّ في الثمانينات". في ربيع ١٩٧٨، قامت لجنة مجلس الشيوخ للاستخبارات بالتحقيق في تلك الطرائق والوسائل التي استخدمتها وكالة المخابرات المركزيّة، في تحديدها لحجم انتاج النفط في الاتّحاد السوفياتيّ. وفي تقريرهم التحليليّ، انتقد أعضاء اللجنة تقديرات وكالة المخابرات المركزيّة، وأعلنوا أنّه تتراءى "اعتبارات سياسيّة" في نسق حسابات الوكالة[1]. وأشارت اللجنة لوكالة المخابرات المركزيّة إلى ضرورة إعداد وثائق أكثر استقلاليّة، يمكن أن تكون "متحرّرة من

---

١ - The New York Times, 22, V, 1978.

ضغط" كارتر[1]. مع ذلك، فقد نفّذ تيرنير غرضه، ودخلت تقديراته ضمن برنامج الطاقة الرئاسيّ، جنبًا إلى جنب، مع تقرير لجنة الكونغرس الموحّدة، المؤلّف من مئتي صفحة. وتابع تيرنير تنفيذ نهج كارتر، متنبّئًا للاتّحاد السوفياتيّ بأزمة الطاقة. في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٨، كتب "د. بايندر"، مراسل صحيفة نيويورك تايمز، يقول: "لقد فضّل تيرنير تقديم أشدّ التنبّؤات سوداويّة بالنسبة للطاقة السوفياتيّة، وإثبات أنّ الولايات المتّحدة تستطيع ممارسة ضغط فعّال على الاتّحاد السوفياتيّ، برفضها بيعه التقنيّة الحديثة. وفي صيف ١٩٧٨، استخدم كارتر بعض هذه التقديرات، في أثناء اتّخاذه قرار إعادة النظر في جميع صفقات التصدير إلى الاتّحاد السوفياتيّ، ووقف السماح موقّتًا ببيعه رؤوس الحفّارات". لقد ردّ "آ. ألكسندروف"، رئيس أكاديميّة العلوم السوفياتيّة، ردًّا جازمًا وحازمًا على اختلافات رجال السياسة هؤلاء، حيث كتب يقول: "إنّ احتياطات النفط المتنبّأ بها في بلادنا لا تزال كبيرة جدًّا، وليست هناك ضرورة، ولن تكون، للجوء إلى استيراده"[2]. يجدر القول إنّ محاولات تيرنير إثارة القلاقل حول النفط السوفياتيّ لم تتوقّف طيلة فترة بقائه مديرًا للوكالة، التي استمرّت أربع سنوات. وعلى سبيل المثال، في أوائل عام ١٩٨٠، ألقى تيرنير كلمة في إحدى لجان الكونغرس، تنبّأ فيها، من جديد، للاتّحاد السوفياتيّ باستيراد الوقود السائل من الخارج، وبالأزمة النفطيّة، وذلك كي يصل إلى نتيجة حول "العواقب الخطيرة لهذه الأزمة على الخليج العربيّ". حتّى أنّ مجلّة "فورتشون" الناطقة بلسان رجال الأعمال، اضطرّت إلى التعبير عن ذهولها بخصوص تنبّؤات لانغلي. وقد كتبت الصحيفة تقول، في عددها

---

١ ـ Washington Post, 22, V, 1978.

٢ ـ مجلّة "كومونيست"، ١٩٨١، العدد٤، ص٨٥، باللغة الروسيّة.

الصادر في شباط - فبراير ١٩٨١: "إنّ تقديرات وكالة المخابرات المركزيّة للإمكانات والقدرات النفطيّة السوفياتيّة قد وضعت على نحو متحيّز جدًّا. وهي مدعوّة فقط، لإثبات أنّه، نتيجة لنفاذ الاحتياطات النفطيّة في النصف الثاني من الثمانينات، تزداد الآن، عدوانيّة الاتّحاد السوفياتيّ تجاه البلدان المنتجة للنفط في الخليج العربيّ".

هذه الافتراءات وغيرها كانت تهدف إلى إثبات وجود "التهديد السوفياتيّ" للدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج العربيّ، وإرغامها على طلب المساعدة من أميركا. وقد أدخل "ز. بريجينسكي" مساعد الرئيس لشؤون الأمن القوميّ، الخليج العربيّ ضمن قوس الأزمة السيّء الذكر، الذي يمتدّ من جنوب آسيا إلى القرن الأفريقيّ. وقد أغرق بريجينسكي وتيرنير الرئيس الأميركيّ بالتوصيات والمقترحات، داعيَين إلى إعلان "مبدأ كارتر" للخليج العربيّ، مثل مبدأ ترومان لليونان وتركيا، والعمل على إقامة قواعد جويّة وبحريّة للبنتاغون في عمان والصومال وكينيا ومصر. وأعلن كارتر عن بدء العمل بالمبدأ. وكان العمود الفقريّ لهذا المبدأ، إدخال حوض الخليج العربيّ في مرتبة المنطقة "ذات الأهميّة الحيويّة" للولايات المتّحدة. وشكّل البيت الأبيض قوّات الانتشار السريع المعدّة للعمل بصورة أساسيّة، في منطقة قوس الأزمة. غير نّ تطبيق التقديرات الاستخباريّة على النهج السياسيّ المرسوم لم يقتصر على منطقة الخليج العربيّ. صرّح مدير وكالة المخابرات المركزيّة للمراسل الصحافيّ بايندر: "إنّني أعمل، دون تردّد، على تأخير التقويمات لأسبوع أو أسبوعَين ولشهر أو شهرَين... إنّني أفعل هذا، دون حياء مزيّف. أنا أقول لهم (للعاملين في دور التحليل) إنّ هذا القسم أو ذاك بحاجة إلى تعديل... وأحكم من حيث طابع المعلومات العام، ومن حيث التصوّر المعروض في البداية، وأشطب مثلاً على الطرح غير السليم للمسألة".

في عام ١٩٧٧، نشأ جدال بخصوص تقديرات النوايا السوفياتيّة في الهند الصينيّة. وأعاد تيرنير هذه التقديرات للتعديل وإعادة النظر. وفي نهاية الأمر، وُضعت هذه التقديرات في تعابير وصيغ تتنبأ بالآفاق المظلمة. وهاكم مثالاً آخر. في أثناء الحملة الانتخابيّة، وعد كارتر بسحب القوّات الأميركيّة من كوريا الجنوبيّة. ومن أجل تبرير تخلّي كارتر عن مخطّطاته الأولى ووعوده، أمر تيرنير، بناء على تعليمات البيت الأبيض كما هو واضح، بوضع تقدير جديد، يؤكّد على أنّ سحب القوّات الأميركيّة سيؤدّي إلى الإخلال بتوازن العوامل الكابحة والمتضاربة في شبه الجزيرة الكوريّة. وقد نُفّذت عمليّة مماثلة، من جديد، في عام ١٩٧٩، قبيل سفر كارتر إلى سيول. وفي وصفه المفصّل لهذه المرحلة في مذكّراته، لاحظ "سايروس فانس" بدون مبالغة "أنّ وكالة المخابرات المركزيّة، باستخدامها طرقًا جديدة غير معروفة، قدّمت تقديرات معدّلة للقوّة العسكريّة لكوريا الشماليّة، مؤكّدة على أنّها كانت، في السابق، مخفّضة بنسبة ثلاثين في المئة. إنّ المراقب لسياسة واشنطن لم يستغرب، أبدًا، أنّ هذا التقدير الاستخباريّ الجديد، الذي أُعدّ بصورة سريّة للغاية عشيّة سفر الرئيس، قد وجد طريقه إلى الصحافة، بعد بضعة ساعات فقط، من نشره في الحكومة والكونغرس[١].

في السابق، كان القسم الصحافيّ في وكالة المخابرات المركزيّة يلتقي الصحفيّين والمراسلين الأميركيّين، مختفيًا وراء الكواليس، دون ذكر لأيّ اسم. أمّا الآن، فإنّ النقيب البحّار "غ. غيتو"، رئيس القسم الصحافيّ، بالاشتراك مع موظّفيه البالغ عددهم ثمانية عشر موظّفًا، يصدرون نشراتهم الصحافيّة علنًا، مثلهم في ذلك، مثل إدارات واشنطن الأخرى. وفي عام ١٩٧٧، أجرى القسم الصحافيّ، الذي يرأسه غيتو، ١٤٨

١ - Vance C, Hard Choices, *Critcal Years In America's Foreign Policy* (New York,1983) PP. 129- 130.

لقاء صحافيًّا، وفي العام التالي ١٧٩ اجتماعًا مع الصحافيّين، وفي عام ١٩٧٩ أجرى معهم ١٨٩ اجتماعًا.

لقد سعت وكالة المخابرات المركزيّة إلى إحاطة أوساط واشنطن الصحافيّة بنفوذها، والحصول عن طريقها على نشر تقديراتها وتقويماتها في الصحف والمجلاّت، وبثّها في برامج الإذاعة والتلفزيون. إنّ دور لانغلي المتزايد في الخطط والأعمال الدعائيّة الداخليّة لإدارة كارتر قد دلّ، في الوقت نفسه، على محاولات وكالة المخابرات المركزيّة ذرّ الرماد على أعين الرأي العام الأميركيّ، والتأكيد له على أنّ الاستخبارات المشتركة أصبحت أكثر علانيّة وديمقراطيّة، وعلى أنّها تعنى بمصالح الشعب. غير أنّ كثيرين في واشنطن كانوا يعتبرون هذه الغيرة غير الطبيعيّة للاستخبارات، التي كانت تسعى بها وكالة المخابرات المركزيّة إلى الظهور على صفحات الصحف والمجلاّت، غير مقبولة. وكان تيرنير يقول لتبرير اتّجاهه هذا: "إنّ الفائدة العظمى من نشر المعلومات كانت تكمن في مجال الاستخبارات الاقتصاديّة. إنّ أوساط رجال الأعمال الأميركيّين، الذين كانوا يشعرون بمنافسة جبّارة من جانب المنتجين الأجانب، تستطيع استخلاص فائدة كبيرة من المعلومات الاستخباريّة في تلك المسائل، مثل اتّجاه الدراسات والصياغة والإنتاج، وآليّة تكوين الأسعار وغيرها... لقد ارتكبت الولايات المتّحدة قصر نظر بعدم استخدامها مواردها الاستخباريّة لدعم تدابيرها وخططها الخارجيّة"[١]. ويمكن القول، دون أيّ شكّ، إنّ تيرنير أراد إرضاء الأوساط الاحتكاريّة في الولايات المتّحدة لتوفير المعطيات لها، التي يمكن أن تساعدها في تحقيق توسّعها الماليّ والاقتصاديّ والتجاريّ.

١ - Foreign Policy, Fall 1982, No. 48.

كان تيرنير يعمل، إلى أقصى حدّ، وفق "موجة" البيت الأبيض، الذي كان يدير السياسة الخارجيّة باتّجاه اليمين بصورة متزايدة. وكان من بين نتائج هذا الانعطاف، استخدامه النشيط المتزايد لوكالة المخابرات المركزيّة بصفة أداة هامّة للسياسة الخارجيّة. وقد أشار "هـ. سايدي" مراسل مجلّة تايم في البيت الأبيض، في حزيران ـ يونيو ١٩٧٨ قائلاً: "قبل بضعة أشهر فقط، كانت وكالة المخابرات المركزيّة تعضّ على ذيلها، مثل كلب هرم. أمّا الآن، فالميول والاتّجاهات تتبدّل، والجواسيس يشعرون بأنّهم أبطال".

في آب ـ أغسطس ١٩٧٨، قام كارتر بزيارة لمقرّ وكالة المخابرات المركزيّة في لانغلي، حيث ألقى كلمة هناك، ثمّ تبادل الحديث مع جماعة من رجال المخابرات. لقد طرح الرئيس على وكالة المخابرات المركزيّة مهمّة تنظيم شبكة عالميّة للتجسّس موجّهة، بالدرجة الأولى، ضدّ الاتّحاد السوفياتيّ والبلدان الاشتراكيّة الأخرى. وأكّد على أنّ مجال عمل وكالة المخابرات المركزيّة سوف يتّسع أكثر، وأنّه يجب أن يشمل "العالم كلّه بما فيه حلفاءنا وأصدقاءنا المقرّبين".

كان من الصعب على كارتر أن يختار رجلاً أنسب وأكثر صلاحيّة لتحقيق خططه الطموحة من "ز. بريجينسكس"، الذي كان يرأس اللجنة التنسيقيّة الخاصّة التابعة لمجلس الأمن القوميّ، باعتباره مساعد الرئيس لشؤون الأمن القوميّ. وإذا ما كانت سابقتاها، أي اللجنة ٣٠٣ واللجنة ٤٠، تقتصران على معالجة مسائل وكالة المخابرات المركزيّة فحسب، فإنّ اللجنة التنسيقيّة الخاصّة كانت تبحث الخطط لحلّ المواقف المتأزّمة، وتنسّق الأعمال في مجال مفاوضات نزع السلاح، وتبحث المسائل الدوليّة. وكانت تعقد اجتماعاتها في مكتب الموقف الدوليّ في البيت الأبيض.

كان بريجينسكي، الشديد العداء للشيوعيّة وللاتّحاد السوفياتيّ، يستخدم سلطته كلّها ونفوذه، من أجل إكساب السياسة الخارجيّة الأميركيّة عدوانيّة شاملة. ويحدّثنا سايروس فانس، في مذكّراته، صراحة، عن أنّ بريجينسكي قد خرب محاولاته للعمل على تحسين العلاقات مع الاتّحاد السوفياتيّ. ويبيّن لنا موقف بريجينسكي هذا، بالنسبة للمفاوضات حول معاهدة "سالت ـ ٢". ويتّضح، من مذكّرات بريجينسكي نفسه، أنّ تيرنير قد ساعده في هذه المسألة، بوضعه الاعتراضات المختلفة على هذه البنود أو تلك من المعاهدة، بالاستناد إلى استحالة تأمين الإشراف على تنفيذ معاهدة "سالت ـ ٢" بالوسائل الوطنيّة الأميركيّة. يخبرنا بريجينسكي، في مذكّراته، أنّه كان يهتمّ اهتمامًا كبيرًا وخاصًّا بالاستخبارات، بل ويمكننا القول إنّ اهتمامه هذا، قد فاق جميع حدود مشاركة هنري كيسنجر في قيادة الاستخبارات المشتركة. إنّ مذكّرات بريجينسكي ذات طابع ذاتيّ مؤكّد، وكثيرا ما ينتقل إلى تمجيد ذاته. مع ذلك، يجدر بنا الاطّلاع على روايته لكيفيّة سير الأمور في قطاع الاستخبارات. يقول بريجينسكي إنّ كارتر كان، في البداية، يلتقي تيرنير يوميًّا، بعد ذلك أخذ يلتقيه مرّتَين في الشهر فقط. ويؤكّد على أنّه، خلال أربعة أعوام، لم يحصل أيّ لقاء ثنائيّ بين كارتر وتيرنير وجهًا لوجه، وأنّ الرئيس كان يسمح لنفسه بالاستخفاف بزميله في الدراسة مدير وكالة المخابرات المركزيّة. وعلى سبيل المثال كان كارتر يلتقي الوزراء والمستشارين المقرّبين يوم الجمعة من كلّ أسبوع، في فطور عمل في البيت الأبيض لمناقشة القضايا الدوليّة. وخلال أربع سنوات دُعي تيرنير لحضور مثل هذه اللقاءات الأسبوعيّة مرّة واحدة فقط. أمّا هيلمز، فقد كان يشارك في جميع "لقاءات الثلاثاء" في عهد الرئيس جونسون.

من ناحية أخرى يوحي بريجينسكي، في مذكّراته، بفكرة مفادها أنّ تيرنير كان يخضع له خضوعًا كاملاً، فيقول في هذا الشأن: "كلّ ما كانت وكالة المخابرات

المركزيّة تريد نقله للرئيس كان يمرّ عن طريقي. وعلاوة على ذلك، فإنّ جميع القرارات الحاسمة المتعلّقة بوكالة المخابرات المركزيّة، كان من الضروريّ التحقّق منها أو بحثها في اللجنة التنسيقيّة الخاصّة، أو في أحاديث شخصيّة بيني وبين تيرنير وجهًا لوجه. وفي أثناء هذه الحوارات واللقاءات الثنائيّة الأسبوعيّة، كنّا نبحث قضايا وكالة المخابرات المركزيّة ومسائلها الأكثر سريّة، وكنت أنا أنقلها، في ما بعد، إلى الرئيس، إذا ما اعتبرت ذلك ضروريًا. وباختصار، فقد مارس مجلس الأمن القوميّ، بفعاليّة، الرقابة على وكالة المخابرات المركزيّة طبقًا لقانون الأمن القوميّ. بعد بعض المشاحنات في البداية، توطّدت بيني وبين تيرنير علاقات عمل جيّدة، وأنا، بالطبع، لم أدعم جهوده الرامية إلى بعث الحياة من جديد، في وكالة المخابرات المركزيّة"[1].

من خلال مذكّرات بريجينسكي، يتعرّف القارئ على الطريقة التي كان يمارس، من خلالها، مجلس الأمن القوميّ رقابته الفعّالة على وكالة المخابرات المركزيّة، وهذا ما أكّد عليه أيضًا، مساعد الرئيس لشؤون الأمن القوميّ عدّة مرّات. غير أنّ بريجينسكي كان يقصد، كما يبدو، بمراقبة مجلس الأمن القوميّ، نشاط اللجنة التنسيقيّة الخاصّة، وهي لجنة متفرّعة عن مجلس الأمن القوميّ، أمضى بريجينسكي، حسب اعترافه، في ترؤّس أعمالها "بضعة مئات من الساعات". بهذا الصدد يلمّح بريجينسكي إلى أنّه، لم تكن هناك وحدة في الرأي بين أعضاء مجلس الأمن القوميّ حول الاستخبارات. فوزير الدفاع غ. براون، كان بشكل دائم وكامل، إلى جانب بريجينسكي وتيرنير في مخطّطاتهما الرامية إلى تصعيد النزعة العدوانيّة لأجهزة التخريب والتجسّس. أمّا مونديل، فقد كان، حسب زعم بريجينسكي، "ميّالاً إلى الاتّجاه القاضي

---

١ - Breezinski Z., *Power And Principle, Memoirs Of The National Security Adviser, 1977 - 1981*, (New York, 1973), P. 73.

بالتحديد الدقيق والضيّق لنشاط وكالة المخابرات المركزيّة". أمّا كارتر وفانس، فقد اتّخذا موقفًا وسطًا من وجهتَي النظر هاتَين. يقول كارتر إنّ بريجينسكي كان يقدّم له، كلّ صباح، "تقريرًا استخباريًّا سريًّا للغاية". وكان هذا التقرير يرسل أيضًا إلى مونديل وفانس وبراون. ويتذكّر الرئيس قائلاً: "كنت وبريجينسكي، أناقش التقرير والأحداث العسكريّة والسياسيّة الخارجيّة الأخرى. وفي أثناء وجود بريجينسكي، كثيرًا ما كنت أتّصل بوزير الخارجيّة أو بوزير الدفاع، عن طريق الخطّ الهاتفيّ السريّ، من أجل الحصول على معلومات إضافيّة، أو كي أسمع رأيهما"[1]. أمّا بريجينسكي، فيصف، بتفصيل أكبر، عمليّة الاجتماع الصباحيّ الاستخباريّ. فهو يؤكّد على أنّه قضى على محاولات تيرنير الأولى، الرامية إلى أن يقدّم، هو شخصيًّا، التقرير الاستخباريّ الذي يعدّ في إدارة مدير المخابرات المركزيّة، إلى الرئيس كارتر، أو لشخص من الوكالة نفسها. هذا التقرير كان يأخذه بريجينسكي ويقرأه ويضيف إليه شيئًا ما من النشرة الاستخباريّة لوزارة الخارجيّة، ومن برقيّات السفراء، وكذلك من مقالات الصحف والمجلّات الهامّة، التي يكتبها مراسلوها في الخارج. وكان مساعد الرئيس لشؤون الأمن القوميّ يقدّم، كلّ صباح، في حوالي الساعة السابعة والدقيقة الأربعين، أكثر من عشرين صفحة إلى الرئيس كارتر، الذي كان يقرأها بسرعة، ويناقشها مع بريجينسكي.

تزيّن صفحة الغلاف الخارجيّ لمذكّرات بريجينسكي، بشكل رمزيّ، صورة فوتوغرافيّة للمؤلّف وكارتر وهما جالسان، وجهًا لوجه، أثناء الاجتماع الاستخباريّ الصباحيّ. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ فانس وبراون لم يسمحا، لمساعد الرئيس

---

١ - Carter J., *Keeping Faith, Memoirs Of A President,* (New York,1982), P. 55.

لشؤون الأمن القوميّ، بالدخول إلى "قلعتيهما"، بالرغم من أنّه حاول ذلك سرًّا، فقد وجد بريجينسكي، الرجل العلميّ والنشيط جدًّا، في قطاع الاستخبارات مخرجًا لطاقته الكبيرة، وذلك بفضل موقف الرئيس المشجّع، وبفضل المداراة والاسترضاء من جانب تيرنير. وقد كتبت صحيفة "واشنطن إيفنينغ ستار"، في عددها الصادر في ٢ حزيران - يونيو ١٩٨٠: "يرى بعض الزعماء أنّ بريجينسكي كان لديه إمكان التأثير الحاسم على رسم السياسة الأميركيّة، في أثناء أزمتَي إيران وأفغانستان، نظرًا لأنّه كان يرأس اجتماعات اللجنة التنسيقيّة الخاصّة التابعة لمجلس الأمن القوميّ. كانت هذه اللجنة تجتمع، يوميًّا وطيلة الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٧٩. وبعد هذا التاريخ، كانت تجتمع عدّة مرّات في الأسبوع". إنّ واقعة الاجتماع اليوميّ للجنة التنسيقيّة الخاصّة، في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٧٩، هي أفضل دليل على شدّة الحرب التخريبيّة، التي شنّتها وكالة المخابرات المركزيّة ضدّ إيران وأفغانستان. لننظر الآن، في عمليّة وكالة المخابرات المركزيّة في أفغانستان.

طبقًا لمبدأ "النفي المشابه للحقيقة"، فقد أُخفيت هذه العمليّة بعناية، من أجل السماح لواشنطن بالتأكيد على أنّه ليس لها أيّ علاقة بها. غير أنّ الستار بدأ يزاح، تدريجًا، عن هذه العمليّة. وفي عام ١٩٨٢، أشار مراسلا مجلّة نيوزويك "ر. أوستن" و"د. مارتين" إلى أنّ العمليّة الأفغانيّة تدخل في عداد "العمليّات شبه العسكريّة التي تنفّذها وكالة المخابرات المركزيّة في حوالي ١٠ بلدان". وقد كتب المراسلان: "إنّ العمليّة الأفغانيّة تضمّ، فقط، حفنة صغيرة من عملاء وكالة المخابرات المركزيّة، غير أنّه أُنفق عليها مئات الملايين من الدولارات، التي صُرفت تحديدًا على الأسلحة التي كانت ترسلها إلى المتمرّدين عن طريق بلدان ثالثة"[١].

---

١ - Newsweek, 1982, November 8.

يصعب جدًّا التصديق بأنّ العمليّة كانت تقتصر على مجرّد "حفنة من عملاء وكالة المخابرات المركزيّة". فمقاييس الحرب غير المعلنة، ضدّ الشعب الأفغانيّ، كانت تتحدّث عن نفسها بنفسها. ويسترعي الانتباه تشابه بصمات وكالة المخابرات المركزيّة في أفغانستان، مع بصمات الوكالة في عمليّاتها السابقة، بما فيها ضدّ كوبا في العام ١٩٦١، وضدّ أنغولا في عامَي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. في جميع هذه الحالات، تشكّلت قواعد التدخّل خارج حدود البلد الذي اختير هدفًا للعمليّة. فقد أصبحت باكستان مركزًا لتجمّع القوى المعادية للثورة في أفغانستان، وأصبحت غواتيمالا ونيكاراغوا مركزًا لتجمّع القوى المعادية لكوبا، وناميبيا وزائير الخاضعتان لجنوب أفريقيا مركزًا ضدّ أنغولا. وخلال ذلك، كانت تخفى قواعد انطلاق قوّات التدخّل بمختلف الوسائل. فقد شكّلت معسكرات اللاجئين، التي سيق إليها مئات الآلاف من الأفغانيّين بالقوّة والخداع، سقفًا لقوّات التدخّل في باكستان. وكانت تتكوّن قوّات التدخّل، بصورة غالبة، من أشخاص ينتمون إلى قوميّات سكّان البلد الذي أصبح هدفًا للعدوان الأميركيّ. يقول بريجينسكي، في مذكّراته، إنّه سلّم أمرًا إلى تيرنير، في ربيع ١٩٧٩، يقضي بالتنشيط والتكثيف الكبيرَين لشبكة عملاء وكالة المخابرات المركزيّة في أفغانستان وحوله. وذكرت مجلّة تايم أنّه، منذ شهر تمّوز ـ يوليو ١٩٧٩، اعترف بريجينسكي، في أحاديثه مع الصحافيّين الأميركيّين، بأنّه يعلّق الآمال على نجاح نضال الثوّار المسلمين ضدّ الثورة الأفغانيّة، و"لمّح، بصورة واضحة، إلى أنّ الولايات المتّحدة قادرة على تقديم معونة سريّة لهؤلاء الثوّار"[1].

تسعى الأجهزة الدعائيّة الأميركيّة دائمًا إلى إخفاء القوى المحرّكة الأساسيّة للعدوان المسلّح، الذي تنظّمه الدول الغربيّة. فلقد صوّرت الأعمال العسكريّة ضدّ كوبا

١ - Time, 1980, January 14.

وأنغولا، وكأنّها، منذ بدايتها وحتّى نهايتها، قد قامت على أيدي المهاجرين الكوبيّين والأنغوليّين. كما لفّقت رواية مماثلة، بالنسبة لأفغانستان. وخلال ذلك، كانت تلقي الكلمات الكثيرة بسخاء، من أجل إثارة التعاطف مع الثـوّار المسلمين المرتدّين، الذين رفعوا السلاح على شعبهم، في محاولة المحافظة على أنظمة شبه إقطاعيّة بائدة. وكانت عصاباتهم تقوم بحرق الأشجار، وتعذيب السكّان المدنيّين الأبرياء وإطلاق النار عليهم، ساعية إلى أن تفرض على الشعب الأفغانيّ حكمًا دمويًا، كالذي آلت إليه الانقلابات التي أوحت بها وكالة المخابرات المركزيّة في تشيلي وغواتيمالا والبلدان الأخرى. وكما قالت الصحافة الأميركيّة، فقد أيّدت لجنتا الاستخبارات في مجلسَي النوّاب والشيوخ الأميركيّين، تأييدًا كاملاً، الحرب السريّة التي شنّتها وكالة المخابرات المركزيّة ضدّ أفغانستان، ولم ترفضا أبدًا تمويل عمليّات رجال العصابات.

في إيران، راهنت وكالة المخابرات المركزيّة، مثلها في ذلك مثل الحكومة الأميركيّة كلّها، على نظام الشاه. وقد قرّر الرئيس كارتر الاحتفال معه، بعد عيد رأس السنة الميلاديّة ١٩٧٨. وبعد أن وصل إلى طهران ألقى كلمة في الحفل دعا فيها إيران بـ "جزيرة الاستقرار". يلاحظ فانس أنّه، في هذا التعريف، قد تجسّدت التقديرات الاستخباريّة لتلك الفترة وللسنوات المقبلة. يقول جيمي كارتر: "إنّ تقارير الاستخبارات الأميركيّة، طيلة صيف ١٩٧٨، لم تتضمّن أيّ شيء يدعو للقلق. وبحسب التقارير الاستخباريّة لوكالة المخابرات المركزيّة، عن شهر آب ـ أغسطس، لم تكن إيران في وضع ثوريّ أو في وضع سابق للثورة". وتقول هذه التقارير إنّ العسكريّين الإيرانيّين يحافظون على ولائهم المخلص للملكية، وإنّه ليس لدى المعارضة أيّ إمكان للقيام بأيّ شيء جدّيّ، على أيّة حال، إذا ما بدأ الانتقال إلى نظام جديد[1]. وعندما أخذت

---

١ - Carter J., *Keeping Faith*, P. 438

موجات الاضطرابات الدينيّة والاجتماعيّة تغمر "جزيرة الاستقرار" إثر ذلك مباشرة، برّر تيرنير، في اجتماعات اللجنة التنسيقيّة الخاصّة، تقديراته الخاطئة القريبة العهد، بعدم توفّر معلومات استخباريّة كافية عن المعارضة في إيران، بسبب "القيود المفروضة على الاتّصال بالمعارضة". وفي تفسيرهم لهذه الصيغة، أعلن المسؤولون السابقون في وكالة المخابرات المركزيّة، أنّ الاستخبارات الأميركيّة لم يكن لها أيّ عملاء في *أوساط المعارضة*، خوفًا من *إثارة سخط الشاه*. لهذا، اعتمدت وكالة المخابرات المركزيّة على المعلومات والتقديرات الاستخباريّة، حول المعارضة، الواردة من مخابرات الشاه "السافاك". وزعموا وكأنّ وكالة المخابرات المركزيّة قد خشيت من أنّها إذا ما خرقت وفاقها مع السافاك، من أن تفقد قاعدتَي التجسّس الإكترونيّ في إيران الموجّهتَين ضدّ الاتّحاد السوفياتيّ. في هذا الصدد، عندما خسرت الوكالة هاتَين القاعدتَين، بعد انهيار نظام الشاه، قام تيرنير، لهذا السبب، بجهود جديدة برغم إرادة براون، من أجل مقاطعة معاهدة "سالت - ٢" وتخريبها. غير أنّ المسألة لم تقتصر على ذلك. فقد أقامت وكالة المخابرات المركزيّة تعاونًا وثيقًا مع السافاك المغرقة في العداء للشيوعيّة وللاتّحاد السوفياتيّ، بادئ ذي بدء، ونظّمتا معًا، أساليب التنكيل الوحشيّ التي طبّقتها السافاك على المعارضة الإيرانيّة، ونظّمتا تلك التقويمات الاستخباريّة للمعارضة، التي تنطلق من مبدأ الملكيّة التي لا يمكن استبدالها، وضرورة المحافظة عليها بمختلف الوسائل.

في الظروف المتبدّلة، عندما أصبح انتصار المعارضة أمرًا حتميًّا، منحت صلاحيّات مطلقة لتيرنير في إيران. غير أنّ بريجينسكي يؤكّد، من جديد، على أنّ المعلومات الاستخباريّة السياسيّة لوكالة المخابرات المركزيّة، الواردة من إيران، لم تحز على إعجابه. فقد كان يعتبرها غامضة وغبيّة. وقف كارتر إلى جانب مساعده

لشؤون الأمن القوميّ، الذي أعدّ مشروع مذكّرة إلى مدير وكالة المخابرات المركزيّة. وقد بدت هذه المذكّرة، في شكلها النهائيّ، بعد أن حملت توقيع الرئيس، على النحو التالي: "أنا لست راضيًا عن نوعيّة معلوماتنا الاستخباريّة السياسيّة. ضع تقديرًا لإمكانات عملائنا، وقدّم لي، بأسرع وقت ممكن، تقريرًا عن إمكاناتنا في أهمّ مناطق العالم. قدّم لي توصيات مشتركة مع فانس وبريجينسكي، حول ما يجب علينا أن نتّخذه من تدابير، من أجل تحسين إمكاناتهم، لتزويدي بالمعلومات الاستخباريّة السياسيّة والنصائح"[1].

سعت وكالة المخابرات المركزيّة، بكافّة الوسائل، إلى إنقاذ الشاه. وحتّى عندما أصبح واضحًا، بالنسبة للشاه نفسه، أنّه فقد كلّ قوّة على البقاء في السلطة، وأنّه نفسه فقد إرادة الصراع، تابعت وكالة المخابرات المركزيّة المراهنة عليه. وإذا ما حكمنا على الأمور من خلال التقارير المتفرّقة للصحافة الأميركيّة، ففي النصف الثاني من عام ١٩٧٨، أرادوا في وكالة المخابرات المركزيّة تكرار الانقلاب العسكريّ لعام ١٩٥٣، من أجل القضاء على المعارضة الدينيّة والسياسيّة للنظام، وإعادة السطة بكاملها إلى عرش الشاه. وكما قال الصحافيّ المعروف "س. أرمسترونغ"، في سلسلة من ستّ مقالات بعنوان "سقوط الشاه" في صحيفة واشنطن بوست في تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٠، فقد أشار العاملون في وكالة المخابرات المركزيّة، في تقرير سريّ للغاية، في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٨، إلى أنّ العسكريّين الإيرانيّين "سيقومون بدور حاسم في تطوّر الأحداث في إيران مستقبلاً". ولكن، خلال الفترة الزمنيّة التي انقضت على الانقلاب العسكريّ في إيران، وهي فترة ربع قرن، حدثت تغييرات في

---

١ - Breezinski Z., *Power And Principle*, P. 307.

إيران، ونما حقد شديد لدى مختلف فئات السكّان، على أميركا. لقد قضت أحداث الثورة على مخطّطات لانغلي. وعندها، كما يخبرنا أرمسترونغ، اقترح تيرنير، مدير وكالة المخابرات المركزيّة، برنامج العمليّات السريّة وحملة دعاية "سوداء"، كان عليها أن تؤدّي إلى الإطاحة بأعداء الشاه. من أجل هذا الغرض، اقترح تصوير "الخميني بمثابة أسير مقيّد في أيدي القوى اليساريّة، التي تسعى إلى تحقيق أهداف أعداء الإسلام". ومع ذلك، لم تتمكّن وكالة المخابرات المركزيّة من إنقاذ الشاه هذه المرّة.

في أوائل عام ١٩٨٠، قاد "جوينس"، رئيس لجنة رؤساء الأركانات، وتيرنير، مدير وكالة المخابرات المركزيّة، بأمر من كارتر، عمليّة الإعداد لـ "مهمّة إنقاذ" ٥٢ دبلوماسيًّا أميركيًّا احتُجزوا في طهران بصفة رهائن. ورغم أنّ العمليّة انتهت إلى الفشل، فقد قدّر كارتر وبريجينسكي مدير وكالة المخابرات المركزيّة تقديرًا رفيعًا على أعمال عملاء الوكالة في إيران. وقد قام قسم من عملاء الوكالة بالتجسّس، بينما قام قسم آخر من عملاء الوكالة الذين كانوا قد قدموا إلى إيران سرًّا، من البلدان الأخرى، بتنظيم فرقة خاصّة مدعوّة لتغطية وصول "الوحدة الاستخباريّة المساعدة" الخاصّة من البنتاغون إلى طهران، وتغطية أعمالها التخريبيّة اللاحقة فيها. وقد تشكّلت هذه الوحدة بأمر من كارتر. يخبرنا بريجينسكي، أنّه في اجتماع سريّ للغاية لمجلس الأمن القوميّ، بتاريخ ١٥ نيسان - أبريل ١٩٨٠، عندما طرح اقتراحًا، دون أيّ حياء، بشنّ عمليّات عسكريّة واسعة النطاق على العاصمة الإيرانيّة، بصرف النظر عن الضحايا الممكنة بين السكّان المدنيّين، إذا ما اصطدم رجال البنتاغون من "الوحدة الاستخباريّة المساعدة" وعملاء وكالة المخابرات المركزيّة بمقاومة في طهران، أيّده تيرنير وبراون بحماسة كبيرة. وكما هو معروف، لم يستطع الأميركيّون الوصول إلى

طهران، حيث اصطدموا بظروف غير متوقّعة في صحراء إيران. وقد قدّم فانس استقالته احتجاجًا على هذه العمليّة كلّها.

أمّا في نيكاراغوا فكان سقوط نظام العميل الأميركيّ الديكتاتور "سوموسا"، فشلاً كبيرًا آخر لسياسة واشنطن العدوانيّة. وقد حاولت وكالة المخابرات المركزيّة، عبثًا، إنقاذ عميلها القديم، الذي قدّم للاستخبارات الأميركيّة خدمات كثيرة. وإثر انتصار الثورة الساندينيّة، في صيف ١٩٧٩، بدأت وكالة المخابرات المركزيّة الحرب ضدّها. وكما قال "ت. بوخي"، وزير داخليّة نيكارغوا، في أيلول ـ سبتمبر من العام نفسه، فقد أرسلت وكالة المخابرات المركزيّة عملاءها إلى مختلف مناطق نيكاراغوا، بهدف التغلغل بين صفوف الثوريّين، كما حاولت الاستخبارات الأميركيّة استخدام التجمّعات اليساريّة المتطرّفة. لقد عزّزت وكالة المخابرات المركزيّة نشاطها، في منطقة أميركا الوسطى وحوض الكاريبي. وتصاعدت الاستفزازات الموجّهة ضدّ كوبا. وكان من نصيب جامايكا، شنّ حملة مكثّفة لإثارة القلاقل فيها. وقد أعلن "ي، يانغ"، المندوب الدائم السابق للولايات المتّحدة في الأمم المتّحدة، و"ج. ديكسون" عضو الكونغرس، في ٢٤ أيّار ـ مايو ١٩٨٠، أنّ جهاز الأمن القوميّ برئاسة بريجينسكي، قد وضع خطّة للإطاحة بحكومة رئيس وزراء جامايكا "ك. مينلي"، وقد قضت هذه الخطّة بخلق وضع سياسيّ متأزّم في جامايكا، ونسف الاقتصاد، ووقف القروض، وتقليص الشركات والمعامل الأميركيّة في شبه جزيرة جامايكا.

في أواخر أيّام إدارة كارتر، شنّ بريجينسكي، بالتحالف مع تيرنيز، حملة هوجاء معادية لبولونيا، وأثار اختلاقات حول النوايا السوفياتيّة، التي اختلقاها بالاستناد إلى المعطيات الاستخباريّة لتيرنير، أو بصورة أدقّ، استنادًا إلى التضليل الإعلاميّ. وشنّ كارتر وبريجينسكي ضجّة عاصفة حول العدوان السوفياتيّ، متظاهرَين بمظهر

المدافعَين عن الشعب البولونيّ. وقد سلّم بريجينسكي، عن طريق وزارة الخارجيّة الأميركيّة ووكالة المخابرات المركزيّة، وكذلك، بأقنيته الخاصّة، تعليمات إلى زعماء حركة "التضامن" لتعزيز أنشطتها المعادية للنظام، في اللحظة ذاتها التي خفّت فيها حالة التوتر في بولونيا. ويخبرنا بريجينسكي، في مذكّراته متفاخرًا، إنّه، بأعماله وخطواته وبالاشتراك مع تيرنير، قد ساهم بقسط كبير في إعداد حركة التضامن للمقاومة الوطنيّة. فلأيّ شيء أعدّا هذه الحركة النقابيّة الحرّة؟ لقد أعدّاها لإغراق المناجم، وإخماد أفران الحديد العالية، وقطع الاتّصالات، والاستيلاء على المصانع، وما شابه ذلك.

كان مرؤوس بريجينسكي، رئيس فرع تنسيق النشاط الاستخباريّ في مجلس الأمن القوميّ "ب. هينتسي" يقود إذاعة "أوروبّا الحرّة" أحد الأبواب الرئيسيّة للحرب النفسيّة. وقد نفّذ هينتسي برنامج بريجينسكي، الذي عرضه واضعه على النحو التالي: لقد كنت على قناعة راسخة بأنّ إذاعة "أوروبّا الحرّة" تقدّم لنا أفضل وسيلة، من أجل تحقيق التحوّل السياسيّ الداخليّ للمجتمعات الشيوعيّة... يجب أن تشكّل هذه الإذاعة أداة لتشجيع أوروبّا المبرمج على التغييرات السياسيّة... واعتقادًا منّي بضرورة استخدام هذه الوسيلة الهامّة للغاية بشكل أوسع، استخدمت نفوذي في البيت الأبيض، من أجل تخصيص اعتمادات أكبر لهذه الإذاعة.

ويقول باحثون سوفيات إنّه على هذا النحو، استخدم بريجينسكي وكالة المخابرات المركزيّة وأقنيته الخاصّة والمخرّبين الإذاعيّين في إذاعة "أوروبّا الحرّة"، من أجل التدخّل غير المشروع في شؤون بولونيا الداخليّة. إنّ خطر هذه المناورات الاستفزازيّة قد زاد بسبب عاملَين أساسيَّين: أوّلاً، واقع الرقابة الكبيرة التي فرضها مساعد الرئيس لشؤون الأمن القوميّ على الاستخبارات المشتركة، وثانيًا، قرب انتهاء فترة رئاسة

كارتر، الأمر الذي عزّز من روح المغامرة في البيت الأبيض، ناهيك عن وكالة المخابرات المركزيّة، كما أظهرت ذلك تجربة "مهمّة الإنقاذ" في إيران.

لقد ذكرنا بعض الأمثلة على عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة التخريبيّة السريّة في أفغانستان وإيران وبولونيا وحوض الكاريبي. غير أنّ هذه العمليّات المذكورة، وحدها، تفنّد ادّعاءات تيرنير، الذي زعم وكأنّه قد قلّص هذا النوع من النشاط، بالمقارنة مع المراحل السابقة. وتعتبر خالية من أيّ أساس، ادّعاءات بعض المسؤولين السابقين في مديريّة العمليّات السريّة، واعتراضاتهم على تيرنير بخصوص عدم تقديرهم، حقّ التقدير، للعمليّات التخريبيّة. وقد عبّر عن رأي سلبيّ لبعض جوانب نشاط تيرنير أيضًا، ك. مبير، النائب السابق لرئيس مديريّة العمليّات السريّة، الذي ترك وكالة المخابرات المركزيّة في عهد تيرنير، احتجاجًا على أساليبه، حسب ما لمّح إليه مبير في كتابه. غير أنّ هذا الأخير نفسه، يقدّر تيرنير تقديرًا عاليًا لتمكّنه من العثور على لغة مشتركة مع الكونغرس، وتمكّنه من تعديل اقتراحات المشرّعين حول النظام الداخليّ للاستخبارات، التي كانت غير مقبولة بالنسبة للانغلي. فما هو المقصود بهذه الاقتراحات؟

خلال ثلاثة أعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، درس الكونغرس الأميركيّ مشروع النظام الداخليّ للاستخبارات. وقد وضعت هذا المشروع لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات، التي شرعت بمناقشته بصيغته الأوليّة المؤلّفة من ٢٦٣ صفحة في نيسان ـ أبريل ١٩٧٨. وقد اتّخذت وكالة المخابرات المركزيّة موقفًا عدائيًّا من كثير من المبادئ الواردة فيه، وبخاصّة حظر الاغتيالات السياسيّة، والإرهاب، والتعذيب، والإبادة الجماعيّة، وحرمان الناس من المواد الغذائيّة والمياه، ونشر الأوبئة والأمراض، واستخدام السلاح الكيميائيّ والجرثوميّ، والإطاحة بالحكومات الديمقراطيّة

بالقوّة، ودعم الأعمال المؤدّية إلى خرق حقوق الإنسان من جانب الشرطة أو رجال الاستخبارات الأجنبيّة أو قوى الأمن الداخليّ للدول الأجنبيّة.

يُدعى الخطباء، الذين يلقون كلماتهم في مرافعات لجان الكونغرس، بالشهود. أوّل من استُدعي للإدلاء بشهادته، حول مشروع النظام الداخليّ للاستخبارات، كان المحامي المليونير "ك. كليفورد" من واشنطن، أحد مهندسي قانون ١٩٤٧ للأمن القوميّ والرئيس السابق للمجلس الاستشاريّ الرئاسيّ لشؤون الاستخبارات ووزير الدفاع سابقًا. وقد ألقى كلمته في المرافعات باعتباره محاميًا عن وكالة المخابرات المركزيّة. وأورد في كلمته حججًا وبراهين لصالح إلغاء المحظورات الواردة في المشروع. وقد أصرّ على أنّ هذه القائمة من المحظورات "مهينة لوكالة المخابرات المركزيّة"[1]. كما قال بأنّ ثمّة أساليب أخرى غير لائقة للعمل، فإذا لم ندخلها في هذه القائمة فقد ترى وكالة المخابرات المركزيّة أن من حقّها اللجوء إليها. وما هدف ادّعاءات كليفورد هذه إلاّ لحذف القيود المحدّدة من النظام الداخليّ.

وراء كواليس اللجنة، كان كارتر وبريجينسكي وتيرنير يمارسون، حسب أقوال الصحافيّين، ضغطًا أقوى بكثير، وسرعان ما نُظّف مشروع القانون من أساسه، وتقلّص بحيث أصبح من ١٧٢ صفحة. غير أنّ المسألة لم تقف عند هذا الحدّ. فقد استمرّ الضغط القويّ والتعديلات التي تحدّث عنها مبير، على قدم وساق. وبحلول عام ١٩٨٠ لم يبقَ من المشروع كلّه سوى ثلاث صفحات...

في تعليقه على هذه الواقعة، كتب ل. جونسون، الأستاذ المساعد للعلوم السياسيّة في جامعة جورجيا على صفحات مجلّة فورين بوليسي فقال: "تمامًا كما في الأساطير

---

١ - Washington Post, 5, VI, 1978.

والعجائب، لقد تحوّل الضفدع الكبير إلى فرخ ضفدع صغير، من مشروع النظام الداخليّ البالغ ٢٦٣ صفحة بقيت ثلاث صحائف، دُعيت باسم قانون الرقابة على الاستخبارات لعام ١٩٨٠". إنّ مغزى ما جرى واضح للعيان. فقد دار الحديث، في المناقشات والمجادلات، حول إضعاف الرقابة على الاستخبارات، رغمًا عن توصيات لجنتَي تشرش وبايك. لقد كشفت هاتان اللجنتان عن أحداث أليمة، وعن أهوال وفظائع في بعض الحالات، ترمي ظلاً قاتمًا على جميع أجهزة الاستخبارات. لكنّ الكوابيس سوف تستمرّ إذا انتصر موقف أولئك الذين أرادوا الإطاحة بأجهزة الأمان القليلة القائمة[١]. وقد قصد الكاتب بأجهزة الأمان القليلة القائمة، قانون هيوز ـ راين لعام ١٩٧٤، الذي أصبح مضغة في الأفواه بالنسبة لإدارة كارتر. وقد تمكّن البيت الأبيض من العمل على إلغائه، مستندًا في ذلك إلى أنّه لم تعد هناك حاجة إليه، نظرًا للإقرار القادم للنظام الداخليّ للاستخبارات. وفي ما بعد، أرادوا القضاء على قانون هيوز ـ راين، نظرًا للإقرار القادم لقانون الرقابة على الاستخبارات لعام ١٩٨١. غير أنّ "القوى الجبّارة" الكامنة وراء وكالة المخابرات المركزيّة، كما ذكر ل. جونسون، تألّبت على مشروع قانون ١٩٨١ أيضًا، بعد أن لمست تجاوبًا كاملاً من إدارة كارتر. فقد قرّرت وأد النظام الداخليّ للاستخبارات، وقانون عام ١٩٨٠، وقانون هيوز ـ راين. وكان منطقها في ذلك في غاية البساطة: لا وجود لأيّ مراسيم تشريعيّة، تقف عقبة في وجه لانغلي. هذا في حين أنّ ل. جونسون نفسه يُظهر، بصورة مقنعة، أنّ القوّة الكابحة في مشروع قانون ١٩٨٠ كانت ضعيفة للغاية. إذ يقول إنّ هذا المشروع كان يحوي "بضعة أعمدة مسيّجة، يسهل على أجهزة الاستخبارات الدوران من حولها". مع هذا كلّه، فقد حذف مشروع النظام الدخليّ للاستخبارات وقانون عام ١٩٨٠ من

---

١ - Foreign Policy, Summer 1980, No. 39.

جدول أعمال الكونغرس، أمّا مشروع هيوز ـ راين فقد فُرّغ عمليًا من محتواه، عندما أقرّ الكونغرس، في أواخر ١٩٨٠، تعديليَن على هذا القانون حول اعتمادات الاستخبارات. وقد نصّ هذان التعديلان على تقليص عدد لجان الكونغرس، أي لجان الاستخبارات، التي يجب إعلامها عن العمليّات السريّة الكبرى، إلى لجنتَين. وكانت صيغة هذَين التعديلَين اللغويّة غامضة إلى أبعد الحدود. فهو يترك لرأي الرئيس تقرير ما هي العمليّات التي تُعتبر "عمليّات كبيرة"، وتقرير متى سيجري الإعلان عنها، قبل العمليّة أو أثناء تنفيذها أو بعد إنجازها.

لقد عملت الاستخبارات المشتركة على تحويل الرقابة على أنشطتها، من جانب الكونغرس، إلى وظيفة اسميّة بحتة، الأمر الذي سمح لوكالة المخابرات المركزيّة، حسب تعبير إحدى المجلاّت الأميركيّة، بأن تصبح "أكثر ضراوة".

في افتتاحيّتها، أعطت نشرة "السلام والحريّة" التي تصدرها المنظّمة الأميركيّة "رابطة النساء الدوليّة من أجل السلام والحريّة"، تقويمًا مبدئيًا لموقف كارتر من الاستخبارات عامّة، ومن اللعبة السياسيّة حول النظام الداخليّ للاستخبارات خاصّة. وقد جاء في هذه الافتتاحيّة: "نحن نرى تحوّل الشخصيّة العالميّة جيمي كارتر، الذي بدا لنا إنسانًا معتدلاً، إلى "سوبر" صقر شديد البأس مستعدّ للطيران حيثما يريد، وفي أيّ وقت يريد، باسم حماية نمط الحياة الأميركيّ... لقد استطاع أن يحصل، عن طريق الكونغرس، على جهاز استخبارات جبّار لا يحدّه أيّ شيء في نشاطه... وبجهوده أسبغ الصفة القانونيّة على جرائم وكالة المخابرات المركزيّة، ساعيًا لإخفائها وتمويهها عن الشعب الأميركيّ. وبإبقائه للمستقبل على جميع فظائع الجرائم التي ترتكبها استخباراتنا، فقد أظهر أحد الجوانب الأكثر شناعة في نزعته العسكريّة العدوانيّة"[١].

---

١ - Peace And Freedom, 1980, May, Vol. 40, No. 4.

مع ذلك، أقرّ مؤتمر الحزب الجمهوريّ، في صيف ١٩٨٠، الخطّة الانتخابيّة السياسيّة، التي تعكس آراء مرشّح الحزب لمنصب الرئيس، رونالد ريغن، والمرشّح لمنصب نائب الرئيس، جورج بوش الأب، وهي الخطّة التي وجّهت الانتقاد لإدارة كارتر بسبب "فقدانها لجزء كبير من قدرتها على تزويد الرئيس والمسؤولين الرسميّين والكونغرس بالتحليلات الاستخباريّة الدقيقة في الوقت المناسب، حول أهمّ ما يهدّد أمننا القوميّ". وقد تصدّرت إيران قائمة الأمثلة الموجبة للانتقاد، حيث قدّرت الاستخبارات الأميركيّة الأحداث في إيران تقديرًا خاطئًا. ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت منهكة بتحقيقات الكونغرس والصحافة. حتّى أنّ ر. كلاين، النائب السابق لمدير وكالة المخابرات المركزيّة، نصير ريغن - بوش المتحمّس، والعدوّ الصريح لكارتر - تيرنير، بعد أن استوعب هذا التفسير بارتياب كبير، قد قرّر الدفاع عن لانغلي. فهو يعترف بأنّ وكالة المخابرات المركزيّة لم تتنبّأ بالثورة في إيران، ولم توفّر لمجلس الأمن القوميّ معلومات استخباريّة معقولة وما شابه ذلك. ويؤكّد كلاين "في تلك الظروف لم يكن واضحًا على أيّ نحو تستطيع وكالة المخابرات المركزيّة تنفيذ عملها على نحو أفضل"[١].

لقد كشفت إيران، بقوّة جديدة، عن مرض وكالة المخابرات المركزيّة القديم. فالعمليّات التخريبيّة السريّة قد أنهكت النشاط الاستخباريّ التحليليّ وقضت عليه. كما أظهرت إيران أنّ العمل الاستخباريّ التحليليّ خاضع لأهداف معادية للشيوعيّة والتقدّم. فهذه العلاقات من التعاون الوثيق، التي كانت قائمة بين وكالة المخابرات المركزيّة ومخابرات الشاه، السافاك، نجدها أيضًا في البلدان النامية ذات الأنظمة الديكتاتوريّة اليمينيّة. وانطلاقًا من مبدأ "لا شرّ من دون خير"، يفسّر كلاين فشل وكالة المخابرات

---

١ - Cline R. C., *The CIA Under Reagan, Bush And Casey*, P.274.

المركزيّة في إيران على أنّه شيء ما مفيد وضروريّ، يمكن أن يتغلّب على أزمة المعلومات الاستخباريّة السياسيّة، ويقنع "مواطني أميركا العقلاء" بضرورة "وجود جهاز عالميّ أكثر فعاليّة، للاستخبارات الاستراتيجيّة الأميركيّة في الثمانينات".

إنّ ما ورد أعلاه يجب ألاّ يخفي عن أذهاننا حقيقة دامغة، هي أنّ كارتر وبريجينسكي، مع وكالة المخابرات المركزيّة التي كانا يقودانها، كانا يعملان لصالح الأوساط التي كانت غير راضية عن التجمّعات الليبراليّة المعتدلة في الكونغرس، التي اجتذبت، في أواسط السبعينات، اهتمام الرأي العامّ نحو جرائم الاستخبارات وإساءاتها. ففي مسائل الاستخبارات، كما هو الأمر في المجالات الأخرى من السياسة الخارجيّة والداخليّة، كان يأمل كارتر وحاشيته بأن يحوز على رضى الفئات المحافظة والطبقة الحاكمة، وعلى رضى أولئك الناخبين، الذين كانوا ينزعون إلى اليمين بتأثير... غير أنّ الرئيس لم يكن باستطاعته أن يتبارى، في هذا المجال، مع رونالد ريغن، الذي كان يتجاوز كارتر باتّجاه اليمين، في جميع المسائل بما في ذلك الاستخبارات. لقد تكبّد كارتر هزيمة في الانتخابات. وإذا ما تحدّثنا عن التركة السياسيّة التي خلّفها، فلا يصحّ أن نمرّ مرور الكرام، أمام تعزيز مواقع وكالة المخابرات المركزيّة، باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسيّة للحرب الباردة، التي عادت، بعد مرحلة من الانفراج، وبفضل جهود البيت الأبيض، لتحتلّ مركز الصدارة في قائمة أفضليّات واشنطن السياسيّة الخارجيّة.

وليَم كيسي والعلاقة بالفاتيكان

عام ١٩٨١ أصبح "وليم كيسي"، وهو كاثوليكيّ متديّن، مديرًا للـ CIA، وكان أحد أوائل الأشخاص الذين استقبلهم البابا يوحنّا بولس الثاني في لقاءات خاصّة عقب انتخابه. وقتها ركع كيسي أمام البابا البولوني المولد القويّ الشخصيّة وقبّل الخاتم الذي في إصبعه. وكان مدير الوكالة في كلّ كلمة وحركة صدرت عنه مثال الورع المتواضع، وعلى عكس أسلافه ذوي الكلام الطنّان. لكنّ كيسي كان يشاركهم كما يشارك البابا مشاعر عدم الثقة والخوف العميقة من الشيوعيّة.

وطوال ما يزيد على الساعة ناقش الرجلان قضاياً عزيزة على قلبيهما. كيف تتّجه سياسة الانفتاح على الشرق الآن؟ ماذا سيكون عليه ردّ فعل النظام البولونيّ، بل وجميع بلدان الكتلة السوفياتيّة إزاء التغيير الذي ستحدثه الكنيسة في سياستها؟ وقد خرج كيسي من غرفة الاجتماع وهو متأكّد من أمر واحد، وهو أنّ البابا يوحنّا بولس ليس رجلاً يتحاشى الصعوبات ويأنس للتسويات. وهذا ما حبّب شخصيّته إلى من عرفوه.

كانت معتقداته الواضحة أفضل جواب ممكن على ذلك السؤال القديم المستهلك الذي يقال إنّ ستالين طرحه ويتعلّق بعدد الفرق العسكريّة التي تأتمر بأوامر البابا. وكان كيسي يعتقد أنّ يوحنّا بولس الحبر الأعظم الذي سيتمكّن بمفرده من إقناع الناس بأنّ الإيمان أقوى من أيّ قوّة أخرى.

عاد كيسي إلى واشنطن لتقديم تقريره إلى الرئيس رونالد ريغن الذي طلب إلى مدير الـ CIA أن يعود إلى روما ويقول للبابا في إطار اتّفاق سريّ صادق الرئيس عليه بأنّه من الآن فصاعدًا سوف يجري إطلاع البابا بصورة وافية على جميع جوانب السياسة الأميركيّة: العسكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة.

مساء كلّ جمعة كان مدير فرع CIA في روما يحمل إلى القصر الرسولي آخر الأسرار التي تحصّلت من أقمار التجسّس الإلكترونيّة التي يستخدمها عملاء وكالة الاستخبارات الأميركيّة ميدانيًا. ولم يكن أيّ زعيم أجنبيّ آخر يطّلع على الأسرار التي كان البابا يتلقّاها. وقد مكّنت هذه الأسرار أكثر بابوات العصر الحديث اهتمامًا بالسياسة من أن يدمغ بأسلوبه ونفوذه المتميّزين شؤون الكنيسة والعالم المدنيّ على السواء. وأصبحت الدبلوماسيّة البابويّة، وهي النواة السياسيّة لبيروقراطيّة الفاتيكان الشديدة المركزيّة، أكثر اهتمامًا وانشغالاً بالأحداث الدوليّة من أيّ وقت مضى من تاريخها النشط جدًّا الذي دام خمسمئة سنة. هذا الدور، دور الزعيم الدولي كاد يكلّف البابا يوحنّا بولس الثاني حياته عندما تعرّض لمحاولة اغتيال في ساحة القدّيس بطرس في الفاتيكان في ١٣ أيّار ـ مايو ١٩٨٨.

بعد سنتَين من الحادث وبالضبط في ١٥ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٣، وكانت ليلة شتاء باردة في روما أُتيح ليوحنّا بولس معرفة الجواب عن سؤال كان لا يزال يشغله: من الذي أمر بتنفيذ عمليّة الاغتيال؟ فقد ترسّخت داخل ذاكرته إلى الأبد كلّ لحظة ممّا حدث وبقيت طريّة كآثار الجرح الذي خلّفه الرصاص.

كان عدد المحتشدين في ساحة القدّيس بطرس حوالى مئة ألف شخص بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ أيّار ـ مايو ١٩٨١. كانوا يصطفّون ضمن ثلاثة أرباع الدائرة التي تحيط بصفّ أعمدة "برنيني" المؤلّف من ٢٨٤ عمودًا و٨٨ عمادًا يقوم عليها جميعًا

١٦٢ تمثالاً للقدّيسين. وكان طريق مصوّن يعيّن الطريق الذي ستسير عليه سيّارة البابا في رحلتها القصيرة إلى المنبر الذي سيلقي يوحنّا بولس الثاني من فوقه خطبته الأسبوعيّة. كانت تخيّم على المكان أجواء مهرجانيّة، وكان بعض المحتشدين يتكهّن في ما يفعله قداسة البابا داخل الشقق السكنيّة البابويّة بينما كانوا في انتظاره.

لم يكن أحد يعرف ما يدور في خلد شابّ تركيّ داكن البشرة يدعى "محمّد علي أقجا"، كان قد وصل إلى الساحة بعد ظهر ذلك اليوم واخترق الجموع حتّى اقترب من طريق سير سيّارة الحبر الأعظم. كان أقجا عضوًا في مجموعة إرهابيّة مقرّها تركيا وتطلق على نفسها اسم "الذئاب الغبر". لكنّه انسحب من صفوف هذه المجموعة وقام بجولة في عدد من مخيّمات التدريب في منطقة الشرق الأوسط، لدى مجموعات إسلاميّة أشدّ تطرّفًا. وها هي رحلته تشارف على النهاية. كان أقجا يزور ساحة القدّيس بطرس ليس للصلاة بل لقتل البابا.

عند الساعة الرابعة كان البابا قد بدّل ملابسه وارتدى ثوبًا حريريًّا أبيض اللون نظيفًا. وبناء على نصيحة تلقّاها من وكالة CIA، فقد خيّط ثوبه بمهارة حتّى يمكنه ارتداء سترة واقية من الرصاص تحت الثوب. كان مدير الوكالة وليم كاسي قد زار القصر الرسوليّ أخيرًا وحذّر يوحنّا بولس الثاني من أنّه حتّى البابا ليس في منجاة من الاعتداء في هذه الظروف المضطربة، وقال له إنّهم لا يملكون أدلّة دامغة على أنّ حياته في خطر، لكنّ يوحنّا بولس الثاني شخصيّة مثيرة للجدل الشديد، ومن الممكن أن يحاول شخص متعصّب دينيًّا أن يقتله.

لكنّ البابا رفض أن يضع الدرع الواقي. وقد أبلغ إلى سكرتيره للغة الانكليزيّة الأسقف "جون ماغّي" أنّ الفكرة بحدّ ذاتها على النقيض من كلّ ما يمثّله منصبه البابويّ.

نزل يوحنّا بولس إلى باحة "سان داماسو" داخل القصر الرسولي عند الساعة الرابعة وخمسين دقيقة من بعد الظهر. سجّل مدير أمن الفاتيكان "كاميليو تشيبين" تحرك البابا على نسخته من جدول نشاط الحبر الأعظم المقسّم إلى دقائق. كان تشيبين يحمل في سترة بذّته الرماديّة الفاتحة جهاز هاتف خلويّ صغيرًا لكنّه قويّ يصله بمركز شرطة روما. لكنّ حماية البابا نفسه كانت مهمّة قوّة الأمن الصغيرة العالية التدريب في الفاتيكان وتسمّى "فيجيلي"، وهي التي تراقب ما يجري في ساحة القدّيس بطرس بيقظة واستعداد، بينما يقتصر دور الحرس السويسري على المشاركة في المناخ الاحتفاليّ.

كانت سيّارة البابا الـ"كمبنيولا" مركونة في الباحة. مقاعدها وثيرة ذات جلد أبيض ودرابزونها رُكّب خصيصًا ليمسك البابا به أثناء تجواله في الساحة الواسعة. وحول العربة تجمّع كبار الموظّفين في الفاتيكان. ويذكر ماغي أنّ يوحنّا بولس كان في مزاج رائق جدًّا.

عند الساعة الخامسة تمامًا خرجت سيّارة البابا من الباحة فبدأ التهليل يتصاعد من ساحة القدّيس بطرس. وحالما اقتربت السيّارة من "قوس الأجراس" انضمّت عناصر شرطة مدينة روما إلى قوّة فيجيلي، فمشى بعضهم أمام السيّارة وبعضهم خلفها. وما أن ظهرت العربة في الساحة حتّى تصاعد الضجيج وتحوّل زئيرًا. لوّح يوحنّا بولس بيده والبسمة تعلو شفتيه. كان له حضور مسرحيّ مؤثّر اكتسبه من عمله كممثّل في أيّام شبابه الأولى.

فيما البابا يدور من جانب إلى جانب آخر، سارت السيّارة ببطء شديد متّجهة نحو المسلّة المصريّة في وسط الساحة. وعند الساعة الخامسة والربع تمامًا، بدأت السيّارة دورة ثانية في الساحة، وتشيبين يراقب باهتمام وهو يسير خلفها. واشتدّ ضجيج

الجمهور. وبحركة عفويّة لطالما أثارت حفيظة تشيبين، مال البابا نحو الجمهور وتناول طفلة صغيرة حملها بين ذراعيه واحتضنها وقبّلها ثمّ أعادها إلى أمّها المنتشية. كان ذلك بعضًا من روتين اتّبعه البابا. وكان سبب قلق تشيبين خوفه من أن يحاول الطفل الإفلات من قبضة البابا فيسقط فيتسبّب بحادث خطير جدًا. لكنّ البابا كان يستبعد مثل هذه البلابل.

عند الساعة الخامسة وسبع عشرة دقيقة مال البابا مرّة أخرى ليلمس بيده رأس طفلة صغيرة أخرى كانت ترتدي ثوب العشاء الربّاني الأبيض. ثمّ استقام ونظر حوله كما لو انّه يتساءل في نفسه مَن يحيّي الآن. كانت هذه طريقته في منح البابويّة طابعًا شخصيًا حتّى وسط أكبر الجموع الغفيرة.

في تلك اللحظة، كان فكره أبعد ما يكون عن الاخطار التي واجهته وسط جموع أخرى. فقبل ثلاثة أشهر، في باكستان في ١٦ شباط ـ فبراير ١٩٨٣، انفجرت قنبلة في ملعب كراتشي البلديّ بعد قليل من بدئه رحلة وسط جموع المؤمنين. وفي كانون الثاني ـ يناير ١٩٨٠، تلقّى تحذيرًا من الاستخبارات الفرنسيّة من خطّة شيوعيّة وضعت لقتله. لم يكن ذلك سوى واحد من عشرات التهديدات التي تستهدف شخص البابا والتي تصل إلى الفاتيكان. وكان يجري التحقيق في كلّ منها بقدر المستطاع. وقال ماغّي في ما بعد: "في الواقع ما كان بإمكاننا سوى الانتظار. لم يكن لدينا ما نقوم به سوى وضع الحبر الأعظم في قفص لا يخرقه الرصاص لدى ظهوره إلى الناس، وهو أمر يستحيل أن يحظى بموافقته".

عند الساعة الخامسة وثمان عشرة دقيقة سُمع أزيز الطلقة الأولى في ساحة القدّيس بطرس. بقي يوحنّا بولس مستقيم القامة ويداه تمسكان بالدرابزون. ثمّ بدأ يتمايل. لقد اخترقت أوّل رصاصة أطلقها محمّد علي أقجا معدته فتسبّبت بجراح متعدّدة

في الأمعاء الدقيقة والقسم الأدنى من القولون والأمعاء الغليظة والمساريتا، وهو الغشاء الذي يغلّف الأمعاء ويربطها بالجدار البطنيّ. وبحركة غريزيّة وضع يوحنّا بولس يده على فوهة الجرح محاولاً وقف النزيف. وكان الألم يغطّي وجهه، وزويدًا رويدًا بدأ ينهار. حدث ذلك بعد ثوان قليلة من إصابته.

إنطلقت رصاصة أقجا الثانية فأصابت الحبر الأعظم في يده اليمنى التي ترنّحت بلا حراك إلى جانبه. وغطّى الدم الأحمر القاني ثوبه الكهنوتيّ الأبيض. وانطلقت رصاصة ثالثة من عيار ٩ ملم فأصابت يوحنّا بولس في ذراعه اليمنى.

مال سائق الكمبنيولا في مقعده وقد فغر فاه وأصابته الصدمة بالذهول. كان تشيبين يصيح به أن امضِ. عمد أحد مساعدي البابا إلى حمايته بجسده. بدأت السيّارة تثب إلى الأمام. وكانت الجموع تتمايل كأنّ إعصارًا يهبّ عليها. جملة واحدة مذهلة شقّة طريقها من مكان المجزرة، وبعشرات اللغات المختلفة خرجت الكلمات غير مصدّقة: "لقد أطلقوا النار على البابا".

شهر تشيبين ورجال الأمن في الفاتيكان ورجال شرطة مدينة روما مسدّساتهم وراحوا يصيحون مصدّرين الأوامر والأوامر المضادّة وهم يبحثون عن المسلّح. اندفع أقجا وسط الجموع وهو يعدو مسرعًا ومسدّسه بيده اليمنى. واستمرّت الجموع تتفلق أمام مسدّسه المشرع. وفجأة ألقى مسدّسه بعيدًا وفي اللحظة عينها هوى إلى الأرض. اعتقله ضابط من شرطة روما. ولم يلبث رجال الشرطة الآخرون أن هووا فوق الرجلين في مشهد شبيه بعراك في مباراة للركبي. وعمد عدد من رجال الشرطة إلى لكم أقجا ورفسه قبل جرّه إلى شاحنة تابعة للشرطة.

تابعت سيّارة البابا سيرها ببطء موجع نحو أقرب سيّارة إسعاف كانت تقف قرب الباب البرونزي للفاتيكان. لكن لم تكن سيّارة الإسعاف مزوّدة بمعدّات الأوكسيجين،

فنُقل البابا إلى سيّارة إسعاف أخرى كانت على مقربة من المكان ممّا تسبّب بإضاعة بعض الوقت الثمين.

أطلقت سيّارة الإسعاف صفّارتها وأشعلت أضواءها اللامعة وهي تسير بسرعة فائقة إلى مستشفى "جيمبلي" في روما، وهي أقرب المستشفيات إلى الفاتيكان، فأتمّت الرحلة في وقت قياسيّ: ثماني دقائق. خلال الرحلة لم يصدر عن البابا أيّ صوت يعبّر عن اليأس أو الازدراء. فقط فاه بكلمات صلوات عميقة: "يا مريم، يا أمّي! يا مريم، يا أمّي!".

وحال وصوله إلى المستشفى جرى نقله سريعًا إلى جناح العمليّات الجراحيّة في الطبقة التاسعة وهو يضمّ غرفة للفحص وغرفة للعمليّات ومنطقة إنعاش. هنا، وسط الأزمة، لم يكن ثمّة ذعر ولا إضاعة وقت في الكلام أو الحركة. كان الجوّ السائد هو جوّ الإلحاح الهادئ والانضباط الشديد الإحكام. هنا كان في إمكان البابا الجريح أن يشعر ببداية انبثاق الأمل.

نزعوا عن جسده ثوبه وسترته وبنطاله الملطّخة بالدم، فاستخدموا مقصًّا لتقطيعها، كما نزعوا صليبه وسلساله الذهبيّ الثقيل. وغطّوا جسمه بمناشف خاصّة بالجراحة. وامتدّت الأيدي تبحث وتحمل أولى المعدّات اللازمة لمعركة كان الفريق الطبّيّ يعرف دقائقها عن ظهر قلب.

عندما استعاد البابا وعيه بعد حوالي ستّ ساعات استغرقتها العمليّة الجراحيّة، كان يؤمن بأنّ إنقاذه كان معجزة حقّقتها إحدى القدّيسات الفائقة الاحترام في العالم الكاثوليكيّ، وهي عذراء "فاتيما" التي صادف عيدها يوم تعرّض يوحنّا بولس الثاني لمحاولة الاغتيال.

خلال الأشهر الطويلة التي استغرقها شفاؤه ازداد انشغال فكر يوحنّا بولس بمن تكون الجهة التي أمرت باغتياله. حاول استقراء كلّ تفاصيل الأدلّة التي وردته من الشرطة ووكالات الاستخبارات المتعدّدة، ومنها الـ CIA الأميركيّة والـ BND الألمانيّة الغربيّة والاستخبارات التركيّة والنمسويّة. وكان من المستحيل عليه أن يقرأها جميعًا فهي تعدّ ملايين الكلمات الواردة في التقارير والبيانات والتقييمات. ولم يجد يوحنّا بولس في أيّ من الوثائق جوابًا شافيًا عن سؤاله: من الذي أمر بقتله؟ لم تزد معلوماته شيئًا يذكر عندما مثل أقجا أمام المحكمة العليا في روما في خلال الأسبوع الأخير من تموز - يوليو ١٩٨١. فلم تُلقِ الجلسة السريعة التي استمرّت ثلاثة أيّام أيّ ضوء على دوافع المسلّح. وحُكم على أقجا بالسجن مدى الحياة، وإذا ثبت حسن سلوكه فقد يستفيد من حقّ طلب إطلاق سراحه بشروط عام ٢٠٠٩.

بعد سنتَين من الحكم على أقجا تلقّى يوحنّا بولس وعدًا بالإجابة عن السؤال الذي كان لا يزال يقضّ مضجعه. وسيأتي الجواب من أسقف كان يثق به أكثر من أيّ شخص آخر. كانت صفته "المبعوث البابوي الرسولي للمهمّات الخاصّة"، والكلمات لا تعبّر عن الحقيقة وهي أنّ كبير الأساقفة "لويجي بودجي" كان الوريث الطبيعيّ لعالم السياسة البابويّة السريّة. وهو المسؤول خصوصًا عن جمع المعلومات السريّة من أوروبّا الشيوعيّة. كان مَن في الفاتيكان يُطلق عليه ببساطة لقب "جاسوس البابا".

كان بودجي قد انخرط طوال أشهر عدّة ماضية في اتّصالات سريّة مع بعض أجهزة المخابرات. ولم يبلّغ البابا بما كان يقوم به إلاّ في الآونة الأخيرة، عندما وصلت تلك الاتّصالات إلى مرحلة متقدّمة. وأبلغه يوحنّا بولس أن تابع اتّصالاتك. ومنذ ذلك الحين عقد بودجي الاجتماعات مع مصادره في أماكن مختلفة، إلى تمكّن بودجي في

تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨٣ من حمل الجواب عن سؤال البابا: من أصدر الأمر إلى أقجا لاغتياله.

كانت إحدى البوّابات الضخمة لـ"قوس الأجراس" قد أُغلقت، تمهيدًا للطقس الليليّ المتّبع والقاضي بإغلاق جميع المداخل إلى الفاتيكان عند حلول منتصف الليل، عندما عبرت سيّارة الـ"فيات" الليموزين الزرقاء الغامقة الشارع المرصوف بالحصاة محدثة جلبة وصخبًا. انهمرت أضواء السيّارة على الحارسَين السويسريّين، وكلٌ يرتدي رداء للكتفين يتّقي به البرد، وقد وقف خلفهما أحد عناصر شرطة الـ"فيجيلي". تقدّم أحدهما نحو السيّارة وقد رفع ذراعه محيّيًا وآمرًا بالتوقّف. كانت السيّارة على موعد، وكان يجلس خلف المقود سائق الفاتيكان، لكن بعد محاولة اغتيال البابا لم يبقَ أحدٌ مستعدًّا للمخاطرة.

كان السائق قد انتظر ساعة في مطار روما بانتظار الرحلة القادمة من فيينّا التي تأخّرت بسبب سوء الأحوال الجويّة. تراجع الحارس وهو يرفع ذراعه بتحيّة كاملة للراكب الجالس في الزاوية المعتمة من المقعد الخلفيّ. ولم يردّ الراكب التحيّة.

مرّت السيّارة بجانب كاتدرائيّة القدّيس بطرس وقفزت فوق الحصى المرصوفة في باحة داماسو قبل أن تتوقّف أمام المدخل الرئيسيّ للقصر الرسوليّ. قفز السائق من مقعده وفتح الباب للراكب معه فخرج كبير الأساقفة لويجي بودجي وهو يرتدي ثوبًا أسود ويضع وشاحًا يغطّي التماع ياقته البيضاء. كانت بنيته الجسديّة ذات كتفين قويّتين وعضلات مفتولة، وكانت مشيته متمايلة، وعيناه باردتين. وكالعادة، كان بودجي يتنقّل بحقيبة ملابس جلديّة صغيرة جمع فيها أغراضه الشخصيّة وحقيبة يد تُقفل بالأرقام. وكان يمزح أحيانًا مخبرًا كيف يغطّ في النوم في مقعد الطائرة لساعات تزيد عمّا ينامه في سريره في شقّته الواسعة في مؤخّرة القصر الرسوليّ.

نادرًا ما قام بودجي برحلة بأهميّة رحلته الأخيرة، وما أُطلع عليه أخيرًا في اجتماع عقده مع أحد رجال المخابرات غير النمساويّين، في فيينّا. ففي مبنى ذي سقف منحدر يقع على مقربة من مكاتب "سيمون فيزنتال" صائد النازيّين المعروف، استمع كبير الأساقفة باستغراق إلى رجل اتُّفق على مناداته باسمه الأوّل: إيلي. ولم يعرف عن شخصيّة إيلي سوى أنّه يتحدّث لغات متعدّدة، وأنّه تمكّن أخيرًا من الإجابة عن السؤال عمّن رتّب محاولة اغتيال البابا يوحنّا بولس الثاني.

كان كبير الأساقفة لويجي بوجي قد أبقى عمله سرًّا إلى حدّ أنّ سجلّ الفاتيكان الذي يدرج أسماء ووظائف جميع العاملين في الصرح، لم يتضمّن أيّ إشارة إلى أنّه على مدى ما يزيد على عشرين عامًا، أنشأ كبير الأساقفة اتّصالاته السريّة جدًّا والمجرّبة والمختبرة والتي وصلت حتّى الكرملين وواشنطن وأروقة السلطة في أوروبّا. وكان أحد أوائل من عرفوا أنّ الزعيم السوفياتي "يوري أندروبوف" كان يحتضر من مرض التهاب الكبد المزمن. وكان بودجي نفسه جالسًا في مقرّ البعثة الروسيّة في جنيف، وهو قصر فسيح يعود إلى القرن التاسع عشر، وهو يستمع للمرّة الأولى إلى إعلان موسكو استعدادها لسحب رؤوسها النوويّة الموجّهة نحو أوروبّا إذا توقّفت واشنطن عن اتّخاذ مواقف متصلّبة في المحادثات الخاصّة بنزع السلاح. وقد نقل هذا الخبر إلى مدير فرع وكالة CIA أثناء لقائه الأسبوعيّ التالي، مساء الجمعة، مع البابا. وعلى مدى عقدَين من السنين، أمدّ بودجي مَن شغلوا منصب البابا بتفاصيل مكّنتهم من إجراء تقييم أفضل للمعلومات الواردة من مصادر أخرى. كان رئيس الأساقفة يمتلك المقدرة، النادرة حتّى لدى الدبلوماسيّين، على وضع تقييم متوازن وسريع لمادّة وصلته من دزينة من المصادر وفي عدد مماثل من اللغات وهي لغات يحسن التكلّم بمعظمها بطلاقة.

في لقائه التالي مع إيلي، تحدّث بودجي بصوته الناعم الذي طالما اتّصف به، وكانت عيناه البنيّتان متنبّهتين، وشفتاه مزمومتين قبل أن يطرح سؤاله الجديد من دون أن يتغيّر مظهره الخارجيّ المتماسك.

لكنّه في تلك الليلة الشتائيّة الباردة، وقد أرهقت جسده الأسفار بلا شكّ، كان معذورًا في تعثّر خطواته. دخل القصر الرسوليّ مارًّا بعناصر الفيجيلي والحرّاس السويسريّين المناوبين الذين هبّوا لأداء التحيّة العسكريّة له لدى مروره، ثمّ دخل المصعد في طريقه إلى الشقّة البابويّة.

رافق حاجب البابا بودجي إلى داخل مكتب يوحنّا بولس. وكانت رفوف الكتب داخل الغرفة مؤشّرات إلى اهتمامات البابا المتوسّعة. فإلى جانب الطبعات البولونيّة المجلّدة للأعمال الكلاسيكيّة والمؤلّفات الدينيّة والفلسفيّة رُصفت نُسخ من مجلّة "إنترناشيونال ديفنس ريفيو" العسكريّة، وكتب تحمل عناوين مفاجئة مثل "مشاكل الجاهزيّة العسكريّة"، و"الميزان العسكريّ والهجوم المباغت"... وتعكس هذه الاهتمامات اقتناع قداسة البابا الثابت بأنّ العدوّ الأكبر الذي لا يزال العالم يواجهه عام ١٩٨٣ هو الشيوعيّة.

لم يفوّت يوحنّا بولس فرصة واحدة من دون إبلاغ مساعديه الشخصيّين بأنّ أمرًا ما "حاسمًا" سيجتاح العالم على عتبة الألف الثالث. وعندما كانوا يسألونه عمّا يمكن أن يكون ذلك الأمر، كان يرفض الإفصاح ويهزّ رأسه الضخم، ويقول إنّ عليهم جميعًا أن يصلّوا حتّى لا تتراجع الكنيسة الكاثوليكيّة أمام زحف الشيوعيّة أو العلمانيّة التي تجتاح بلدانًا كالولايات المتّحدة وألمانيا وهولندا. وكان يصرّ على أنّ حياته أُنقذت في ساحة القدّيس بطرس حتّى يتمكّن من قيادة معركة الدفاع.

كان بودجي يعرف أنّ هذا الاهتمام قد أثّر على يوحنّا بولس عقليًا وجسديًا أكثر من أيّ اهتمام آخر. وبعد تبادل التحيّة، لم تفت بودجي ملاحظة أنّ يوحنّا بولس يصبح أكثر انكفاء عندما يبتعد عن الأضواء. فلم تقتصر أضرار رصاصات أقجا على العظام والأنسجة بل خلّفت ندوبًا عاطفيّة جعلت البابا استبطانيًّا وأحيانًا معتزلاً.

جلس بودجي وقد وضع يديه على ركبتيه وهو الوضع الذي يتّخذه دائمًا عندما يستعدّ لإبلاغ الأخبار الخطيرة، ثمّ بدأ يكشف فصول رواية بدأت في تلك الأسابيع الأولى التي تلت إطلاق أقجا النار على يوحنّا بولس.

في خلال مدّة النقاهة التي قضاها البابا بعد إجراء العمليّة الجراحيّة له إثر محاولة اغتياله، تولّى وزير الخارجيّة الكاردينال "أغسطينو كاسارولّي" مسؤوليّة إدارة الفاتيكان. وقد أعرب كاسارولّي عن بعض المشاعر الصريحة جدًّا تجاه حادث إطلاق النار، إذ قال إنّه كان يُفترض بوكالة CIA أن تكون على علم بأقجا وبالمؤامرة برمّتها.

كانت وجهة النظر التي تقول بأنّ أقجا كان ينفّذ خطّة أوحى بها جهاز KGB السوفياتي لقتل البابا تسود أوساط أجهزة الاستخبارات الأميركيّة. ففي ورقة دمغت بعبارة "سرّي جدًّا" وجُعل عنوانها "محاولة أقجا قتل البابا: الحجّة على التورّط السوفياتيّ"، عُرضت وجهة نظر تفيد بأنّ موسكو بدأت تخشى من مقدرة قداسة البابا على إلهاب المشاعر القوميّة البولونيّة.

كانت منظّمة "تضامن"، حركة الاتّحاد العمّالي في بولونيا، التي يقودها "ليخ فاليسّا"، قد بدأت عام ١٩٨١ تظهر قوّتها الصناعيّة، وكانت موسكو تضغط على السلطات البولونيّة لوقف نشاطات الاتّحاد. وحثّ البابا فاليسّا على الإحجام عن القيام بما من شأنه التسبّب بتدخّل عسكريّ سوفياتيّ مباشر. وحثّ يوحنّا بولس كاردينال بولونيا المحتضر "ستيفان فيشنسكي" على طمأنة زعماء البلاد الشيوعيّين إلى أنّ قداسة البابا

لن يسمح لمنظّمة "تضامن" بتجاوز الخطّ الأحمر. وعنما قرّر الاتّحاد إعلان الإضراب العام ركع الكاردينال فيشنسكي أمام فاليسّا في مكتبه وأمسك بطرف سرواله وقال إنّه سيظلّ متمسكًا به حتّى يموت، فألغى فاليسّا الإضراب.

كان قداسة البابا يفهم تمامًا أهميّة ممالأة السوفيات في شأن بولونيا حتّى يتجنّب إهدار المكاسب المهمّة التي حقّقتها منظّمة "تضامن".

أمام هذا الواقع، بدأت تزداد القناعة بأنّه من غير المحتمل أن تكون موسكو قد أرادت قتل البابا. ولكن بقي احتمال أن يكون السوفيات قد كلّفوا القيام بالاغتيال إحدى الأجهزة البديلة. ففي الماضي نفّذ جهاز الاستخبارات البلغاريّة مهماتٍ مماثلة لمصلحة KGB عندما كان هذا الجهاز يضطرّ إلى إخفاء علاقته. لكنّ المحلّلين رأوا أنّه من غير المحتمل أن يكون جهاز KGB قد كلّف جهازًا بديلاً القيام بمثل هذه المهمّة العظمى. أمّا البلغاريّون فيستبعد أن يكونوا قد قاموا بعمليّة الاغتيال من تلقاء أنفسهم.

في المقابل، زعمت السوفيات أنّ وكالة CIA هي مَن أعدّ خطّة اغتيال البابا يوحنّا بولس الثاني. وكان جهاز KGB دائرة مقتدرة للحرب النفسيّة، فملأت القصّة الخياليّة عن علاقة وكالة الاستخبارات الأميركيّة بمحاولة الاغتيال مساحات واسعة من الإعلام المكتوب وساعات طويلة من الإعلام المرئيّ والمسموع. واستبدّ الغضب بوكالة CIA إزاء محاولات KGB تشويه سمعتها، فردّت بالزعم بأنّ البلغار وجهّوا أقجا لاغتيال البابا خدمة للكرملين.

كانت علاقة الـ CIA بالكرسي الرسوليّ وطيدة لدرجة يستحيل معها أن تخفي سرًّا قد يكون لديها بشأن محاولة اغتيال البابا. ففي الأيّام الفاصلة بين زيارات مدير الوكالة وليم كيسي المنتظمة إلى الحبر الأعظم، كان الكاردينال "جون كرول" من فيلادلفيا، وهو يقوم بدور مهمّ في العلاقة بين الفاتيكان وCIA، يتنقّل بين البيت الأبيض والقصر

الرسوليّ. ويقول المونسينيور "جون ماغي"، سكرتير البابا للغة الإنكليزيّة، إنّ كرول كان "صديق الأب المقدّس الخاصّ جدًّا. فقد كانت لهما نشأة أولى واحدة وهما يعرفان الأغنيات والقصص البولونيّة عينها ويتبادلان النكات عبر طاولة الطعام لدى البابا في لهجة بولونيّة محليّة. أمّا نحن فكنّا نجلس في مقاعدنا ونبتسم من دون أن نفهم كلمة واحدة". وقد رافق كرول وليم كيسي إلى أوّل لقاء عقده مدير الـ CIA مع البابا يوحنّا بولس الثاني بعد خروجه من طور النقاهة. وفي ما بعد، قدّم الكاردينال نائب كيسي "فرنون والترز" إلى الحبر الأعظم. ومنذ ذلك الحين صارت الموضوعات التي يناقشها مسؤول الـ CIA والبابا تتراوح بين الإرهاب في الشرق الأوسط والسياسة الداخليّة للكنيسة الكاثوليكيّة وصحّة زعماء الكرملين. ويقول "ريتشارد ألن"، الكاثوليكيّ الذي كان أوّل مستشار لشؤون الأمن القوميّ في عهد رونالد ريغن: "كانت العلاقة بين CIA والبابا إحدى أعظم المحالفات في التاريخ. كان ريغن على اقتناع تامّ بأنّ البابا سيساعده على تغيير العالم".

والأمر الأكيد، هو أنّ الطرفين عيّنا أهدافًا مشتركة. فقد أعلن الرئيس الأميركيّ وقداسة البابا معارضتهما الموحّدة للإجهاض. وأوقفت الولايات المتّحدة ضخّ مساعدات بملايين الدولارات إلى البلدان التي تتبع برامج لتحديد النسل. وساند البابا عبر "صمته الهادف" سياسات الولايات المتّحدة العسكريّة بما في ذلك تزويد قوّات حلف شمال الأطلسيّ بجيل جديد من صواريخ "كروز". وتنصّتت وكالة CIA بانتظام على المكالمات الهاتفيّة للأساقفة والقسس في أميركا الوسطى الذين يناصرون الفكر الدينيّ التحرّريّ ويعارضون القوّات التي تدعمها الولايات المتّحدة الأميركيّة في نيكاراغوا والسلفادور. وكانت نصوص المكالمات تشكّل جزءًا من التقرير الذي يعرضه مدير فرع الـ CIA في روما أثناء لقائه الأسبوعيّ بالبابا. وأجاز الرئيس ريغن شخصيًّا

للعقيد "أوليفر نورث" الذي كان يومئذ يعمل في مجلس الأمن القوميّ أن يقدّم مبالغ ماليّة ضخمة ومنتظمة للقسس الذين يعتبرهم الفاتيكان مخلصين في وسط وجنوب أميركا وأفريقيا وآسيا. وكان القسس يستخدمون هذه الأموال للترويج لمعارضة البابا تحديد النسل...

إحدى المهام التي أنيطت بسكرتير البابا الشخصيّ المونسينيور "إيميري كابونغو"، مراجعة قائمة القسس المرضيّ عنهم باستمرار. ومن مهامّه أيضًا حفظ الوثائق التي تقدّمها وكالة CIA وكتابة محاضر الاجتماعات السريّة للبابا. وأوّل لقاء عقده كابونغو مع مسؤولي الاستخبارات في واشنطن كان يوم ٣٠ تشرين الأوّل - أكتوبر ١٩٨١ عقب عودة يوحنّا بولس إلى عمله بعد إصابته. وبعد تأدية كابونغو صلوات الصباح مع البابا عند الساعة الخامسة والربع صباحًا على توقيت ساعة الحائط في الممرّ خارج الكنيسة الخاصّة في الشقق البابويّة، ذهب الرجلان إلى المكتب المكسوّ بالألواح لاستقبال نائب مدير الـ CIA "فرنون والترز". ويتذكّر كابونغو ما جرى:

"جلست في مقعدي المعتاد في زاوية الغرفة ووضعت دفترًا للملاحظات على ركبتي. لم يكن أيّ مترجم حاضرًا. سأل الجنرال والترز أيّ لغة يستخدم فقال قداسته إنّه سيرتاح للحديث بالإيطاليّة. فبدأ والترز بالقول إنّه يحمل تحيّات الرئيس ريغن. فردّ البابا التحيّة. ثمّ انكبّا على العمل، فعرض والترز صورًا التقطتها الأقمار الفضائيّة، فافتتن قداسته لدى مرأى مبلغ وضوحها. وتحدّث والترز لما يزيد على الساعة عن وجهة نظر CIA بالمقاصد السوفياتيّة المستجدّة وشكره قداسته. وفي نهاية اللقاء عرض والترز عددًا من السبحات وطلب من البابا مباركتها موضحًا أنّها تخصّ بعض أقربائه وأصدقائه، ففعل قداسته ما طُلب إليه".

كانت الصورة المرسومة لدى الأميركيّين واستخباراتهم عن البابا صورة رجل يصل عنف اتّقاده الدينيّ حدًّا يجعله يصرخ أثناء الصلاة، وكثيرًا ما شوهد منبطحًا على الأرض الرخاميّة في كنيسته الخاصّة وقد مدّ ذراعيه على شكل الصليب وهو في سكون الأموات. وكان يمضي الساعات أحيانًا وهو على ذلك الوضع. لكنّه متى غضب اهتاج وأثار الفزع في نفوس ناظريه، وبعدئذٍ يهبّ كالعاصفة ويعلو صوته بالصياح. كان إلمامه بالجغرافيا السياسيّة رائعًا، وعناده يشبه عناد الطغاة. وما كان يوحنّا بولس يتهيّب مجابهة الإدارة المدنيّة في الفاتيكان أو وزير خارجيّته القديم العهد أغسطينو كاساروليّ. قد أصبح شديد التسيّس بفضل تجاربه في بولونيا، حتّى أنّه أصبح يتلذّذ بأن يكون له دور يؤدّيه على المسرح الدوليّ.

أمام هذا البابا، جلس كبير الأساقفة بودجي وقد وضع يديه على ركبتيه، ليخبره بما لديه من معلومات موثوقة تردّ على سؤاله: من الذي أمر أقجا بقتله.

ولد محمّد علي أقجا في قرية "يزيلتيبي" النائية في شرق تركيا وترعرع في بيئة يرتع فيها التطرّف الإسلاميّ. وعندما بلغ سنّ التاسعة عشرة انضمّ إلى منظّمة "الذئاب الغبر" وهي مجموعة إرهابيّة كانت وراء معظم أعمال العنف في تركيا حتّى ذلك الحين. وفي شباط ـ فبراير ١٩٦٩، اغتال أقجا رئيس تحرير صحيفة تصدر في اسطنبول معروفة بميولها الغربيّة. وقد اعتُقل، لكنّه فرّ من السجن بمساعدة "الذئاب الغبر". وفي اليوم التالي تلقّت الصحيفة رسالة مخيفة عن زيارة البابا إلى تركيا التي كان موعدها بعد ثلاثة أيّام، وقد جاء فيها: "إنّ الإمبرياليّين الغربيّين الذين يخشون من أن تصبح تركيا والبلدان الإسلاميّة الشقيقة قوّة سياسيّة ـ عسكريّة ـ اقتصاديّة في الشرق الأوسط، سترسل إلى تركيا في هذه الظروف الدقيقة قائد الصليبيّين، يوحنّا بولس، بصفته زعيمًا دينيًّا". ومرّت زيارة البابا إلى تركيا بسلام.

في كانون الثاني - يناير ١٩٨١، كان أقجا في ليبيا. وقد تبيّن من خلال التحقيقات التي قامت بها الجهة التي زوّدت بودجي بالخبر اليقين، أنّ موظّفًا سابقًا في وكالة CIA يدعى "فرانك تيربيل" كان يزور طرابلس الغرب في الوقت نفسه. وكانت هيئة محلّفين كبرى في واشنطن قد دانت تيربيل بتهم إمداد ليبيا بالأسلحة والتآمر لاغتيال أحد خصوم القذّافي في القاهرة، وتجنيد طيّارين عسكريّين أميركيّين سابقين لقيادة الطائرات الليبيّة وتجنيد "القبّعات الخضر" لإدارة مخيّمات التدريب الليبيّة التي تستضيف الإرهابيّين. وكان تيربيل يدرّب الإرهابيّين في ليبيا على تحاشي تعرّف وكالات الأمن الغربيّة عليهم. وقد قُتل تيربيل بعدما لم تعد منه فائدة. غير أنّ الجهة التي رتّبت اتّصال أقجا بتربيل كانت هي نفسها الجهة التي أعدّت لاغتيال البابا. وهي لم تكن ليبيا على أيّ حال.

وإمعانًا في التضليل، أعدّ المسؤولون الموجّهون لأقجا عقب مغادرته ليبيا في شباط - فبراير ١٩٨١ للسفر إلى صوفيا للقاء أشخاص قيل له إنّهم عناصر من الاستخبارات البلغاريّة. وليس هناك أيّ دليل قاطع على أنّهم كانوا كذلك.

في النهاية، نقل بودجي إلى يوحنّا بولس الثاني وجهة نظر الجهة التي يمثّلها "إيلي"، وهو الرجل الذي كان ينقل لبودجي المعلومات، حول الجهة التي تقف فعلاً وراء أقجا. غير أنّ قداسته الذي لم يستبعد أن تكون معلومات بودجي صحيحة، قد أراد التأكّد بنفسه. وكان قد مرّ سنتان بالضبط على إطلاق أقجا النار على البابا عندما جلس كبير الأساقفة في وقت متأخّر جدًّا من الليل وراح يشرح ليوحنّا بولس تفاصيل ما أطلعه إيلي عليه.

كانت غرفة النوم صغيرة جدًّا وجدرانها لا تزال مغطّاة بالكتّان الفاتح اللون الذي كان يحبّه سلفه. كان جزء من الأرضيّة الخشبيّة الملمّعة مغطّى بسجّادة حاكتها راهبات

بولونيّات. وعلى الحائط خلف السرير الذي مات عليه أربعة من أسلاف يوحنّا بولس الثاني كان الصليب معلّقًا، وعلى حائط آخر عُلّقت لوحة جميلة للسيّدة العذراء. وقد جاءت هاتان الهديّتان من بولونيا. وإضافة إلى خادم البابا، كان مَن رأى يوحنّا بولس في تلك الساعة أحد القسس الإداريّين الذي يحمل إليه نبأ لا يمكن تأخير الإبلاغ عنه، وكان مرتاحًا لمرأى البابا وقد استعاد بعضًا ممّا عرف عنه من بأس وحيويّة.

وكالمعتاد، بدأ البابا يومه بالتوجّه إلى مركعه حيث يتلو صلاته. بعدئذ حلق ذقنه واستحم، ثمّ ارتدى الملابس التي أعدّها له خادمه: ثوبًا صوفيًّا أبيض سميكًا يوضع على الكتفين، وقميصًا إكليريكيًّا أبيض، وجاربين أبيضين يصلان إلى الركبة، وحذاء بنّي اللون، وقلنسوة ضيّقة بيضاء. ها قد استعدّ للذهاب لرؤية أقجا في سجن "ريبيبيا" في روما.

أُعدّ اللقاء بناء على طلب البابا الذي أراد منه أن يكون "فعل غفران". والواقع أنّ يوحنّا بولس أراد أن يتأكّد من صحّة ما قاله بودجي. قاد السيّارة السائق نفسه الذي كان وراء المقود في ساحة القدّيس بطرس عندما أطلق أقجا النار على البابا. كانت سيّارة تابعة لشرطة روما ترافق سيّارة الليموزين وهي تجدّ السير نحو الشمال الشرقيّ عابرة المدينة نحو السجن. وفي سيّارة أخرى كانت مجموعة صغيرة من الصحافيّين بينهم غوردون طوماس الذي ننقل هذه المعلومات عن كتابه "انحطاط الموساد".

دُعي هؤلاء الصحافيّون ليشهدوا لحظة اللقاء التاريخيّ بين البابا ومَن حاول قتله.

عندما سُمح ليوحنّا بولس بالدخول إلى سجن ريبيبيا الحصين، سار وحيدًا في الممرّ إلى الباب المفتوح للزنزانة "T4" حيث وقف أقجا منتظرًا. انتظر الصحافيّون في أعلى الممرّ ومعهم حرّاس السجن وهم على أهبّة الاستعداد للركض إلى زنزانة أقجا إذا هو حاول القيام بأيّ خطوة تهدّد حياة زائره.

وإذ مدّ البابا يده اليمنى تقدّم أقجا لمصافحته، ثمّ ظهر عليه التردّد قبل أن ينحني ليقبّل خاتم البابا. ثمّ أخذ يد البابا ووضعها برهة على جبينه...

سأل البابا بالإيطاليّة بلطف: "هل أنت محمّد علي أقجا؟". كانوا قد أخبروه أنّ أقجا تعلّم الإيطاليّة في السجن. وأجاب أقجا بالإيطاليّة: "نعم". وأرفق ذلك بابتسامة خجولة كما لو أنّ اعترافه بهويّته يسبّب له الحرج.

تفحّص يوحنّا بولس أنحاء الزنزانة وهو يظهر اهتمامًا صادقًا بالمكان الذي يمضي فيه من حاول قتله ما تبقّى من حياته، وسأله: "آه. أتقطن هنا؟". فردّ أقجا: "نعم".

جلس يوحنّا بولس على كرسيّ وُضع قرب الباب. أمّا أقجا فغرق في سريره وراح يفرك يديه. وسأله البابا كأب يسأل ابنه: "كيف تشعر؟".

فأجاب أقجا: "بخير، بخير".

وفجأة راح أقجا يتكلّم بلسان ذرب بإلحاح، وكانت كلماته تتدفّق بنبرة خافتة كان البابا وحده يسمعها.

وظهر الحزن على ملامح يوحنّا بولس واقترب وجهه من وجه أقجا، فكان يخفي جانبًا منه عن الحرس والصحافيّين. وهمس أقجا في أذن البابا اليسرى، فهزّ رأسه في حركة غامضة. وسكن أقجا برهة والشكّ باد على وجهه. فأشار يوحنّا بولس بحركة سريعة من يده اليمنى لأقجا أن أكمل. كان الرجلان قريبين أحدهما من الآخر حتّى كاد رأساهما أن يتلامسا. وبالكاد كانت شفتا أقجا تتحرّكان. أمّا يوحنّا بولس فظهر الألم على وجهه، فأغلق عينيه كما لو أنّ ذلك سيساعده على التركيز.

وفجأة توقّف أقجا في منتصف الكلام. لكنّ يوحنّا بولس لم يفتح عينيه. كانت شفتاه تتحرّكان فقط، وكان أقجا وحده يسمع كلماته.

ومرّة أخرى عاود أقجا الكلام. وبعد بضع دقائق أومأ البابا بيده مرّة أخرى، فتوقّف أقجا عن الكلام. ووضع يوحنّا بولس يده اليسرى على جبينه كما لو أنّه أراد أن يحمي عينيه من أقجا.

ثمّ شدّ يوحنّا بولس على ذراع الشابّ، كما لو أنّه يشكره على ما قاله. ودام اللقاء إحدى وعشرين دقيقة ثمّ نهض البابا بهدوء. مدّ يده مشجّعًا أقجا على أن يحذو حذوه. وحدّق كلّ منهما في عيني الآخر حتّى وضع البابا حدًّا لهذه اللحظة الدراماتيكيّة حين مدّ يده إلى جيب ثوبه وأخرج علبة كرتونيّة بيضاء صغيرة تحمل الشارة البابويّة سلّمها إلى أقجا. قلّب هذا العلبة بيده وهو في حيرة.

إنتظر البابا وقد ارتسمت على شفتيه ألطف البسمات، بينما فتح أقجا العلبة وفيها وجد سبحة مصنوعة من الفضّة والصدف.

وشكر أقجا البابا بقوله: "إنّي أشكرك. إنّي أشكرك". فردّ البابا "عفوًا. عفوًا". ثمّ انحنى إلى أمام وقال كلمات لم يسمعها أحد سوى أقجا.

ثمّ صمت البابا وخرج من الزنزانة.

وقال ناطق باسم الفاتيكان في ما بعد: "ما يعرفه علي أقجا يصل إلى مستوًى معيّن. أمّا فوق ذلك فأمر لا يعرف عنه شيئًا. ولو أنّ هناك مؤامرة لكان منفّذوها محترفين، والمحترفون لا يخلّفون آثارًا تدلّ عليهم. ومن غير الممكن الوصول إلى معرفة شيء".

ليست هذه المرّة الأولى التي يقتصد فيها الفاتيكان في قول الحقيقة. لقد أكّد أقجا المعلومات التي جاءت في تقرير رئيس الأساقفة لويجي بودجي. فخطّة قتل البابا وضعتها جهة باتت معلومة لدى الفاتيكان... وعلى نحو متزايد صار البابا يقول

لمساعديه بما يشبه النبوّة: إنّ الصراع الحقيقيّ المقبل في العالم لن ينشب بين الشرق والغرب، بين الولايات المتّحدة وروسيا، بل بين التطرّف الإسلاميّ والغرب. واهتمّ في تصريحاته العلنيّة بالتفريق بين الإسلام والإيمان من جهة، والتطرّف الإسلاميّ من جهة أخرى[1].

1 ـ طوماس غوردون، إنحطاط الموساد، إغتيالات وأكاذيب وارتزاق، ترجمة د. محمّد معتوق، دار بيسان (بيروت، ٢٠٠٠) ص٢٤٩ ـ ٢٦٩.

الحَدثُ المُخجل

في الثاني والعشرين من كانون الثاني ــ ينـاير ٢٠٠٤، نقلـت وكـالات الأنبـاء مـن واشنطن خبرًا مفاده أنّ مجموعة من الموظّفين السابقين في وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA تطالب بالتحقيق في تسريب "مخجل" لاسم ضابطـة المخـابرات السريّة "فاليري بليم" التي شكّك زوجها في مزاعم إدارة الرئيس الأميركي جورج بـوش الإبـن عن أسلحة الدمار الشامل العراقيّة، إثر اجتياح العراق مـن قبـل القـوّات الأميركيّـة فـي العام ٢٠٠٣ بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل. وفي رسالة إلى "دنيس هاسترت" رئيس مجلس النوّاب الأميركيّ مؤرّخة في ٢٠ كانون الثاني ــ ينـاير ٢٠٠٤، حصلـت وكالـة "رويترز" على نسخة منها، قال عشرة محلّلين وعاملين سابقين في الـCIA "إنّ الكشـف عن هويّة بليم هو حدث مخجل في التاريخ الأميركيّ يضرّ بالأمن القومـيّ". وجـاء فـي الرسـالة: "تطـالب الكونغـرس بـأن يبعـث برسـالة جليّـة مفادهـا أنّ ضبّـاط المخــابرات ومهمّتهم جمع وتحليل المعلومات يجب ألاّ يحوّلوا إلى سلعة سياسيّة" قائلين إنّ الكشـف عن هويّتهم يضرّ بعملهم وبسلامتهم وأيضًا بمصادرهم.

وكانت وزارة العـدل الأميركيّـة فـي ذلـك الوقـت تجـري تحقيقًـا فـي تسـريب إسـم ضابطة المخابرات السريّة بليم للصحـافيّ "روبـرت نوفـاك" فـي خـلال العـام ٢٠٠٣. واتّهـم "جوزيـف ويلسـون"، الدبلوماسـي السـابق"، وهـو زوج بليـم، مسـؤولي الحكومـة بتسريب إسم زوجته ردًّا على تحدّيه لصحّة أحد الأسباب التي ساقها بوش لشـنّ حـرب على العراق.

وكان ويلسون قد زار النيجر أوائل العام ٢٠٠٢، بطلب من الـCIA لتقييم صحّة تقرير ذكر أنّ العراق سعى لشراء يورانيوم من النيجر. وعاد ويلسون قائلاً إنّه لم يعثر على أيّ دليل يسند هذا الزعم. وثبت بالفعل أنّ هذا التقرير استند إلى وثائق مزوّرة. وكان الرئيس الأميركيّ قد استند إلى هذا الزعم في خطاب "حالة الاتّحاد" للعام ٢٠٠٣، لشنّ حرب على العراق. وأقرّ البيت الأبيض بعد ذلك بأنّه ما كان لبوش أن يضمّن هذا الزعم في خطابه والذي نسبه إلى المخابرات البريطانيّة.

وفي الخطاب الموجّه إلى الكونغرس قال ضبّاط الـ CIA السابقون إنّ تحقيق الكونغرس في قضيّة كشف هويّة بليم مهمّ ليس فقط لمعرفة المسؤول عن عمليّة التسريب، بل ليبعث رسالة واضحة بأنّ هذا الأسلوب لا يمكن التغاضي عنه.

ونحّى وزير العدل الأميركيّ "جون أشكروفت" نفسه عن التحقيق الذي تجريه وزارته في القضيّة، وقال بوش: "إنّ الأمر لا يمسّه بأيّ شكل".

وفي تحرّك منفصل قامت مجموعة من النوّاب الديمقراطيّين بالتقدّم بـ"قرار تحقيق" يطلب من كلّ من الرئيس ووزراء الخارجيّة والدفاع والعدل تسليم مجلس النوّاب الأميركيّ كلّ الوثائق الموجودة بحوزتهم والتي تخصّ قضيّة الكشف غن هويّة بليم[1].

---

١ ـ رويترز، ٢٢ كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٤.

لائحة المراجع والفهرس

لائحة المراجع

رصاص د. محمود سيّد، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة غول وعنقاء وخلّ، ماذا فعلت؟، دار المعرفة (دمشق، ١٩٨٨)

طوماس غوردون، إنحطاط الموساد، إغتيالات وأكاذيب وارتزاق، ترجمة د. محمّد معتوق، دار بيسان (بيروت، ٢٠٠٠)

فيتالي فاشيلفتش بتروستكو، البيت الأبيض والاستخبارات الأميركيّة، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر (دمشق، ١٩٨٩)

وكالة رويترز.

Atlantic Monthly.

Baker H., *No Margin For Error, America In The Eighties,* (New York, 1981)

Breezinski Z., *Power And Principle, Memoirs Of The National Security Adviser, 1977- 1981*, (New York, 1973)

Carter J., *Keeping Faith, Memoirs Of A President,* (New York,1982)

Cline R. C., *The CIA Under Reagan, Bush And Casey.*

Clinec R. C., *The CIA Under Reagan, Bush And Casey,* (Washington, 1981)

Columbia Journalism Review.

Foreugn Affairs.

Fortune.

Haldeman H. R. & Dimona J., *The Ends Of Power,* (New York, 1978)

Halperin M. N., *Bureaucratic Politics And Foreign Policy* (Washington,1974)

International Herald Tribune.

Kissinger H., *The White House Years,* (Boston,1979)

Le Monde Diplomatique.

Newsweek.

Peace And Freedom.

Power Th., *The Man Who Kept The Secrets,* Richard Helms And The CIA, (New York,1979)

Showcross W. *Sideshow, Kissinger, Nixon And The Destruction Of Cambodia,* (London,1979)

Snepp F, *Decent Literval, The American Debacle In Vietnam And The Fall Of Saigon,* Middlesesx (England, 1980)

The New York Times.

Time.

US . News And World Report.

Vance C, Hard Choices, *Critcal Years In America's Foreign Policy,* (New York, 1983)

Walters V., *A Silent Mission,* (New York, 1978)

Weekly Comilations Of Presidential Documents.

World Oil.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



Bibliotheca Alexandrina
0586432